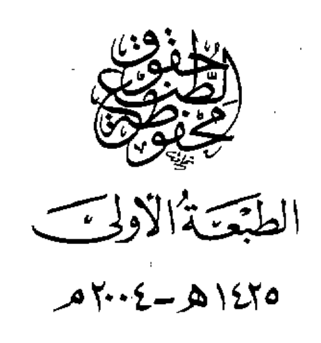


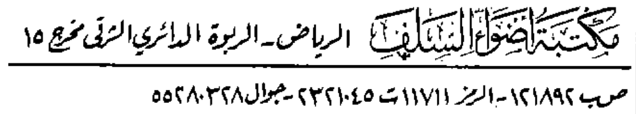
بين الإفراد، والتكرير، والتركيب
ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي

الدكتور أحمد معبد عبد الكريم

أضواء السلف


حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م




مكتبة أضواء السلف الرياض - الربوة الدائري الشرقي مخرج ١٥
ص ب ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ - جوال ٥٥٢٨٠٣٢٨



مقدمة

في بيان الداعي للكتابة في الموضوع والخطة العامة له

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، وخاتم المرسلين ، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصبحه أجمعين .

وبعد :

فهذه دراسة تقعيدية وتطبيقية في أدق علوم السنة المطهرة ، وهو علم الجرح والتعديل الذي يعد ميزان نقد الرواة ، والمرويات .

وقد خصصتها لجانب من جوانب هذا العلم ، لعل القارئ الكريم يشاركني ما لاحظته من أنه لم ينل ، ما يستحقه من التمحيص والتأصيل ثم التطبيق العملي على هدي ذلك ، رغم ما لهذا كله من أهمية بالغة كما ستأتي الإشارة إليها قريبا بإذن الله .

وقد قسمت الموضوع بعد هذا التقديم إلى الآتي :

١ ـ تمهيد في بيان أهمية الموضوع التي اقتضت بحثه ، وبيان معاني مفردات العنوان الذي اخترته له .

٢ ـ وقسمت الموضوع إلى ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول : الألفاظ والعبارات المفردة ، ودلالتها .

الفصل الثاني : الألفاظ والعبارات المكررة ، ودلالاتها .

الفصل الثالث : الألفاظ والعبارات المركبة ، ودلالتها .

الخاتمة : في أهم نتائج البحث ، والاقتراحات .

الفهارس .

والله تعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم إنه سميع مجيب .



التمهيد

أولاً : بيان أهمية الموضوع

ترجع أهمية هذا الموضوع إلى أنه متعلق ببيان أحوال ومراتب رواة السنة المطهرة التي على أساسها تتحدد درجات المرويات عنهم تصحيحا أو تضعيفا ، أو وضعا ، ومن ثم يتقرر الاستدلال بالمروي ، أورده .

وقد رأيت أن الأنواع الثلاثة التي ذكرتها في عنوان هذا البحث وهي : الإفراد ، والتكرير ، والتركيب ، قد ورد كل منها في ألفاظ وعبارات النقاد ، المتقدمين ، والمتأخرين تبعا لهم ، إلا أن الذي كثر الاعتناء ببيان دلالته على حال الراوي ، ومرتبته في ذلك ، ودرجة حديثه هو **النوع الأول** ، وهو الألفاظ والعبارات المفردة فقط ، كما يلاحظ ذلك بمراجعة باب « **من تقبل روايته ومن ترد ، ومراتب ألفاظ الجرح والتعديل** » في أكثر كتب مصطلح الحديث .

أما **النوعان الثاني والثالث** ، وهما : التكرير ، والتركيب فتناولهما قليل وتابع للنوع الأول ، مع أن استعمالهما في بيان أحوال الرواة موجود بكثرة ، لا سيما عند المتقدمين من أئمة النقد ، كما سيأتي في الأمثلة التطبيقية خلال البحث .

ولذا فإني رأيت أنهما في حاجة إلى بحث وتأصيل وتطبيق ، يؤصل ويوضح دلالة كل منهما ومرتبته النقدية ؛ تقعيدا وتطبيقا ودرجة حديث الراوي الموصوف بكل منهما ، على ضوء ذلك ، مع اعترافي بأن ما سأقدمه بعون الله ، ليس إلا خطوة متواضعة في مسيرة ، واسعة الجوانب عميقة الأغوار ، في دقائق المنهج النقدي الرائد ، عند المحدثين ، وتطبيقه ورحم الله رائد تأصيل وتقعيد هذا العلم وهو الإمام الشافعي حيث قال : « من تعلَّم علما فليُدَقِّق فيه ، لئلا يضيع دقيق العلم » (١) كما أني معترف كذلك بما لا يبرأ منه مثلي من الخطأ والسهو ، والكمال لله وحده والعصمة لأنبيائه ورسله ، ورحم الله من أهدى إليَّ عيوبي .



(١) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى ١ / رقم ٤١٦ ط أضواء السلف ومناقب الشافعي ٢ / ١٤٢ ط دار التراث .

ثانيا : بيان معاني مفردات عنوان البحث

حيث إن عنوان البحث هو : « **أَلْفَاظُ وَعِبَارَاتُ الجَرْح وَالتَّعْدِيل بين الإِفْرَاد ، والتَّكْرير ، والتَّرْكِيب ودِلالة كُلٍّ منها على حَالِ الرَّاوِي والمَرْوِي** » ؛ فهو قد اشتمل على ألفاظ ستتكرر مرارا خلاله ، فمن المناسب بيان المقصود بتلك المفردات منذ البداية حتى يكون معناها واضحا لدى القارئ في مواضع استعمالها .

فقولي « **أَلْفَاظُ وَعِبَارَاتُ** »

المراد بـ « **الألفاظ** » : ما عُبر فيه عن حال الراوي أو عن درجة حديثه بلفظة واحدة مثل « ثقة » أو « ضعيف » ، أو « صدوق » ، أو « شيخ » أو « عدل » ، أو « ضابط » ، أو ما يكون مضافا ومضافا إليه مثل « صالح الحديث » أو « منكر الحديث » ، أو متروك الحديث » وهكذا[١]

والمراد بـ « **العبارات** » : ما كان مكونا من جملة فأكثر مثل : يكتب حديثه ، أو « لا يحتج به ، أو ليس بحجة ، أو لا بأس به ، أو يضع الحديث ، أو « لا أرى بحديثه بأسًا إذا روى عنه ثقة أو صدوق » [٢]

---

(١) وهذا بحسب المصرَّح به في وصف الراوي وإن كان هناك محذوف مقدر مثل « هو » أو « هذا » أو « فلان » .

(٢) ينظر في الكامل لابن عدي ٢ / ٣٥٠ ـ ٣٥١ .

أو « أوثق من برأ الله » [1] .

وربما يطلق « اللفظ » على عبارة تجوزا ، أو لدلالة السياق على المقصود ، فيكون هذا خلاف الأصل والغالب .

وأما « **الإفراد ، والتكرير ، والتركيب** » : فهذه هي الصور الثلاث التي لاحظت أن النقاد ـ غالبا ـ يوردون بيانهم لأحوال الرواة بصورة أو أكثر منها .

وسيأتي بيان المقصود بكل صورة في الفصل الخاص بها ، وذلك على النحو التالي :

---

(١) تاريخ بغداد ٧ / ٢٧٩ .

الفصـــل الأول

الألفاظ والعبارات المفردة ودلالتها

١- المراد بـ « الإفراد »

بيان حال الراوي عدالة وضبطًا ، أو أحدهما ، بلفظة أو بعبارة تدل اصطلاحًا على مرتبة واحدة للراوي من مراتب الجرح أو مراتب التعديل كما تقدم ذكر أمثلتهما .

وتبعا لذلك تتحدد درجة حديث الراوي عند انفراده عن المتابع أو الشاهد ؛ فَيُعَدُّ حديثه بمفرده صحيحًا ، أو حسنًا ، أو ضعيفًا مطلق الضعف [١] أو شديد الضعف [٢] أو موضوعًا .

ويُعَدُّ **الإفراد** أكثر الأنواع استعمالا في بيان حال الرواة ، ولاسيما في كتب أحوال الرجال المختصرة للمتقدمين والمتأخرين .

مثل : كتب « السؤالات » لابن معين وأبى داود السجستانى وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني والدارقطني والحاكم ، و « الضعفاء » للبخاري والنسائي والدارقطني و « المغني في الضعفاء » للذهبي و « تقريب التهذيب » للحافظ ابن حجر .

ولذا ـ تركزت عناية النقاد وعلماء مصطلح الحديث في بيان دلالات

---

(١) فيرتقي بمتابع أو وشاهد إلى الحجية .

(٢) فيرتقي بكثرة طرقه المماثلة إلى درجة الضعف المطلق ، ثم إذا وُجد له طريق آخر ضعفه غير شديد ارتقى بمجموع ذلك إلى الحسن لغيره / وسيأتي تفصيل لذلك وينظر : « النكت الوفية » للبقاعي / ٦٩ / ب (مخطوط) والأربعين العشارية للعراقي ص ٢٢٧ ـ ٢٣٢ ، و « الأربعين المتباينة الإسناد » لابن حجر / ٢٩٩ وفتح المغيث للسخاوي ١ / ٨٣ والتدريب ١ / ١٩٤ .

الألفاظ المفردة ومراتبها ، ودرجات الأحاديث بمقتضاها .

وقد انتهى المطاف في تقسيم مراتب الجرح والتعديل حتى الآن ، إلى : ست للتعديل ومثلها للتجريح [١] . وتبعا لهذه المراتب انقسمت درجات الأحاديث إلى صحيح وحسن وضعيف فقط ، وضعيف جدا ، وموضوع كما قدمت . وتفاصيل ذلك معروفة مقررة في كتب مصطلح الحديث [٢] لا نطيل بسردها هنا ، ولكن سنذكر منها ما يحتاجه المقام في مواضعه .

وإنما الذي يتعلق به الغرض هنا أمران :

٢ـ الدلالة اللغوية والاصطلاحية لألفاظ وعبارات الجرح والتعديل

فكل من الألفاظ والعبارات لها دلالة لغوية باعتبار الاشتقاق والاستعمال اللغوي ، ولكل منها دلالة اصطلاحية بحسب الاصطلاح العام عند المحدثين أو الاصطلاح الخاص من بعضهم في استعمالاته النقدية .

وقد يتفق المعنى الاصطلاحي مع معنى أو أكثر من المعاني اللغوية ، وقد يختلف ، وفي حالة الاختلاف يُقدَّم المعنى الاصطلاحي ، لكونه هو المقصود في الاستعمال .

---

(١) ومن ذكر زيادة على ذلك ، فهي من التفريع الذي يعود إلى تلك المراتب / ينظر التدريب ١ / ٤٠٤ ـ ٤١٢ ، وفتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٠٨ـ ١٣٠ ، وتوجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري / ٣٠ ـ ٣١ .

(٢) ينظر : المصادر المحال عليها في الحاشية السابقة .

وفي ذلك يقول الماوردي في كتابه الحاوي : « إذا كان للاسم اطلاق واشتقاق ، كان حَملُه على إطلاقه ، أولى من حمله على اشتقاقه ؛ فمن حلف لا يركب دابة ، حنث بركوب الخيل ، ولم يحنث بركوب النعم وإن كان اسم الدابة مشتقا مما يَدُبُّ » اهـ[١] .

فإذا جئنا إلى ألفاظ وعبارات نقد الرواة ، نجد :

منها : ما أُطلق بما يناسب الاشتقاق اللغوي .

ومنها : ما يُخالفه تبعا لاصطلاح النقاد عموما أو خصوصا .

□ **فمثلا لفظ « ثقة »** :

هي في اللغة : أصلها « وثق » كما يقول ابن فارس : الواو والثاء والقاف ، كلمة تدل على عقد وإحكام ، ووثَّقْتُ الشيء أحكمته ، وهو ثقة ، وقد وثقْتُ به [٢] .

وذكر غير ابن فارس : أن الثقة ، تعني القدوة والثبات والكفاية والموثَّق : المؤتمن ، والذي يعول عليه ، والأوثق هو الأشد والأحكم ، ووثَّق فلانا : قال : إنه ثقة ، أي مؤتمن [٣] .

وبنحو من هذه المعاني **استعملها عامة المحدثين في اصطلاحهم** :

فقال الذهبي في تعريفها : حد الثقة ، العدالة والإتقان فجعل لها ركنين

(١) ينظر الحاوي الكبير للماوردي ٢ / ٩٦٠ (باب التيمم) .

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٦ / ٨٥ مادة « وثق » .

(٣) تاج العروس والمعجم الوسيط / مادة « وثق » .

هما عدالة الدين ، وإتقان المرويات حفظا أو كتابة .

كما فصّله في موضع آخر بقوله : « الثقة في عُرْف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه المتقن لما حمله ، الضابط لما نقل ، وله فهم ومعرفة بالفن » (١) .

ثم ذكر في **ترجمة** « **أحمد بن يوسف بن خلاد** » ، مسند العراق في وقته والمتوفي سنة ٣٥٩ هـ إنه من هذا الوقت ، بل وقبله صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح ، بقراءة متقن وإثبات عدل .

وقد اعتبر الذهبي هذا توسعا في إطلاق لفظ الثقة فقال : فتوسع المتأخرون (٢) .

وقوله : « **يطلقون هذه اللفظة على الشيخ** .. » أشار بكلمة « الشيخ » إلى مراعاتهم في العدالة أدنى المراتب فيها ، ومراعاتهم في الضبط صحة السماع وإثباته كتابيًا بواسطة عدل .

وقد قرر نحو هذا الحاكم أبو عبد الله ومن جاء بعده إلى عصر الإمام الذهبي فمن بعده أيضًا (٣) .

---

(١) السير ١٦ / ٧٠ .

(٢) السير ١٦ / ٧٠ .

(٣) ينظر : معرفة علوم الحديث للحاكم / النوع الثالث / ١٦ - ١٧ ومقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ١٥٦ ، وفتح المغيث للسخاوى ٢ / ١٠٦ - ١٠٨ .

وبذلك أصبح **لفظ** « **ثقة** » له معنى اصطلاحي أَخَصُّ من معناه عند المتقدمين ، بحيث إذا وجدنا أحد المتأخرين موصوفا به ، عرفنا مدلوله المتفاوت عمّن قبله ، وإن كان يقتضي حجية الموصوف به فيما هو مثبت له من مرويات عن شيوخه .

وقال الذهبي أيضا : « وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين : إطلاق اسم « الثقة » على من لم يُجرَّح ، مع ارتفاع الجهالة عنه ، وهذا يسمى : مستورًا ، ويسمى محله الصدق ، ويقال فيه شيخ »[(١)] .

وقوله : « **عند طوائف من المتأخرين** » يُفيد أن هذا يُعَدُّ اصطلاحا خاصا لهم ، مثل ابن حبان ، وبعض الحنفية [(٢)] .

وقوله : « **وهذا يسمَّى مستورا** » إشارة إلى أن هذا الاصطلاح الخاص مخالف لاصطلاح الجمهور ، فإنهم يُسمَون مثل هذا مستورا ، والمستور نوع من المجهول عندهم [(٣)] . أما قوله : « **ويسمَّى محله الصدق ، ويقال فيه : شيخ** » فليس مسلما أنه مِثْلُ من يقال فيه هذان اللفظان ؛ لأنهما من أدنى مراتب التعديل عند الذهبي نفسه [(٤)] .

---

(١) الموقظة للذهبي / ٧٨ .

(٢) شرح شرح النخبة لعلي القاري / ١٥٤ - ١٥٥ ، وفتح المغيث ٢ / ٥١ - ٥٣ .

(٣) ينظر النكت لابن حجر ١ / ٣٨٧ ، ٤٠٨ والنزهة مع شرح القاري / ١٥٤

(٤) ينظر مقدمة الميزان ١ / ٤ مع تصويب من مقدمة اللسان ١ / ١٩٩ بتحقيق شيخنا الشيخ أبو غدة رحمه الله .

□ **ومن أمثلة ما اختلف فيه الإطلاق مع الاشتقاق اللغوي تارة واتفق تارة أخرى لفظ « شيطان » :**

فالاشتقاق اللغوي له يدور بين معاني البعد عن الخير ، والمخالفة والشراسة ، والتمرد ، والفساد ، سواء من الجن أو من الإنس أو من الحيوان [١] .

* ولكن من النقاد المتقدمين فمن بعدهم ، من أطلق هذا اللفظ بمعنى التوثيق العالي ، وجودة حديث الراوي .

فقد جاء عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : لما قدم سفيان ـ يعني الثوري ـ البصرة ، قال لي : يا عبد الرحمن جئني بإنسان أُذَاكِرُهُ ، فأتيته بيحيى ابن سعيد القطان ، فذاكره ، فلما خرج قال لي : يا عبد الرحمن ، قلت لك جئني بإنسان فجئتني بشيطان [٢] .

وقد علَّق الذهبي على هذا مرة بقوله : يعني بَهَـرهُ حفظه [٣] ومرة بقوله : يعني اندهش سفيان من حفظه [٤] .

وذكر المزي أن شعبة ذُكر عنده « **أوس بن ضَمْعج** » فقال : والله ما أراه

---

(١) ينظر : مفردات القرآن للراغب الأصفهاني ، والمعجم الوسيط مادة « شطن » والتوقيف على مهمات التعريف للمناوي / ٤٤٣ .

(٢) المجروحين لابن حبان ١ / ٥٣ .

(٣) السير ٩ / ١٧٧ .

(٤) تذكرة الحفاظ ٢ / ٣٠٠ .

كان إلا شيطانا - يعني لجودة حديثه [(١)] .

وجاء عن أبي داود الطيالسي أنه أطلق لفظ « **شياطين الإنس** » على :

١- عمرو بن علي بن بحر بن كنيز-الفلّاس ، ويعرف جده بحر « بالسقاء » .

٢- وسليمان بن داود المنقري المعروف بالشاذكوني ، وفيه جاء خلاف هذا كما سيأتي في موضعه .

٣- وعلي بن المديني [(٢)] .

فهؤلاء الثلاثة من أئمة نقاد الحديث ، وأطلق عليهم معاصرهم الطيالسي وصف « **شياطين الإنس** » مبالغة في توثيقهم ومهارتهم النَّقدية .

وبذلك نُلاحظ إطلاق هذه اللفظة بهذا المعنى الاصطلاحي من غير واحد من أئمة النقد ، خلافا للإطلاق الأصلي لها في اللغة ، وذلك لوجود قرينة صارفة إلى المراد الاصطلاحي وهي الحالة التي قيلت فيها .

ولذلك جاء لفظ « **شيطان** » أيضا بمعنى التجريح الشديد ، عند وجود قرينة تُؤَيِّد ذلك ، مع قربه من المعنى اللغوي .

فمن ذلك : أن « **محمد بن مُيسر أبو سعد الصاغاني ، وكان أعمى** » قال فيه ابن معين : كان مكفوفا ، وكان جهميا ، وليس هو بشيء كان شيطانا من الشياطين [(٣)] .

---

(١) تهذيب الكمال ٣ / ٣٩٠ وتهذيب التهذيب ١ / ٣٨٣ .

(٢) تاريخ بغداد ٩ / ٤٠ ، ٤٢ مع تهذيب الكمال ٤ / ١٢ .

(٣) تاريخ بغداد ٣ / ٢٨١ - ٢٨٣ .

فما ذكره قبل عبارة « **كان شيطانا من الشياطين** » من قوله : « كان جهميا ، وليس هو بشيء » من عبارات الجرح الشديد [١] وبالتالى يعتبر قرينة مصاحبة تدل على أن مقصود ابن معين بالوصف بعبارة « **شيطان من الشياطين** » تأكيد ، ما قبله من الجرح الشديد بالمعنى ، فهى بمثابة التكرير المعنوي لعبارة « ليس بشيء » كما سيأتي توضيحه في الفصل الثاني إن شاء الله .

وهذا المثال مما يوضح لنا أهمية ملاحظة القرائن المتعلقة بألفاظ وعبارات النقد ، في بيان مقصود النقاد بها . كما سيأتي تقرير ذلك في موضعه .

□ **ومن الأمثلة المشهورة على تقديم المعنى الاصطلاحى للكلمة أو العبارة ، ولو كان خاصا ببعض النقاد عبارة « لا بأس به » :**

فقد جاء عن كل من ابن معين وعبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بـ « دُحيم » أن كلا منهما إذا قال في الراوي : « لا بأس به » فمقصوده : أنه عنده بمرتبة « ثقة » ، وإن كان أدنى في التوثيق ممن يصرحان بوصفه بلفظ « ثقة » [٢] .

ولكن ينبغي الانتباه هنا إلى أن هذه العبارة تكون بمعنى « ثقة » عندهما

---

(١) وينظر بقية الأقوال المؤيدة لهذا في ترجمته / تاريخ بغداد / الموضع السابق والتدريب للسيوطي ١ / ٤١٠ والتقييد والإيضاح مع مقدمة ابن الصلاح / ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) ينظر يحيى بن معين وكتابه التاريخ بتحقيق ودراسة الأخ الدكتور أحمد محمد نور سيف ١ / ١١٢ - ١١٣ وشرح العراقي لألفيته ٢ / ٣٨- ٣٩ .

إذا جاءت مفردة ، دون اقترانها بما يفيد ارتفاع حال الراوي إلى أعلا من ذلك كالوصف الصريح بثقة ، أو ما فوقها كالثبت والحجة ، أو الاقتران بما يفيد النزول إلى الضعيف ، ففي هاتين الحالتين تكون العبرة بما يوجد معها من القرائن .

مثال ذلك بالنسبة ليحيى بن معين : ما جاء عنه في وصف « حماد بن دُلَيل أبو زيد ، قاضي المدائن » .

فمرة قال : ليس به بأس . ومرة قال : كان ثقة .

ومرة جمعهما معًا فقال : « ليس به بأس ، هو ثقة » ، فرفعه بذلك في التوثيق إلى الأعلا وهو الوصف الصريح بلفظ ثقة أيضا ، بدلا من الاقتصار على ما هو بمعناه [١] .

ولو كان غير ابن معين يخالفه في هذا [٢] .

وفي بيان حال « **سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر** » :

قال ابن معين : « ليس به بأس ، ثقة ثقة » [٣] .

فاقتران العبارة فى هذا القول بتكرر التوثيق ، ترفع منزلة هذا الراوي في التوثيق فوقها .

---

(١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ ٢ / ١٢٩ .

(٢) ينظر تقريب التهذيب (١٤٩٧) حيث لخص حاله عموما بأنه صدوق .

(٣) ينظر معرفة الرجال عن ابن معين ، رواية ابن محرز ١ / ت (٣٨٧) ولم أجده عند غيره .

مع أن لابن معين أقوالاً أخرى في سليمان هذا بعضها تضعيف [١] .

وبعضها وصف بعبارة « ليس به بأس » فقط [٢] .

وبعضها وصفه بـ « ثقة » فقط ، [٣] .

ومرة قال : « هو ثقة وليس بثبت » [٤] .

وله أقوال أخرى غير ذلك [٥] .

لكن محل الشاهد هنا : عبارة ابن معين الأولى ، ودلالتها على رفعه فيها توثيق سليمان أعلا من وصفه له بعبارة « لا بأس به » مجردة .

وفي ترجمة « **عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العمري** » :

قال فيه ابن معين : « ليس به بأس ، يكتب حديثه » [٦] .

فالجمع بين « ليس به بأس » وبين « يكتب حديثه » يفيد إنزال « عبد الله » هذا إلى مرتبة التضعيف ، فلا يحتج به بمفرده ، ولكن يكتب حديثه للاعتبار ، كما هو معروف .

ويحمل وصفه مع هذه العبارة بعبارة « ليس به بأس » على عدالته في

---

(١) تاريخ ابن معين برواية الدروي ٢ / ٢٢٩ .

(٢) ينظر : تاريخ الدارمي عن ابن معين / رقم ٥٤٥ ، ٩٤١ وابن محرز ١ / رقم (٢٩١) .

(٣) ينظر : تاريخ الدارمي / رقم (٤١٠) . والتهذيب ٤ / ١٨١

(٤) السير ٩ / ٢٠ .

(٥) ينظر : تهذيب التهذيب ٤ / ١٣١ .

(٦) تاريخ بغداد ١١ / ١٩٥ ط د / بشار والتهذيب ٥ / ٣٢٧ .

دينه ، كما جاء في رواية أخرى بلفظ « صالح ليس به بأس »[١] .

ومرة سئل عن حاله في نافع فقال : صالح [٢] .

ومرة قال : صويلح [٣] .

وله فيه أقوال أخرى [٤] .

ومحل الشاهد هو اقتران « ليس به بأس » في بعض أقواله بما يفيد انزال الراوى عن مدلولها إلى الضعيف .

وبالتالي لا تدخل مثل هذه الصور في اصطلاح ابن معين العام بأن « لا بأس به » بمعنى التوثيق المطلق عنده ، وذلك لوجود ما يَصرِفُها عن ذلك من القرائن ، وهذا من دلائل أهمية مراعاة القرائن وتأثيرها .

وسيأتي مزيد بيان لذلك مع التطبيق في مبحث تركيب ألفاظ عبارات الجرح والتعديل ، إن شاء الله .

□ **ومما اختلفت مرتبته لأجل الاصطلاح الخاص عبارة « روي عنه الناس » :**

فقد ذكر العراقي والسخاوي أنها بالإطلاق العام من آخر مراتب التعديل

---

(١) ينظر : رواية الدقاق عن ابن معين / رقم ١١٥ .

(٢) رواية الدارمي / رقم (٥٢٣) وتاريخ بغداد ١١ /١٩٥ .

(٣) تهذيب التهذيب ٥ / ٣٢٨ .

(٤) ينظر : المصدر السابق .

وذكر السيوطي ما يقتضى أنها من المرتبة الخامسة التي قبل الأخيرة [١] ومقتضاه أن الموصوف بها ضعيف لذاته فيكتب حديثه للاعتبار [٢] .

لكن الحافظ مغلطاى في « نكته على ابن الصلاح » قال : إن الإمام أبا زكريا يزيد بن محمد الأزدى (ت ٣٣٤) ذكر في كتاب طبقات أهل الموصل [٣] من ألفاظ التوثيق عنده غالبا : فلان روى عنه الناس ، وكذا طريقة مسلم في التمييز : إذا أَذِنَ في الرواية عن شخص ، كان ذلك تعديلا له [٤] .

وعليه ، يكون هذا اصطلاحا خاصًا بكل منهما بحيث إذا نقل عنه في حال راوٍ كان في مرتبة الثقة ويُصحح حديث هذا الراوى عند كل منهما ولو خالفه في حاله غيره .

أما إذا نُقِلَتْ هذه العبارة عن غير هذين الإمامين ممن لم يعرف له اصطلاح خاص في استعمالها ، فتكون على الاصطلاح العام ، بمعنى أدنى مراتب التعديل ، وتقتضى ضعف حديث الموصوف بها من الرواة ، كما قدمت .

٣ـ القرائن وأهميتها وتقسيمها الإجمالى

والمقصود بالقرائن : ما يدل على المراد دون تصريح به ، وذلك مما يكون

(١) ينظر : التقييد والإيضاح / ١٦١ مع مقدمة ابن الصلاح وفتح المغيث للسخاوى ٢ / ١١٤ وتدريب الراوى ١ / ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠

(٢) فتح المغيث للسخاوى ٢ / ١١٦ ، ١١٧

(٣) سماه الأزدى نفسه (طبقات المحدثين) ينظر تاريخ الموصل له / ٣٠١

(٤) كتاب اصلاح ابن الصلاح لمغلطاى ٩١ / ب مخطوط

له تعلق مباشر أو غير مباشر ، من الألفاظ أو الإشارات التى تؤثر في توجيه دلالة اللفظ أو العبارة المستعملة في بيان درجة حديث الراوي ، أو بيان حاله جرحا أو تعديلا .

ومن هذا ندرك أن أهمية القرائن ترجع إلى ما يكون لكل منها من تأثير في توضيح مقصود الناقد بمقولته في الراوي وإن خالفه غيره ، وبالتالي فهي ترشدنا إلى استخلاص حال الراوي ودرجة حديثه عند صاحب المقولة ، على ضوء القواعد النقدية ومراتب ألفاظها وعباراتها ، وتطبيق النقاد لها من غير تَكَلُّف ولا شَطَط .

ومما يوضح أهمية القرائن وآثارها ما ذكره أبو الوفاء بن عقيل في كلامه عن صيغ العموم ودلالاتها حيث قال : ولا يجوز الإخلال بالقرائن ، مع كون الألفاظ تتغير بها أحكامها [١] .

ويقول الذهبي : نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح ، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة ، ثم أهم من ذلك : أن نعلم بالاستقراء التام عُرْف ذلك الإمام الجهبذ ، واصطلاحه ، ومَقَاصِدُه بعباراته الكثيرة .

ثم ذَكَرَ أمثلة لذلك منها قوله : أما قول البخاري : سكتوا عنه فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل ، وعلمنا مقصده بها

---

(١) ينظر : الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء ابن عقيل ٣ / ٣٢٠ بتحقيق معالي الدكتور عبد الله ابن عبد المحسن التركي ط مؤسسة الرسالة .

بالاستقراء ، أنها بمعنى : تركوه [١] .

ويقول الحافظ ابن كثير ثم السخاوي : والواقف على عبارات القوم ، يفهم مقاصدهم ، بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال ، وبقرائن ترشد إلى ذلك [٢] فهذا بيان من هؤلاء العلماء لتأثير القرائن ، والتأكيد على ضرورة مراعاتها .

وعلى ضوء ممارستي لتراجم الرواة في مصادرها ، وتأمل عبارات النقاد في الكلام عليهم ، وملاحظة ما يحتف بها من قرائن ، وملابسات ، تبين لي أنه يمكن تقسيم تلك القرائن إجماليا إلى قسمين ، مع تسمية كل منها بما يميزه عن الآخر ، وذلك كما يلي :

١ ـ قرائن مباشرة أو داخلية .

٢ ـ قرائن غير مباشرة أو خارجية .

فأما القسم الأول من القرائن : فهو ما يستفاد من كلام صاحب القول أو منهجه أو اصطلاحه في النقد ، أو تصرفاته التطبيقية على الراوي نفسه أو رواياته ، أو على راو أخر حاله مشابهة[٣].

---

(١) ينظر : الموقظة للذهبي / ٨٢ ـ ٨٣ .

(٢) مختصر علوم الحديث لابن كثير ٢ / ٣٢١ مع الباحث الحثيث للشيخ أحمد شاكر وتعليقات الشيخ الألباني ـ رحمهما الله / بتحقيق علي حسن عبد الحميد ، و فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٠ ولم يَعْزُ السخاوي هذا لسابقه ابن كثير .

(٣) ينظر : المحصول للرازي ٥ / ٥٥٢ ـ ٥٩٣ والبحر المحيط للزركشي ٦ / ١٣٩و ١٤٩ ـ ١٧٩ حيث ذكرا في مبحث « التراجيح » ما يفيد ذلك .

وقد سميت هذا القسم بـ « **القرائن الداخلية** » تأسيا بعلماء الأصول وهم أهل الاختصاص في بيان الدلالات وموضوعنا هذا منها [١] كما أن الجرح والتعديل مما يختلف فيه كاختلاف المجتهدين في الفقه [٢] .

وقد قسّم الأصوليون المرجحات عمومًا إلى قسمين :

أولها : المرجحات المتعلقة بالراوي أو بالمروي .

وثانيهما : المرجحات الخارجة عن ذلك ، وسموها الترجيح بأمور خارجية ، وما ذكرته هنا من القرائن ، موافق للقسم الأول ، فسميته قرائن داخلية ، وذلك لتعلقها المباشر بصاحب القول نفسه ، وهو أدري بمقصوده ، أو بالراوي المتكلم فيه ، أو بمروياته وهما موضع البحث . وتعد هذه القرائن هي الأقوى في الدلالة ، لاتصالها المباشر هذا ، وبذلك تقدم دلالتها على دلالة القسم الثاني عند التعارض ، كما سيأتي .

وأما القسم الثاني من القرائن : فهو ما عدا القسم الأول ، وهذا القسم مُقَارب للقسم الثاني من المرجحات عند الأصوليين ، فسميته بالقرائن الخارجية ، وذلك لصدورها عن طرف آخر غير من صدر منه المقولة المطلوب معرفة دلالتها ، سواء كان الصادر من الطرف الآخر متعلقا بذات

---

(١) ينظر : قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين للتاج ابن السبكي ضمن أربع رسائل في علوم الحديث ص ٤٦ ، ٦٧ .

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي / ضمن أربع رسائل / ص ١٧٢ .

الراوي المتكلم فيه أو بمروياته ، أو كان متعلقا براو آخر له علاقة بحال الراوي المتكلم فيه من جهة المشابهة أو المفاضلة أو المخالفة ، ونحو ذلك[(١)].

وهذا القسم من القرائن أقل تأثيرًا من القسم الأول لصدوره من طرف آخر كما أشرت ، ولذلك عند تعارض دلالته مع دلالة القسم الأول ، كما سيأتي في التطبيق ـ فتقدم دلالة القسم الأول ، لكن عند افتقاد قرينه داخلية فإنه يمكن الاستئناس بما تفيده القرينة الخارجية ، وسيأتي مصداق ذلك في التطبيق أيضا .

كما أن هذه القرائن الخارجية لها قوة في الدلالة على خلاصة الحكم العام على الراوي تعديلا أو تجريحا أو جمعا بينهما بوجه معتبر .



---

(١) ينظر : المحصول للرازي ٥ / ٥٢٥ والبحر المحيط للزركشي ٦ / ١٢٧

الفصل الثاني

الألفاظ والعبارات المكررة ودلالتها

تعريف التكرير وتمييزه عن غيره

المقصود بالتكرير : إعادة لفظة أو عبارة نقدية ، أكثر من مرة ، وذلك مما تكون درجة حديث الموصوف بالمكرر واحدة ، كالصحة أو الحُسن أو الضعف ، أو الوضع .

وبهذا يتميز التكرير عن الإفراد الذي تقدم بحثه ، وعن التركيب الذي سيأتي بعده إن شاء الله .

ومن يراجع كتب الرجال يجد فيها تكرر ألفاظ وعبارات كل من الجرح والتعديل ، ولكن من يراجع كتب مصطلح الحديث يجد عنايتها مركزة على تكرير التوثيق فقط .

مع أن الأصل في التقعيد هو العموم ، حتى يشمل الواقع الفعلي لصنيع النقاد في مصادر كتب الرجال .

ولذلك سأذكر إن شاء الله في هذا الفصل نماذج واقعية لتكرير ما هو أدنى من التوثيق ، وما هو من تكرير ألفاظ وعبارات التجريح أيضا تعويضا عما أغفلته كتب المصطلح مع أهميته التي لا تخفى .

فائدة التكرير وتأصيلها

الفائدة العامة للتكرير هي التأكيد ، زيادة على ما يفيده ذكر اللفظ أو العبارة مرة واحدة . ومن تأصِيل ذلك ما في حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ـ رضي الله عنه قال : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ـ ثلاثا ، قالوا : بلى

يا رسول الله ، قال : الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين - وجلس وكان متكئا - فقال : ألا وقول الزور ، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت [(١)] .

وقد ذكر شراح الحديث أن جلوسة ﷺ بعد أن كان متكئا وتكريره المتعدد لعبارة « ألا وقول الزور » يفيد تأكيد تحريمه وعظم قبحه [(٢)] .

وقد ذكر الخطيب البغدادي أيضا مثالا آخر في باب « ذكر لفظ المعدِّل الذي تحصل به العدالة ، لمن عدَّله » حيث أخرج بسنده إلى ابن عباس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - قال لعبد الرحمن بن عوف : أنت عندنا العدْل الرضا، فماذا سمعت - .

وعلق الخطيب على هذا بقوله : وهذا القول كافٍ في التزكية ، لأن الوصف بالعدالة ، جامع للخلال التي قدمناها في باب صفة العدالة ، ثم قال : والقول بأنه رضًا ، تأكيد ، وفيه بيان أنه من العدول الذين يُرضون للشهادة .. الخ [(٣)] ويلاحظ أن هذا المثال لتأكيد التعديل ، : والذي تقدم في الحديث من تأكيد الجرح للعدالة بشهادة الزور .

---

(١) ينظر صحيح البخاري مع الفتح - كتاب الشهادات - باب ماقيل في شهادة الزور ٦ / ٢٦٠ حديث (٢٦٥٤) وصحيح مسلم مع شرح النووى ٢ / ١٠٨ ، ١١٦ - ١٧ - الايمان حديث (١٤٣) .

(٢) ينظر المصدرين السابقين ، كما ذكر الشراح أن سبب تمنى الحاضرين من الصحابة سكوته ﷺ هو إشفاقهم عليه مما أغضبه من ذكر هذه الكبائر ، ولاسيما آخرها .

(٣) الكفاية للخطيب / ٨٤ - ٨٥ .

وهذا المعنى الاصطلاحي للتكرير مُتَّسِقٌ مع قواعد اللغة أيضا ، حيث جعلت تكرير اللفظ بنفسه أو بما هو بمعناه يفيد التأكيد (١) وسيأتي بيان أثره في درجة حديث الراوي الموصوف به .

تقعيد التكرير

ومن صنيع أئمة النقد المتقدمين ما يدل على التفريق عندهم في حال الراوي بين الوصف بِلَفْظَةٍ مرة واحدة ، وبين تكريرها ، فقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : سمعته يقول : أدهم بن طريف ، ثقة ثقة ، وحوشب بن عقيل : ثقة (٢) .

وفي رواية ابن أبي حاتم قول أحمد في حوشب « ثقة من الثقات » (٣) وهذه الزيادة أوضح في الدلالة على قصد أحمد للتفريق ، لأنها تعنى أنه وصفه بلفظة واحدة للإشارة إلى أنه من عامة الثقات ، في مقابل ارتفاع منزلة « أدهم » في التوثيق بتكرير اللفظ له .

وسيأتي عن غير الإمام أحمد أيضا ما يؤكد هذا ، ولما كان الذهبي ممن وُصف بأنه من أهل الاستقراء التام والتتبع (٤) .

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل لألفية بن مالك في النحو ٢ / ١٩١ - ١٩٢ .

(٢) العلل للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ١ / ٣١٥ مع الجرح والتعديل ٢ / ٣٤٨ و ٣ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٣) ينظر الجرح ٣ / ٢٨١ .

(٤) السير ٦ / ٣٦٠ ونزهة النظر لابن حجر / ١٣٦ .

فلعله لاحظ مثل هذا الصنيع من الإمام أحمد وغيره ، فرأى أن يقعِّد له بذكر مرتبة خاصة بالتكرير ، جرحا أو تعديلا وجعلها في التعديل أعلى من الإفراد ، وفي التجريح أشد وأردأ ، فقال :

فأعلى العبارات في الراوة المقبولين : ثبت حجة ، وثبت حافظ ، وثقة متقن ، وثقة ثقة ، ثم ثقة .. إلخ .

ثم قال : وأردى عبارات الجرح : كذاب دجال ، أو وضاع ، أو يضع الحديث .. إلخ (١)

فهذا التقعيد من الذهبي موافق - من حيث المبدأ - لصنيع الإمام أحمد في المثال السابق ولصنيع غيره كما سيأتي ، ويُعَدُّ هذا أيضا من دلائل التواصل المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين ، لمن تدبره ، وإن لم يوجد تصريح من الذهبي بذلك .

وقد تابع الذهبي على هذا التقعيد عدد ممن ألَّف في مصطلح الحديث فزادوا مرتبة التكرير هذه ، لاسيما في مراتب التعديل مع التصريح بنسبتها

---

(١) ينظر : الميزان للذهبي ١ / ٤ مع التصويب من نقل الأخ الفاضل د / قاسم سعد عن أحد النسخ الخطية الموثقة من كتاب الميزان / ينظر مباحث في علم الجرح والتعديل له / ٨٦ - ٨٧ وكذا في مقدمة اللسان ١ / ١٩٩ بتحقيق شيخنا الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله - وليس عنده حرف « أو » بعد لفظ « وضاع » ولا يستقيم السياق بدونه ، لأنه يُسقط مرتبة الوصف بلفظ « الوضع » مرة واحدة مع أنها ثابتة عند عامة من ذكر المراتب ، وفي واقع التراجم ، بل هي وما يرادفها من العبارات المفردة ، مثل « يكذب في الحديث » تعد أكثر استعمالا من التكرير .

للذهبي ، أو بدون نسبة [(١)]

مرتبة التكرير النقدية للفظ «ثقة» وما في حكمها مع التطبيق

يلاحظ أن ما تقدم التمثيل به في التقعيد ، هو تكرير اللفظ مرة واحدة فقط ، وقد قرر الذهبي ومن تابعه ، أن هذا التكرير يكون أعلى في التعديل بمرتبة واحدة فوق مرتبة لفظ الثقة المفرد ، كما قرر أن مثل هذا التكرير في الجرح يكون أشد من الإفراد بمرتبة واحدة .

لكن صنيع الحافظ ابن حجر قد اختلف : **فمرة** جعل أعلى المراتب بعد الصحابة ما أكد بالتكرير مرتين أو بأفعل التفضيل مثل : أوثق الناس ، وجعل الوصف بلفظة مفردة تحت هذه المرتبة مباشرة [(٢)] .

ومرة جعل الوصف بأفعل التفضيل ونحوه مما يدل على المبالغة هو أعلا مراتب الرواة ، وجعل التكرير بلفظين هو المرتبة التي تحت ذلك [(٣)] .

وقد تابعه على هذا الأخير كل من السخاوي [(٤)] والسيوطي [(٥)] .

(١) ينظر : المقنع لابن الملقن ١ / ٢٨٢ بتحقيق الأخ الشيخ عبد الله الجديع ، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي ١ / ٢٦٧ ٢٦٨ ط مكتبة الرشد وفتح المغيث للعراقي ٢ / ٣٦ - ٣٧ وللسخاوي ٢ / ١١٠ - ١١١ ومقدمة لسان الميزان بتحقيق شيخنا أبي غدة - رحمه الله - ١ / ١٩٩ وتدريب الراوي ١ / ٤٠٤

(٢) ينظر : التقريب / ٧٤ .

(٣) ينظر : نزهة النظر / ١٣٤ بتحقيق الأخ الدكتور نور الدين عتر .

(٤) فتح المغيث ٢ / ١١٠ .

(٥) تدريب الراوي ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ .

وقد جاء عن الإمام أحمد ما يؤيد هذا حيث قال ابن هانئ : قيل لأبي عبد الله : بشر بن المفضل ـ فقال : ثقة ثقة ، فقيل له : فخالد بن الحارث ـ فقال : هو أرفع من هذا [١] .

يعني من « **بشر بن المفضل** » الذي وصفه بالتكرير مرتين ، ثم قال مرة في « خالد بن الحارث » وحدَه : إليه المنتهي في التثبيت بالبصرة [٢] فأفاد هذا أن الوصف بـ « أرفع » الدال على المبالغة بأفعل التفضيل ، أعلى مرتبة عند الإمام أحمد من تكرير التوثيق مرتين [٣] .

لكن عند مراجعتنا لكتب الرجال التي هي موضع التطبيق الفعلي للقواعد النقدية ، نجد فيها تكريرًا أكثر من مرتين للألفاظ والعبارات سواء من الإمام أحمد أو من غيره من المتقدمين والمتأخرين كما سيأتي في الأمثلة التطبيقية .

ولعل هذا مما جعل السخاوي يذكر دلالة تكرير التوثيق مرتين على التأكيد زيادة عما هو خالٍ من التكرير ، ثم فرَّعَ على هذا بقوله : وعلى هذا فما زاد على مرتين ـ مثلا ـ يكون أعلى منها [٤] .

وذكر الشيخ منصور الطوخي أن الضمير في « منها » يعود إلى صيغة

---

(١) مسائل الإمام أحمد برواية إبراهيم بن هانئ ٢ / ٢٠٦ ـ ٢٠٧ مع تصويب .

(٢) الجرح والتعديل ٣ / ٣٢٥ .

(٣) وينظر : بحر الدم / ١٣١ . ليوسف بن عبد الهادي

(٤) فتح المغيث ٢ / ١١٠ .

التكرير مرتين ، أي أن صيغة التكرير أكثر من مرتين أعلى من صيغة المرتين مع كونها من مرتبتها ، قال : وليس المراد أعلا من المرتبة ؛ لئلا تزيد المراتب كلما زادت الألفاظ[١] وتابعه الشيخ على العِدْوى على هذا [٢] .

وعليه تكون مرتبة التكرير عموما واحدة ، وهي فوق الإفراد مباشرة مهما كان عدد مرات التكرير ، ويصبح التفاوت بين المرتين ، وبين الأكثر منهما ، فائدته الترجيح عند اختلاف الرواة ، فيرجح الموصوف بالأكثر على الموصوف بالأقل .

ولعل مما يؤيد حَمْل قول السخاوي على هذا ، أنه جَرَى في مراتب التعديل على ذكر مرتبتين ، أعلى من مرتبة التكرير مرتين ، ولم يذكر من ألفاظ أي منهما التكرير أكثر من مرتين [٣] .

لكن يبدو لي أن التعليل الذي ذكره كل من الطوخي والعدوي ـ رحمهما الله ـ وهو خشية زيادة المراتب كلما زادت الألفاظ في التكرير ليس كافيا لمنع زيادة المراتب بزيادة مرات التكرير ، وذلك لأن زيادة مرات التكرير على مرتين ، لابد أن تكون مقصودة لقائلها ، ليرفع مرتبة الراوي أكثر

---

(١) ينظر : حاشية الشيخ منصور الطوخي على شرح الأنصاري لألفية العراقي / ٢٢٨ / ب ٢٢٩ / أ (مخطوط الأزهرية) .

(٢) ينظر : حاشية العدوي على شرح الأنصاري لألفية العراقي / ٢٥٩ / ب / مخطوط دار الكتب المصرية .

(٣) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٠ .

في التعديل ، أو يشدِّد جرحه في التجريح .

ولذا وجدنا السخاوي يجوِّز جعل مراتب التعديل سبعا ، لوجود عبارات نقدية تقتضي هذا [(١)] .

بل وجدنا غيره من العلماء أوصل المراتب إلى تسع ، بحسب تفاوت درجات الراوة في كل من العدالة والضبط [(٢)] .

كما أن واقع كتب الرجال يفيد عدم اقتصار التكرير على لفظ « ثقة » وما في حكمه ، ولكن يوجد تكرير باللفظ أو بالمعنى لما هو أعلا من لفظ ثقة ولما هو أدنى منه ، وتكرير بمرتين أو أكثر ، كما سيأتي في المثال الذي ذكره السخاوي بنفسه ، وفي غيره مما سيأتي ذكره ومناقشته ـ إن شاء الله .

ومقتضى ذلك أنه يمكن رفع مرتبة التكرير عن مرتبة الإفراد ، في كل ما يتكرر من ألفاظ المراتب ، كما يمكن رفع مرتبة المكرر أكثر من مرتين عن مرتبة المكرر مرتين ، بحسب القرائن المتعلقة بكل تكرير .

وقد مثل السخاوي للتكرير الزائد عن مرتين بقول ابن سعد في شعبة بن الحجاج : كان ثقة مأمونا ، ثبتا ، صاحب حديث ، حجة [(٣)] .

وهذا المثال يوضح لنا ، ما هو مجمل في تقعيد التكرير ، وهو أنه لا يلزم

---

(١) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٠

(٢) ينظر : توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري ١ / ١٠١ ـ ١٠٢

(٣) فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٠ ـ ١١١ وطبقات ابن سعد ٧ / ٢٨٠ ط بيروت والترتيب للألفاظ منها لأنها المصدر الأصلي .

أن يكون التكرير للفظ واحد ، ولا تكرير بمرادفه فقط ، ولكن يمكن بما هو بلفظة أعلى في نفس المرتبة ، وذلك لأن قول ابن سعد المذكور فيه لفظا « ثقة وثبت » مختلفان لفظا ، ومترادفان اصطلاحا ، أما لفظ « حجة » فهو أعلى في الدلالة على التوثيق منهما [١] وإن كان معدودًا معهما ضمن مرتبة الثقة [٢] ودرجة حديث الثلاثة هي الصحة وإن تفاوتت ، من صحيح إلى أصح وبذلك يتحقق اشتمال قول ابن سعد على تكرير التوثيق أكثر من مرتين وهم « ثقة ، ثبت ، حجة » .

ثم يلاحظ اشتمال المثال أيضا على لفظين آخرين هما : « مأمون وصاحب حديث » ويمكن اعتبار الثاني منهما بمرتبة الأول ، على وجه التقريب ، وهي المرتبة التي تحت ثقة مباشرة [٣] .

فيكون هذا تكريرًا آخر مرتين فقط لهذه المرتبة ، وبذلك اجتمع في هذا القول : تكرير ، وتركيب من مرتبتين كما سيأتي في موضعه ، لكن السخاوي جعل العبرة في هذه المثال بالمرتبة الأعلى فقط وتكريرها ، لعدم وجود قرينة تمنع من ذلك .

وسيأتي في الأمثلة التطبيقية ما يشابه قول ابن سعد هذا ، كما سيأتي ما

---

(١) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٢ ، وتذكرة الحفاظ ٣ / ٩٧٩

(٢) فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١١ و ١١٢ .

(٣) تدريب الراوي ١ / ٤٠٥ .

هو مشتمل على تكرير لما هو أدنى من الثقة وحده ، مع بيان حكمه إن شاء الله .

وقد ذكر السخاوي لما زاد عن مرتين في التكرير مثالا آخر فقال : وأكثر ما وقفت عليه من ذلك ، قول ابن عيينة ، حدثنا عمرو بن دينار - وكان ثقة ، ثقة ... تسع مرات ، وكأنه سكت لانقطاع نفسه (١) ولقد بحثت كثيرا بالمراجعة ، والسؤال ، وبواسطة الحاسب الآلي ، عن موضع قول ابن عيينة هذا فلم أقف عليه ، ولم يذكر لنا السخاوي - رحمه الله - موضع وقوفه عليه ؛ لكن الذي تيسر حتى الآن هو ما ذكره الإمام النووي - رحمه الله - أن سفيان بن عيينة قال في عمرو بن دينار هذا : ثقة ، ثقة ، ثقة ثقة ، أربع مرات ، فقط (٢) .

وهذا يصلح مثالا لتكرير لفظ « ثقة » أكثر من مرتين كما ترى .

وممن سبق السخاوي إلى ذكر التكرير أكثر من مرتين وبيان مرتبته تقعيدًا وتطبيقا ابن أبي حاتم الرازي ، في بيانه لمراتب الرواة من أتباع التابعين فذكر أنهم على مراتب أربع ، وذكر الأولى منهم بقوله : فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ (٣) الناقد (٤) للحديث ، فهذا الذي لا

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١١ .

(٢) ينظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢ / ٢٧ .

(٣) الجهبذ : النَّقاد الخبير بغوامض الأمور / المعجم الوسيط « جهبذ » .

(٤) الناقد من يميز الجيد من الرديء والصحيح من الفاسد (المعجم الوسيط) مادة « نقد » .

يختلف فيه ، ويعتمد على جرحه وتعديله ، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال .

ثم ذكر المرتبة الثانية بقوله : ومنهم العدل في نفسه ، الثبت في روايته الصدوق في نقله الورع في دينه ، الحافظ لحديثه ، المتقن فيه ، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه [١] .

فيلاحظ :

- أن المرتبتين متفقتان في عدد الألفاظ والعبارات النقدية ، وهي ستة فى كل منهما .

- ومتفقتان أيضا فى تكرير ثلاثه ألفاظ من مرتبة التوثيق وهى « الثبت » و « الحافظ » و « المتقن » .

- ومتفقتان في ذكر مرتبة عدالة فقط وهي الورع في الدين .

- وانفردت المرتبة الثانية بلفظ « صدوق » وهو دون مرتبة « ثقة » كما هو معروف ، أما المرتبة الأولى : فانفردت بلفظي « جهبذ وناقد » ومعناهما الاصطلاحي مُتَقارب ، وهما أعلى في التوثيق من الألفاظ الثلاثة السابقة . فأصبح في المرتبة الأولي خمسة من ألفاظ التوثيق مكررة بالمعنى وإن تفاوتت مفرداتها في درجة التوثيق ، كالتفاوت بين « ثقة » وبين « حجة »[٢] .

---

(١) الجرح والتعديل ١ / ١٠ .

(٢) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢ وتذكرة الحفاظ للذهبي ٣ / ٩٧٩ .

وقد مثَّل ابن أبي حاتم لأهل تلك المرتبة بأئمة حواضر الإسلام في عصرهم وهم : مالك بن أنس ، والسفيانان ، وشعبة ، وحماد بن زيد ، والأوزاعي[(١)].

أما المرتبة الثانية : فقد اشتملت عنده على تكرير بالمعنى أيضا لثلاثة فقط من ألفاظ التوثيق كما قدمت .

وعليه تكون المرتبة الأولى أكثر عددًا في ألفاظ التكرير وفيها ما هو أعلى دلالة على درجة التوثيق .

ولذا جعل ابن أبي حاتم نتيجة وصف الراوي بها أعلى الدرجات فقال : فهذا الذي لا يُختلف فيه ، ويعتمد على جرحه وتعديله ، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال[(٢)] . وخلاصة هذا : أنه يكون حجة في روايته باتفاق ، وحجة في الحكم على غيره من الرواة .

○ **أما صاحب المرتبة الثانية** وهو الذي وصف بتكرير ثلاثة فقط من ألفاظ التوثيق المطلق ، فجعل ابن أبي حاتم مرتبته أدنى ، وهي ثبوت توثيقه في ذاته ، والاحتجاج بحديثه ، ولم يذكر الاحتجاج بكلامه في الرجال كما ترى ، وذلك لعدم التصريح بوصفه بذلك .

ولكن ما تقدم ذكر السخاوي له من أن التكرير ثلاث مرات أعلى من التكرير مرتين ، يقتضي أن أصحاب تلك المرتبة الثانية أعلى مما قرره لها ابن أبي حاتم من ثبوت التوثيق فقط وحجية حديث أهلها ، كما أن عدم

(١) الجرح ١ / ١٠ .

(٢) الجرح والتعديل ١ / ١٠ .

ذكره لحجية أقوال أصحابها في الكلام على الرواة ، يخالف ما هو مقرر لدى الجمهور من أن من وصف بما ذكره لأهل تلك المرتبة من التثبت والحفظ والصدق والورع فإنه يحتج بكلامه في الرجال ، ولو كان عبدا أو امرأة ، متى كان عارفا بأسباب الجرح والتعديل [١] خاليا من التعنت والتحامل ونحوهما[٢].

نعم عندما يتعارض قول صاحب تلك المرتبة الثانية ، مع صاحب المرتبة الأولى فيقدم صاحب الأولى . ومما جاء عن غير ابن أبي حاتم أيضا ، ما في ترجمة « أيوب بن أبي تميمة السختياني » من قول ابن سعد فيه : « كان أيوب ثقة ثبتا في الحديث ، جامعًا [٣] عدلا ورعا كثير العلم حجة [٤] .

فاشتمل كلامه على تكرير بالمعنى لثلاثة ألفاظ من مراتب التوثيق وهي : « ثقة وثبت وحجة » مع تكرير لما دون التوثيق أيضا وهو « عدل وورع » فاجتمع هنا التكرير والتركيب من مرتبتين كما سيأتي في مبحثه والوصف بكثرة العلم وجمعه ، يعد قرينة داخلية مصاحبة تدل على جعل

(١) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٠ .

(٢) هدي الساري / ٤٦٠ .

(٣) يعني للمرويات كما سيأتي في بقية أوصافه أنه كثير العلم وانظر دراسات في السنة للأعظمي ١ / ٨٨ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ١٧١، ١٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٦١ و ٢ / ٣٤٦ .

(٤) طبقات ابن سعد ٩ /٢٤٦ ط الخانجي ، وسير النبلاء ٦ / ١٥ ، ٢٠ مع اختلاف في ترتيب الألفاظ عما في المصدر الأصلي وهو الطبقات .

مرتبة الراوي عند ابن سعد في أعلى التكريرين ، وهو تكرير التوثيق فيترجح الأخذ به على تكرير ما هو أدنى من التوثيق المذكور معه .

○ **ومن التكرير للتوثيق ثلاثا بلفظ واحد** ، أن الإمام أحمد سئل عن حديث من طريق جامع بن شداد أبو صخر الكوفي ، عن عمارة عن أبى معمر ، فأجاب بأن الحديث صحيح ، حديث أبى معمر ، وأن جامع بن شداد ثبت ثبت ثبت [١] فكرر له لفظ « ثبت » ثلاث مرات كما ترى وأشار إلى ترجيح روايته وصحة الحديث من طريقه .

○ **ومن التكرير بأربعة ألفاظ** ما جاء في ترجمة « أحمد بن عبد الرحمن ابن أحمد » المعروف بالشيرازي صاحب كتاب الألقاب (ت ٤٠٧) من قول أبي الفرج البجلي فيه « كان صدوقًا ثقة حافظًا يُحسن هذا الشأن [٢] جيدًا جدا » [٣] .

فهذه خمسة ألفاظ ، الأولى منها دون الثقة ، والأربعة التالية لها من مراتب التوثيق ، فتعد تكريرًا له بالمعنى وفيها ما يرفعه عن مرتبة تكرير التوثيق ، إلى مرتبة الاحتجاج بنقده للرواة ، لأجل وصفه بعبارة « يُحسن

---

(١) مسائل إسحق بن إبراهيم بن هانئ ٢ / ٢٣٧ وبحر الدم / ٩٢ .

(٢) يعني علم الحديث .

(٣) ينظر : تاريخ الإسلام للذهبي وفيات سنة ٤٠٧ هـ / ١٥٤ - ١٥٥ والسير ١٧ / ٢٤٢ وتذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٦٥ - ١٠٦٧ مع سقط بعض الألفاظ ومعجم البلدان لياقوت الحموي ٣ / ٣٨١ مع تصرفه في بعض الألفاظ .

هذا الشأن » وبقية الأقوال الأخرى فيه تؤيد ذلك .

ومن ذلك أيضا : ما جاء في ترجمة « **أبي نعيم الفضل بن دكين** » من قول الحافظ ابن عمار [١] فيه : « متقن حافظ ، إذا روي عن الثقات حديثه حجة ، أحج ما يكون [٢] فاشتمل هذا التكرير كما ترى على أربعة من ألفاظ التوثيق ، أحدها من أعلى الألفاظ لكونه على وزن « أفعل » وهو بمفرده أرفع من تكرير لفظ ثقة وحجة ، فوجوده ضمن هذا التكرير ، يفيد رفع أبي نعيم عند ابن عمار إلى المرتبة الأعلى من التكرير مرتين .

ومن ذلك : ما جاء في ترجمة أحد النقاد وهو : « **أحمد بن جعفر بن محمد المعروف بابن المنادي** » حيث قال فيه الخطيب البغدادي : « كان ثقة أمينا ، ثبتا ، صدوقا ، ورعا ، حجة فيما يرويه ، محصلا لما يمليه » [٣] .

فهذه سبعة ألفاظ ، أربعة منها من مراتب التوثيق واثنان من تكرير المرتبة التي تحت « ثقة » وهما : « أمين ، وصدوق » وواحد من أدنى ألفاظ التعديل وهو « ورع » .

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي المتوفى سنة ٢٤٢ هـ له كلام جيد في الجرح والتعديل وتصانيف تذكرة الحفاظ / ٤٩٤ ـ ٤٩٥ وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل / ١٧٣ ضمن أربع رسائل في علوم الحديث .

(٢) تاريخ بغداد ١٢ / ٣٥٤ .

(٣) تاريخ بغداد ٤ / ٦٩ وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢ / ٣ ـ ٦ ينظر الفهرست لابن النديم / ٦٠ ط دار الكتب العلمية .

وليس منها ما يفيد بروزه في نقد الرواة ، مع أن له آراء في ذلك ، لكنها قليلة حتى قال ابن النديم : الغالب عليه علوم القرآن [١] وعليه يكون تكرير توثيقه المذكور أكثر من مرتين ، يرفعه أعلا ممن كُرِّر توثيقه مرتين ، ولكن لا يرفعه لمرتبة أعلا من التكرير . وذلك بناء على القرائن الخاصة به ، كما تقدم .

نتيجة

وهكذا نجد : تكرير التوثيق أكثر من مرتين الذي نبه عليه السخاوي قد تناول ابن أبي حاتم التقعيد والتطبيق لبعض صوره ، وجاء تطبيقه أيضا في استعمال أئمة النقد المتقدمين والمتأخرين ، لكن مراجعة كتب الرجال يظهر لنا منها أن التكرير مرتين فقط هو الأكثر ، لأن الوصف بأكثر منهما يكون لكبار الثقات وأعلام النقاد في كل طبقة وصقع وزمان ، وهم قلائل بالنسبة لغيرهم .

التكرير لما دون مرتبة ثقة من مراتب التعديل

لم أجد من تعرض لحكم التكرير لما دون مرتبة ثقة من مراتب التعديل إلا الشيخ على العدوي ـ رحمه الله ـ حيث ذكر أنه يمكن تكرير لفظ « صالح الحديث ، صالح الحديث » هكذا مرتين ، و « جيد الحديث جيد الحديث » ، و « حسن الحديث ، حسن الحديث » ، أو يقال :

---

(١) ينظر : الفهرست لابن النديم / ٦٠ ط دار الكتب العلمية .

« صالح الحديث ، حسن الحديث » ، فيكون تكريرًا بالمعنى لألفاظ تلك المرتبة التي تعد رابعة عند الذهبي والعراقي [(١)] .

وقد أشار الشيخ العِدْوي إلى أن هذا التكرير لا يرفع مرتبة الراوي عن الرابعة التي هي مرتبة اللفظ المفرد لما هو مكرر ، ولكن يفيد التأكيد في ذات المرتبة أكثر من الإفراد [(٢)] .

وقد سبق ذكر الشيخ الطوخي مثل هذا بالنسبة لتكرير ألفاظ مرتبة ثقة ، ومتابعة الشيخ العدوي له على هذا ، فيستفاد من ذلك أن التكرير عندهما لألفاظ أي مرتبة من مراتب التعديل حكمه واحد ، وهو تأكيد ثبوت تلك المرتبة للراوي ، أكثر من الوصف باللفظ المفرد منها ، لكن لا يرفعه ذلك إلى المرتبة الأعلى منها .

غير أن الذي وقفت عليه من الأمثلة التطبيقية عن غير واحد من النقاد ـ ولاسيما المتقدمين ـ يفيد أن العبرة بما يوجد من قرائن ، فإن وجد منها ما يرجح رفع مرتبة الراوي عند قائل التكرير ، إلى المرتبة الأعلى من مرتبة اللفظ المكرر ، عند إفراده ، فيحمل التكرير عنده على المرتبة الأعلى ، وإن لم توجد قرينة مرجحة للأعلى ، تبقى دلالة التكرير على التأكيد فقط

---

(١) لأن فوقها التكرير ثم إفراد التوثيق ، ثم صدوق وما في حكمه ، ينظر فتح المغيث للعراقي ٢ / ٣٨ والميزان للذهبي ١ / ٤ مع تصويب في مقدمة اللسان ١ / ١٩٩ وحاشية العدوي على شرح الشيخ زكريا الأنصاري لألفية العراقي / ٢٥٩ / ب مخطوط .

(٢) تنظر : حاشية العدوي / الموضع السابق .

لذات المرتبة المكررة ، كما أشار إليه كل من الطوخي والعدوي .

وهذه بعض الأمثلة التطبيقية :

فمن ذلك : ما جاء في ترجمة « **عمران بن حُدير السدوسي** » حيث قال أحمد بن حنبل فيه : « صدوق صدوق » (١) وبمراجعة القرائن الداخلية وهي بقية أقوال أحمد فيه ، نجدها إما توثيقا بلفظ ، أو بتكرير التوثيق بالمعنى ، مرتين « بخ ثقة » أو ثلاث مرات « بخ بخ ثقة » (٢) فهذه الأقوال تعد قرينة على أن مراد أحمد بتكرير وصفه بـ « صدوق » رفعه إلى المرتبة الأعلى منها وهي « ثقة » على الأقل .

ومن ذلك أيضا : ما جاء في بيان حال « **عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان الأموي** » حيث قال فيه أبو زرعة الرازي : « لا بأس به ، صدوق » (٣) فهذا تكرير بالمعنى للفظين من المرتبة التي تحت مرتبة « ثقة » كما هو معروف .

وبالبحث نجد أن أبا زرعة قال فيه مرة أخرى « ثقة » (٤) فتعدُّ هذه قرينة داخلية من أبي زرعة نفسه ترجح أن مراده بتكرير اللفظين : المذكورين رفع

---

(١) ينظر : ثقات ابن شاهين / ت ١٠٨١ وتهذيب التهذيب ٨ ١٢٥ .

(٢) ينظر : العلل برواية عبد الله ١ / ١٢٤ و ٢ / ٣٠ ط اللواء . والمعرفة للفسوي ٢ / ١٢٨ والجرح والتعديل ٦ / ٢٩٥ - ٢٩٦ وتهذيب التهذيب ٨ / ت ٢١٧ .

(٣) الجرح والتعديل ٥ / ٧٢ والتهذيب ٥ / ٢٣٨ والتعديل والتجريح للباجي / ٢ / ٨٤٧ .

(٤) ينظر : مختصر ابن بدران لتاريخ دمشق لابن عساكر ٧ / ٤٣٨ وتاريخ ابن عساكر ٢٩ / ٥٩ .

درجة « عبد الله بن سعيد » هذا إلى مرتبة الثقة ، كما أن بقية الأقوال من غير أبي زرعة في حال « عبد الله » على توثيقه [١] .

وما ذكره الذهبي من وقوفه على قول لابن معين بتضعيفه لم يتيسر لي الوقوف عليه بعد البحث ، وقد وضع على أول ترجمته علامة « صح » إشارة إلى ترجيحه لتوثيقه [٢] وكذا جزم به في الكاشف [٣] وكذا الحافظ في التقريب [٤] .

ومن ذلك : ما جاء في شأن « **هارون بن سعد العجلي ، ويقال الجعفي الكوفي الأعور** » ، فقد روي عنه شعبة وغيره ، وأخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى شعبة قال : هارون الأعور ، من خيار المسلمين ، مرارًا [٥] فهذه اللفظة من مرتبة « صدوق » [٦] وهي التي تحت مرتبة « ثقة » ويحسن حديث أصحابها على الراجح .

(١) ينظر : تهذيب الكمال ١٥ / ٣٥ وتهذيب التهذيب ٥ / ٢٣٨ وإكمال تهذيب الكمال ٧ / ٣٨٣ .

(٢) الميزان ٢ / ٤٢٩ والمغني ١ / ت ٣١٩٥ وينظر : البيان والتوضيح لأبي زرعة ابن العراقي / ١٠٢ .

(٣) ١ / ت ٢٧٥٣ .

(٤) ينظر : التقريب (ت ٣٣٥٧) .

(٥) الجرح والتعديل ١ / ١٥٦ وقد ترجم ابن أبي حاتم لهارون هذا في موضعه من كتاب الجرح والتعديل ٩ / ت ٣٧٤ ، لكن لم يذكر فيها قول شعبة هذا ، وإنما ذكره في ترجمته لشعبة في مقدمة الجرح ١ / (١٥٦) فقط ، ولذلك لم يُذكر قول شعبة هذا في ترجمة هارون في المصادر المتأخرة لترجمته بما فيها تهذيب التهذيب ١١ / ٦ .

(٦) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٣ - ١١٤ .

وقد كرر شعبة هذا اللفظ مرارًا في وصف « هارون » يعنى أكثر من مرتين .

كما ذُكر في ترجمته أن شعبة روى عنه (١) وقد وُصف بأنه لا يروى إلا عن ثقة عنده ، ماعدا نفرا بأعيانهم ، ولم يُذكر هارون منهم (٢) فتعد رواية شعبة عن هارون قرينة داخلية ترجح أنه يريد بتكرار هذا اللفظ أكثر من مرتين توثيقه ، وإن كان بدرجة أقل من وصفه الصريح بثقة .

كما أن هذا التكرير الزائد من شعبة ، يبدو أن سببه الرد على ما نُسب إليه هارون من بدعة الرفض والدعوة إليها .

وقد دفع الإمام الذهبي ذلك عنه وذكر عنه ما يدل على نقد الرافضة (٣) كما أن ابن حبان ذكره فى المجروحين لأجل بدعته ، ولكن ذكره أيضا في الثقات (٤) وأخرج له في صحيحه الحديث الذي أخرجه له مسلم (٥).

ونحو هذا صنيع ابن معين ، فنسبه في رواية إلى ما يقتضي غلوه في التشيع (٦)

---

(١) ينظر : تهذيب الكمال ٣٠ / ٨٥ والتهذيب ١١ / ٦ وتاريخ الإسلام ٩ / ٦ / ٣ .

(٢) ينظر : شرح علل الترمذي لابن رجب ١ / ٨٦ تحقيق الأخ الدكتور نور الدين عتر والمجروحين لابن حبان ١ / ٢٠٩ وفتح المغيث للسخاوي ٢ / ٤٢ .

(٣) ينظر : تاريخ الإسلام للذهبي ٩ / ٣١٦ وإكمال تهذيب الكمال ١٢ / ١٠٨ .

(٤) الثقات ٧ / ٥٧٩ .

(٥) صحيح مسلم / حديث (٢٨٥١) مع الإحسان ١٦ / حديث (٧٤٨٧) .

(٦) التاريخ برواية الدورى ٢ / ٦١٣ .

وفي رواية قال : ليس به بأس [1] وهي من مرتبة الثقة عنده كما تقدم ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، مع ذكر ما يدل على تشيعه [2] .

وقال الإمام أحمد : روى عنه الناس ، وأظنه كان يتشيع ، وهو صالح [3] وذكر له ابن عدي الحديث الذي أخرجه له مسلم وابن حبان كما تقدم وهو غير منفرد به ، وذكر له حديثين آخرين ثم قال : له غير ما ذكرت أحاديث يسيرة ، وليس في حديثه حديث منكر فأذكره ، وأرجو أنه لا بأس به [4] .

ثم لخص الذهبي حاله بقوله : صدوق ، لكنه رافضي ثُقْل [5] وقد سبق دفعه ذلك عنه .

وقد اقتصر في الكاشف على قوله : صدوق [6] ونحوه قال الحافظ في التقريب : صدوق ، رُمي بالرفض وقيل رجع عنه [7] .

وهذا يدل على أن الخلاصة العامة لحال الراوي ، قد تخالف ما يترجح من رأي ناقد معين فيه ، مثل ترجيحي السابق لحمل التكرير المذكور من

---

(١) تاريخ الدارمي رقم (٨٥٤) والجرح والتعديل ٩ / ٩٠ .

(٢) الجرح ٩ / ٩١ .

(٣) المصدر السابق والكامل ٧ / ٢٥٨٧ والعلل برواية عبد الله ٢ / ٣٠ ط اللواء .

(٤) الكامل ٧ / ٢٥٨٨

(٥) المغني ٢ / ت (٦٦٩٧) .

(٦) الكاشف ٢ / ت ٥٩٠٨ .

(٧) التقريب (ت ٧٢٢٧) .

شعبة على توثيقه لهارون بن سعد هذا ، ويتفق معه قول ابن معين ، وإن خالفهما غيرهما ، كما مرت الأقوال .

وأما ما يعتبر التكرير فيه تأكيدًا فقط لمرتبة اللفظ المكرر ، دون رفعها :

فمن الأمثلة المشهورة فيه ما جاء في ترجمة « **خالد بن دينار التميمي أبو خلدة ، البصري** » فقد أخرج الترمذي له في جامعه ثلاثة أحاديث [١] .

وعقَّب على الأول منها بقوله « هو ثقة عند أهل الحديث » ، ثم قال : « قال عبد الرحمن بن مهدي : كان أبو خلدة خيارا مسلما » [٢] .

فذكْرُ الترمذي قول ابن مهدي هذا في تكملة كلامه ، بعد تقريره توثيق أهل الحديث عموما لأبي خلدة ، يفيد أنه يعد قول ابن مهدي المذكور من توثيق أهل الحديث الذي قرره أولا في صدر كلامه ، ومقتضى هذا ، أن الترمذي رفع دلالة هذين اللفظين من ابن مهدي إلى مرتبة التوثيق وفي الموضع الثاني الذي أخرج الترمذي فيه حديثا آخر لأبي خلدة ، اكتفى بقوله : وهو ثقة عند أهل الحديث [٣] .

ويُعَدُّ مجموع صنيع الترمذي هذا قرينة خارجية لحمله قول ابن مهدي هذا على التوثيق المطلق ، مع أن الاصطلاح العام يخالف هذا .

---

(١) ينظر : رقم (١٨١١ ، ٣٨٣٣ ، ٣٨٣٨) ط د / بشار .

(٢) جامع الترمذي (١٨١١) أبواب الأطعمة .

(٣) ينظر : جامع الترمذي حديث (٣٨٣٣) أبواب المناقب .

فأول اللفظين وهو « خيار » من المرتبة التي تحت ثقة ، كما سبق ، فيُحَسّن حديث الموصوف به لذاته .

واللفظ الثاني وهو « مُسلم » يفيد عدالة الدين فقط ، فيكون من أدنى مراتب التعديل التي يضعف حديث أهلها لعدم الضبط ، فيعتبر به .

أما الإمام البخاري ففي ترجمته لأبي خلدة ذكر أن يزيد بن زريع قال : كان ثقة ، ثم قال : وقال ابن مهدي : كان خيارًا مسلمًا ، صدوقا [١] .

فيلاحظ أنه زاد لفظا ثالثا وهو « صدوق » فأصبح في قول ابن مهدي تكريرا معنويا بلفظين من المرتبة التي تحت الثقة ، وهما « خيار » و « صدوق » بالإضافة للفظ « مسلم » كما يلاحظ أنه ذكر لفظ كل قائل على حدة .

فابن زريع صرح بلفظ التوثيق ، وابن مهدى ذكر الأقل منه مع تعدد الألفاظ ، وقد أخرج البخاري في صحيحه لأبي خلدة .

فمجموع صنيعه يحتمل أمرين :

١ـ إما أنه يرى تصريح ابن زريع بتوثيقه ، أعلى من قول ابن مهدي المؤكد بالتكرير ، فقدم قول ابن زريع ، إشارة إلى ترجيحه [٢] .

ويؤيد هذا انفراد البخاري عن مسلم بالإخراج لأبي خلدة في صحيحه

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٣ / ت ٥٠٠ .

(٢) ينظر : التقييد والإيضاح مع مقدمة ابن الصلاح / ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٧٨ ، ٣٩٥ ففيها تقرير العراقي لهذه القاعدة وتطبيقه لها .

كما قدمت [١] .

٢ـ وإما أن البخاري يرى أن قول ابن مهدي يفيد التوثيق أيضا مثل قول ابن زريع وإن اختلفت الألفاظ ، فذكر قولين على أنهما توثيقين لأبي خلدة ، وهذا يلتقي مع صنيع الترمذي تلميذ البخاري ، كما تقدم توضيحه .

لكن يبدو لي أن الاحتمال الأول لصنيع البخاري هو الأقرب ، وعلى فرض أن الاحتمال الثاني هو الأقرب ، فيكون مجموع صنيع الترمذي وشيخه البخاري قرينة خارجية ، ولدينا قرينة داخلية تخالفها . فقد جاء عن ابن مهدى نفسه أنه قال : حدثنا أبو خلدة ، فقال له رجل : يا أبا سعيد ، أكان ثقة ـ قال : كان صدوقا ، وكان مأمونًا ، وكان خيارًا الثقة شعبة وسفيان[٢] .

---

(١) وينظر : تهذيب الكمال ٨ / ٥٦ ـ ٥٩ .

(٢) ينظر : الجرح والتعديل ٣ / ٣٢٨ والكفاية للخطيب ص ٢٢ والكامل لابن عدي ١ / ١٦٦ وجاء فيهما من طريقين عن الفلاس : « كان خيرا » بدل « خيارًا » لكن أكثر النقول على ما أثبته التعديل والتجريح للباجي ٢ / ٥٥٠ وتهذيب الكمال ٨ / ٥٧ ـ ٥٨ وتهذيب التهذيب ٣ / ٨٨ وليس فيهما « وكان صدوقا » ولم يُذكر لفظ « خيار » في الموضع الأول لذكر هذه الرواية عند ابن أبي حاتم ٢ / ٣٦ ، لكن الألفاظ الثلاثة ثابتة عنده بإسناده في موضعها الأصلي وهو ترجمة أبي خلدة ٣ / ٣٢٨ وفي رواية الخطيب من طرق عن الفلاس عن ابن مهدي الكفاية / ٢٢ ومثله الكامل لابن عدي ١ / ١٦٦ وفي نقل الباجي / التجريح والتعديل ٢ / ٥٥٠ ـ ٥٥١ وابن الصلاح ، وذكر العراقي أنه المشهور عن ابن مهدي / ينظر التقييد والإيضاح مع المقدمة / ١٥٨ ـ ١٥٩ .

وذكر المزي والذهبي رواية بلفظ أن ابن مهدي قال : حدثنا أبو خلدة فقال له أحمد بن حنبل : كان ثقة ؟ فقال : كان مؤدِّيًا [(١)] وكان خيارًا ، الثقة شعبة ومسعر ومعنى لفظ « مؤدِّيا » أنه حسن الأداء لمروياته ، وإن كان في حفظه صدرًا شيء [(٢)] .

فتكون هذه اللفظة معناها الاصطلاحى مقارب لمعنى اللفظة الثانية التي ذُكرت معها وهي « خيار » ومقارب كذلك للفظ « مأمون » الذي ذكر بدله في الرواية الأولى ، وقد زادت الرواية الأولى أيضا لفظ « صدوق »

---

(١) تحرفت في طبعتى تهذيب الكمال والسير إلى [مؤدبا] مع ضبطها المذكور بالشكل وقد جاءت الكلمة في غير هذا الموضع وهو ترجمة « سعد بن سعيد الأنصارى » أخو يحيى بن سعيد ، في الجرح ٤ / ٨٤ والميزان ٢ / ١٢٠ وتهذيب الكمال ١٠ / ٢٦٤ بلفظ « مؤدِّى » وفسرها ابن أبى حاتم بقوله : يعنى أنه كان لا يحفظ ، يؤدِّى ما سمع » ونقل ذلك كل من الذهبي والمزي ، وبذلك لا يكون التحريف الواقع هنا منهما ، بل من النسخ وأما ضبط الشكل فهو من المحققين ! وقد جاء عن أبي الحسن بن القطان الفاسى (ت ٦٢٨) ومن بعده ابن دقيق العيد (ت ٧١١) أنه اختلف في ضبط هذه الكلمة فمنهم من ضبطها هكذا (أى مُودٍ) فتكون بمعنى هالك ، ومنهم من ضبطها بهمزة قبل الدال مع تشديد الدال (أى مُؤَدٍّ » فتكون بمعنى حسن الأداء / الميزان ٢ / ١٢٠ ترجمة (سعد بن سعيد » والتهذيب ٣ / ٤٧١ ووقع فيه نسبة قول « مودٍ » إلى ابن معين وقول أبى حاتم بلفظ « يؤدى » وهذا خطأ والصواب أنه قول واحد لأبى حاتم بلفظ « مود » وذكره ابن القطان هكذا وذكر الخلاف المذكور في ضبطه وفي معناه تبعا له / ينظر الوهم والإيهام ٣ / برقم (٦٨٦) . وعليه يكون معنى قول ابن مهدي جاء هنا على الضبط بتشديد الدال وهمزة فوق حرف الواو ، ومعناه وصفه لأبى خلدة بحسن الأداء ، مع شيء في حفظه ، فتكون اللفظة بمعنى ومرتبة لفظ « خيار » الذي ذكره معها ، وبهما يحصل التكرير مرتين بالمعنى .

(٢) تنظر الحاشية السابقة .

كما تقدم . وقد ذكر العراقي إمكان الجمع بين الروايتين بأن يكون ابن مهدى سُأل مرتين مع تأييد ذلك باختلاف السائل فى الروايتين (١) .

وقد علق ابن أبى حاتم على الرواية الأولى بأن ابن مهدى بهذا قد أخبر أن الناقلة للآثار والمقبولين على منازل ، وأن أهل المنزلة الأعلى ، الثقات ، وأن أهل المنزلة الثانية ، أهل الصدق والأمانة (٢) وتابعه على هذا العراقى (٣) فأصبح بذلك معنا قرينة داخلية صريحة من القائل وهو ابن مهدى أن الألفاظ المذكورة التى مجموعها خمسة ، مع تكررها بالمعنى مرتين أو ثلاثا ، فهي عنده أدنى مرتبة من الوصف بلفظ « ثقة » صراحة ، وإن كان الموصوف بتلك الألفاظ محتجا به أيضا عنده ، بدليل أنه أجاب بهذا عند تحديثه عن أبى خلدة وهو معروف بأنه كان لا يروى إلا عن ثقة أو محتج به عنده غالبا (٤) ولعل السامعين كانوا يرون أبا خلدة أدنى عندهم من الثقة فلما وجدوا ابن مهدى يحدثهم عنه سألوه ليعرفوا رأيه تصريحا ، فأجاب بما ذُكر إشارة إلى أن هذا وإن لم يكن بمرتبة الثقة المصرح بوصفه بذلك فهو محتج به بدرجة أدنى منها ، وقد أقر ابن مهدي وابن أبي حاتم على هذا غيره (٥) .

---

(١) ينظر : التقييد والإيضاح مع مقدمة ابن الصلاح / ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢) ينظر : الجرح والتعديل ٢ / ٣٦ .

(٣) فتح المغيث للعراقى ٢ / ٣٩ .

(٤) ينظر : سؤالات أبى داود لأحمد في الجرح والتعديل / رقم (١٣٧ و ٥٠٣) والكفاية للخطيب / ٩٢

(٥) ينظر : فتح المغيث للعراقى ٢ / ٣٩ وللسخاوي ٢ / ١١٨ .

وبهذا تعاضدت القرينة الداخلية مع أكثر من قرينة خارجية ، على أن تكرير الوصف ولو أكثر من مرتين بما تحت مرتبة « ثقة » ، قد يوجد من القرائن ما يقتضي عدم رفع مرتبة الراوي به إلى مرتبة الثقة ، ولكن يفيد فقط تأكيد اتصافه بمرتبة اللفظ المكرر .

تعقب وردُّه

هذا وقد ذكر ابن عبد البر في ترجمة أبي خلدة أنه ثقة عند جميعهم ، ثم ذكر قول ابن مهدي السابق في أبي خلدة بعدم وصفه بلفظ الثقة ووصفه بصدوق وما معه ، ثم عقب ابن عبد البر بقوله : هذا لا معنى له في اختيار الألفاظ ، والتأويل فيها على الهوى [١] .

وهذه عبارة شديدة من ابن عبد البر في غير موضعها ، من وجوه متعددة ، في مقدمتها : وصفه ابن مهدي بأنه يتأول الألفاظ النقدية بالهوى ، فالعبارة التي ذكرها ابن مهدي لا يفهم منها التأويل بالهوى معاذ الله ، كما أن ممن عاصر ابن مهدي من النقاد وأخذ عنه العلم ، من يصفه بما يدفع عنه مثل هذا .

فالإمام أحمد يقول : إنه إمام من أئمة المسلمين ، وإذا حدث عن رجل فهو حجة .

---

(١) ينظر : الاستغناء لابن عبد البر ٢ / ت ٦٦٥ ، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي / ص ٦٦٦ (مخطوط) .

وعلى بن المديني يقول : إذا اجتمع يحيى بن سعيد ـ يعني القطان ـ وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل ، لم أحدث عنه ، فإذا اختلفا . أخذت بقول عبد الرحمن ؛ لأنه كان أقصدهما ـ يعنى أكثرهما اعتدالاً ـ وكان في يحيى تشدد [١] .

وأما ما ذكره ابن عبد البر من أن قول ابن مهدي لا معنى له في اختيار الألفاظ النقدية ، فهو خلاف المجمع عليه من تفاوت مراتب الرواة ، وتميز علم الجرح والتعديل بالدقة في اختيار الألفاظ والعبارات الاصطلاحية التي تعبر عن ذلك ، وأَلْزَمُ حُجَّةٍ على ابن عبد البر في ذلك صَنِيعُهُ هو نفسه في مؤلفاته المتداولة بيننا[٢].

ثم إن ما قرره ابن عبد البر في حال أبي خلدة من كونه ثقة عند عامة أهل الحديث ، قد سبقه إليه الترمذي ، وهو لا ينافي ما قرره ابن مهدي وفهمه عنه ابن أبي حاتم وغيره ، أنه لم يخرج أبا خلدة من دائرة الحجية ، وإنما جعل مرتبته فيها أدنى من مرتبة المصرح بتوثيقه بالاتفاق مثل شعبة وسفيان الثوري ومسعر بن كدام ، وابنُ مهدي مقدم القول في هذا ؛ لأنه عاصر أبا خلدة بنفسه وتلقى عنه الحديث ، وحدَّث الناس عنه [٣] بل إن

---

(١) ينظر : تهذيب التهذيب ٦ / ٢٨٠ .

(٢) وينظر : إشارة السخاوي لما ذكرته في صدر هذه الفقرة الأخيرة ، من عدم التنافى بين قول ابن مهدي وبين اعتبار أبي خلدة ثقة مطلقا . / فتح المغيث ٢ / ١١٩ وتبعه الصنعاني في توضيح الأفكار ٢ / ٢٦٨ .

(٣) وينظر : توضيح الأفكار للصنعاني ومعها تنقيح الأنظار لابن الوزير ٢ / ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

سؤال الإمام أحمد وغيره ممن كان حاضرا ، عن إمكان وصف أبي خلدة بأنه ثقة ـ دليل على تفريقهم بين الألفاظ النقدية واختيار المناسب منها لحال الراوي ، وتثبتهم من إقرار ابن مهدي ذلك أو مخالفته .

ومن أمثلة ما أفاد التكرير في وصفه تأكيدَ المرتبة المكررة فقط ، لأجل القرينة ، ما جاء في **ترجمة « سعيد بن سالم القداح »** حيث ذكر ابن عدى مما ينكر عليه ستة أحاديث وأشار إلى عدم تفرده بالأول منها ، وفي آخرها قال : ولسعيد بن سالم غير ما ذكرت من الحديث ، وهو حسن الحديث ، وأحاديثه مستقيمة ، ورأيت الشافعي كثير الرواية عنه .. وهو عندى صدوق لا بأس به ، مقبول الحديث [١] .

ومن يراجع كتابه الكامل لابن عدي ، وكتاب أسامي شيوخ البخاري في صحيحه ، يجد أنه يفرق بين الصحيح وبين الحسن لذاته اصطلاحا ، ويفرق بين الوصف بثقة ونحوها ، وبين الوصف بصدوق ولا بأس به ونحوهما .

فالقول المذكور هنا في خلاصة حال « سعيد القداح » عنده ، فيه وصفه بلفظين من مرتبة واحدة ، وهي التي تحت الثقة وهما « صدوق ولا بأس به » فيعد هذا تكريرًا مرتين بالمعنى .

ثم إنه وصف سعيدًا أيضا بثلاثة ألفاظ أخرى هي : حَسن الحديث

---

(١) الكامل لابن عدي ٣ / ١٢٣٣ ـ ١٢٣٥ .

وأحاديثه مستقيمة ، ومقبول الحديث ـ يعني غير ما ينكر عليه ـ فالوصف بالقبول وباستقامة حديثه في الجملة ، يعد قرينة داخلية على أنه يريد بحُسن حديث سعيد ، الحُسن الاصطلاحي لذاته ، وهذا بدوره يدل على أن مراده بالتكرير تثبيت مرتبة سعيد وتأكيدها فقط ، وأن ما يُذكر له من مناكير ، وإن أنزله عن مرتبة الثقة المطلق ، إلا أنه لم يخرجه عن دائرة الحجية وحسن حديثه لذاته في غير ما ينكر عليه [١] .

وبقية أقوال النقاد في حال « سعيد القداح » والتي تعد قرائن خارجية ، تُضم إلى خلاصة حاله هذه عند ابن عدي ، ويُستخلص من المجموع ما يترجح في حاله عموما .

وبالمراجعة نجد في ذلك اختلافا ، فقد صرح محمد بن السكرى بأنه ثقة عنده [٢] وفي رواية عثمان الدارمي عن ابن معين أنه قال : القداح ثقة ، ثم تعقبه في هذا الدارمي نفسه بأن القداح ليس بذاك في الحديث [٣] وفي رواية ابن الجنيد ، ورواية عن الدوري أيضا أن يحيى قال : ثقة [٤]

---

(١) الكامل ٦ / ٢٣٥٤ حيث قرر أن « من لا بأس به » شأنه أن يقع في حديثه بعض الغلط ، ولكن عامة حديثه عدا ذلك تكون مستقيمة ، وتابعه على ذلك صاحب الجوهر النقي / ١ / ٢٣١ بهامش السنن الكبرى للبيهقي وينظر أيضا الكامل ٣ / ١١٧٨ خلاصة حال « سلمة بن صالح الواسطي » و ٢١١٢ « سعيد بن بشير » .

(٢) الإكمال لمغلطاي ٥ / ٢٩٩ .

(٣) تاريخ الدارمي عن ابن معين رقم (٢٦٣ ، ٣٦٤) والكامل لابن عدي ٣ / ١٢٣٤ .

(٤) رواية الدوري برقم (٣٢٦١) وابن الجنيد رقم (١٠٣) .

وفي رواية للدوري وابن أبي مريم قال يحيى : ليس به بأس [١] وفي رواية ابن محرز ، مرةً قال : لم يكن به بأس ، صدوق . وهذا لا يعد تكريرًا مثل تكرير ابن عدي السابق ؛ لأن ابن معين له اصطلاح ذكره في إطلاق « لا بأس به » أنها تعد بمرتبة ثقة [٢] فتكون عنده أرفع من مرتبة « صدوق » الذي ذكره معه ، فيعد هذا بظاهره تركيبا من مرتبتين كما سيأتي ، لكن جاء في رواية ابن محرز أيضا رواية فسرت هذا الاجمال حيث قال ابن محرز : إنه سأل ابن معين مرة أخرى عن القداح فقال : ليس به بأس ، إنما كان يتكلم في رأى أبي حنيفة ، ولكنه صدوق [٣] .

فأوضح هنا مراده بذكر « صدوق » مع « ليس به بأس » أنه ليس لجعل القداح في مرتبة أدنى ، من التوثيق الذي أثبته له بعبارته الاصطلاحية ، ولكن قصده نفي اتهامه بالكذب لأجل رأيه وفتواه بمذهب الحنفية ، وبيان أن ذلك لا ينزله عن مرتبة التوثيق التي أثبتها له في عدة روايات عنه ، مرة بلفظ « ثقة » صراحة ، ومرة بما في حكمها وهو لفظ « ليس به بأس » وجاء عن ابن معين أيضا رواية بتضعيفه الشديد بغير تهمة الكذب فقال : ليس بشيء[٤]

---

(١) الدوري ٢ / ٢٠٠ برقم ٣٤٢ والكامل لابن عدي / الموضع السابق .

(٢) التدريب ١ / ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) ينظر : رواية ابن محرز ١ / رقم ٢٤٣ و ٣٣٠ .

(٤) ينظر : المجروحين لابن حبان ١ / ٣١٦ .

ومرة قال : كانوا يكرهونه [١] يعنى في الرواية .

لكن من العرض السابق لأقواله ، يظهر أن أكثرها على توثيقه بعبارة « ليس به بأس » ووصفه بالضعف مطلقا : الساجى [٢] .

وذكره أبو العرب الصقلي وابن الجارود وأبو زرعة الرازي في الضعفاء [٣] ونسبه غير واحد إلى بدعة الإرجاء والغلو فيها ، وعلل بعضهم تضعيفه بهذا [٤] لكن أشار أبو داود إلى عدم قدح بدعته في صدقه ، فقال : صدوق يذهب إلى الإرجاء [٥] .

وتقدم أيضا وصف ابن معين له بأنه صدوق ، ونسبه إلى الصدق أيضا كل من أبي زرعة الرازي وأبي حاتم [٦] أما العقيلي فنسب إليه الغلو في الإرجاء وقال : وفي حديثه وهم [٧] ومن بعده قال ابن حبان : كان يرى الإرجاء ، وكان يهم في الأخبار ، حتى يجيء بها مقلوبة ، حتى خرج

---

(١) ينظر : إكمال مغلطاي ٥ / ٢٩٩ .

(٢) التهذيب ٣ / ٣٥ والإكمال لمغلطاي ٥ / ٢٩٩ .

(٣) إكمال مغلطاي ٥ / ٢٩٩ وأبو زرعة الرازي وجهوده ٢ / ت ١٢٣ .

(٤) الضعفاء للعقيلي ٢ / ١٠٨ والكامل ٣ / ١٢٣٤ والمعرفة للفسوى ٣ / ٥٤ ، والتاريخ الكبير للبخاري ٣ / ٤٨٢ وإكمال مغلطاي ٥ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٥) تهذيب التهذيب ٤ / ٣٥ .

(٦) الجرح والتعديل ٤ / ٣١ .

(٧) ينظر : ضعفاء العقيلي بتحقيق الدكتور / عبد الله على حافظ المكي ٣ / ٥٧٦ .

عن حد الاحتجاج به [١] ، لكن العقيلي لم يذكر في ترجمة سالم شيئا من أوهامه ، وابن حبان ذكر حديثا واحدًا ، وراويه عن القداح هو « محمد بن بحر الهُجمي » وقد ذكر ابن حبان نفسه في ترجمته له أنه ينفرد عن الضعفاء بما يظن أنه يقلبه عليهم ، فلا يُدري البلاء منه أو منهم وأنه لذلك لا يحتج به بمفرده[٢] كما أن أحد الأحاديث التي أوردها له ابن عدي هو هذا الحديث نفسه [٣] .

ومعاصر ابن حبان وهو ابن عدي ، قد سبر أيضا أحاديث القداح كما تقدم ، وأشار إلى أن ما يُنتقد عليه منها ينزله عن التوثيق المطلق ، ولكن لا يخرجه عن الحجية وحُسن حديثه لذاته في غير ما يُنكَرُ عليه .

وبنحو هذا لخص ابن الأثير حاله فقال : وكان مرجئا ، وكان يهم في الحديث ، ليس به بأس [٤] فيمكن حمل التضعيف المجمل ممن تقدم ذكرهم على وهمه اليسير الذي أنزله عن التوثيق المطلق ، ووصفه النسائي بأنه لا بأس به [٥] وكذا ابن وضاح ، وزاد « صالح » فالتقت بذلك أكثر الأقوال على خلاصة قول ابن عدي فيه كما سبق ، واتفقت على ذلك

(١) المجروحين ١ / ٣١٦ .

(٢) المجروحين ٢ / ٣٠٠ .

(٣) الكامل ٣ / ١٢٣٤ - ١٢٣٥ .

(٤) اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٣ / ١٧ .

(٥) تهذيب التهذيب ٤ / ٣٥ .

القرينة الداخلية وأكثر القرائن الخارجية ، وأقرب تلخيص لحاله هذا صنيع الذهبي في المغنى ، حيث جزم بأنه صدوق ، ثم ذكر قول الدارمي : ليس بذاك ، إشارة إلى الخلاف [١] .

التكرير لما يعرف به الراوى من كنية ونحوها

هذا التكرير ليس بألفاظ نقدية كما في الأمثلة السابقة ، ولكنه تكرير بما عرف به الراوي وهو كنيته ، مثل « أبي الزبير » وهو محمد بن مسلم بن تدرس العبدي أبو الزبير المكي .

وقد اشتهر بكنيته ، فأخرج ابن أبي حاتم عن أبيه عن نعيم بن حماد قال : سمعت ابن عيينة يقول : حدثنا أبو الزبير ، وهو أبو الزبير ، أي كأنه يضعفه [٢] .

ففسر ابن أبي حاتم أو مَن فوقه في الإسناد ، **تكرير ابن عيينة لكنية أبى الزبير مرتين** ، بأنه يعنى تضعيفه ، وهناك قرينة داخلية تؤيد هذا ، وهو ما جاء عن ابن عينية قال : كان أبو الزبير عندنا بمنزلة خبز الشعير ، إذا لم نجد عمرو بن دينار ، ذهبنا إليه [٣] وذكر ابن عبد البر أن ابن عيينة ذهب إلى تضعيفه بلا حجة [٤] .

(١) المغني في الضعفاء ١ / ت ٢٣٩٥ .

(٢) الجرح والتعديل ٨ / ٧٥ .

(٣) إكمال مغلطاي ١٠ / ٣٣٧ وتهذيب التهذيب ٩ / ٣٤٣ .

(٤) الاستغناء ١ / ت ٧٣٠ وإكمال مغلطاي ١٠ / ٣٣٨ .

لكن سيأتي رواية ابن عيينة لهذا التكرير عن شيخه أيوب السختياني ثم إشارته إلى أنه توثيق من أيوب لأبي الزبير ، فمع اتحاد العبارة اختلفت الدلالة لاختلاف القائل والقرائن .

فقد أخرج عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : كان أيوب السختياني يقول : حدثنا أبو الزبير ، وأبو الزبير ، أبو الزبير ، قال : قلت لأبي : كأنه يضعفه ؟ قال : نعم (١) .

ففسر الإمام أحمد **التكرير من أيوب** بأنه تضعيف لأبي الزبير . وذكر مغلطاي رواية أخرى أن أيوب كان يقول : حدثنا أبو الزبير ، حدثنا أبو الزبير ، حدثنا أبو الزبير ، حدثنا أبو الزبير ، خمس مرات (٢) ، ولم يذكر تفسيرًا لهذا التكرير .

وأخرج العقيلي عن آدم بن موسى عن البخاري عن علي (بن المديني) حدثنا سفيان حدثنا أيوب حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير ، فغمزه (٣) .

وليس في سياق الرواية كما ترى تحديد لقائل عبارة « فغمزه » هذه ، من بين رجال هذا الإسناد ، وهُم ابتداء من العقيلي فمن فوقه حتى أيوب كلهم من أهل النقد ، فيمكن حمله على أى واحد منهم ، وَعَدُّهُ مثل قول الإمام أحمد السابق بأن التكرير من أيوب ، مراد به تضعيفه لأبي الزبير .

(١) العلل برواية عبد الله ١ / ٢١٩ ط اللواء والجرح والتعديل ٨ / ٧٥ .

(٢) إكمال مغلطاي ١٠ / ٣٣٧ .

(٣) ضعفاء العقيلي ٤ / ١٣٢ .

وهناك قرينة خارجية ثالثة وهي قول لمعمر بن راشد : أن أيوب كان إذا أتى إلى أبي الزبير ، قَنَّع رأسه [(١)] وقد ردَّ ابن عبد البر أن يعد ذلك قدحا من أيوب في أبي الزبير فقال : ليس بشيء ، ولِمَ كان يأتيه ؟ [(٢)] يعني أن هذا ليس قادحا ، طالما أنه لم يمتنع عن المجيء إليه والسماع منه .

وقال الساجي : وقد روى عنه أيوب ، وأسند غير حديث [(٣)] وهناك قول عن أيوب نفسه في حال أبي الزبير ، وهو أنه حدث بحديث في حضور أيوب ، فسئل أيوب : ما هذا - فقال هو لا يدري ما حدَّث ، أنا أدْرِي [(٤)] .

وبالتأمل في العبارة ، نجده ينفى الدراية ، أما الرواية للحديث فلم يرُدَّها وعلى فرض أنه ينتقد عليه شيئا في رواية هذا الحديث ، فالعبارة موجهة إلى ما حدث به في المجلس ، وهو حديث واحد ، ولو أنه أراد التعميم لقال : « لا يدري ما يحدث به » .

ثم إنه جاء عن أيوب أيضا ما يعارض هذا ، وهو روايته المتعددة عنه ، مع أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده [(٥)] فلعل كلام أيوب في المجلس المذكور

---

(١) الجرح والتعديل ٨ / ٧٥ ومعنى قنَّع رأسه : أي غطاها ، وذلك خشية أن يُعرفَ فيُنتقد بمجيئه هذا ممن كان يعرف رأيه في أيوب .

(٢) الاستغناء لابن عبد البر / ٧٣٠

(٣) الاكمال لمغلطاي ١٠ / ٣٣٧

(٤) الجرح ٨ / ٧٥ والكامل ٦ / ٢١٣٤

(٥) ينظر : التهذيب ٧٠ / ٢٦٦ ترجمة عكرمه مولى ابن عباس .

كان قبل أن يستقر عنده توثيق أبي الزبير بالرواية عنه .

وقال الفسوي حدثنى محمد بن يحيى حدثنا سفيان قال : سمعت أيوب إذا ذَكر أبا الزبير يقول : أبو الزبير ، أبو الزبير ، أبو الزبير ، (وقال بِكَفِّهِ فقبضها) [1] قال محمد : أي يُوثقة [2]

وفي هذه الرواية نجد أن سفيان وهو ابن عينية يذكر إشارة فعلية لمعنى التكرير ، وهو قبض أصابعه إلى كفه ، إما على سبيل وصفه لفعل أيوب ذلك ، عندما كرر كنية أبي الزبير ، وإما حكاية لفهمه هو لمراد أيوب بالتكرير ، وعلى أي الاحتمالين ، فإن محمد بن يحيى بن أبي عمر الراوي عن سفيان ، فهم أنه يشير بذلك إلى التوثيق بالتكرير ، لأن قبض اليد يدل على القوة [3] ، ولكن هذه الدلالة تختلف بحسب مصدرها فإن كانت صادرة من قائل التكرير نفسه وهو أيوب ، ولسفيان مجرد روايتها مع التكرير ، فتكون قرينة داخلية مصاحبة ، وفيها تصريح القائل وهو أيوب بأنه يريد بهذا التكرير التوثيق ، وبالتالى يقدم مراده على ما تقدم في رواية ابن المديني أن التكرير للغمز ، وأما إذا كانت الإشارة بقبض

---

(١) تحرفت في المعرفة هكذا (وقال بكنه بكفه فقيهنا) وكذا تحرف لفظ « أى » الآتية بعد هذا إلى « أبي » وكلاهما خطأ ظاهر ، والتصويب من رواية الترمذي الآتية عن محمد بن يحيى ، به .

(٢) ينظر : المعرفة ٢ / ٢٣ مع التصويب من رواية الترمذي الآتية ، عن شيخ الفسوي في هذه الرواية وهو محمد بن يحيى بن أبى عمر العدنى .

(٣) ينظر : إشارة الإمام أحمد بها إلى هذا / الجرح والتعديل ٧ / ١٩٣ / ترجمة محمد بن إسحاق .

الكفة ، صادرة من سفيان لبيان ما فهمه هو من تكرير أيوب حالة سماعه منه ، فتكون هذه قرينة خارجية ، لصدورها من غير القائل ، ولكنه لصيق به ، فتكون إشارته أقوى في الدلالة على المراد مما يصدر عن غير الراوي المباشر ، وأيضا قول محمد بن يحيى الراوي عن سفيان : إن هذه الإشارة تفيد حمل التكرير على التوثيق ، تعد أقوى من قول غيره ممن لم يرو ذلك عن سفيان . وبالتأمل نجد أن الرواية قد اختلفت عن سفيان بن عيينة فرواية ابن المديني عنه ، فيها تفسير التكرير من أيوب بأنه غمز لأبي الزبير لكن لم نعرف صاحب هذا التفسير كما قدمت .

وأما رواية محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني عن سفيان ، ففيها ذكر قبض سفيان يده مع التكرير ، إما رواية ، أو فهما ، وفيها تصريح ابن أبي عمر الراوي عن سفيان ، بأن قبض اليد ، إشارةٌ إلى أن التكرير يعنى التوثيق . ثم إن الفسوي قد تابعه الترمذي فقال : حدثنا ابن أبي عُمر قال : حدثنا سفيان ، قال سمعت أيوب السختياني يقول : حدثنى أبو الزبير وأبو الزبير وأبو الزبير (١) قال سفيان بيده يَقْبضها (٢) ، [قال أبو عيسى] (٣) إنما يعنى [بذلك] (٤)

---

(١) في النسختين الخطيتين لجامع الترمذي ، تكرير أبي الزبير مرتين فقط .

(٢) كذا في المخطوطتين وط د / بشار والضبط بالشكل من نسخة باريس .

(٣) ما بين هذين المربعين مثبت من ط الدكتور / عتر لعلل الترمذي مع شرحها لابن رجب ، والمخطوطتين .

(٤) ما بين المربعين مثبت من المخطوطتين .

الإتقان والحفظ [١] وقول الترمذي : « إنما يعنى بذلك » ظاهره الإشارة إلى قبض يد سفيان ، وبيان أنها تفسير لتكرير أيوب ، بأنه يعنى وصف أبي الزبير بالإتقان والحفظ [٢] فجعل الترمذي دلالة التكرير أعلى مرتبة في التوثيق ، من تفسير شيخه ابن أبي عمر السابق حيث قال : « يوثقه » فَجَعَلَهُ يدل على مطلق التوثيق بلفظ مفرد فقط . وقول الترمذي هذا ، يعد أيضا قرينة خارجية مصاحبة ومتفقة على التوثيق مع ما تقدم عن شيخه ابن أبي عمر ، وشيخ شيخه ابن عينية في هذه الرواية ، كما تقدم .

وقد أخرج ابن عدي رواية الترمذي هذه فقال : حدثنا حسين بن يوسف ثنا أبو عيسى الترمذي ثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان سمعت أيوب السختياني يقول : حدثني أبو الزبير وأبو الزبير ، قال سفيان بيده يقبضه[٣] ولم يذكر ابن عدي بقية الرواية ، وهي تفسير الترمذي لقبض يد سفيان مع التكرير بأنه توثيق لأبي الزبير بدرجة عالية كما مر ، فلعل هذا اختصارا من شيخ ابن عدي في روايته عن الترمذي .

ثم ذكر الحافظ ابن رجب أن ابن عدي خرج هذه الرواية من طريق

---

(١) (١) جامع الترمذي - كتاب العلل - ٦ / ٢٥٠ ط د/ بشار ونسخة ابن رجب مع شرحه للعلل ١ / ٣٢٢ ت الأخ الدكتور نور الدين عتر . ونسختين خطيتين موثقتين إحداهما تركية ق / ٣٠٥ / ب والثانية نسخة المكتبة الأهلية بباريس ق / ٢٦٩ / ب .

(٢) ينظر : التهذيب ٩ / ٤٤٣ .

(٣) ينظر : الكامل ٦ / ٢١٣٤ ، وتحرف « يقبضه » في تهذيب التهذيب ٩ / ٤٤٣ إلى « بقصته » .

الترمذي عن ابن أبي عمر عن سفيان قال : هذه نقيصة . وعلّق ابن رجب على ذلك بقوله : وهذا خلاف ما وجدنا في نسخ كتاب الترمذي [١] .

ووجه الخلاف كما ترى أن العبارة عند ابن عدي أصبحت تفيد تصريح سفيان بأن التكرير من أيوب تضعيف لأبي الزبير ، بعكس ما في نسخ الترمذي . وذكر الحافظ ابن حجر أيضا رواية ابن عدي هذه بلفظ « هذه بقصته » [٢] ولم يعلق عليها بشيء مع كونها غير واضحة المعنى ، كما ترى .

ويبدو لي أن ما رجع إليه الحافظان ابن رجب وابن حجر ـ رحمهما الله ـ من نسخ كتاب الكامل لابن عدي قد وقع فيها تحريف ، فعبارة « بيده يقْبضُها » التي جاءت في نسخ الترمذي الصحيحة ، قد تحرفت فيما وقفنا عليه من نسخ الكامل إلى « هذه نقيصة » أو « هذه بقصته » والدليل على ذلك ، أن ما رجعت إليه من نسخ كتاب الكامل الخطية ، وكذا ما هو متداول الآن من طبعاته ، جاء فيه « بيده يقبضه » وهو الصواب الموافق لما في نسخ الترمذي ، كما تقدم ، عدا حرف واحد ، هو الألف التي في آخر « يقبضها » بدل « يقبضه » والمعنى لا يختلف .

وبذلك تكون رواية ابن عدي التي من طريق الترمذي ، متوافقة مع

---

(١) ينظر : شرح علل الترمذي لابن رجب ١ / ٣٣٧ ـ ٣٣٨ .

(٢) ينظر : تهذيب التهذيب ٩ / ٤٤٣ .

نسخه المعتمدة خطًّا ، ومعنى .

وأيضا تقدمت متابعة الفسوي للترمذي في هذه الرواية عن ابن أبي عمر ، وجاءت رواية الفسوي بلفظ « بكفه يقبضه » ، وحكى الفسوي في روايته عن ابن أبي عمر تفسير التكرير بالتوثيق ، وبه يتأيد تفسير الترمذي كما مر .

النتيجة

ومما تقدم يتلخص لنا الآتى :

١ ـ أن تكرير سفيان بن عيينة لكنية أبي الزبير ، تعني تضعيفَه له ، وذلك بناء على قرينة داخلية منفصلة وهي قول آخر لابن عيينة فيه تضعيفه لأبي الزبير .

٢ ـ أن تكرير أيوب السختياني لكنية أبي الزبير ، قد اختُلِف في تحديد مراده به ، نظرً لتعدد القرائن واختلافها .

وفي ذلك يقول ابن عبد البر : وأما قول أيوب : حدثنا أبو الزبير ، وأبو الزبير وأبو الزبير ، فقد اختلفوا فيه ، فقالوا : أراد بذلك ضعفه ، وقالوا : بل أراد الثناء عليه ، والترفيع به .

ثم عقب على هذا بقوله : والتأويل الأول أشبه بمذهب أيوب فيه [(١)] فجعل مذهب أيوب هو تضعيف أبي الزبير ، بناء على ما تقدم عن معمر بن راشد : إن أيوب كان يُغطِّي رأسه تخفيًا ، عند ذهابه للأخذ عن أبي الزبير ، وقول أيوب نفسه « هو لا يدرى ما حدث » .

---

(١) الاستغناء لابن عبد البر ١ / ت ٧٣٠ .

ويلاحظ أنه في اختلاف القرائن ، جعل ابن عبد البر الترجيح لمقتضى القرينة الداخلية ، لصدورها من صاحب العبارة المختلف فيها ، وهذا يؤصل ما قدمته بشأن الترجيح عموما بين القرائن عند اختلافها .

لكني قد بيّنت قبل قليل ـ بخصوص ما جاء عن معمر وأيوب في قوله السابق ، أن كليهما على أقصى تقدير ، لا يفيدان التضعيف العام من أيوب لأبي الزبير ، كما أنهما معارضان بتوثيق أيوب له بالرواية المتعددة عنه ، فتعد هذه قرينة داخلية أيضا دالة على التوثيق .

وبالنسبة للقرائن الخارجية ، وجدنا أن رواية الفسوي والترمذي عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن ابن عينية جاء فيها قبض ابن عيينة يده عند روايته تكرير أيوب لكنية أبي الزبير ، فهذه القبضة إذا لم نعدَّها قرينة داخلية من أيوب ، قائل التكرير ، بناء على أن ابن عينة حكاها عنه ، فعلى الأقل نعدها قرينة خارجية لصيقة بالقائل ، لصدورها من ابن عينية الذي سمع أيوب يكرر هذه الكنية ، ففهم إشارته بالتكرير إلى التوثيق ، فقبض يده تعبيرا عن ذلك[1] ، وإن كان قد تقدم حمل تكريره هو على التضعيف .

ثم جاء الراوي عن ابن عيينه وهو ابن أبي عمر فَصَرَّح بهذه الدلالة بأنها تعنى التوثيق من أيوب .

ثم جاء الراوي عن عن ابن أبي عمر وهو الإمام الترمذي فصرح بأن

(١) وقد جاء عنه في غير هذا الموضع قبض يده بمعنى قوة التوثيق / الجرح ١ / ٤٧ .

هذه الدلالة أرفع من التوثيق المطلق حيث تعنى الحفظ والإتقان .

فأصبح لدينا في هذه الرواية ثلاثة من النقاد يقررون دلالة التكرير من أيوب على توثيقه لأبي الزبير ، وهم سفيان بن عيينة ، وابن أبي عمر والترمذي ، وهم أكثر وألصق بقائل التكرير .

أما القول بدلالة هذا التكرير على تضعيف أيوب لأبي الزبير ، فجاء عن الإمام أحمد ، وأحد رجال إسناد العقيلي كما تقدم ، وهذان مع إمامتهما النقدية ، إلا أنهما أقل وأبعد صلة بقائل التكرير .

فهذا مثال لتعارض القرائن الخارجية أيضا ، ويبدو لي أن أولاها بالترجيح هو القرائن الدالة على حمل التكرير على التوثيق ، لكونها أكثر وألصق بالقائل كما أسلفت . كما أنها تلتقي مع قرينة رواية أيوب عنه ، وهي قرينة داخلية ثابتة .

أما الترجيح العام في حال أبي الزبير ، فيحتاج إلى مرحلة أخرى ، وهي النظر في مجموع الأقوال في حاله ، بما فيها ما ترجح في حاله عند أيوب وهو التوثيق .

٣ ـ أن التكرير لما يُعرف به الراوي من اسم أو كنية أو غيرهما ، بِقصد الإشارة إلى حال الراوي ، يتحدد المراد به جرحا أو تعديلا بحسب القائل من جهة ، وبحسب ما يوجد من القرائن من جهة أخرى ، وفي حالة اختلاف القرائن ، ينظر في الجمع أو الترجيح لما تفيده القرائن الداخلية على ما تفيده الخارجية ، وفي حالة اختلاف القرائن الخارجية ، ينظر في

الجمع أيضا أو الترجيح بينها بحسب طرق الترجيح المعتبرة .

٤ ـ يدل هذا المثال على أهمية مراعاة القرائن ، ومدى تأثيرها في الدلالة على المقصود بعبارات الجرح والتعديل .

تكرير ألفاظ وعبارات الجرح ودلالاتها

التقعيد والتطبيق :

كما وقع التكرير في ألفاظ وعبارات التوثيق ، على نحو ما تقدم ، فإنه قد وقع أيضا تكرير ألفاظ وعبارات التجريح .

وقد تقدم قول الذهبي : أردى عبارات الجرح : دجال كذاب ، أو وضاع ، أو يضع الحديث .. الخ (١) .

فذكر الإمام الذهبي تكرير لفظ المبالغة ـ مرتين ، بلفظين متقاربين في المعنى ، وهما : دجّال وكذاب ، وجعل هذا أردى عبارات الجرح عنده ، يعنى أشدها . ، وذكر البقاعي أيضا نحو هذا (٢)

ثم جعل دونها لفظ المبالغة مرة واحدة وهي : وضاع ، ثم دونها لفظة واحدة من غير صيغة المبالغة ولا التكرير وهي : يضع الحديث .

---

(١) ينظر : مباحث في الجرح والتعديل للدكتور قاسم سعد / ٨٧ ومقدمة لسان الميزان ١ / ١٩٩ بتحقيق شيخنا الشيخ أبو غدة ، وليس فيه حرف « أو » قبل « يضع الحديث » والصواب إثباتها كما قدمت توضيحه فيما سبق .

(٢) النكت الوفية للبقاعي / ٢٣٧ / ب ـ ٢٣٨ / أ .

وقد أشار السخاوي لبعض هذا التفاوت [١] .

والتكرير في هذه اللفظة يفيد تأكيد وصف الراوي بتلك المرتبة الأشد فقط ، فيعد الراوي الموصوف بهذا التكرير ، حديثه المنفرد به موضوعا بلاشك ، وذلك لأنه ليس في مراتب الجرح أشد من الوصف بوضع الحديث كذبا على الرسول ﷺ .

أما التكرير لما هو أدنى من الوصف بالوضع والكذب في الحديث ، فإن دلالته ومرتبته تختلف بحسب القرائن ، كما سيأتي في الأمثلة .

وقد ذكر ابن أبي حاتم في مراتب الرواة ألفاظ الجرح المفردة فقط ، ولم يقسمها إلى مراتب تفصيلية متفاوتة كما فعل في مراتب التعديل ، بل ذكر من عُرف بالكذب ، والكذاب ، وذاهب الحديث ، ومتروك الحديث ومن يطرح حديثه ، والساقط ، ومن لا يشتغل به ، كل هذه الألفاظ على أنها مرتبة واحدة تقتضي ترك حديث الراوي دون تفاوت عنده[٢] .

في حين أن ما نقله بنفسه عن أبيه في كتابه ، والمنقول عن غير أبيه من النقاد المتقدمين أيضا ، نجد في كل ذلك الوصف بتكرير ألفاظ الجرح والإشارة إلى التفاوت بين الإفراد والتكرير .

١- **فمن ذلك** : ما رواه الفسوي قال : حدثنا عبيد الله بن موسى

---

(١) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢٠ .

(٢) ينظر : الجرح والتعديل للرازي ١ / ٦ - ٧ و ١٠ و ٢ / ٣٧ .

أخبرنا أبو جَزِيّ ـ **وهو نصر بن طريف** ـ ضعيف ، ضعيف ، متروك .

ثم قال الفسوي عقب هذا : وعثمان البرُى ، ضعيف متروك ، تركه ابن المبارك ، ويحيى بن سعيد ، والناس ، وكان عبد الرحمن بن مهدي يقول فيه ، غير ما قال غيره ، زعم أنه لا بأس به [(١)] .

فيلاحظ أن الفسوي وصف كلا من أبي جَزِى والبُري ، بلفظ « متروك » لكنه مع لفظ « متروك » للأول كرر وصفه بلفظ « ضعيف » مرتين .

في حين ذكر للثاني مع لفظ « متروك » لفظ « ضعيف » مرة واحدة ثم ذكر في بقية كلامه عنه ما يوضح وجود تفاوت بين حاليهما ، فذكر أن الثانى اختلف النقاد في قبوله وإن كان أكثرهم على أنه متروك .

فأفاد صنيع الفسوي هذا أنه عبر بالتكرير في الأول ، وبالإفراد في الثاني مع وصفهما بالترك ، للإشارة إلى أن مرتبتهما في الترك متفاوتة ، فالأول مرتبته أسوأ من مرتبة الثاني ؛ لكون الثاني في تركه خلاف ، والأول لم يَذكُر خلافا فيه .

وبالمراجعة الفاحصة لمجموع الأقوال في كل منهما ، نجد ما يؤيد رأي الفسوي هذا ، مع ترجيح البعض لعدم ترك عثمان البرى .

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوى ٢ / ١٢٣ . ولم يُنقل قوله هذا في ترجمة أى من الراويين ، وذِكْر الفسوي لهما متتابعين هكذا مقارنا بين حاليهما ، لأنهما كانا قرينين بصريين ، ويتردد عليهما طلبة الحديث في عصرهما / ينظر : ترجمة نصر بن طريف في اللسان ٦ / ١٥٤ وترجمة عثمان البرى في الكامل ٥ / ١٨٠٤ .

كما نجد من فسر الجرح المقتضي لترك أبي جَزِي ، قد فسره بالكذب أو بأنه معروف بوضع الحديث ، وقال الحافظ ابن حجر : ولم يتخلف أحد عن ذكره في الضعفاء ، ولا أعلم فيه توثيقا [١] .

ومقتضى التفسير المذكور لجرحه ، أن ما ينفرد به ، فلم يوجد له متابع ولا شاهد ، يكون موضوعا لأجله [٢] وعليه فإن تلخيص الذهبي ـ رحمه الله ـ لحاله بقوله : تركوه [٣] مرة ، ومَرَّةً : اتفقوا على تركه [٤] ، غير صريح في تحديد درجته ، حيث إنه هو نفسه يقرر : أن من تركوه ، ليس كمن اتهموه و كذبوه [٥] .

في حين نجد تفسير الجرح المقتضى لترك « البُرى » عند الأكثرين ، هو إكثاره الغلط ، وبدعة الإرجاء والاعتزال والغلو في ذلك . [٦]

وقد لخص الساجي حاله بقوله : تركه أهل الحديث لرأيه ، وغلوه في الاعتزال ، وأما صدقه في الرواية ، فقد اختلفوا فيه .. [٧] .

---

(١) الضعفاء للعقيلي ٤ / ت ١٨٩٤ والمجروحين لابن حبان ٣ / ٥٢ ـ ٥٣ والكامل لابن عدي ٧ / ٢٤٩٦ والميزان ٤ / ٢٥١ واللسان ٦ / ١٥٣ ـ ١٥٥ وتنزيه الشريعة ١ / ١٢٢ .

(٢) تنظر السلسلة الضعيفة للألباني ـ رحمه الله ـ ٢ / حديث (٧٠٦) .

(٣) ديوان الضعفاء ت ٤٣٦١

(٤) المغني ٢ / ت ٦٦١٣

(٥) ينظر الموقظة / ٧١

(٦) ينظر : الضعفاء للعقيلي ٣ / ت ١٢٢٠ والكامل لابن عدي ٥ / ١٨٠٤ والميزان ٣ / ٥٦ واللسان ٤ / ١٥٥ وسير النبلاء ٧ / ٣٢٥ .

(٧) اللسان ٤ / ١٥٧ .

وذكر ابن عدي مما أنكر عليه ١٤ حديثا ، وذكر أن له حديث كثير ومصنفات ، ثم قال : وعامة حديثه مما لا يتابع عليه ، إسنادًا أو متنا ، وهو ممن يغلط الكثير ، ونسبه قوم إلى الصدق ، وضعفوه للغلط الكثير ، الذي كان يغلط ، إلا أنه في الجملة ضعيف ، ومع ضعفه يكتب حديثُه [(١)] فرجح ابن عدي بذلك أنه ليس متروكا ، ولكنه ضعيف ، فيكتب حديثه ويعتبر به ، ويقبل الانجبار بغيره إلى درجة الحجية .

ويقرب من هذا قول الذهبي في تلخيص حاله : أحد الأئمة الأعلام على ضعف في حديثه [(٢)] .

ولكنه لَخَّص حاله أيضا بما يخالف هذا ، فاقتصر في الديوان على قوله : كذبه جماعة [(٣)] .

وفي المغني قال في موضع : كذَّبه غير واحد ، عَنْه مناكير [(٤)] وفي موضع بعده قال : متروك [(٥)] وقد تقدم عنه التفريق بين من تركوه ، وبين من اتهموه وكذَّبوه ، كما أن القول بتكذيبه فيه تفصيل ، متعدد : حيث إنه يصدق على ما يتعلق ببدعته ، وغلوه فيها ، وتأويل الأدلة على وفقها

---

(١) الكامل ٥ / ١٨٠٧ .

(٢) الميزان ٣ / ٥٦ .

(٣) ديوان الضعفاء / ت ٢٧٨٧ / بتصحيح شيخنا الشيخ حماد الأنصارى رحمه الله .

(٤) المغني ٢ / ت ٤٠٦٦ .

(٥) المغني ٢ / ت ٤٠٧٤ .

ولما وصفه الجوزجاني بأنه كذاب ، استشهد لذلك بقول سفيان الثوري[١] والثوري جاء عنه التكذيب تعقيبا على حديث رواه هو عن البري عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ، في المسح على الخفين ، ثم قال : كَذِب [٢] .

ولكن لم ينفرد البُري بهذا الحديث [٣] وبالتالي لا يُجزم بتكذيبه فيه ، وأيضا أبو حاتم الرازي ، مرة قال : متروك الحديث ، ومرة : كذاب [٤] ومرة ضعيف الحديث [٥] ومرة سئل عن حديث أبي هريرة : إن أكذب الناس الصناع ، من طريق البُرى هذا ، فقال : هذا حديث كذب [٦] وبالمراجعة نجد أن البُرى غير منفرد به كذلك [٧] فلا يُجزم بأنه آفته . وذكر أبو زرعة الرازي عثمانَ البُرى فأومأ إلى لسانه ، وقبض عليه قال ابن أبي حاتم : فقلت : يقول أبي : كذاب ، قال : هو مثل أبي

(١) الشجرة في أحوال الرجال / ت ١٥٣ .

(٢) المجروحين لابن حبان ٢ / ١٠١ والكامل لابن عدي ٥ / ١٨٠٥ .

(٣) ينظر : نصب الراية للزيلعى ١ / ١٧١ .

(٤) الجرح والتعديل ٦ / ١٦٩ .

(٥) علل الحديث لابن أبى حاتم ٢ / ٢٨٨ .

(٦) المصدر السابق ٢ / ٢٧٨ .

(٧) ينظر : المسند لأحمد ٢ / ٢٩٢ حديث (٧٩٢٠) مع حاشية التحقيق ط الرسالة ، والمقاصد الحسنة للسخاوي / حديث (١٤٩) وتلخيص العلل المتناهية للذهبي / حديث (٥٩٤) ط مكتبة الرشد بالرياض .

جَزى [١] ، لكنه في كتابه « أسامي الضعفاء والمتكلم فيهم » اكتفى بذكره فقط [٢] ، مع أنه يتكلم في الكتاب على حال كثيرين ، بما في ذلك الوصف بالكذب [٣] ، وبذلك يكون قوله فيه مختلفا ، بين تكذيب وتضعيف فقط ، وأيضا الأقوال المجملة بتركه مختلفة أيضا [٤] وما ذُكر عن ابن مهدي في حاله مخلتف كذلك ، فجاء قول بأن يحيى القطان وابن مهدي كانا لا يحدثان عن البُري [٥] وقول بأن ابن مهدي كان يشتهي أن يحدث عنه [٦] ، وقول بأنه كان يطريه في حديثه عن الحجازيين ويقول : حديثه عنهم متقارب [٧] وقول : أنه قال : هو أحب إليّ من العمرى الصغير [٨] والعمرى الصغير ، هذا ضعيف [٩] وقول عن نعيم بن حماد قال سمعت ابن مهدي يقول : عثمان البري ، ثقة ثقة

---

(١) الجرح والتعديل ٦ / ١٦٩ .

(٢) أبو زرعة الرازي وجهوده ٢ / ٦٤٠ / بتحقيق د / سعدي الهاشمي .

(٣) ينظر المصدر السابق ٢ / ترجمة (٣٢٢) و (٣٤٨) .

(٤) ينظر تاريخ ابن معين / رواية الدوري ٢ / ٣٩٦ والضعفاء لابن شاهين / برقم (٣٧١) بتحقيق الأخ الدكتور عبد الرحيم القشقري ، ومصادر الترجمة السابق الإحالة عليها .

(٥) الضعفاء للعقيلي ٣ / ٢٢٠ واللسان ٤ / ١٥٧ .

(٦) الضعفاء للعقيلي ٣ / ٢٢١ .

(٧) الضعفاء للعقيلي ٣ / ٢٢٠ واللسان ٤ / ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٨) الجرح والتعديل ٦ / ١٦٨ والكامل لابن عدي ٥ / ١٨٠٦ .

(٩) التقريب (٣٤٨٩) .

فجادلته فيه ، فأبى [١] .

فالأقرب لمجموع الأقوال فيه ، وما ذُكر له تفصيلا من المناكير : أنه متروك الحديث ، لغير الكذب في الرواية ولا التهمة به ، ولكن لإكثاره الغلط بحيث لم يتابع على عامة حديثه ، وإصراره على الخطأ في بعض الأحيان ، وغلوه في البدعة .

ومقتضى هذا أن يكون حديثه ضعيفا جدًّا ، فإذا كثرت طرقه المماثلة ارتقى إلى الضعيف فقط [٢] .

٢- وذكر الفسوي أيضا راويين مع وصفه لكل منهما بلفظ مفرد هو « ضعيف الحديث » فقط فقال : **ورشدين بن كُريب ، ومحمد بن كُريب : ضعيفا الحديث** .

ثم قال : ورُشدين بن سعد المصري أضعف وأضعف [٣] . فتكرير الفسوي الوصف بوزن « أفعل » بالنسبة لرشدين ، في مقابل وصف من ذكرهما قبله بلفظ « ضعيف الحديث » مفردًا ، واضح الدلالة على شدة تضعيفه لرشدين بن سعد ، أكثر من الراويين قبله ، لأن وزن « أفعل » يدل بمفرده على الزيادة في الوصف .

---

(١) الجرح والتعديل ٦ / ١٦٨ .

(٢) ينظر التدريب ١ / ١٩٤ ونكت البقاعي ٦٩ / ب مخطوط فتح المغيث للسخاوي ١ / ٨٣ والأربعين المتباينة . بشرط السماع لابن حجر / ٢٩٩ ، وتوضيح الأفكار للصنعاني ١ / ١٨٨

(٣) المعرفة ٣ / ٦٦ والإكمال لمغلطاي ٤ / ٣٨٣ - ٣٨٦ والتهذيب ٣ / ٢٧٩ .

وقد جعله الحافظ بن حجر مرتبة أعلى في التوثيق من تكرير ما ليس فيه مبالغة ، وجعله في التجريح مرتبة أسوأ مما ليس فيه مبالغة من الألفاظ المفردة [١] وعليه يكون تكرير الفسوي لوزن « أفعل » دليلًا على تأكيده لشدة ضعف رشدين ، عمن وصفه بلفظ « ضعيف الحديث » بمفردها .

ومقتضى هذا أن من وصفهما بهذا اللفظ المفرد ، فضعفهما عنده خفيف يقبل الانجبار بمثله على الأقل إلى درجة الحجية ، في حين يكون ضعف رشدين بن سعد عنده شديدًا لا ينجبر بمثله إلى الحجية .

ولو أننا قارنا رأى الفسوي هذا برأى أبى حاتم المعروف بتشدده فسنجد اختلافهما في التكرير ، حيث قال أبو حاتم في رشدين هذا : منكر الحديث ، وفيه غفلة ، ويحدث بالمناكير عن الثقات ضعيف الحديث ما أقربه من داود بن المحبر ، وابن لهيعة أستر ، ورُشدين أضعف [٢] فقوله « منكر الحديث إلى قوله : ما أقربه من داود بن المحبر » يعد تكريرا بالمعنى لأربعة ألفاظ ، من الجَرح وعبارة « ما أقر به من داود بن المحبر » تعرف دلالتها من قول أبى حاتم في داود حيث قال فيه : غير ثقة ، ذاهب الحديث ، منكر الحديث »[٣] فيمكن القول بأن عبارة المقاربة هذه تعد

---

(١) ينظر مقدمة التقريب / ٧٤ ونزهة النظر / ١٣٣ .

(٢) الجرح والتعديل ٣ / ٥١٣ .

(٣) الجرح والتعديل ٣ / ٤٢٤ .

تضعيفا مخففا لرشدين عند أبي حاتم ، عن تضعيفه المذكور لداود وبالتالي يمكن اعتبار تلك المقاربة بمثابة لفظة خامسة مكررة بالمعنى والألفاظ الخمسة في جملتها تعد من مرتبة الضعف غير الشديد .

ثم قال أبو حاتم : « وابن لهيعة أستر ، ورشدين أضعف » وهذه مفاضلة بينه وبين ابن لهيعة بوزن « أفعل » كما في قول الفسوي السابق ، لكنه لم يكررها .

٣- وقد قال أبو حاتم في **حال ابن لهيعة** : أمره مضطرب ، يكتب حديثه على الاعتبار [١] وقوله هنا إنه أستر [٢] من رشدين ، يفسره قوله : ورشدين أضعف فأفاد أن رشدين أشد ضعفا من ابن لهيعة ، ومقتضاه أنه مادام ابن لهيعة يعتبر بحديثه ، فرشدين لا يعتبر به ، لكن لم يؤكد شدة ضعفه بتكرير « أضعف » مرتين كما فعل الفسوي ، وعدم التكرير هذا ، يعد قرينة داخلية على أن التكرير الأول بالالفاظ الخمسة ـ رغم كثرتها الظاهرة ـ لا يفيد تشديد ضعفه بأكثر مما أفاده لفظ « أضعف » بمفرده فقط .

وهذا يؤيد ما قدمته من أن دلالة التكرير ، تتبع القرائن ، ولاسيما الداخلية .

---

(١) الجرح والتعديل ٥ / ١٤٧ .

(٢) فيعد لفظ أستر » هنا ليس بمعنى الستر الاصطلاحي المقتضي لجهالة الحال بقرينة ما ذكر معه من نقد ، لمن فاضل بينه وبينه وهو رشدين .

وعلى ضوء ذلك يمكن القول : إن الفسوي هنا يعد متشددا في الحكم على رشدين أكثر من أبى حاتم الرازى المعروف بالتشدد عموما .

٤ - وأيضا مما جاء عن ابن المدينى وأبى حاتم بما يفيد تفريقهما في الدلالة بين الإفراد والتكرير لألفاظ الجرح ، بحيث يُعدُّ التكرير عندهما أشد جرحا ، مع ملاحظة القرائن . فابن المدينى سئل عن « **موسى بن محمد بن إبراهيم التيمى المدنى** » فقال : كان ضعيفا ، ضعيفا ، ضعيفا[١] فاللفظة بمفردها تعد من المرتبة الخامسة في الجرح [٢] فتدل على خفة الضعف ، وقبوله للانجبار إلى الحجية ، لكن ابن المديني كررها ثلاث مرات كما ترى .

وقد ذكر السخاوي ومن وافقه : أن ما زاد في التكرير على مرتين يكون أعلى من المرتين [٣] .

فيمكن اعتبار الزيادة على مرتين هنا قرينة داخلية تدل على قصد ابن المدينى شدة ضعف موسى هذا عن مرتبة الضعف المفرد .

ثم نستدل من القرائن الخارجية ، وهي الأقوال المفسرة لجهة ضعف

---

(١) سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة لابن المدينى / ٩٥ بتحقيق تلميذى الفاضل الدكتور / موفق بن عبد القادر / طبع دار المعارف بالرياض .

(٢) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢٣ .

(٣) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٠ وفتح الباقي لزكريا الأنصاري ٣ / ٣ مع شرح العراقي للتبصرة والتذكرة وشرح شرح نخبة الفكر للقاري / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

موسى ، عند أغلب من تكلم فيه من النقاد ، فنجدها ترجع إلى كثرة خطئه ومناكيره المقتضية لتركه لشدة ضعف ضبطه [١] .

وبمجموع القرينة الداخلية والقرائن الخارجية المفسرة ، يمكن القول : إن تكرير ابن المدينى الثلاثي ، يقتضى جعل موسى هذا عنده في مرتبة متروك الحديث أو الضعيف جدا ، لأكثرية خطئه ومناكيره .

ثم جاء في حاله تكرير آخر من أبى حاتم حيث قال : ضعيف الحديث منكر الحديث ، وأحاديث عقبة بن خالد التي رواها عنه ، فهي من جناية موسى ، ليس لعقبة فيها جُرْم [٢]

فلفظا : ضعيف الحديث ، ومنكر الحديث » تكرير مرتين بالمعنى ، لأن مرتبتهما واحدة ، في الضعف الخفيف [٣] أما بيان حال الأحاديث التى يرويها عقبه بن خالد عن موسى بأنها من جُرم موسى وجنايته ، فذكر « الجُرم » و « الجناية » يشيران إلى شدة القدح بتلك الأحاديث في موسى ثم جاء عن أبى حاتم في موضع آخر أنه سئل عن ستة أحاديث من رواية عقبة بن خالد هذا عن موسى فقال : هذه أحاديث منكرة ، كأنها

---

(١) التاريخ الكبير للبخارى ٧ / ٢٩٥ والضعفاء الصغير له ت ٣٤٧ والضعفاء للعقيلي ٤ / ١٦٨ والمجروحين لابن حبان ٢ / ٢٤١ وترتيب العلل الكبير للترمذى ٢ / ٨٠٧ والكامل لابن عدي ٦ / ٢٣٤٢ وتهذيب التهذيب ١٠ / ٣٦٨ .

(٢) الجرح والتعديل ٨ / ت ٧١٠ .

(٣) فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢٣ .

موضوعة ، ثم قال : وموسى ضعيف الحديث جدا [١] ومرة قال : شيخ ضعيف الحديث » [٢] .

فهذه قرائن داخلية من أبي حاتم نفسه ، و إحداها مصاحبة ، وأكثرها يفيد أن مراده بتكرير اللفظين الأولين ، التضعيف الشديد لموسى ، لدرجة الاتهام بوضع الحديث ، وهذا أشد من الوصف بمتروك مطلقا ، أو لأجل الخطأ الذي تقدم حمل تكرير ابن المديني عليه ، وإن كانت مرتبتهما واحدة ، وهي الأدنى من الوصف بالكذب أو الوضع صراحة [٣] .

وبذلك اختلفت دلالة تكرير أبي حاتم ، مع كونه ثنائيا ، عن دلالة تكرير ابن المديني السابق مع كونه ثلاثيا ، والألفاظ المكررة منهما من مرتبة واحدة ، وذلك لاختلاف القرائن التي توافرت مع كل تكرير ، كما قدمت .

لكن لم أجد من تابع أبا حاتم على اتهام موسى هذا بوضع الحديث سواء فيما رواه عنه عقبة بن خالد [٤] أو غيره ، ومن فَسَّروا جرح موسى غير أبي حاتم ، أرجعوه إلى كثرة الخطأ والوهم كما قدمت ، ووصف ما ذُكِرَ

---

(١) ينظر : علل ابن أبي حاتم الرازي ٢ / مسألة (٢٢١٤) .

(٢) ينظر : الجرح والتعديل ٨ / ضمن ترجمة موسى بن إبراهيم بن عبد الله برقم (٦٠٣) .

(٣) ينظر : تنزيه الشريعة ١ / ١٠ و ٢ / ٢٤٤ وشرح شرح النخبة للقاري ٧٢ ، ١٢٠ - ١٢١ وفتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢١ - ١٢٢ وتدريب الراوي ١ / ٤٠٩ .

(٤) قال في التقريب (٤٦٣٦) صدوق صاحب حديث .

من مناكيره ، بأنه لا يتابع عليه ، أو أنه غريب غير محفوظ [١] وهذا لا يقتضى اتهامه بالوضع ، كما أن أحاديثه الستة التي قال أبو حاتم : كأنها موضوعة ، قد خولف في حكمه هذا عليها [٢] .

وذكر ابن الجوزي في الموضوعات حديثا من طريقه ، ولم يصرح بوضعه مثلما يصرح في غيره ، بل قال : لا يصح عن رسول الله ﷺ ، ثم ذكر عددا من الأقوال المجملة فقط في ترك موسى [٣] وقد تعقبه صاحب تنزيه الشريعة [٤] بقوله : وموسى ليَّن بعضُهم القولَ في تضعيفه ، ثم ذكر له شاهدا من حديث ابن عمر - رضي الله عنه ، وذكر له الشيخ الألبانى - رحمه الله - شاهدا موقوفا على ابن عباس وقال : سنده واهٍ جدا [٥]

---

(١) ينظر المجروحين لابن حبان ٢ / ٢٤١ والضعفاء للعقيلي ٤ / ١٦٩ والكامل لابن عدي ٦ / ٢٣٤٢ - ٢٣٤٣ .

(٢) ينظر علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي ٢ / مسألة (٢٢١٤) مع المقارنة بالمجروحين لابن حبان ٢ / ٢٤١ والسلسلة الضعيفة ٤ / حديث (١٦٤٤) وجامع الترمذي ٢٠٨٧ وقال غريب والعلل الكبير للترمذى بترتب ابى طالب القاضى ح ٥٩١ وابن عدي في الكامل ٦ / ٢٣٤٣ ومصباح الزجاجة للبوصيرى ٣ / حديث (١٠٩٧) والضعفاء للعقيلي ٤ / ١٦٩ والمستدرك للحاكم ٤ / ١١٩ مع مختصره للذهبي والسلسلة الضعيفه ٢ / حديث (٩٨٠) ، ومسند البزار ٧ / ٨١ حديث (٢٦٣٢) وذكر شاهدًا منقطعا لبعضه عقبه برقم (٢٦٣٣) .

(٣) الموضوعات لابن الجوزى ٣ / حديث (١٣٦٧) ط أضواء السلف بتحقيق الأخ الدكتور نور الدين شكرى التركى .

(٤) تنزيه الشريعة ٢ / ٢٥٢ .

(٥) السلسلة الضعيفة ١ / حديث (١١٢) .

وكلاهما يدفعان تفرده بالحديث ، وما ذكره صاحب التنزيه : إن بعضهم لين القول في تضعيف موسى ، فلعله يشير بذلك إلى الذهبي وابن حجر ، حيث قال الأول في « المجرد لرجال ابن ماجه » : إن موسى هذا لين [١] وقال الثاني عن حديث من طريق موسى : بسند ليِّن [٢] . وفي التقريب (٧٠٠٦) لخص حاله بقوله : منكر الحديث .

ثم إن الحديث المذكور ، هو حديث جابر بن عبد الله وأنس بن مالك أنه ﷺ كان إذا دعا على الجراد قال اللهم اهلك الجراد .. (الحديث) وقد أخرج الترمذي هذا الحديث ، كما جاء في بعض نسخ جامعه وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وموسى بن محمد بن إبراهيم التيمي قد تُكلم فيه ، وهو كثير الغرائب والمناكير ..)[٣] فحكم الترمذي كما ترى على الحديث بما يفيد تضعيفه فقط ، وعلل ذلك بكثرة غرائب ومناكير موسى فقط .

ثم إن الذين شددوا القول في موسى ، لم يثبتوا على الشدة ، بل جاء عنهم ما يفيد التخفيف إلى درجة الضعف المطلق .

---

(١) ينظر المجرد / ت ١٣٨٦ .

(٢) بذل الماعون في فضل الطاعون لابن حجر / ٣٥٥ .

(٣) ينظر جامع الترمذي ١ / ٣٣٦ ط بولاق سنة ١٢٩٢ هـ . وط دار الجيل بتحقيق د : بشار عواد ٣ / ٤١٠ حاشيه

فالإمام البخاري جاء عنه قوله في موسى : منكر الحديث [١] وهذا يعنى عنده أنه متروك ، حسب اصطلاحه ، مع اختلاف الرواية عنه ، بين ترك الاعتبار وترك الاحتجاج [٢] وعلى القول بترجيح الأول ، فإنه جاء عنه أيضا قوله : عنده مناكير [٣] ومرة في حديثه مناكير [٤] وكلا العبارتين تفيدان مطلق الضعف فقط . وقال الجوزجاني : ينكر الأئمة أحاديثه التي يرويها عنه عقبة بن خالد وغيره [٥] وقال ابن سعد : كان كثير الأحاديث ، وله أحاديث منكرة [٦] وقال الحاكم : روى عن أبيه مناكير[٧] وقال النسائي وأبو أحمد الحاكم : منكر الحديث[٨].

وأما يحيى بن معين ، فجاء عنه مرة قوله : ليس بشيء [٩] ومرة قال :

---

(١) ينظر : العلل الكبير للترمذي - بترتيب أبى طالب القاضي - كتاب الطب حديث (٥٩١) والضعفاء الكبير للعقيلي ٤ / ١٦٩ .

(٢) ينظر : النكت الوفيه للبقاعي / ٢٣٧ / ب - ٢٣٨ / أ .

(٣) الكامل لابن عدي ٦ / ٢٣٤٢ والتاريخ الأوسط للبخاري ٢ / ١٠٩ .

(٤) التاريخ الكبير ٧ / ٢٩٥ والضعفاء الصغير ترجمة (٣٤٧) .

(٥) الشجرة في أحوال الرجال للجوزجانى / ترجمة (٢١٨) والكامل لابن عدي ٦ / ٢٣٤٢ .

(٦) الطبقات لابن سعد ٧ / ٥٥٠ طبعة الخانجي .

(٧) المدخل إلى الصحيحين ١ / ت ١٦٥ بتحقيق د / ربيع مدخلي .

(٨) تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٩) تهذيب الكمال ٢٩ / ١٤٠ - ١٤١ .

ليس بشيء حديثه [١] ومرة قال : لا شيء [٢] ومرة قال : ليس بشيء ولا يكتب حديثه [٣] ومرة قال : ضعيف الحديث [٤] ومرة قال : فيه ضعف [٥] ، وقال أبو زرعة الرازي : واهي الحديث جدا [٦] ومرة قال : منكر الحديث [٧] ومرة ذكره فقط في الضعفاء ومن تكلم فيهم [٨] وأما أبو داود فقال مرة : لا يكتب حديثه [٩] ومرة قال : ضعيف [١٠] ومرة قال : بلغني عن أحمد بن حنبل أنه كان يضعفه [١١] .

وأما الدارقطني فقال مرة : « متروك » [١٢] .

---

(١) سؤالات ابن الجنيد / ٢٣٧ والكامل ٦ / ٢٣٤٢ .

(٢) المجروحين لابن حبان ٢ / ٢٤١ .

(٣) الكامل لابن عدي ٦ / ٢٣٤٢ وتهذيب الكمال ٢٩ / ١٤١ .

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢ / ٥٩٦ .

(٥) إكمال تهذيب الكمال ١٢ / ٣٦

(٦) أبو زرعة الرازي وجهوده ٢ / ٤٢٤ .

(٧) الجرح والتعديل ٨ / ت ٧١٠ وأبو زرعة الرازي وجهوده ٢ / ٣٩٣ .

(٨) أبو زرعة الرازي وجهوده ٢ / ٦٥٨ .

(٩) تهذيب الكمال ٢٩ / ١٤١ .

(١٠) التهذيب ١٠ / ضمن ترجمة (موسى بن إبراهيم) برقم (٥٨٢) وتهذيب الكمال (٢٩ / ١٩) ترجمة « موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن » .

(١١) تهذيب الكمال ٢٩ / ١٤١) وتهذيب التهذيب ١٠ / ٣٦٨

(١٢) الميزان ٤ / ٢١٨ ، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٣٦٩

ومرة قال : ضعيف[١] ومرة ذكره في الضعفاء والمتروكين[٢] وقال الواقدي ويعقوب بن شيبة : كان فقيها محدثا[٣] ولخص ابن حبان حاله عنده بأنه لا يحتج به[٤] وقال مغلطاي : ذكره الدولابى وأبو العرب وابن السكن وابن الجارود وابن شاهين والبلخي ، ويعقوب بن سفيان - يعنى الفسوي - في جملة الضعفاء [٥] .

وعليه تكون أقوال أكثر العلماء في موسى هذا مقتضاها : الضعف فقط ، خلافا لمقتضى تكرير كل من ابن المديني ، وأبى حاتم الرازي ، كما تقدم ذكره .

ويتفق مع قول الأكثرين هذا ، تلخيص الذهبي لحاله في الكاشف بأنه ضعيف[٦] وتلخيص ابن حجر له في التقريب بأنه منكر الحديث [٧]فهي بالإطلاق العام تعنى مطلق الضعف [٨] .

---

(١) ينظر تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطنى لأبى محمد الغسانى / حديث (٣٢٠) مع سنن الدارقطني ١ / ٣٩٩ .

(٢) الضعفاء والمتروكين للدارقطني / ترجمة (٥١٨) .

(٣) تهذيب الكمال ٢٩ / ١٤٢ .

(٤) المجروحين ٢ / ٢٤١ .

(٥) إكمال تهذيب الكمال ١٢ / ٣٦ والضعفاء لابن شاهين ت (٦٠٠) .

(٦) الكاشف ٢ / ٣٠٨ .

(٧) التقريب (٧٠٠٦) .

(٨) فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢٣ .

٥ ـ وفي ترجمة « **زكريا بن منظور بن ثعلبة ، القُرظى** » قال فيه أبو حاتم : ليس بالقوى ، ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، يكتب حديثه [(١)] . فاللفظة الأولى تعد من المرتبة السادسة والأخيرة من مراتب الجرح [(٢)] واللفظين الثاني والثالث من المرتبة الخامسة [(٣)] وهي أشد في الضعف من السادسة ، ولكن درجة حديث أهل المرتبتين هو الضعف القابل للانجبار بمثله أو أقوى منه إلى الحجية ، فتعد تلك الألفاظ الثلاثة مكررة بالمعنى ثلاث مرات ولكن هذا لا يفيد شدة تضعيف أبى حاتم لزكريا هذا ، كما أفاده التكرير السابق عن ابن المديني وأبى حاتم ، وذلك لأن التكرير هنا صاحبته قرينة داخلية من أبى حاتم نفسه ، وهي قوله : « يكتب حديثه » حيث يعد هذا الوصف من المرتبة السادسة من مراتب التعديل ، وهي أدنى مراتبه [(٤)] وقد ذكر الذهبي أنه بالاستقراء التام وَجَد أن أبا حاتم إذا وصف راويا بهذه العبارة فإنه عنده ليس بحجة [(٥)] يعنى أنه ضعيف يعتبر به ، ويقبل الانجبار إلى درحة الحجية ، وهذا أيضا حكم أهل المرتبة السادسة من التعديل التي

---

(١) الجرح والتعديل ٣ / ت (٢٧٠١) وتاريخ ابن عساكر ١٩ / ٦٨ وتهذيب التهذيب ٣ / ت ٦٢٠ .

(٢) فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢٤ .

(٣) فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢٣ .

(٤) فتح المغيث ٢ / ١١٤ .

(٥) ينظر سير النبلاء ٦ / ٣٦٠ وتاريخ الإسلام ٩ / ٣٠٤ .

منها هذه اللفظة [١] فإضافة أبى حاتم هذه اللفظة إلى التكرير الثلاثى السابق تفيد أنه لا يعنى به شدة الضعف ، وإنما يعنى تأكيد جَعْلِ زكريا في مرتبة الضعف التي تقبل الانجبار فقط .

٦ ـ وجاء في ترجمة « **سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبد الملك** » قول أبى حاتم فيه : ليس بقوي ، هو ضعيف الحديث ، منكر الحديث » [٢] فهذا تكرير ثلاثى مثل سابقه المذكور في « زكريا بن منظور ، لكن لم يذكر أبو حاتم معه قرينة مثل التي ذكرها هناك ، ولا وجدْتُ أنا له قرينة غيرها متعلقة بهذا الراوى ، فيمكن الاستئناس بالقرينة التي سبق ذكره لها مع التكرير السابق لمعرقة دلالة تكريره هنا ، لتماثل الألفاظ فيهما ، وعليه يكون مقصوده هنا تثبيت وتأكيد درجة ضعف سعيد هذا ، بأنه في مرتبة الضعيف الذي يعتبر به ، ويقبل الانجبار إلى درجة الحجية كسابقة .

٧ ـ وفي ترجمة « **سليمان بن داود الشاذكونى المنقري** » قال أبو حاتم فيه : ليس بشيء ، متروك الحديث ، وتَرَك حديثه ، ولم يحدث عنه [٣] فهذه أربع عبارات ، تعد مكررة بالمعنى ، واللفظة الأولى منها تعد من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح بحسب الترتيب من الأشد إلى الأقل

---

(١) ينظر : فتح المغيث ٢ / ١١٧ .

(٢) الجرح والتعديل ٤ / ٦٧ وتاريخ ابن عساكر ٢١ / ٢٩٩ .

(٣) الجرح والتعديل ٤ / ١١٥ .

والثلاثة التي بعدها تعد من المرتبة الثالثة [(١)] وكلا المرتبتين ضعفهما شديد وعبارة تَرَكَ أَبَو حاتم التحديث عنه ، تعد قرينة داخلية مصاحبة ، تفيد شدة تضعيفه له بحيث لا يحتج به ولا يعتبر به ، لكن تفسير سبب هذا الترك من أبى حاتم غير مصرح به ، كما ترى ، والمرتبة الأشد من الثالثة هي التصريح بوصف الكذب أو الوضع [(٢)] وبالتالى لا يفيد هذا التكرير وقرينته من أبى حاتم تشديد ضعف الشاذكونى عنده إلى درجة التصريح بالكذب أو الوضع ، بل يبقى عنده في مرتبة الترك المطلق مع تأكيده بالتكرير المذكور .

أما القرائن الخارجية ، وهي أقوال باقي النقاد فهي مختلفة في تفسير سبب الترك : ما بين تصريح بالوضع والكذب ، وبين خلل في الضبط مع التبرئة من غير ذلك ، وبين قدح بارتكاب بعض المحرمات الأخرى [(٣)] . ويطول الأمر في بيان إمكان الجمع أو الترجيح في ذلك ، فأكتفى بما تقدم من أنموذج « موسى بن محمد بن إبراهيم » لأن الهدف الأصلي بيان تطبيق المنهج واتساقه مع القواعد ، ولو ببعض النماذج ، بحيث يسير الباحث على ضوئها .

---

(١) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢١ - ١٢٣ وتدريب الراوى ١ / ٤٠٩ .

(٢) فتح المغيث ٢ / ١٢٠ .

(٣) ينظر : الجرح والتعديل ٤ / ١١٥ والثقات لابن حبان ٨ / ٢٧٩ والكامل لابن عدي ٣ / ١١٤٢ - ١١٤٥ وذكر أخبار أصبهان لأبى نعيم ١ / ٣٣٣ تاريخ بغداد ٩ / ٤٠ وتذكرة الحفاظ ٢ / ٤٨٨ وسير النبلاء وحواشى تحقيقها ١٠ / ٦٧٧ وبعدها وميزان الاعتدال ٢ / ٢٠٥ وتاريخ الإسلام مع حواشى تحقيقه ١٧ / ١٧٦ ولسان الميزان بتحقيق الشيخ أبى غدة مع الحواشى ٤ / ترجمة (٣٦٠٢) . والمغني في الضعفاء ١ / ٢٧٩ .

٨ ـ وفي ترجمة « **سلمة بن صالح الأحمر** » قال أبو حاتم فيه : واهي الحديث ، ذاهب الحديث ، لا يكتب حديثه ، يقرُبُ في الضعف من « سوار بن مصعب » [١].

وعند مراجعة ترجمة « **سوار بن مصعب** » هذا نجد أبا حاتم يقول فيه : متروك الحديث ، لا يكتب حديثه ، ذاهب الحديث [٢] .

فإذا اعتبرنا مقاربة « سلمة » لـ « سوار » بمثابة لفظة واحدة ، يكون هنا تكرير رباعى في وصف « سلمة » وإن اعتبرنا المقاربة ، إحالة على الألفاظ الثلاثة التي وصف أبو حاتم نفسه بها « سوارًا » يكون هنا تكرير ستة ألفاظ من الجرح الشديد لـ « سلمة » وهذا أكثر ما وقفت عليه من تكرير أبى حاتم لألفاظ الجرح المشدد .

فألفاظ : « **واهي الحديث ، وذاهب الحديث ، ومتروك الحديث** » من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح ـ حسب الأشد ـ والثانية التي فوقها مباشرة في الشدة هي الوصف صراحة بالكذب أو الوضع للحديث ، ولفظ « **لا يكتب حديثه** » من المرتبة الرابعة من الجرح حسب الأشد أيضا [٣] وكلا المرتبتين الثالثة والربعة ، درجة حديث الموصوف بشيء من ألفاظهما

---

(١) الجرح والتعديل ٤ / ١٦٥ .

(٢) الجرح ٤ / ٢٧٢ .

(٣) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢١ ـ ١٢٢ وتدريب الراوى ١ / ٤٠٩ .

واحدة ، وهي ضعيف جدا ، بحيث لا يقبل الانجبار بمثله إلى الحجية .

فلذلك تعتبر ألفاظ المرتبتين عند التعدد ، تكريرًا ، كما في هذا المثال ، وسواء اعتبرنا هذا التكرير رباعيا أم سداسيا ، فإنه لا يزيد ضعف « سلمة » هذا إلى المرتبة الأشد وهي الوصف بالكذب أو الوضع ، وذلك لعدم الوقوف على قرينة داخلية تؤيد ذلك ، والقرائن الخارجية من أقوال غير أبي حاتم مختلفة ، بين الوصف بالكذب من البعض ، وبين نفي الكذب وبين الوصف بالخطأ واضطراب الحفظ من الأكثر ، وبذلك لم تترجح لديَّ قرينة خارجية تؤيد حمل التكرير هنا على الوصف بالكذب أو الوضع [(١)] فيبقى التكرير السابق من أبي حاتم ، مقتصرًا على دلالة شدة ضعف « سلمة » عند أبي حاتم ، وذلك بما دون نسبته للكذب أو وضع الحديث .

النتيجة

من خلال ما تقدم في هذا المبحث تقعيدًا وتطبيقا يتبين لنا أن ألفاظ

---

(١) ينظر : الجرح والتعديل ٤ / ١٦٥ والطبقات لابن سعد ٦ / ٣٨٣ تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري ٢ / ٢٢٥ ومعرفة الرجال عن ابن معين - برواية ابن محرز ١ / ٥٥ والعلل للإمام أحمد برواية عبد الله ١ / ٢٥٣ وقارن برواية المروذى / رقم ١٧٥ وتاريخ بغداد ١٠ / ١٩٠ - ١٩١ ط / بشار وتاريخ البخارى الكبير ٤ / ٨٤ والضعفاء للعقيلي ٢ / ١٤٧ وأجوبة أبى زرعة الرازي ٢ / ٤٣٣ والمجروحين لابن حبان ١ / ٣٣٤ والكامل لابن عدي ٣ / ١١٧٧ ولسان الميزان ٤ / ١١٨ - ١٢٠ .

وعبارات مراتب الجرح عموما قد استعملت مكررة لدى النقاد ولاسيما المتقدمين ولم يقتصر التكرير على ألفاظ مرتبة واحدة ، وهي الوصف بالكذب ونحوه ، كما يتبادر من كتب مصطلح الحديث ، وأن دلالة التكرير لألفاظ المرلتب الأدنى على حال الراوي ، ومرتبته عند النقاد متنوعة ، وذلك باعتبار ما يوجد من قرائن داخلية ، أو خارجية ، وإن كانت كتب المصطلح وما في حكمها عند ذكرها لألفاظ ومراتب الجرح لم تتعرض لتفصيل ذلك ، ولعل السبب كون هذا الجانب يُعدُّ من المسائل التطبيقية للقواعد والاصطلاحات العامة ، والخاصة ببعض النقاد دون بعض فيختلف بذلك النظر فيها من راوٍ لآخر بحسب ما ذُكر في حاله ، وما وُجد من قرائن . كما مر معنا وبالتالي لا يُجزم في جميعها بحكم عام .



الفصل الثالث

الألفاظ والعبارات المركبة ودلالتها

ينقسم تركيب الألفاظ والعبارات في وصف الراوي إلى قسمين بحسب ما يستفاد من أقوال وصنيع النقاد .

ويمكن تسمية أحدهما : بالتركيب الجزئي .

والآخر : بالتركيب الكلى .

وبيان كل منهما تقعيدا وتطبيقا كما يلي :

التركيب الجزئى :

تعريفه : وهو جمع لفظين أو عبارتين معا في وصف الراوي ، بحيث يدل كل منهما على أحد ركني قبول الراوي وحجية روايته ، وهما العدالة والضبط ، ويعد كلا منهما جزء من الحال الكلي للراوي فلا يتحقق قبوله وحجيته إلا بمجموعهما معًا ، ولأجل هذا سمِّيتُ ذكرهما معًا تركيبا جزئيا في وصف الراوي ، لأنه وصف مكون من جزئين ، ولا يغنى أحدهما عن الآخر في تحقق قبول الراوي وحجيته .

صور التركيب الجزئي : ولما كان القبول يتفاوت في الدرجة ، فقد جاء التركيب الجزئي بصورتين :

تعريف الصورة الأولى : وصف الراوي بأنه عدل ضابط ، أو تام الضبط ، وهذه درجة راوي الحديث الصحيح ، وإن تفاوتت أفراده [١] ولذلك استُعمل هذا التركيب في تعريفه كما سيأتي .

---

(١) ينظر : تدريب الراوى ١ / ١٣١ - ١٣٣ .

تعريف الصورة الثانية : وصف الراوي بأنه عدل خفَّ أو قصر ضبطه عن التمام قليلا ، وهذه درجة راوي الحديث الحسن لذاته ، وإن تفاوتت أفراده [١] ولذلك استُعمل هذا التركيب في تعريف الحسن لذاته ، كما سيأتي أيضًا .

وفيما يلي سأذكر استعمال صورة كل من التركيبين السابقين ، ومرتبة كل منهما ، وبعض النماذج لما يعادلهما من ألفاظ نقدية مستفادة من أقوال وصنيع النقاد :

١ـ استعمال الصورة الأولى : فتركيب « عدل ضابط » أو تام الضبط[٢] ، قد استعمل في تعريف الحديث الصحيح عند الجمهور ، فقال ابن الصلاح : هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط ، عن العدل الضابط ، إلى منتهاه .. إلخ [٣] .

وقد تابعه على هذا عامة من جاء بعده ، مع تصرف بعضهم في العبارة ، بإبدال لفظ ، أو زيادة ، أو نقص ، دون إخلال بركني القبول المذكورين[٤] .

---

(١) ينظر : الموقظة للذهبي / ٣٣ بتحقيق الشيخ أبي غدة ـ رحمه الله ـ وتدريب الراوى ١ / ١٧٤ .

(٢) ذكر السخاوي أنه لو ذُكر الوصف بالضبط ، مطلقا عن الوصف بالتمام ، فإنه يفهم منه التمام وإن لم يصرح به ؛ لأن الوصف المطلق يحمل على الكامل منه / فتح المغيث للسخاوي ١ / ١٦ وقرر هذا أيضا شيخه ابن حجر في الفتح ١ / ٥٤ حيث قال : إن الإطلاق يحمل على الكامل ، لكن سيأتى عنه ذكر التمام مصرحا به مع وصف الضبط في تعريف الصحيح .

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ٢٠ .

(٤) ينظر الاقتراح لابن دقيق العيد / ١٨٧ والإرشاد للنووي / ٥٧ والمنهل الروى لابن جماعة / ٣٣ =

فمن ذلك قول ابن ناصر الدين : برواية عدل متقن عن مثله» [١] .

فذكر لفظ « متقن » بدل لفظ « ضابط » وذكر عبارة « مثله » بدل تكرير عبارة « العدل الضابط » ومن الزيادة ذكر الحافظ ابن حجر وتلميذه السخاوي « بنقل عدل تام الضبط ..» [٢] فزاد كل منهما وصف الضبط « بالتام » ، مع تقريرهما أن اللفظ متى أطلق دون تقييد فإنه يحمل على معناه الكامل [٣] ، وعليه فلا فرق في المعنى ، بين عدم ذكر وصف « التام » وبين ذكره ، إلا التصريح بما هو مفهوم اصطلاحًا من لفظ الضبط المطلق .

وذكر الزركشي ثم السيوطي أنه كان الأخصر في التعريف أن يقال بدلا من لفظى « عدل ضابط » لفظة واحدة وهي « ثقة » ، قال السيوطي لأنه ـ يعنى الثقة : من جمع العدالة والضبط ، والحدود تصان عن الإسهاب وقال الزركشي : لأن ذلك ـ أي العدالة والضبط ـ معنى « الثقة » [٤] فجعل كل من الزركشي والسيوطي لفظي « عدل ضابط » بمعنى كلمة

= والخلاصة للطيبى / ٣٥ وألفية العراقي في المصطلح مع شرحه لها فتح المغيث ١ / ١٠ وألفية السيوطى / ٣ مع تعليق الشيخ أحمد شاكر عليها ، مختصر علوم الحديث لابن كثير مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر ، وتعليقات الشيخ الالبانى ١ / ١٠٠ ط دار العاصمة بالرياض .

(١) ينظر : عقود الدرر في علوم الأثر لابن ناصر الدين الدمشقي / ٣٤ .

(٢) نزهة النظر مع شرح ملاّ على قارى / ٢٤٣ / ط دار الأرقم والتوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن للسخاوي / ٣٠ ط أضواء السلف بالرياض .

(٣) فتح البارى لابن حجر ١ / ٥٤ الطبعة السلفية وفتح المغيث للسخاوي ١ / ١٦ وتوضيح الأفكار ١ / ٩ .

(٤) ينظر النكت على ابن الصلاح للزركشي ١ / ١٠٠ ط أضواء السلف وتدريب الراوى للسيوطي ١ / ٦٢

اصطلاحية واحدة وهي « ثقة » . وهذا يؤيد تسمية « عدل ضابط » تركيبا ، لكونهما معًا بمثابة لفظة واحدة ، وقد اصطُلح على أن الموصوف بها يكون حديثه صحيحا ، بعد توافر باقي الشروط المشار إليها في التعريف .

ولكن السخاوي نقل عن شيخه ابن حجر ما فيه مخالفة ظاهرة لهذا ، حيث قال : إن تفسير الثقة بمن فيه وصف زائد على العدالة ، وهو الضبط ، إنما هو اصطلاح لبعضهم [١] ومقتضاه أن جعلها بمثابة « عدل ضابط » خلاف الأصل ، لأنه اصطلاح لبعض العلماء فقط ، في حين أن الأمر بالعكس ، كما يلاحظ من الاتفاق على ما قدمته في عامة مصادر علم المصطلح المحال عليها آنفا . بل أشار السخاوي بنفسه إلى مخالفة هذا لما جاء عن شيخه ابن حجر ، حيث قال بنفسه : إنَّ المعدَّل من عدَّله النقاد ، أى وثقوه وإنما يوثقون من اجتمع فيه العدالة والضبط معًا ، بخلاف من ذكر بدل « المعدَّل » ، « العدل » فإنه يحتاج إلى زيادة وصف الضبط [٢] فتقريره أن النقاد إنما يوثقون من اجتمع فيه العدالة والضبط صريح في أن ذلك ما جرى عليه عامة النقاد وسيأتي عنهم ما يؤيده قريبا ، فكيف يكون اصطلاحا لبعضهم ؟وأيضا يقول الذهبي : حَدُّ الثقة ، العدالة والإتقان[٣]

نعم ذكر العلماء أن العدالة هي الركن الأكبر والأقوي في التوثيق

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١ / ١٥ - ١٦ مع نكت البقاعي / ٢٣٦ / أ .

(٢) ينظر فتح المغيث للسخاوي ١ / ١٥ والبحر الذي زخر ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ ط أضواء السلف . وتوضيح الأفكار للصنعاني ١ / ٨ .

(٣) الميزان ١ / ٥ والموقظة ٦٧ - ٦٨ .

ولكن لابد لاكتمال التوثيق من وجود ركن الضبط التام معها لكي يتحقق شرط الصحيح عند الجمهور [١] ويقول البقاعى في نكته التي استفاد معظمها من شيخه ابن حجر[٢] : فإن الثقة من جمع الوصفين : العدالة وتمام الضبط .. ثم ذكر أن من نزل عن التمام إلى أول درجات النقصان ، لا يقال فيه ثقة إلا مع الإرداف بما يزيل اللبس [٣] ، يعنى أن الراوي الذي ينزل ضبطه عن التمام قليلا إلى أخف درجات النقصان ، لا يطلق عليه لفظة « ثقة » مطلقة عن قيد ، كما تطلق على من جمع العدالة وتمام الضبط ، وإنما يُردَفُ معها لفظ أو عبارة أخرى تدل على قصور الضبط وخفته عن التمام ، وهناك أمثلة تطبيقية لذلك عند الحافظ ابن حجر في التقريب فقال في أحد الرواة : ثقة صالح ، وقال أبو حاتم : ربما وهم [٤] وفي آخر : ثقة ربما وهم [٥] وفي ثالث : ثقة يخطئ قليلا [٦] وفي راويين آخرين : ثقة يهم قليلا [٧] وفي مثل هذا يكون لفظ « ثقة » قد صرف عن معناه الأصلي إلى معنى العدالة فقط ، لأجل إردافه بما دل على قصور الضبط عن التمام ولو

(١) ينظر : نكت الزركشي على ابن الصلاح ١ / ٩٨ - ١٠٠ .

(٢) ينظر : النكت الوفية للبقاعي / ق١ / أ ، ب .

(٣) ينظر : النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي / ١٩١ / أ مخطوط .

(٤) التقريب (٢٣٣٨) .

(٥) التقريب (٥٠٨٣) .

(٦) التقريب (٦٥٨) .

(٧) التقريب (ت ١٦٢ ، ت ٢٢١٨) .

كان لفظ « ثقة » بمفرده ، لا يقتضي وصف الضبط مع العدالة ، بالاصطلاح العام عند الجمهور ، لما احتاج الحافظ رحمه الله في الأمثلة السابقة وكثير غيرها أن يذكر معها ما يدل على قصور الضبط . فلعل ما تقدم ذكر السخاوي عنه ، كان قولا له بمناسبة معينة ، ثم استقر رأيه تبعا للجمهور وعليه تعد العبارات السابقة المذكورة من الحافظ وأمثالها ، في حكم التركيب الجزئي لبيان حال الراوي عدالة وضبطا مع صرف لفظ « ثقة » فيه عن معناه الاصطلاحي ، لأجل القرينة ، كما قدمت .

ولما ذكر ابن الصلاح مراتب التعديل ، تبعا لابن أبي حاتم ذكر مرتبة لفظ « ثقة » وذكر معه من الألفاظ المفردة « متقن ، وثبت ، وحُجَّة » ، ثم قال : وكذا إذا قيل في العدل : إنه حافظ ، أو ضابط (١) وعلى هذا مشى كل من النووي (٢) وابن جماعة (٣) والعراقي (٤) .

وذكر الشيخ العِدْوي ما ملخصه : أن حرف « في » المذكور قبل لفظ « العدل » في عبارة ابن الصلاح السابقة ، بمعنى « مع » والمراد : « مع العدل » فلابد أن يذكر لفظ « عدل » مع لفظ حافظ أو ضابط (٥) . وقد صرح به

---

(١) المقدمة مع التقييد والإيضاح / ١٥٧ .

(٢) الإرشاد للنووي / ١١٨ بتحقيق الأخ الدكتور / نور الدين عتر والتقريب مع تدريب الراوى ١ / ٤٠٤ .

(٣) المنهل الروى لابن جماعة / ٦٥ ط دار الفكر .

(٤) ألفية العراقى مع شرحه فتح المغيث ٢ / ٣٦ - ٣٧ .

(٥) حاشية الشيخ على الصعيدى العدوى على شرح الشيخ زكريا الأنصارى لألفية العراقى / ٢٦٠ / ب مخطوط .

ابن الملقن فقال : أو عدل حافظ أو ضابط [١] . وعليه فإن وصف الراوي بلفظي « عدل ضابط » أو « عدل حافظ » يعد تركيبا جزئيا مبينا لحاله عموما ، ويكون مجموع اللفظين بمثابة لفظ « ثقة » وفي مرتبتها ، وتقدم القول بأن الأخصر ، ذكر لفظ « ثقة » في تعريف الحديث الصحيح ، بدلا من لفظى « عدل ضابط » لكن الحافظ ابن حجر في كتابه « نزهة النظر » اختلف صنيعه ، ففي تعريفه للحديث الصحيح جعل - مِثْل من سبقوه - اللفظين « عدلا ضابطًا » تركيبا جزئيا بمعنى « ثقة » ، بل زاد وصف « الضبط » « بالتام » فقال : خبر الواحد بنقل عدل تام الضبط .. هو الصحيح لذاته [٢] .

وفي شرحه للتعريف ، ذكر « العدالة » على أنها أحد ركنى التوثيق وذكر الضبط التام ركنا ثانيا ، وبمجموعهما يتحقق وصف « الثقة » المفرد الذي هو شرط الصحيح لذاته ، فاتفق بذلك مع جمهور العلماء .

فلما جاء إلى مراتب التعديل جعل كل واحد من لفظى « عدل » و « ضابط » بمفرده بمعنى « ثقة » فلم يعدهما تركيبا جزئيا ، كما صنع في تعريف الصحيح ، وإنما عدهما تكريرا بمرتبة تكرير لفظ « ثقة » مرتين حيث ذكر أن أرفع مراتب التعديل ، الوصف بما دل على المبالغة فيه « كأوثق الناس ، أو إليه المنتهى في التثبت ، وأتبع ذلك بقوله : ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل ، أو صفتين ، كثقة ثقة ، أو ثبت

---

(١) المقنع لابن الملقن ١ / ٢٨٢ بتحقيق الأخ الشيخ عبد الله الجديع .

(٢) النزهة / ٥٤ / ط دار الخير .

ثبت ، أو ثقة حافظ ، أو « عدل ضابط » أو نحو ذلك [١] .

وهذا كما ترى خلاف ما جرى عليه من سبقوا الحافظ ، وما جرى عليه بنفسه قبل هذا الموضع عند تعريفه للصحيح كما قدمت ، وخلاف ما تقدم أيضا عن تلميذه البقاعى في نكته التي استفاد معظمها من دروس شيخه الحافظ [٢] .

وهذه المخالفة قد وافق الحافظ عليها غير واحد من الشراح لكتابه كالمناوى [٣] ومُلاً على قارى [٤] ، وكذا وافق الحافظ تلميذاه : السخاوي [٥] وابن قطلُوبُغا [٦] وتلميذه ابن أبي شريف ، وزاد مما سمعه من شيخه ابن حجر أيضا : عدل حافظ أو عدل ثقة [٧] .

ولكن أشار الشيخ على العِدْوى إلى أن ذلك لا وجه له [٨] .

وتعقب أبو الحسن السندى الحافظ ابن حجر أيضا بما خلاصته أن ظاهر

---

(١) ينظر النزهة مع شرح القارى / ٧٢٨ - ٧٢٩ .

(٢) ينظر النكت الوفية للبقاعي / ا / ب و ٢ / أ (مخطوط) .

(٣) اليواقيت والدرر له ٢ / ٣٦٠ .

(٤) شرح شرح النخبة / ٧٢٨ - ٧٢٩ .

(٥) فتح المغيث ١ / ١١٣ .

(٦) حاشيته على شرح النخبة / ١٤٥ .

(٧) ينظر حاشية كمال الدين محمد بن محمد بن أبى شريف على شرح شيخه ابن حجر للنخبة ص ١٤٥ / بتحقيق الأخ الدكتور إبراهيم الناصر .

(٨) حاشية الشيخ على الصعيدى العدوى على شرح زكريا الأنصارى لألفية العراقى / ٢٦٢ / أ .

كلامه أنه جعل « عدلا ضابطا » مثالا للتكرير وأن الذي يقتضيه النظر كونه بمنزلة لفظ « ثقة » مرة واحدة فقط ، وعلل ذلك بقوله : إذ لا فرق بين قولنا : ثقة ، وقولنا « عدل ضابط » إلا بالإجمال والتفصيل [١] وعليه فإن الراجح كون عبارتي « عدل ضابط » و « عدل حافظ » ليستا من تكرير التوثيق ، وإنما هما من التركيب الجزئي ، المعدود من مرتبة لفظ « ثقة » فقط دون تكرير .

٢ ـ ومما يؤيد استعمال تلك الصورة وتأصيلها من صنيع النقاد المتقدمين :

(أ) في ترجمة « **سيف بن سليمان المخزومي المكى** » قال علي بن المديني : ثقة ، وجاء عنه في رواية أخرى أنه سأل يحيى بن سعيد القطان عن سيف بن سليمان ، فقال : هو عندنا ممن يصدق ويحفظ [٢] وفي رواية لابن المديني أيضا عن يحيى القطان أنه سمع من سيف بن سليمان سنة ٥٠ هـ ـ يعنى ومائة ـ وقال : كان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ [٣] وكذا حكاه البخاري عن ابن المديني [٤] .

(١) ينظر بهجة النظر لأبى الحسن بن محمد صادق السندى على شرح ابن حجر للنخبة / ١١٥ ـ ١١٦ / مخطوط .

(٢) ينظر الثقات لابن شاهين / ترجمة (٤٩٢) والسنن الكبرى للبيهقي ١٠ / ١٦٧ ـ كتاب الشهادات ـ باب القضاء باليمين مع الشاهد .

(٣) الكامل لابن عدي ٣ / ١٢٧٣ ـ ١٢٧٤ ومن طريقه البيهقي في السنن ١٠ / ١٦٨ .

(٤) التاريخ الكبير للبخاري ٤ / ١٧١ والأوسط ٢ / ٨٨ وطبعة إبراهيم زايد باسم « التاريخ الصغير » ٢ / ١١٣ .

فنلاحظ أن ابن المديني وصف سيفا بأنه ثقة ، وسأل شيخه ابن القطان كذلك عن سيف فأجاب مرة بأنه : يصدق ويحفظ ، ومرة أخرى بأنه : ثقة ممن يصدق ويحفظ ، فأفادت تلك العبارة أن لفظي : يصدق ، ويحفظ ، هما تفسير تحليلى من ابن المدينى لوصفه المجمل لسيف هذا في صدر الجواب بأنه ثقة . ويعد لفظ « يصدق » بمثابة لفظ « عدل » ، لأن الصدق هو أبرز شيء في عدالة الراوي ، ولذا قال الذهبي في « أبان بن تغلب » : شيعى جلد ، لكنه صدوق ، فلنا صدقه ، وعليه بدعته (١) ولفظ « يَحفظ » بمعنى ضابط ، فدلالته على الركن الثاني للتوثيق وهو الضبط ظاهرة . وبذلك يكون هذا التفسير من ابن المدينى للفظ « ثقة » تأصيلا لكونه تركيبا جزئيا يقوم مقامها ، ويعد في مرتبتها ، مثل تركيب « عدل ضابط » السابق ذكره .

وفي رواية أخرى لابن المديني ، من طريقين عنه أنه سأل يحيى القطان عن سيف هذا فقال : كان عندنا ثبتا ممن يصدق ويحفظ (٢) فأفاد بذلك إطلاق هذا التركيب الجزئي أيضا تفسيرا لإجمال لفظ « ثبْت » وجعله بمرتبته كما أفاد ذلك تأصيل كون لفظى « ثقة » و « ثبت » مرتبتهما واحدة ، وأفاد ما تقدم أيضا تتابُع اتفاق ابن القطان ثم تلميذه ابن المديني ثم تلميذه البخاري

---

(١) ينظر : الميزان ١ / ت ٢ .

(٢) ينظر : الجرح والتعديل ٤ / ٢٧٤ والسنن الكبرى للبيهقي ١٠ / ١٦٨ .

على هذا التأصيل لاستعمال التركيب الجزئي المذكور ونحوه .

ب ـ وفي ترجمة « **سعيد بن زيد بن درهم أبو الحسن** » أخو حماد بن زيد ، قال البخاري : حدثنا مسلم ـ وهو ابن إبراهيم ـ قال : حدثنا سعيد ابن زيد ، أبو الحسن ـ صدوق حافظ ـ [١] .

فنلاحظ أن مسلم بن إبراهيم [٢] تلميذ سعيد ، قد وصفه بلفظي « صدوق حافظ » واعتمد البخاري كما ترى قوله في بيان حال سعيد ، ثم اعتبر ابن الجوزي إقرار البخاري هذا دون تعقب ، بمثابة توثيقه لسعيد [٣] فجعل اللفظين المذكورين بمنزلة لفظ « ثقة » .

وأورد الباجي من طريق أبي جعفر الدارمي حدثنا (حبان) [٤] بن هلال قال : حدثنا سعيد بن زيد ـ وكان حافظا صدوقا ـ [٥] فتوافق قول تلميذين لسعيد على وصفه بهذين اللفظين معًا ، ثم جاء تلميذ ثالث له وهو سليمان بن حرب فقال : حدثنا سعيد بن زيد ـ وكان ثقة ـ [٦]

---

(١) ينظر : التاريخ الكبير للبخاري ٣ / ٤٧٢ والأوسط المطبوع باسم الصغير ٢ / ١٦٦ وباسم الأوسط ٢ / ١٢٠ والكامل لابن عدي ٣ / ١٢١٢ ـ ١٢١٣ .

(٢) هو مسلم بن إبراهيم الأزدى ـ ثقة مأمون / التقريب (٦٦١٦) .

(٣) ينظر : الضعفاء لابن الجوزى ١ / ٣١٩ ، والإكمال المغلطاي ٥ / ٢٩٥ والتهذيب لابن حجر ٤ / ٣٢ ـ ٣٣ .

(٤) تحرف في طبعة التعديل والتجريح للباجي إلى « حسان » ٣ / ١٠٧٨ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) الجرح والتعديل ٤ / ٢١ ـ ٢٢ .

فوصفه كما ترى بلفظ « ثقة » فقط .

وبالمراجعة نجد غير تلاميذه المذكورين ، قد اختلفوا في حاله توثيقا وتضعيفا ، ولم نجد ممن وثقه من زاد على وصفه بلفظ « ثقة » مفردة [١] مثل قول تلميذه سليمان بن حرب ، فيكون ذلك قرينة خارجية على أن لفظي « صدوق حافظ » التي اتفق على وصفه بها تلميذان له ، يعد تركيبا جزئيا بمنزلة وصفه بلفظ « ثقة » مفردة .

وهكذا نجد أن ما تقدم خلال هاتين الترجمتين يفيد اتفاق ابن المديني والبخاري وابن القطان وابن الجوزي على تأصيل وتطبيق استعمال التركيب الجزئي المذكور للدلالة على ركني العدالة والضبط مثل استعمال لفظ التوثيق المفرد وما في معناه كلفظ ثبت .

ويستفاد من ذلك أيضا أن لفظي « عدل ضابط » وما في معناهما كلفظي « يصدق ويحفظ » و « صدوق حافظ » و« عدل متقن » لا تعد جميعها من مرتبة تكرير التوثيق ، كما يرى الحافظ ابن حجر ومن وافقه وإنما تعد تركيبا جزئيا بمرتبة التوثيق المفرد ، والفرق بينهما هو الإجمال والتفصيل فقط ، كما قرره أبو الحسن السندي فيما تقدم .

وعلى ذلك جرى الجمهور في تعريف الحديث الصحيح لذاته ، بأنه : ما

(١) ينظر : تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢ / ١٩٩ والجرح والتعديل ٤ / ٢١ - ٢٢ وطبقات ابن سعد ٩ / ٢٨٨ ط الخانجي والكامل لابن عدي ٣ / ٢١٢ - ٢١٣ والتعديل والتجريح للباجي ٣ / ١٠٧٨ وتهذيب التهذيب ٤ / ٣٢ .

رواه عدل ضابط عن مثله ، أو : ما رواه ثقة عن مثله ، كما مر معنا .

٣ ـ **تعقُّب وجوابه** : ولقائل أن يقول : إن هناك أيضا من الأمثلة التطبيقية غير ماذكرت ، وفيها استعمال بعض النقاد لفظا واحدًا من لفظى التركيب الجزئى هذا ، بمعنى التوثيق للراوي بمجموع ركنيه عدالة وضبطا ، وبذلك لم يطرد ما ذكرته من التركيب الجزئي .

والجواب : أن ما ذكرتُه هو الأصل المطابق لواقع حال الراوى وانقسامه إلى عدالة في الدين ، وضبط للمرويات ، ولكل من الركنين مقوماته بحيث يمكن وجود أحدهما دون الآخر [١] كما لا يخفى

وعليه فعندما يطلق لفظ « عدل » أو « صدوق » أو ضابط ، أو حافظ بمفرده ، ويقصد به مجموع ركنى التوثيق ، عدالة وضبطا ، فإننا نجد هناك قرينة معينة ، داخلية أو خارجية ، يلحظها صاحب الخبرة والاطلاع ويعرف أنها هي التي اقتضت صرف اللفظ عن المعنى الاصطلاحي الأصلي له كما سبق ، إلى المعنى المقصود في موضع الاستعمال . وحينئذ يكون هذا الإطلاق مقيدا بقرينته وموضعه ، دون اطراد ، وبالتالي لا يعكر على الإطلاق العام للفظي العدالة والضبط وما في معناهما بحسب المفهوم الأصلي لكل منهما بمفرده ، وبمعناه الاصطلاحي العام .

ولهذا يقول الحافظان ابن كثير والسخاوي كما قدمت : والواقف على

(١) ينظر فتح المغيث للسخاوي ١ / ١٥ ، ٢ / ١١١ ـ ١١٢ .

عبارات القوم ، يفهم مقاصدهم بما عُرف من عباراتهم ، في غالب الأحوال ، وبقرائن ترشد إلى ذلك [١] .

ولتأييد ذلك أذكر بعض الأمثلة التطبيقية لإطلاق لفظى العدالة والحفظ مع بيان ما وجد من قرائنها الدالة على المقصود بها في موضع استعمالها .

١ـ **فمن استعمال لفظ العدالة وحده مع القرينة** ، قول ابن خزيمة في عنوان صحيحه : مختصر المختصر من المسند الصحيح .. بنقل العدل عن العدل .. من غير قطع في الإسناد ، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها [٢] فذكر لفظ العدالة وحده ، ولم يذكر الضبط ، وأخرج في الصحيح حديث البراء بن عازب في جواز الصلاة في مرابض الغنم وعدم الوضوء من لحومها ، ثم قال : ولم نَرخلافا بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضا صحيح من جهة النقل ، لعدالة ناقليه [٣] وقد نقل هذا عنه الحافظ ابن حجر وأقره [٤] . والمعروف أن الذي عليه اتفاق جمهور العلماء في راوي الصحيح هو اشتراط عدالته وضبطه .

وفي مواضع أخرى من الصحيح نجد أن ابن خزيمة يتوقف في الحكم

---

(١) ينظر مختصر ابن كثير لعلوم الحديث ١ / ٣٢١ وفتح المغيث للسخاوي ٢ /١١٠ .

(٢) صحيح ابن خزيمة ١ /٣ .

(٣) صحيح ابن خزيمة ١ / ٢٢ .

(٤) التلخيص الحبير ١ / ١١٥ .

بالصحة لأجل نقد بعض رجال الإسناد من جهة الضبط [١] فهذا يدل على أن إطلاقه لفظ « العدل » بمفرده في عنوان الكتاب وخلاله ، مقصود به « الثقة » الجامعة بين عدالة الدين وضبط المروى ، لاسيما تقريره في الموضع السابق اتفاق العلماء معه على صحة حديث من وصفهم بالعدالة فقط . وعليه فما ذكره السيوطي من أن ابن خزيمة لم يتعرض في شرط صحيحه للضبط ، اعتمادا منه على ما جاء في عنوان الكتاب كما قدمت[٢] فهذا مردود ، لأن شرط المؤلف في كتابه يؤخذ من مجموع كلامه ، وصنيعه خلال الكتاب ، كما أوضحته .

٢ـ **ومن ذلك أيضا** : ما جاء عن بهز بن أسد العمى (المتوفى سنة ٢٠٠ هـ وقيل قبلها) أنه كان إذا ذكر له الإسناد الصحيح ، يقول : هذه شهادة العدول المرضيين بعضهم على بعض [٣] فذكر صحة الإسناد قرينة تفيد أن مراد بهز بالعدول المرضيين : الثقات الجامعين لركني العدالة والضبط .

٣ـ **ومن ذلك أيضا** : قول هشام بن عروة في وصف يحيى بن سعيد الأنصاري : « حدثني العدل الرضا الأمين على ما يغيب عليه » وقال مرة

---

(١) ينظر : صحيح ابن خزيمة ١ / ٧٥ ، ٣٦٣ ـ ٣٦٤ و ٢ / ٣٣٨ و ٣ / ١٧٧ ، ١٩٠ ـ ١٩١ و ٤ / ٢٢٦ .

(٢) ينظر البحر الذي زخر في شرح السيوطي لألفيته في المصطلح ٢ / ٧٧٧ .

(٣) الجرح والتعديل ٢ / ١٦ .

أخرى : حدثني العدل الرضا الأمين ، عِدْل نفسي عندي [١] .

فالأوصاف الثلاثة وهي « العدل » و « الرضا » و « الأمين » يرجع منطوقها إلى عدالة الدين فقط ، ولكن جمع هشام لها معًا مع قوله في المرة الثانية « عِدْل نفسي عندي » وكون الموصوف بها غاية في الثقة ، يدل مجموع ذلك من القرائن على أن مراد هشام بن عروة بهذه الألفاظ وصف يحيى الأنصارى بالتوثيق التام الجامع بين العدالة والضبط .

ومن استعمال لفظ الحفظ بمعنى الدرجة العليا من العدالة والضبط معا قول الثوري : أدركت من الحفاظ ثلاثة : إسماعيل بن أبي خالد ، وعبد الملك بن أبي سليمان ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، فقال له علي بن مُسهر : فالأعمش - فأبى أن يجعله معهم [٢] .

فالقرينة المصاحبة لإطلاق لفظ « الحافظ » هنا ، وهي منزلة الثلاثة الموصوفين به ، وإنزال درجة الأعمش عنهم - مع ثقته وجلالته وحفظه يفيد هذا وذاك أن الثوري يقصد بالحفظ في وصف هؤلاء الثلاثة رفعة عدالتهم وضبطهم ، ومعرفتهم بالحديث .

وبمثل هذه الأمثلة يتضح لنا أنها لا تشكل على الإطلاق الأصلي للفظ العدالة والضبط وما في معناها بمعنى ركني التوثيق وجعل ذكرهما معا من

---

(١) ينظر : السير ٥ / ٤٧١ ، ٤٧٦ والتهذيب ١١ / ٢٢٣ .

(٢) السير ٥ / ٤٧٢ .

التركيب الجزئي الذي يعد مجموعه بمرتبة لفظ « ثقة » و « ثبت » وما في معناهما .

النتيجة

وعلى ضوء ما تقدم يتضح لنا الآتي :

أ ـ تأثير القرائن في دلالة ألفاظ النقد ، وضرورة مراعاتها .

ب ـ تأصيل وتطبيق التفريق بين الإفراد ، والتكرير للألفاظ والعبارات النقدية ، كما في المبحثين السابقين ، وبين التركيب للألفاظ ، جزئيا كما في هذا المبحث وما يليه ، أو كليا كما سيأتي في موضعه .

فقد لاحظنا أن الإفراد منه ما هو بذكر لفظة أو عبارة واحدة تدل على مجموع حال الراوي عدالة وضبطا ، والتكرير إعادة اللفظة أو العبارة بعينها أو بمعناها ، والتركيب الجزئي في مبحثنا هذا ذكر لفظين يدل كل منهما في الاصطلاح العام ، على أحد ركني التوثيق وهما العدالة والضبط التام ، فإذا أُطلق أحدهما وقُصد به الركنين معا ، كان ذلك لوجود قرينة صارفة عن الاصطلاح العام ، كما تقدم .

٤ ـ استعمال التركيب الجزئي في تعريف الحديث الحسن ، وفي حال رواته : تقعيدا وتأصيلا وتطبيقا

استعمال ابن الصلاح ومن تابعه قال ابن الصلاح في تعريف الحسن لذاته : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ، ولم يبلغ درجة

رجال الصحيح ، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا .. الخ [١]

ثم قال في عبارة أخرى : إذا كان راوى الحديث متأخرا عن درجة أهل الحفظ والإتقان ، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر [٢] وروى مع ذلك حديثه من غير وجه [٣] ، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين ، وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح [٤] .

ثم ذكر مثالاً تطبيقيا لذلك من جامع الترمذي .

ويلاحظ توافق كلام ابن الصلاح في الموضعين عن حال راوي الحديث الحسن لذاته ، والتعبير عنه بتركيب جزئي ، من العدالة المعبر عنها بالصدق ومن الضبط القاصر عن التمام المشترط في راوي الصحيح .

وذكر أن حديث هذا الراوي عند مجيئه من وجه آخر يرتقي من درجة الحسن إلى درجة الصحيح ، ومعناه أن حديث الراوي الموصوف بما

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ٤٧

(٢) سياق الكلام هنا يقتضي أن الستر المقصود هنا ليس الستر الاصطلاحي وهو جهالة الحال ، لمنافاة ذلك للاشتهار بالصدق المذكور قبله ، فالمراد بالستر هنا عدالة الدين ، وصيانة النفس عما يقدح فيها ولذلك ذكر ابن الصلاح بدله مرة « الأمانة » كما في عبارته السابقة ، ومرة « الصيانة » كما في بقية كلامه عن زاوي الحديث الحسن / ٥١ .

(٣) اختلفت نسخ مقدمة ابن الصلاح في هذا الموضع ، فجاء في بعضها ما أثبته من طبعة حلب / ٣١ وطبعة د / العتر / ٣١ وفي طبعة عبد الرحمن عثمان « من وجه » / ٥١ وهذا هو الموافق للمثال التطبيقي الذي ذكره ابن الصلاح بعد هذا .

(٤) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ٥١ .

يشتمل على هذا التركيب ، من ركني العدالة وقصور الضبط عن التمام مثل العبارة المشهورة : « عدْل خف ضبطه » يكون حديثه حسنا لذاته وسيأتي مثال لعبارة التركيب المعبرة عن ذلك ، حيث إن ابن الصلاح بعد ذكر التعريف بعبارتيه السابقتين ، ذكر مثالا تطبيقيا ، وذكر حال الراوي الذي حكم بحسن الحديث لذاته لأجله . فقال : مثاله : حديث محمد ابن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .

ثم قال : فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان ، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة [١] حسن [٢] . وقال الصنعاني : لأنه « أي محمد بن عمرو » لم يتفق على إتقانه في الحفظ ، فهو ممن خف ضبطه [٣] .

ثم قال ابن الصلاح عن الحديث المذكور : فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه [٤] أخر ، زال ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه

---

(١) يعني جهة سوء الحفظ الخفيف ، كما تدل عليه أقوال من ضعفه لأجل ذلك / ينظر تهذيب التهذيب ٩ / ٣٧٥وكذلك بقية كلام ابن الصلاح وكلام الترمذي نفسه كما سيأتي .

(٢) المقدمة مع التقييد والإيضاح / ٥١ .

(٣) توضيح الأفكار للصنعاني ١ / ١٩٥

(٤) قال البقاعي : إنه جاء في بعض النسخ الموثقة من علوم ابن الصلاح « من وجه آخر » / النكت الوفية للبقاعي / ٧٠ / ب مخطوط ، وفعلا أشار الأخ الدكتور نور الدين عتر في تحقيقه =

وانجبر بذلك النقص اليسير ، فصح هذا الإسناد ، والتحق بدرجة الصحيح [١] فيلاحظ أنه وصف سوء حفظ محمد بن عمرو بأنه يسير فتحقق بذلك أن خلاصة حاله « أنه عدل خف ضبطه » وأنه لأجله نزل حديثه بمفرده من الصحة إلى الحسن وأنه يرتقي بالعاضد إلى الصحيح يعني لغيره . وتعد عبارة « عدل خف ضبطه » تركيبا جزئيا من ركن العدالة وركن الضبط القاصر عن التمام كما ترى ، وسيأتي وصف خلاصة حال محمد بن عمرو في كتب الرجال بنحو ذلك ، بحيث يمكن أن يقاس عليها درجة راوي الحسن لذاته عموما . وقد أقر ابن الصلاح على هذا التعريف للحسن لذاته ، وعلى التمثيل له بهذا الحديث من طريق محمد بن عمرو بن علقمة ، عامة من جاء بعده دون اعتراض قادح [٢] .

وقد رد الحافظ ابن حجر على من اعترض على التمثيل بحديث محمد

= لكتاب ابن الصلاح أنه وجد هذا في النسخة المقروءة على الحافظ العراقي / ينظر علوم الحديث لابن الصلاح بتحقيق الدكتور عتر / ص ٩ من مقدمه التحقيق و ص ٣٢ من الكتاب هامش رقم (١) . وهذا هو المطابق للمثال المذكور .

(١) ينظر : المقدمة مع التقييد والإيضاح ص ٥١ .

(٢) ينظر : المنهل الروي لابن جماعة / ٣٥ - ٣٨ بتحقيق د . محي الدين رمضان والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي ١ / ١١٤ ط مكتبة الرشد بالرياض ومحاسن الاصطلاح للبلقيني / ١٠٤ ، ١٠٨ - ١٠٩ والمقنع لابن الملقن ١ / ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٩ - ١٠٠ ، والنكت على ابن الصلاح للزركشي ١ / ٣٢٠ ومختصر علوم الحديث لابن كثير مع الباعث الحثيث ١٣٣ / ١٣٤ وفتح المغيث للعراقي ١ / ٣٩ و ٤٣ مع حاشيتها و ٤٤ والنكت الوفية للبقاعي ٧٠ / ب ٧١ أ وتوضيح الأفكار للصنعاني ١ / ١٩٤ (٦٩) - ١٩٦

ابن عمرو هذا ، بقوله : المثال مستقيم [١] وذكر الذهبي من أعلى مراتب الحسن لذاته ما روي من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة[٢] وتبعه السيوطي[٣] .

٥- تأصيل تعريف ابن الصلاح للحسن لذاته ، ولحال راويه ببيان أخذه ذلك من الترمذي :

وقد أصل غير واحد ممن بعد الصلاح صنيعه في المثال التطبيقي الذي ذكره للحسن لذاته كما تقدم ، فقال الزركشي : وتمثيله - يعني ابن الصلاح - بحديث محمد بن عمرو ، تابع فيه الترمذي ، فإنه أخرجه [٤] ثم قال : وقد رَوى هذا الحديث محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ ، ثم قال : وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة ، وزيد بن خالد ، كلاهما عندي صحيح [٥] لأنه قد

(١) نكت الحافظ على ابن الصلاح ١ / ٤٢٠ .

(٢) الموقظة للذهبي / ٣٢ .

(٣) تدريب الراوي ١ / ٧٤ .

(٤) يعني من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة / جامع الترمذي ١ / حديث (٢٢) باب ما جاء في السواك .

(٥) ولا يستكشل بأنه حكم بالصحة بمجموع طريق محمد بن عمرو وغيره ، ولم يحكم على طريق محمد بن عمرو وحده بأنه حسن كما ذكر ابن الصلاح ، لأنه يجاب عن ذلك بأن الترمذي قد خرج لمحمد بن عمرو في غير هذا الموضع من جامعه ، وحكم لحديثه بالحُسن ثم قال : « ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث محمد بن عمرو / جامع الترمذي ١ / حديث (٥٠٠) - أبواب الجمعة فيعرف منهجه من مجموع تصرفه خلال الجامع .

روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ من غير وجه . ، ثم قال الترمذي : وأما محمد - يعني البخاري - فزعم أن حديث أبي سلمة عن زيد أصح ثم قال الزركشي : وقد أخرجه الشيخان من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة [١] .

قال الشيخ زكريا الأنصاري : فهو - أي الحديث المذكور - صحيح لذاته من طريقه - يعني الأعرج - صحيح لغيره حسن لذاته من طريق محمد - يعني ابن عمرو - باعتبارين [٢] .

وقد ذكر متابعة ابن الصلاح للترمذي في هذا أيضا العراقي [٣] والأبناسي [٤] وتابع العراقي كل من ابن الوزير والصنعاني [٥] .

وهناك تأصيلان آخران لصنيع ابن الصلاح لم أقف على من ذكرهما ، مع أهميتهما .

أولهما : أن ابن الصلاح قد سبقه إلى تنزيل تعريفه السابق للحسن على تعريف الخطابي ، أبو حفص الميَّانِشي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) [٦] فقال :

(١) ينظر نكت الزركشي على ابن الصلاح ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ مع جامع الترمذي ١ / حديث ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) فتح الباقي شرح ألفية العراقي للشيخ زكريا الأنصاري مع شرحها للعراقي أيضا ١ / ٩٤ .

(٣) فتح المغيث للعراقي ١ / ٤٤ .

(٤) الشذا الفياح له ١ / ١١٥ .

(٥) ينظر تنقيح الأنظار مع شرحه توضيح الأفكار ١ / ١٩٥ - ١٩٦ .

(٦) نسبة إلى « مَيَّانِش » من بلاد المغرب العربي / معجم البلدان « ميَّانِش » والسير ٢١ / ١٥٧ =

وأما الحسن : فهو ما عرف مخرجه ، واشتهر رجاله بالرواية ، فإنه يَحْسُنُ الاحتجاج به ، وإن اختلف في كمال حفظ رواته وعدالتهم [(١)] ويلاحظ أن صدر عبارة الميَّانِشي هي نص تعريف الخطابي ، مع زيادة قول الميانشي « بالرواية » لتوضيح نوع الشهرة المقصودة ، وهي الشهرة بالرواية ، بدلا من ذكرها مطلقة في عبارة الخطابي ، وبهذا التوضيح من الميانِشي أشار إلى رفع جهالة الحال إجمالا ، عن رواة الحديث الحسن ، وقوله في آخر عبارته « وإن اختلف في كمال حفظ رواته ، وعدالتهم » حدَّد فيه درجة رواة الحسن ، بأنه ثبت لكل منهم أصل ركني العدالة والضبط ، ولكن اختلفت الآراء في بلوغهم الكمال فيها . وبالتالي يكون قصورهم عن الكمال لا خلاف عليه . وهذا نوع من الرواة المختلف فيهم [(٢)] فمن

= مع حواشي التحقيق .

(١) ينظر ما لا يسع المحدث جهله للميانجي . بتحقيق شيخنا الشيخ عبد الفتاح أبي غدة ضمن خمس رسائل / ٢٧١ .

(٢) وهناك غير هذا النوع مثل من اختلف فيه بتوثيق وتضعيف بما لا يقدح عند التحقيق ، فهذا يترجح توثيقه وتصحيح حديثه / وينظر أمثلة التضعيف المردود / هدي الساري / ٤٦٠ وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي / ١٥٨ ضمن أربع رسائل في الجرح والتعديل وقاعدة في الجرح والتعديل لتاج الدين ابن السبكي / ١٣ ـ ١٤ ضمن أربع رسائل أيضا ، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد / ٤٥ ـ ٥١ ط الباز و « الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد / ٢٣ ـ ٢٣ ط دار البشائر .

وهناك نوع اختلف فيه بتوثيق وتضعيف وعند التحقيق يترجح تضعيفه ، وبالتالي تضعيف حديثه / ينظر / معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد / ٤٦ ـ ٥٠ ط دار الباز وينظر مثاله : عبد الله المؤمل المخزومي / تهذيب الكمال ١٦ / ١٨٧ مع حواشي التحقيق والتقريب (٣٦٧٣) .

وثقهم مطلقا فقد أثبت لهم كمال الركنين عدالة وضبطا ، ومن ضعفهم خفف ضعفهم ، مثل وصفهم بالوهم في بعض مروياتهم ، أو نسبتهم إلى بدعة لا تقدح في عموم مروياتهم ، فبهذا ينزلون عن تمام ركني العدالة والضبط قليلاً [١] وبالتالى ينزل حديثهم عن الصحة إلى الحُسن في غير ما انتقد على كل منهم ، فلا يخرجون عن الحجية عموما إلى الضعف .

وسأتي توضيح أن ما أجمله الجياني هنا في بيان المختلف فيهم الذين يُحسن حديثهم ، وكذلك كلام ابن الصلاح بعده كلاهما مستفاد من كلام الإمام الترمذي وصنيعه .

ثانيهما : إن ابن الصلاح لم يأخذ من الترمذي مثال الحديث الحسن لذاته فقط كما ذكر الزركشي ومَن بعده ، ولكني لاحظت أن تعريفه السابق للحسن ، مستفاد من كلام الترمذي أيضا عن نوع الرواة المختلف فيهم ، الذي أشار إليه الميانشي في تعريفه السابق للحسن ، ولم أجد من نبه إلى ذلك مع وضوحه وأهميته في تأصيل مصطلح الحسن لذاته وتعريفه السابق من الميانشي وابن الصلاح .

فقد قال الترمذي : وقد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من أجلة أهل العلم ، وضعفوهم من قِبَل حفظهم ، ووثقهم آخرون من الأئمة

---

(١) وهذا بناء على أن العدالة تتجزأ كما يتجزأ الضبط ، كما صححه السيوطى / التدريب ١ / ٤١١ وأشار إليه السخاوي / فتح المغيث له ١ / ١١٤ - ١١٥ وصرح به الميانشي في تعريفه السابق للحسن .

لجلالتهم [١] وصدقهم ، وإن كانوا قد وهموا في بعض ما رووا . [٢] ثم ذكر أمثلة لهم ممن أخرج لهم في جامعه كما سيأتي .

فهذه العبارة كما ترى ذكر فيها الترمذي نوعا من الرواة المختلف فيهم لم يترجح توثيقهم المطلق ، ولا تضعيفهم المطلق ، ولكن أمكن الجمع بين الخلاف فيهم ، بحمل التوثيق ممن وثقهم على توقير الراوي وصدقه الذي هو أهم جوانب عدالة الرواية ، وحمل التضعيف ممن ضعفه مجملا على ما عرف للراوي من بعض الأوهام في رواياته ، فينزل بذلك عن تمام الضبط الموصوف به الثقة إلى درجة الصدوق الذي له أوهام لا تخرجه عن الاحتجاج به عموما ، ولا تنزل به إلى الضعف المطلق[٣].

وبالمقارنة نجد أن ما أفاده كلام الترمذي هذا ، هو نحو ما صاغه ابن الصلاح في عبارته السابقة في تعريف الحسن الذي أنزل عليه تعريف الخطابي ، للحسن لذاته .

أما عبارة الميانشي فهي مجملة ، بمعنى عبارة كل من الترمذي وابن الصلاح مع إشارته إلى أن القصور في درجة راوي الحديث الحسن شامل لجانبي عدالته وضبطه ، وليس قصور ضبطه فقط كما ذكر الترمذي وابن الصلاح .

---

(١) يعني وقارهم ومهابتهم .

(٢) ينظر: جامع الترمذي ـ كتاب العلل ٦ / ٢٣٦ / ط د / بشار .

(٣) ينظر: جامع الترمذي / ك العلل ٦ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧ مع فهرس الرواة المخرج لهم في الجامع ٦ / ٧٢٩ ـ ٧٣٠ .

ويلاحظ أن العبارات الثلاث مشتملة على التركيب الجزئي لحال راوي الحديث الحسن ، من مجموع العدالة والضبط القاصر ، ويتوافق هذا أيضا في الجملة ـ مع ما يذكره النقاد في خلاصته حال نوع الرواة المختلف فيهم الذين يُحسن حديثهم لذاته ، عند الإمام الترمذي كما سيأتي ، حيث إنه بعد بيانه السابق لحكم هذا النوع من المختلف فيهم من الراوة ، ذكر عددا منهم ، ممن أخرج لهم في جامعه ، وبين درجة حديث كل منهم في مواضع إخراجه لها ، ولاسيما عند الإنفراد ، حيث يستفاد من ذلك بيان درجة حديث الراوي لذاته ، دون ضميمة متابع أو شاهد .

وفي مقدمة من ذكرهم الترمذي من أمثلة تطبيقية للنوع المذكور من المختلف فيهم : محمد بن عمرو بن علقمة ، وهو الذي مثل ابن الصلاح بحديثه كما تقدم ، وقد بين الترمذي حال محمد بن عمرو بقوله : وقد تكلم يحيى بن سعيد القطان في محمد بن عمرو ، ثم روى عنه ، ثم حكى ما تكلم به القطان

وخلاصته : أنه يرى ضعف ضبطه لمروياته عن بعض شيوخه ، فقط ومقتضاه أنه يحتج به في الرواية عن غيرهم ، كما أيد ذلك بأنه مقدم عنده عمن يوصف بسوء الحفظ ، كسهيل بن أبي صالح ، أو بضعف الضبط مطلقا ، كعبد الرحمن بن حرملة ، وأيد ذلك أيضا بأنه سأل مالكا عن محمد بن عمرو فقال فيه بنحو قوله (١) .

---

(١) ينظر جامع الترمذي ٦ / ٢٣٦ مع ترجمة سهيل بن أبي صالح في التهذيب ٤ / ت (٤٥٣) =

ثم إنَّ ابن القطان ومالكا قد رويا عن محمد بن عمرو ، وقد عرف عن كل منهما أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده غالبا [١] فدل مجموع كلامهما عن بعض أوهامه ، مع رواية كل منهما عنه ، أنه محتج به عندهما في غير ما عرف وهمه فيه ، وذِكْر الترمذي لموقف يحيى القطان ومالك من محمد بن عمرو ، في مقام الاستدلال ، يفيد اتفاقه معهما على ذلك كما أشار إلى أن ما ذكره عن محمد بن عمرو ، ومن مثل بهم غيره ينطبق على من يشابههم من المختلف فيهم [٢] .

وبالرجوع إلى جامع الترمذي ، نجد تطبيقه التفصيلي متوافقا في الجملة مع اشارته هذه ، لحكم هذا النوع عموما من المختلف فيهم . فمثلا « محمد بن عمرو » الذي تأصل بحديثه تمثيل ابن الصلاح للحسن لذاته كما تقدم .

نجد أن الترمذي خلال جامعه يصحح حديثه مع العاضد له ، كما في المثال الذي اختاره ابن الصلاح ، وصرح بتحسينه لذاته ، وتصحيحه لغيره باعتبار ما عضدده ، ووافق ابن الصلاح على ذلك غيره كما مر معنا ونجد الترمذي في غير هذا المثال قد حسن من حديث محمد بن عمرو ما

= وقال القطان في محمد بن عمرو أيضا : ليس بأحفظ الناس للحديث / التهذيب ٩ / ٣٧٦ .

(١) ينظر تهذيب التهذيب ٩ / ت (٦١٧) وشرح العلل لابن رجب ١ / ١١٥ ، ٣٧٧ والجرح والتعديل ٨ / ٣٠ والكامل لابن عدي ٦ / ٢١٣٣ (ترجمة محمد بن مسلم بن تدرس) وإسعاف المبطأ للسيوطي / ٢ ، ٤ والثقات للعجلي بترتيب السبكي ٢ / ٣٥٣ والسنن الكبرى للبيهقي ٢ / ٢٠٢ .

(٢) ينظر جامع الترمذي ـ العلل ٦ / ٣٣٦ ـ ٣٣٧ .

لم يُعد من أوهامه ، مع إشارة الترمذي لتفرده في هذا الطريق ، وإن كان الباب يروى فيه عن غيره [١] فدل هذا على أن حديث محمد بن عمرو بمفرده عند الترمذي حسن لذاته ، ما لم توجد علة أخرى .

وقد قرر هذا أيضا الحافظ العراقي - عن خبرة تفصيلية بجامع الترمذي من خلال ما شرحه منه فقال : وعادة الترمذي تحسين أفراد محمد بن عمرو ، ثم قال : وصحح هذا - يعني حديث أبي هريرة في السواك الذي مثل به ابن الصلاح - وعلل ذلك بأنه روي من غير وجه .

وقد ذكر العراقي أ ن ما تقدم من صنيع ابن الصلاح في التمثيل بهذا الحديث ، وتحسينه لذاته ، من طريق محمد بن عمرو ، وتصحيحه لغيره ، يعد قاعدة عامة ، فقال : وقد قرر ابن الصلاح هذه القاعدة في علوم الحديث [٢] .

وعليه فينطبق الحكم بتحسين حديث محمد بن عمرو لذاته عند الترمذي ، على كل من يماثل حاله من المختلف فيهم ، فتكون خلاصة حال كل منهم أنه « صدوق له أوهام » كما لخص الترمذي نفسه بذلك حال محمد بن عمرو فيما تقدم [٣] وتبعه الحافظ ابن حجر في التقريب[٤] وقد يعبر عن تلك الحال بعبارة أخرى تؤدى معناها مثل قول

(١) ينظر جامع الترمذي أبواب النكاح - باب في حق الزوج على المرأة ٢ / ٤٥٣ حديث (١١٥٩) .

(٢) ينظر تكملة شرح الترمذي للعراقي - كتاب الأحكام - باب ما ذكر عن النبي ﷺ في الصلح بين الناس / ٧٣ / ب / مخطوط .

(٣) وانظر جامع الترمذي ٦ / ٢٣٦ .

(٤) ينظر التقريب (ت ٦١٨٨) .

الحافظ ابن حجر نفسه في غير التقريب عن محمد بن عمرو هذا إنه « صدوق في حفظه شيء » .

ثم قال : وحديثه في مرتبة الحسن [١] ويلاحظ أن كلا العبارتين عن حال محمد بن عمرو ، وكذا من يماثله عبارة عن تركيب جزئي يفيد مجموع كل منهما : اتصاف الراوي بركن العدالة وقصور الضبط أو خفته عن التمام[٢] .

وبمقتضى هذا التأصل الواضح لما ذكره ابن الصلاح ووافقه عليه غيره في تعريف الحسن لذاته والتمثيل له ، يتقرر مأخذ الأمرين من كلام وصنيع أحد الأئمة المتقدمين وهو الإمام الترمذي الذي اتفق على أنه أول من شهر استعمال الحسن اصطلاحا ، ، لذاته ولغيره ويتقرر بذلك أنموذجا للتواصل المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين .

وقد صاغ الترمذيُّ للحسن لغيره تعريفا اصطلاحيا كما هو معروف ، لكونه رآه يشكل في نظر غيره ، وذلك لأن كل واحد من طريقيه بمفرده ضعيفا[٣] .

---

(١) ينظر أجوبة الحافظ عن أحاديث المشكاة التي قيل بوضعها ، مع المشكاة ٣ / ١٧٨٤ .

(٢) وممن جرى على تطبيق ذلك الحافظ البوصيري وعبَّر في علة التحسين بقصور الراوي عن درجة أهل الحفظ أو الحفظ والضبط ، أو الحفظ والإتقان / ينظر مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري ١ / ٨٨ حديث (٧٣) ، ٣٥٦ حديث (١٠٧٢) ، ٤٣٦ حديث (١٣٤٠) و٢ / ٣١٥ حديث (٢٥٨١) ، ٣٦١ حديث (٢٦٩٧) .

(٣) ينظر مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ٥١ ـ ٥٢ والنكت الوفية للبقاعي ٦٢ / ب ، ٦٤ / أ ، ب ، ٧١ ب ، ٧٢ / أ (مخطوط) ونكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح ١ / ٣٨٦ ، ٣٩٩ .

أما الحسن لذاته ، فهو حُكْم على الحديث باعتبار سند واحد ، كما هو الأصل ، لكنه أيضا مشكل من جهة كون راويه ممن اختلف فيه توثيقا وتضعيفا ، ويحتاج إلى الجمع بينهما ، كما أشار إليه الترمذى وتابعه ابن الصلاح ثم مَن بَعدَه كما قدمت .

ولذلك يبدو لي أن الإمام الترمذي لم يهمل تعريف الحسن لذاته كلية ولكنه نوَّع فقط ، في طريقه التعريف ، فعرف الحسن لغيره بعبارة اصطلاحية ، وعرف الحسن لذاته بالمثال التطبيقي الموضح ، لمفهومه ولحال راويه ، وذلك خلال جامعه ، ولم أجد من نبه إلى ذلك [١] مع وجوده في صنيع الترمذي كما سيأتي توضيحه ، والتعريف بالمثال نوع معتبر من أنواع التعريفات ، كما أنه يكون أوضح وسيلة للوصول إليها [٢] بل إن التعريف بالمثال أنسب للمحدثين الذين عُرفوا بعدم الميل إلى تكلف حدود المناطقة ، وتقييداتهم بالفصل والنوع وغير ذلك إلا مؤخرا ، بحكم المقتضيات والمطالب العلمية لكل عصر بحسبه [٣] وقد انتهج غير واحد من المحدثين وبخاصة المتقدمين استعمال المثال للتعريف ببعض أنواع مصطلح الحديث

---

(١) بل قال الحافظ ابن حجر : إن الترمذي لم يعرف بالحسن المتفق على كونه حسنا / النكت له ١ / ٣٨٧ ومقصوده نفي التعريف بعبارة اصطلاحية كما في تعريف الحسن لغيره .

(٢) ينظر / قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة / إعداد عبد الحفيظ الهاشمى / ٤٥ ، ٤٨ من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ بالمغرب سنة ١٩٩٨ م .

(٣) ينظر البحر الذى زخر للسيوطي ١ / ٣١٨ ـ ٣٢٠ .

ونقد الرواة وأقرب مثال لذلك : « نوع الاعتبار والمتابعات والشواهد »[١] .

توضيح أن الترمذي عرف الحسن لذاته بالمثال :

أ ـ أن المثال الذي ذكره ابن الصلاح للحسن لذاته ، وأخذ من حال راويه ضابطًا لحال الراوي الذي يحسن حديثه لذاته ، قد وافقه عليه عامة من جاء بعده ـ بمن فيهم الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ الذي قرر الإياس من ذكر قاعدة عامة تشمل كل الأحاديث الحسان ، فقد قال قبل هذا التقرير مباشرة : إن الحسن ما قصر سنده قليلا عن رتبة الصحيح ، وسيظهر لك بأمثلة . ثم قال : فأعلى مراتب الحسن : .. وذكر أربعة أسانيد منها : « محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة » وهو مثال ابن الصلاح السابق ، والثلاثة الآخرين ممن يُحسن لهم الترمذي في جامعه تحسينا ذاتيا [٢]. وقد أحال الذهبي بما يُظهر تعريف الحسن على تلك الأمثلة كما ترى .

وكذلك تقدم أن ما ذكره العراقي : إن عادة الترمذي تحسين أفراد محمد بن عمرو بن علقمة ، يعد استنتاجا عاما منه من خلال اطلاعه على

(١) ينظر : ألفية العراقي مع شرحها فتح المغيث للسخاوي ١ / ٢٤٠ ـ ٢٤٥ وتقريب النووي مع شرحه تدريب الراوي للسيوطي ١ / ٢٨١ ـ ٢٨٥ مع الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١ / ١٤٣ ـ ١٤٤ و١٥٢ ط مؤسسة الرسالة ومعرفة علوم الحديث للحاكم / ٢٧ وما بعدها (النوع التاسع) و ٣٤ النوع الحادي عشر ، ٤٨ النوع السادس عشر ، ٥٨ ـ ٥٩ (النوع التاسع عشر) ، ٨٥ (النوع ٢١) ، ٩٢ (نوع ٢٣) ، ١١٢ (نوع ٢٧) ، وينظر كتاب « ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه » لابن شاهين بتحقيق شيخنا الشيخ حماد الأنصاري ـ رحمه الله ـ وتقديم ولده الشيخ عبد الباري حفظه الله / ٣٩ ط أضواء السلف بالرياض .

(٢) ينظر : الموقظة للذهبي ٢٨ / ٣٢ ، ٣٣

جامع الترمذي ، وقد صرح بأن ذلك بمثابة قاعدة عامة .

٢ - **هناك مثال آخر** في جامع الترمذي غير ما ذكره ابن الصلاح والذهبي والعراقي ، ويعد هذا المثال في نظري أوضح في تقرير : أن الترمذي عرّف الحسن لذاته بالمثال التطبيقي ولا يعارض هذا ما تقدم من بيان مأخذ الميَّانِشِي وابن الصلاح والعراقي من صنيع الترمذي ، بل هو عاضد له ، لتأكيد أن الترمذي كما رسم للحسن لغيره تعريفا اصطلاحيا ، مع تطبيقه خلال الجامع ، فإنه رسم أيضا للحسن لذاته تعريفا بالأمثلة التطبيقية خلال الجامع مع اقترانها بتعليل للتحسين يفيد الضابط العام لراوي الحسن لذاته . حتى يقاس عليه من لم يذكره ، ويُعطَى حُكمه . والمثال التطبيقي الذي أقصده ، هو أحاديث « عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي المدني » التي حسنها الترمذي من طريقه . لاسيما أن الموضع الأول من رواياته له هو الحديث الثالث في الجامع ، حيث أخرج من طريقه عن محمد بن الحنفية عن عليّ رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : « مفتاح الصلاة الطهور » (الحديث) ، وقال الترمذي : هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن ، ثم أتبعه بقوله : وعبد الله بن محمد بن عقيل ، هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم مِنْ قِبَل حفظه ، وسمعت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - يقول : كان أحمد بن حنبل ، وإسحق بن إبراهيم والحميدي ، يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، قال محمد - يعني البخاري - وهو مُقارب الحديث [1]

(١) جامع الترمذي - أبواب الطهارة ١ / ٥٤ حديث (٣) ط د / بشار ، وذكر الترمذي في =

ثم قال الترمذي : وفي الباب عن جابر وأبي سعيد . ثم أخرج حديث جابر المشار إليه [١] وإسناده ضعيف [٢] ثم بعد ذلك في كتاب الصلاة ، أخرج حديث أبي سعيد المشار إليه أيضا ، وقال عقبه : وفي الباب عن علي ، وعائشة ثم قال : وحديث علي بن أبي طالب - يعني الحديث الأول - أجود إسنادًا وأصح من حديث أبي سعيد ، وقد كتبناه - يعني حديث عليٍّ - من طريق ابن عقيل - في أول كتاب الوضوء [٣] وحديث أبي سعيد هذا الذي جعل الترمذي حديث ابن عقيل أجود وأصح إسنادا منه ، عند المراجعة نجد في سنده ضعفا لحال أحد رواته ، وهو طريف بن شهاب أبو سفيان ، وذكر ابن حبان أنه منفرد به وهو واهٍ [٤] ، ولذا فإن المفاضلة هنا ليست على ظاهرها ، كما سيأتي ، ويلاحظ أن الترمذي قد حكم على حديث علي - رضى الله عنه - من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل ، مرتين بعبارتين متقاربتين ، وفي موضعين متباعدين .

فالأول : في بداية الجامع - باب « مفتاح الصلاة الطهور - حديث (٣) فقال : هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب ، وأحسن . فجعل حكم الأَصَحيَّة والأَحْسَنِيَّة مقيدا بأحاديث هذا الباب ، وقد ذكر فيه

= العلل المفرد - كما في ترتيبه لأبي طالب القاضي - كلام البخاري في شأن ابن عقيل بطوله ، كما في الجامع / ينظر: العلل بترتيب القاضي ١ / ٨١ مكتبة الأقصى .

(١) ينظر: جامع الترمذي الموضع السابق .

(٢) ينظر :حاشية التحقيق لجامع الترمذي ١ / ٥٥ حاشية (٤) .

(٣) جامع الترمذي - الصلاة ١ / ٢٧٨ حديث (٢٣٨) .

(٤) ينظر المجروحين لابن حبان ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ والتلخيص الحبير ١ / ٢١٦ .

حديثين آخرين ، هما حديث جابر بن عبد الله ، وحديث أبي سعيد الخدري ، وكلاهما ضعيفان كما قدمت .

والموضع الثاني : بعد (٢٣٥) حديثا ، في « باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها » عقب ذكره حديث أبي سعيد برقم (٢٣٨) وقد أشار إلى أن هذا الباب فيه غير حديث أبي سعيد ، حديثان : هما حديث علي السابق ، وحديث عائشة - رضي الله عنهم ، ثم قال : إن حديث علي أجود إسنادًا وأصح من حديث أبي سعيد .

فيلاحظ أنه عُبِّر بأجودية الإسناد بدل « الأحسنية » في الموضع الأول ولكنه قيد الأَجْوَدِيَّة والأصحية بالنسبة إلى حديث أبى سعيد فقط ، الذي هو أحد الحديثين الضعيفين في الباب ، ولم يُدخل معه حديث عائشة الذي أشار إلى أنه في الباب أيضا ، وذلك لأن حديث عائشة صحيح لذاته ، وقد أخرجه مسلم ، وفي أوله شاهد لبعض حديث علي رضي الله عنه [(١)] فيفهم من هذين التقييدين من الترمذي لحكمه على حديث علي - رضي الله عنه - من طريق ابن عقيل : أنه يعتبره أعلى مما في الباب من الأحاديث الضعيفة فقط ، كحديثي جابر ، وأبى سعيد ، والأعلى من الضعيف المطلق هو الحسن لذاته ، ثم الصحيح ، وعليه تكون المفاضلة في عبارتيه ليست على ظاهرها ، ولكنها بمعنى « حسن صحيح » وذلك لما

---

(١) ينظر : صحيح مسلم كتاب الصلاة / حديث (٢٤٠) ولفظه « كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بالحمد لله رب العالمين (الحديث) .

احتف بها من قرائن تقتضي عدم وجود مشاركة بين الضعيف لذاته وبين الحسن والصحيح لذاتهما . ولذلك ذكر ابن القطان : إن « أصح من حديث كذا » ، أو « أصح (ما) في الباب » قد تقال : لتفضيل أحد المشترِكَيْن على الآخر ، فيما اشتركا فيه ، وقد تقال ، ولا اشتراك بينهما[1] وتوضيح الحكم بالحسن والصحة لحديث ابن عقيل هذا ، كما يلي :

أن الترمذي ربط بين حكمه في الموضع الثاني وحكمه في الموضع الأول ، فقال عن حديث علي رضي الله عنه - « وقد كتبناه في أول كتاب الوضوء » ، فأفاد ذلك أن وصف « أجود إسنادا » في الموضع الثاني مرادفةٌ عنده لوصف « أحسن » في الموضع الأول ، وقد أعقبها فيه ببيان حال ابن عقيل الذي عليه مدار الإسناد وهو متفرد بالحديث عن ابن الحنفية عن على مرفوعا [2] فبين أنه مختلف فيه احتجاجا ، وتضعيفا خفيفا من جهة ضبطه ، ثم توسط هو ، فجمع بين الأمرين بقوله : « هو صدوق وتكلم فيه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه . وهذا يوافق ما سبق في بيانه لحال المختلف فيهم الذين حسن حديثهم لذاته ، كما أنه في غير هذا الموضع من الجامع حَسَّن لابن عقيل فعلاً ، عددًا من الأحاديث باعتبار طريقه وَحْدَه[3]

---

(١) ينظر « الوهم والإيهام » لابن القطان الفاسي ٥ / ١٨٩ بتحقيق د / حسين آيت سعيد .

(٢) وقد صرح بتفرده غير واحد ممن أخرج الحديث ، ودل تخريج طرقه على أن مدارها عليه / ينظر التلخيص الحبير ١ / ٢١٦ وحاشية تحقيق جامع الترمذي ط د / بشار عواد ١ / ٥٤ حاشية (١) وحاشية تحقيق مسند الإمام أحمد ١ / ١٢٣ حديث (١٠٠٦) ط مؤسسة الرسالة وإرواء الغليل ٢ / حديث (٣٠١) .

(٣) ينظر / جامع الترمذي - الأحاديث رقم (١٤٥٧) ، (٢٧٩٧) ، (٣٥٥٨) ، (٣٧٣٠) .

ويلاحظ أن ما ذكر به الترمذي خلاصة حال ابن عقيل عنده ، يُعَدُّ تركيبا جزئيا ، ضمَّنه جانب العدالة بالصدق ، وضمَّنه جانب الضبط القاصر قليلاً بقوله : تكلم فيه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه . وهذا يوافق ما صاغه المتأخرون من بعده في التعريف الاصطلاحي للحسن لذاته كما سيأتي [١] ، فهو بذلك يعد أسوتهم فيما صاغوه ، وإن لم يصرحوا ، كما لم يصرح الميانشي ولا ابن الصلاح فيما تقدم . والفرق بين صنيع الترمذي ، وبين صياغة التعريف الاصطلاحي هو طريقة التعريف ، فقط ، فهو عرَّف بالمثال التطبيقي المعَلَّل ، وهم صاغوا ما يوافق المثال مع علَّته في عبارة اصطلاحية تلبي حاجة عصرهم العلمية كما لمسوها بأنفسهم .

وحتى لا يقال إن صنيع الترمذي هذا اصطلاح خاص به ، فإنا نجده ينقل عن شيخه البخاري ما يؤيده في ضابط خلاصة حال ابن عقيل وتحسين حديثه لذاته ، فذكر أن البخاري بعد تقريره احتجاج عدد من أئمة النقد به ، قال : « وهو مقارب الحديث » أى لم يبعدُ حديثهُ عن درجة حديث الثقة إلا قليلا ، بقدر أوهامه القليلة بالنسبة لمجموع مروياته[٢].

فأفاد ذلك أن عبارة البخاري هذه وإن كانت مفردة ، فإنها في مرتبة عبارة الترمذي المركبة التي قرر بها خلاصة حال راوي الحسن لذاته ، ممثلاً

---

(١) وينظر : فتح المغيث للسخاوي ١ / ٧٧ - ٧٩ .

(٢) سيأتي تفسير العبارة على الراجح ، بنحو هذا قريبا ، وينظر التدريب ١ / ٤١١ والنكت الوفية للبقاعي / ٢٣٤ ب .

في حال ابن عقيل ، وأن كليهما في الحجية دون مرتبة « ثقة » مباشرة [(١)] وأن من تكون خلاصة حاله الوصف بأي منهما فحديثه حسن لذاته ، عند الترمذي وشيخه البخاري ، ما لم تكن هناك علة [(٢)] وعليه يكون تحسين

(١) فقد ذكر عبد الحق الإشبيلي : أن قول البخاري « مقارب الحديث » يريد أن حديثه يقرب من حديث الثقات ، أي : لا بأس به . فجعلها « عبد الحق » بمعنى « لا بأس به » التي هي دون مرتبة « ثقة » مباشرة / ينظر كتاب الصلاة والتهجد لعبد الحق / ١٧٠ وجعلها الترمذي ـ كما تقدم ـ بمعنى « صدوق تكلم بعضهم فيه من قبل حفظه » .

(٢) ويؤيد هذا أن الترمذي في موضع آخر ، ذكر أن شيخه البخاري وصف راويا بهذه العبارة تقوية لحاله / ينظر جامع الترمذي – الصلاة ١ / ٢٤٠ حديث (١٩٩) .

وفي موضع آخر أخرج الترمذي حديثا من طريق « داود بن يزيد الأودي » ثم قال : سألت محمدًا – يعني البخاري – عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، فسأله عن حال راويه « داود بن يزيد » فقال : مقارب الحديث / ينظر العلل الكبير للترمذي ، بترتيب القاضي ، أبواب الأحكام ١ / ٥٣٨ – ٥٣٩ . فَذِكْر صفة الراوي مقارنة للحكم بالحُسن ، تقتضي تعليله بها / ينظر الفتح لابن حجر ١٢ / ٢٦٢ والمحصول للرازي ٢ / ١٨٣ ، ٢٤٣ ثم إن الترمذي أخرج الحديث نفسه في جامعه من الطريق نفسه ، وقال : حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي أسامة عن داود الأودي / جامع الترمذي – الأحكام ٣ / ١٤ حديث (١٣٣٥) ، فَقَيَّد التحسين – كما ترى – بطريق داود هذا ، الذي وصفه شيخه البخاري بأنه : مقارب الحديث . ولا يعكر على هذا مخالفة من خالف الترمذي والبخاري في حال داود ، فَضَعَّفَه / ينظر التهذيب لابن حجر ٣ / ت ٣٨٩ ، والتقريب (١٨١٨) ، لأننا نقرر رأيهما واصطلاحهما ، بحيث يؤخذ به عند عدم وجود مخالف أرجح .

كما لا يعكر على ذلك ما تذكره أكثر كتب المصطلح ، من جعل كل ما دون مرتبة « ثقة » من مراتب التعديل ، فهو غير محتج به بمفرده / ينظر تدريب الراوي ١ / ٤٠٤ – ٤٠٧ وفتح المغيث للعراقي ٢ / ٣٦ – ٣٩ وفتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٠ – ١١٩ لأن هذا مخالف لصنيع من أصَّل ترتيب المراتب وهو ابن أبي حاتم ، ومخالف لما استقر عليه تعريف الحسن لذاته عند الجميع ، مع تأصيله وتطبيقه ، كما قدمت ، وكما هو في المثال الذي معنا ، وقد تنبَّه السخاوي فِعْلاً إلى =

الترمذي لحديث علي رضي الله عنه - من طريق ابن عقيل وحده ، مع تعقيبه الحكم ببيان حال ابن عقيل عنده ، بنحو ما بَيَّن به حال غيره ممن حسَّن حديثهم ، فإن مجموع ذلك يعد بمثابة تعريف من الترمذي للحسن لذاته ، بالمثال العملي في هذا الموضع من بداية الجامع ، ثم تحسينه أيضا خلال الجامع عددا من الأحاديث ، من طريق ابن عقيل ، مع تقييد الحكم بطريقه وحدَه ، يدل على اطراد حكم هذا المثال ، وضابط حال راويه عنده ، وقد وافقه على تحسين حديث علي رضي الله عنه كلٌّ من البخاري وابن عبد البر[١] والبغوى [٢] والنووي ، وغيرهم [٣] .

أما وصفه له بالأَصَحية ، فالمراد بها الصحة لأجل القرائن الصارفة كما قدمت ، وهي صحة باعتبار ما عضده من الشواهد ، التي ذكر الترمذي بعضها من حديث جابر وأبى سعيد - رغم ضعفهما - وما أشار إليه أيضا مثل حديث عائشة - رضي الله عنها الذي أخرجه مسلم كما تقدم ، وفيه شاهد لبعض الحديث . ومما لم يشر إليه الترمذي حديث أبي

= أن عبارة « مقارب الحديث » عند البخاري وتلميذه الترمذي تفيد تقوية الموصوف بها ، فذكرها مرة هكذا ، ومرة ضمن أوصاف مَنْ يعتبر به ، تبعا للعراقي / ينظر فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٤ - ١١٥ .

(١) ينظر التمهيد ٩ / ١٨٤ .

(٢) شرح السنة ٣ / ١٧ حديث (٥٥٨) .

(٣) ينظر خلاصة الأحكام للنووي ١ / ٣٤٨ حديث (١٠٥١) وخلاصة البدر المنير لابن الملقن ١ / حديث (٣٥٥) والنفخ الشذي في شرح جامع الترمذي ١ / ٣٨٨ ، ٣٩٩ .

هريرة المتفق عليه في المُسِيءِ صلاته / كما في صحيح البخاري برقم (٦٢٥١) ومسلم برقم (٣٩٧) فقد ذكر ابن عبد البر أنه يشهد لصحة حديث علي - رضي الله عنه - هذا ، وما في معناه / التمهيد ٩ / ١٨٤ . ويشهد لأول الحديث أيضا حديث ابن عمر - رضي الله عنه - عند مسلم - الطهارة (برقم ٢٢٤) . وينظر إراواء الغليل ٢ / حديث (٣٠١) والتلخيص الحبير ١ / ٢١٦ .

فبذلك يستفاد : أن ما قعَّدَه العراقي فيما تقدم بخصوص تحسين الترمذي لحديث محمد بن عمرو بن علقمة ، يمكن تقعيده أيضا بالنسبة لابن عقيل ، فتقول : إن الترمذي قد عَرَّف الحسن لذاته ، وبَيَّن حال راويه مُمَثِّلاً في حديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، وأنه اطرد تحسينه لحديثه بمفرده ، خلال الجامع ، ما لم توجد علة ، وعند المخالفة يرجِّح عليه من هو أقوى منه [1] . ويصحح له مع وجود ما يعضده ، كما في حديث علي - رضي الله عنه - الذي معنا ، وغيره [2] وبالتالي يمكن جعل خلاصة

---

(١) ينظر جامع الترمذي ١ / حديث ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) ينظر النفح الشذي في جامع الترمذي ١ / ٣٨٧ - ٣٨٨ . لكني وجدت الترمذي أخرج من طريق ابن عقيل عن جابر بن عبد الله ، قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتها من سعد إلى إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله (الحديث) ، في ميراث ابْنَتَي سعد ، وأمهما منه مع أخيه / جامع الترمذي - الفرائض ٣ / حديث (٢٠٩٢) ، وقد اختلفت طبعات الترمذي في حكم هذا الحديث ، فجاء في بعضها قول الترمذي : هذا حديث صحيح ، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، وقد رواه شريك أيضا عن عبد الله بن محمد بن =

حال ابن عقيل عند الترمذي مقياسا لراوي الحسن لذاته عنده ، مع موافقة شيخه البخاري له وكذلك غير واحد من النقاد كما تقدم ، ويقارب خلاصة حال ابن عقيل أيضا خلاصة حال محمد بن عمرو بن علقمة التي تقدمت ، مع موافقة النقاد للترمذي عليها . وكلتا الخلاصتين من التركيب الجزئي ، كما تقدم .

٤ - ثم إن الإمام الترمذي لم يجعل هذا اصطلاحا خاصا به ، وبجامعه

= عقيل / جامع الترمذي ط المطبعة العامرة بمصر سنة ١٢٩٢ هـ ٢ / ١١ ، وفي بعضها : هذا حديث حسن صحيح ... ، مع بقية الكلام السابق / جامع الترمذي مع تحفة الأحوذي ٦ / حديث (٢١٧٢) ط المكتبة السلفية بالمدينة النبوية . وبالمراجعة نجد أن مدار الحديث على ابن عقيل ، ولم أقف له على متابع / ينظر جامع الترمذي ط الدكتور بشار ٣ / حديث (٢٠٩٢) حاشية التحقيق ، ومسند الإمام أحمد ٣ / ٣٥٢ حديث (١٤٧٩٨) ط مؤسسة الرسالة مع حاشية التحقيق . وقد أشار الترمذي في عبارته السابقة إلى تفرد ابن عقيل بهذه الرواية ، ولم يذكر في الباب غيرها ، ولا أشار إلى ذلك ، ومقتضى هذا أنه صحح الحديث من طريق ابن عقيل لذاته ، خلافا لما قدمته من اطراد تحسينه لحديثه لذاته ، ما لم تكن علة . لكني راجعت تخريج المزي للحديث في التحفة ٢ / ٢١٠ حديث (٢٣٦٥) ، وصورة نسخة خطية بمكتبة محمود باشا بتركيا / ق ١٧٤ / ب ، وصورة نسخة خطية بالمكتبة الأهلية بباريس / ق ١٣٨ / أ وهذه ثلاث نسخ عالية التوثيق من جامع الترمذي ، فوجدتُ كلامه عن الحديث نصه هكذا « هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل ... » الخ فليس فيه كما ترى إلا ذكر تفرد ابن عقيل بالحديث حسب مبلغ علم الترمذي ، دون حكم عليه بصحة ولا بغيرها ، وهكذا في نقل ابن كثير لكلام الترمذي عن الحديث / ينظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ / ٢٢٥ - سورة النساء ، آية (١١) . وبالتالي لا يعول على ما جاء في الطبعات الثلاث السابقة لجامع الترمذي من تصحيح هذا الحديث ، والمناسب لما قدمته ، هو تحسينه فقط لذاته ، لتفرد ابن عقيل به حسبما اطرد من صنيع الترمذي في مثله .

فقط ، بل حرص على إعطائه صفة العموم ، فقد جاء عنه قوله : صنفتُ هذا الكتاب ، وعرضتُه على علماء الحجاز ، والعراق ، وخراسان ، فرضوا به [(١)] والمعروف أن تلك البلاد في عصر الترمذي كانت تمثل أغلب حواضر العالم الإسلامي ، وعلماؤها يمثلون أغلب المدارس النقدية ، في الدور الذهبي لتقعيد المصطلحات وتطبيقاتها ، كما هو معروف ، فعرْض الترمذي لجامعه عليهم ، وتلقيهم له بالرضا والقبول يعد بمثابة الإجماع أو الاتفاق معه من أئمة سلف النقاد ، على ما أَودعه وقرره في هذا الجامع في الجملة من فنون الرواية والدراية ، بما في ذلك الحديث الحسن بنوعيه تقعيدا وتطبيقا ، ولو خالفه البعض سابقا أو لاحقا ، فالعبرة بالأغلب الموافق ، وهو نفسه في خلال الجامع وفي كتاب العلل الذي في آخره قد بين مصادره في مشتملات الكتاب عمن سبقوه ، من الأئمة المتبوعين ولاسيما في صناعة الحديث ، وذكر مناظرته ومناقشاته التفصيلية مع كبارهم ، وذكر خلال الجامع وكتاب العلل الذي بآخره وكذا خلال كتاب العلل المفرد ، بعض مخالفاته الاجتهادية لهم ، ومخالفة بعضهم لبعض [(٢)] ولكنه قرر فيما تقدم ، الحكم الإجمالي منهم بالقبول

---

(١) ينظر : سير النبلاء ١٣ / ٢٧٤ وتذكرة الحفاظ ٢ / ٦٣٤ .

(٢) ينظر : جامع الترمذي – كتاب العلل ٦ / ٢٢٨ – ٢٤٤ ، ٢٤٥ – ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ وينظر جامع الترمذي – الطهارة ١ / ٧٣ – ٧٤ حديث ٢٢ ، ٢٣ وينظر العلل المفرد بترتيب القاضي / ٢٩٣ ، ٣٠٥ ، ٣٩١ ط عالم الكتب .

لمشتملات جامعه . ثم تابعه على اصطلاحه العام في نوعي الحسن ، عامة مَن جاء بعده ، والقليل منهم جعل الحسن لذاته عنده هو والجمهور ، نوعا من الصحيح ، كابن خزيمة وتلميذه ابن حبان ، ثم الحاكم ، والتعقب عليهم في ذلك معروف ، ولاسيما الحاكم [١] وأقل من هؤلاء مَنْ خالف الترمذي في بعض أحكامه الجزئية بالتحسين والتصحيح ، وبذلك يبقى القبول هو الغالب .

يقول : الحافظ أبو القاسم عبيد بن محمد الأسعردي (ت ٦٩٢ هـ) عن جامع الترمذي : إنه أحد الكتب الخمسة [٢] التي اتفق أهل الحل والعقد والفضل ، والنقد من العلماء والفقهاء ، وحفاظ الحديث النبهاء على قبولها ، والحكم بصحة أصولها ، وما ورد في أبوابها وفصولها [٣] .

ويقول الحافظ قطب الدين محمد بن أحمد القسطلاني (ت ٦٨٦ هـ) ، في بيان الترمذي لدرجات الأحاديث في الجامع :

وقسَّم ما رَوَى حَسَنًا صحيحًا غريبًا ، فارتضاه ذَوُو الفُهومِ [٤] .

نتائج : وعلى ضوء ما تقدم تتضح لنا النتائج التالية :

١ - أن الإمام الترمذي لم يُعَرِّف نوعا واحدًا فقط من الحسن ، وهو

---

(١) ينظر : النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٢) يعني الصحيحين ، والسنن لأبي داود والترمذي والنسائي .

(٣) ينظر فضائل الكتاب الجامع ، للترمذي / للحافظ الأسعردي / ٣٠ ط عالم الكتب .

(٤) المصدر السابق / ٥٤ .

الحسن لغيره ، كما قال غير واحد ، وإنما عرف أيضا الحسن لذاته ، لكن بطريقة أخرى معتبرة ، لاسيما عند متقدمي المحدثين ، وهي التعريف بالمثال التطبيقي ، مصحوبا ببيان حال راويه ، بحيث يمكن قياس غيره عليه(١).

وقد تلقى ذلك جمهور معاصريه من سلف أئمة النقد ثم مَنْ بَعدهم من الخلف بالقبول .

٢ - وعلى ضوء تعريفه السابق بالمثال ، وحال الراوي ، صاغ الخلف عدة تعريفات للحسن لذاته ، مع تنوع عباراتهم عن ذلك بما لا يناسب المقام تتبعه هنا ، إلا بقدر ما يتعلق بعبارة التركيب الجزئي الذي نحن بصدده ، لكني أقرر : أنهم جميعا متفقون على نزول درجة راويه عن درجة راوي الصحيح ، وارتفاعه أيضا عن الضعيف .

وقد قدمت عبارة ابن الصلاح فيما سبق بنحو هذا ، مع بيان مأخذها من كلام الترمذي ، ومن صنيعه ، واشتمالها على التركيب الجزئي الجامع بين ركن العدالة ، بوصف الصدق ، وركن الضبط الخفيف عن التمام بوصف الوهم القليل .

موقف الإمام الذهبي من تعريف الحسن لذاته ، وبيانه لحال راويه مع التأصيل :

- أما الإمام الذهبي فإنه ذكر تعريف ابن الصلاح للحسن لغيره ، وذكر تعريفه السابق للحسن لذاته ، ثم ذكر تقرير شيخه ابن دقيق العيد بأن

(١) وتقدم أن ذِكر الصفة مقارنة للحكم بالحسن تقتضي تعليله بها / وينظر / فتح الباري ١٢ / ٢٦٢ والمحصول للرازي ٢ / ١٨٣ ، ٢٤٣ .

كلام ابن الصلاح في هذين التعريفين عليه مؤاخذات ، وعقب عليه بقوله : وقد قلت لك : إن الحسن ما قصر سنده قليلا عن رتبة الصحيح وسيظهر لك بأمثلة ... وبعد صفحتين ذكر تلك الأمثلة بقوله :

فأعلى مراتب الحسن :

١ - بهز بن حكيم عن أبيه عن جده .

٢ - وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

٣ - ومحمد بن عمرو [(١)] عن أبى سلمة عن أبي هريرة .

٤ - ومحمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي ،

ثم قال : وأمثال ذلك .

ثم قال : وهو قسم متجاذَبٌ بين الصحة والحُسن ، فإن عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق ، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح [(٢)] .

ويلاحظ من مجموع صنيع الذهبي هذا ، أن تعريفه المذكور ، هو لأحد قسمي الحسن اللذين عرفهما ابن الصلاح ، وهو قسم الحسن لذاته ، لأنه هو الذي يقصر سنده قليلا عن رتبة الصحيح .

كما يلاحظ أن عبارته في التعريف مختصرة لكونه أحال بما يوضح

---

(١) هو محمد بن عمرو بن علقمة ، وتقدم تمثيل ابن الصلاح للحسن لذاته ، بطريقه المذكور هنا .

(٢) ينظر : الموقظة للذهبي ٢٨ ، ٣٢ - ٣٣ مع الاقتراح لابن دقيق العيد / ١٩٥ - ١٩٦ بتحقيق د / عامر حسن صبري .

إجمال التعريف على الأمثلة ، التي ذكرها ، ولكنه ضمَّن العبارة الضابط الأساسي الذي ضمنه ابن الصلاح تعريفه ، وهو قصور درجة الرواة قليلا عن درجة الصحيح ، ثم جعل الأمثلة المذكورة ، بيانا عمليا لدرجة هذا القصور القليل . وهو بهذا يشير إلى أن المآخذ التي أشار إليها شيخه ابن دقيق العيد ، لا تتوجه إلى قسم الحسن لذاته ، ولكن يمكن أن تتجه إلى قسم الحسن لغيره ، ويؤيد هذا ما قدمته من تلاقي صنيعه في تعريف الحسن لذاته مع صنيع ابن الصلاح ، وتمثيله له .

وسيأتي أيضا من كلام الحافظ ابن حجر ما يؤيد هذا .

ويلاحظ أيضا أن الأمثلة الأربعة التي وضَّح بها الذهبي قصور رتبة رواة الحسن عن الصحيح ، ينطبق القصور في كل منها على الراوي الأول من كل مثال ، ثم من فوقه في المثال الأول والثاني ، كما يتضح ذلك من مراجعة تراجم هؤلاء [١] .

ويلاحظ أيضا أن جميعهم قد حَسَّنَ لهم الترمذي في جامعه تحسينا ذاتيا [٢] .

---

(١) ينظر التقريب (٧٧٢) ، (١٤٧٨) ، (٥٠٥٠) ، (٢٨٠٦) ، (٦١٨٨) ، (٥٧٢٥) .

(٢) ينظر للمثال الأول جامع الترمذي (حديث / ٦٥٦ ، ١٤١٧) وللمثال الثاني (حديث ٣٢٢ ١٣٨٧ ، ١٣٩٠ ، ١٤١٣) وللثالث (حديث / ٥٠٠ ، ١١٠٩ ، ١١٥٩) وللمثال الرابع (حديث / ١٦٩٢ ، ٢٣١٤) جميعها ط الدكتور بشار مطابقة لطبعة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ وتكملتها .

وبذلك يعتبر مرجع الذهبي وتعريفه ، متفقا في جملته ، مع تعريف ابن الصلاح ، ومرجعه ، وهو الإمام الترمذي .

استشكال الذهبي في ضابط الحديث الحسن والجواب عنه .

لكن الذهبي ، بعد تعريفه السابق وتمثيله للحسن لذاته قال : ثم لا تَطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فَأَنَا على إياس من ذلك ، ثم علل الذهبي ذلك بما خلاصته : أن اجتهاد الحفاظ بل الحافظ الواحد ، يتغير في الحديث الواحد ، بحسب ملابساته ، فيومًا يصفه بالصحة ، ويوما يصفه بالحُسن ، ولربما استضعفه [١] .

وهذا الكلام من الإمام الذهبي يعكر على ما قرره بنفسه قبله بخصوص الحسن لذاته ، حيث جعل له ضابطا إجماليا ، وهو القصور القليل في رَاوِيهِ عن مرتبة راوى الصحيح عند الجمهور ، وذكر له عدة أمثلة فعليه من الطرق والرواة المختلف فيهم ، مع ترجُّح الاحتجاج بكل منهم في الجملة ، عدا ما عُرِفَ له من أوهام ، أو مناكير تُعَد في مجموعها قليلة بالنسبة لمرويات كل منهم ، وبسببها نزل باقي حديثه إلى الحسن لذاته .

وتقدم بيان موافقة ذلك لصنيع ابن الصلاح ، ومِنْ قبله للترمذي مع اطراد ذلك له في الجملة ، خلال جامعه ، وموافقة الجمهور له .

---

(١) ينظر الموقظة / ٢٨ - ٢٩ .

وبالتالي يتحقق لما ذكره الذهبي في بداية كلامه صفة الضابط العام أو القاعدة العامة في تعريفه للحسن لذاته .

وقوله : إن القاعدة التي يندرج فيها كل الأحاديث الحسان لا يُطمع فيها ، لأنه ميئوس من وجودها ، غير مسلَّم بهذا الإطلاق ؛ لأن القواعد الكلية عموما ، تبنى على الأغلب ، وبالتالي لا يلزم اندراج الجميع فيها ، بل يخرج البعض عنها ، ويُعَد شاذا ، فيُحفظ كما جاء ، ولا يقاس عليه ، ولا يقدح في عموم القاعدة واطرادها ، وما ذكره من عدم اندراج كل الأحاديث الحسان تحت قاعدة حاصل أيضا بالنسبة للصحيح ، حتى قسّمه الحاكم إلى عشرة أقسام ، خمسة متفق عليها ، وخمسة مختلف فيها [1] ، ولم يمنع ذلك اتفاق الجمهور بمن فيهم الذهبي على تعريف عام للصحيح يندرج تحته أغلب الصحيح .

وأما تعليله اليأس ، من وجود تلك القاعدة ،بتغير اجتهاد الحفاظ ، أو أحدهم في حكم الحديث الواحد من وقت لآخر ، فهذا لا يصلح تعليلا ؛ لأن صنيع الأكثرين من الحفاظ والنقاد خلاف ذلك ، ومتى حصل التردد المذكور في الحكم ، فسنجد السبب في تغيره ليس تغير الإجتهاد ، كما قال ، ولكن السبب هو : عدم تحقق مطالب الاجتهاد فيمن يتغير حكمه هكذا ، وبالتالي عدم تحقق الاجتهاد في هذه المواضع بمعناه الاصطلاحي وشروطه الدقيقة ، وحصول التساهل ، كما عُرف عن الحاكم في

---

(١) ينظر المدخل إلى الإكليل للحاكم / ٤٨ وما بعدها / بتحقيق الأخ الفاضل / معتز الخطيب .

مستدركه مثلا ، والاسترواح من آخرين في البحث عن طرق الحديث وعلله ، وعدم الاستيعاب ، والتدقيق في تحرير حال الرواة ، ونحو ذلك . وعليه فلا يكون التغير في مثل هذه الحالات ، دليلا على اليأس من وجود قاعدة عامة واطرادها .

جواب ابن حجر عن استشكال الذهبي ، وتعريف كل من ابن حجر والسخاوي للحسن ، وبيان حال راويه ، مع التأصيل :

ولعل هذا ما جعل أحد تلاميذ الحافظ ابن حجر يسأله عن بيان الحديث الحسن ، وهل له حَدٌّ جامع مانع ، أو الأمر كما قال الذهبي في الموقظة : إنه لا يُطمع في ذلك ؟ ... » (١)

وقد أجاب الحافظ عن ذلك بقوله : إن كان المراد السؤال عن الحديث الذي يوصف بالحَسَن لذاته ، فله حدٌّ على طريق التعريف الذي يقتنع به الفقهاء والمحدِّثون ، وهو : الحديث المتصل السند برواة معروفين بالصدق في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح ، ولا يكون الحديث معلولا ولا شاذا . (٢)

ثم قال الحافظ : ومحصله ، أنه : هو والصحيح سواء ، إلا في تفاوت

---

(١) ينظر الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة لابن حجر العسقلاني / ٦٣ ط الدار السلفية بالهند ، وفتح المغيث للسخاوي ١ / ٧٨ - ٧٩ .

(٢) ينظر المصدرين السابقين / ٦٣ و ١ / ٧٨ .

الضبط ، فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفا بالضبط الكامل وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة ، وإن كان ليس عَريًّا عن الضبط في الجملة ... ثم قال : ومن ثم كانت طائفة من القدماء لا يفرقون بين الصحيح والحسن ، بل يسمون الكل صحيحا ، وإن كان بعضها أصح من بعض .

ثم قال : وذهبت طائفة إلى التفرقة ، وهو الذي استقر عليه الأمر [١] .

ثم قال : وإذا وضح ذلك ، فإنما حصل الإشكال من الحَسَن الذي عَرَّفَ به الترمذي وهو الحسن لغيره ... [٢] .

فنلاحظ في جواب الحافظ هذا أنه قَيَّد ما أطلقه الذهبي ، حيث بَيَّن أن الاستبعاد واليأس ، يمكن حمله على وجود وصف جامع أو قاعدة عامة تجمع الحسن لذاته ولغيره ، معًا تحتها ، وعلَّل ذلك بكون الحسن لغيره الذي عَرَّفه الترمذي ، أمره مشكل [٣] ، أما الحسن لذاته ، فرأى أنه لا استبعاد ولا يأس من دخول عامة أفراده ، تحت قاعدة عامة ، وبالتالي صاغ له تعريفا اصطلاحيا، يراه جامعا مانعا ، ومقنعا لدى الفقهاء والمحدثين بصفة عامة .

---

(١) ينظر المصدرين السابقين / ٦٤ و ١ / ٧٨ .

(٢) ينظر الأسئلة الفائقة / ٦٥ ومقصوده تعريفه بعبارة اصطلاحية ، كما أشرتُ من قبل .

(٣) ولذا نجد مَن صاغ تعريفا للنوعين في سياق واحد جعل لكل منهما ضابطا خاصًا به / ينظر فتح المغيث للسخاوي ١ / ٧٩ .

وقوله فيه « برواةٍ » جَمعُهم هكذا ، باعتبار مجموع سلسلة رجال الإسناد واحدًا عن واحدٍ ، وليس المقصود تعددهم في كل حلقةٍ ، لأنه يُعرِّف الحسن لذاته ، أي بمفرده ، دون مراعاة وجود متابع أو شاهد ، ولو كان موجودا . ولذا كان الأولى أن يُعبِّر الحافظ – رحمه الله – بالمفرد ، بدل « الجمع » دفعا للاشتباه ، وهكذا فعل تلميذ السخاوي – بعد ذكر تعريف شيخه السابق – فذكر من جانبه هو تعريفا جمع فيه بين الحسن بنوعيه وعَبَّر بالمفرد في أولهما وهو الحسن لذاته ، فقال : هو الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن ، غير تامهما ... ، ثم ذكر الخلو من الشذوذ والعلة [١] ، وقال في موضع آخر : ما اتصل سنده بالعدل القاصر في الضبط ... ثم ذكر الخلو من الشذوذ والعلة[٢] ويلاحظ أن عبارتى الحافظ وتلميذه السخاوي قد وصفت راوى الحسن بتركيب جزئي ، مِنْ وصف الصدق المشار به إلى العدالة ، مع وصف الضبط القاصر قليلا عن التمام ، الذي هو ضبط راوي الصحيح ، واشتراطهما عدم العلة والشذوذ ، يمنع وجود قادح يقتضى ذلك ، وبالتالي يمنع وجود قادح في الصدق ، أو في الضبط بما يزيد على القلة بالنسبة لمرويات الراوي .

كما أن ما ذكراه في التعريف من « وصف الصدق وقُصور الضبط قليلا » متوافق مع ما سبق في وصف الترمذي لراوي الحسن في المثال المشار به

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١ / ٧٩ .

(٢) ينظر التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن للسخاوي / ٣٣ ط أضواء السلف بالرياض .

إلى تعريفه ، فقال في عبد الله بن محمد بن عقيل : « صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه »(١)

وبالتالي يُؤَصَّل تعريفهما هذا للحسن لذاته ، بمثل ما تأصل به تعريف ابن الصلاح ، وهو : أن مأخذهما ، هو التعريف بالمثال الذي ذكره الترمذي في جامعه ، وابن الصلاح أخذ ما ذكره من حديث محمد بن عمرو ، ومن بيان الترمذي لحاله هو وأمثاله ، من المختلف فيهم ، والحافظ ابن حجر وتلميذه توافقت عبارتهما مع ما لخص به الترمذي حال الراوي الذي مثَّل بحديثه للحسن وذلك في عبارته السابقة ، المركبة تركيبا جزئيا ، مع تلقى جمهور السلف في عصر الترمذي لذلك بالقبول ، ومتابعة أكثر من بعدهم كذلك له ويُعَدُّ من جعلوا الحسن نوعا من الصحيح ، من بعد الترمذي بحسب الواقع العملي أفرادًا قلائل ولذا عبر الحافظ ابن حجر عنهم بأنهم طائفة فقط ، وأشهرهم : ابن خزيمة وتلميذه ابن حِبان ثم الحاكم أبو عبد الله(٢) ولا يخفى أن كُلا منهم قد تُعُقِّبَ فيما تفرد بتصحيحه ، أكثر مما تُعِقِّب به الترمذي فيما حسَّنه لذاته .

وعليه فما ذكره الإمام الذهبي أيضا بعد قوله عن شرط أبي داود في سننه : فلا يلزم من سكوته - والحال هذه - عن الحديث ، أن يكون حسنًا عنده ، ولاسيما إذا حكمنا على حَدِّ الحسن باصطلاحنا المولَّد

---

(١) ينظر : جامع الترمذي ١ / ٥٤ ـ ٥٥ .

(٢) ينظر : البحر الذي زخر للسيوطي ٢ / ٦٦١ ، ٧٥٠ ، ٧٧٣ ، ٧٧٩ والرسالة المستطرفة للكتاني ٢٠ ـ ٢٦ .

الحادث ، الذي هو في عُرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح الذي يجب العمل به ، عند جمهور العلماء [١] .

فهو بهذا يشير إلى الحسن لذاته ، وتقريره أنه باصطلاحه هو ومَن عاصره من أئمة الحديث ، اصطلاح مُولَّد حادث ، وأنه كان في عُرف السلف بإطلاق – يعود إلى قسم من أقسام الصحيح – يُعدُّ هذا مخالفا لما تقدم إثباته ، من أن تعريف الحسن لذاته عند سابقه ابن الصلاح ، وعنده هو بالأمثلة كما سبق ، وغيرها مما سيأتي ، ثم عند لاحقيه كابن حجر وتلميذه السخاوي ، كل ذلك يرجع إلى صنيع الإمام الترمذي تقعيدًا وتطبيقا ، مع موافقة جمهور السلف له في عصره ، وبعد عصره ، فمن هم السلف غير هؤلاء ؟ .

ولو أنه خصص فقال : « في عُرف بعض السلف » لوافق قولُه الواقع ، بوجود الأفراد القلائل السابق ذكر أشهرهم ممن جعل الحسن قسما من الصحيح .

ولهذا نجد الحافظ ابن حجر في جوابه السابق قرر الواقع ، فقال : كانت طائفة من القدماء لا يفرقون بين الصحيح والحسن ، بل يسمون الكل صحيحا وإن كان بعضها أصح من بعض . ثم قال : وذهبت طائفة – يعني من المتقدمين – إلى التفرقة ، ثم قال : وهو الذي استقر عليه الأمر [٢].

---

(١) ينظر سير النبلاء ١٣ / ٢١٤ ـ ٢١٥ .

(٢) ينظر الأسئلة الفائقة / ٦٤ .

بل إن شيخ الذهبي ابن دقيق العيد ذكر في الاقتراح : أنه يوجد في كلام المتقدمين قولهم : هذا حديث حسن ، في الأحاديث الصحيحة [(١)] فلما اختصر الذهبي كلام شيخه هذا ، ذكر أن « المتقدمين قد يقولون فيما صح : هذا حديث حسن » [(٢)] .

فَغَيَّر قول شيخه المطلق ، وهو « يوجد في كلام المتقدمين » إلى « قد يوجد في كلام المتقدمين » ، فأفادت عبارته تقليل من يفعل هذا ، بدلا من التعميم الذي في عبارة شيخه ، وهذا التقليل هو الموافق للواقع ، ولما صرح به غيره كما مر ، وبالتالي ينبغي الأخذ من قَوْلَيْ الذهبي هذين بالموافق للواقع ولقول غيره من العلماء بأن من يعتبر الحسن نوعا من الصحيح ، طائفة فقط من السلف مع قلتهم . ثم طالما ظهر مما تقدم أن تعريف ابن الصلاح والذهبي نفسه ومَن بعدهما ، للحسن لذاته ، مستنتج من صنيع الترمذي مع موافقة جمهور السلف له ، فالمستنتج من هذا يكون فرعا موافقا لأصله ، وراجعا إليه ، وبالتالي لا يُسلَّم للإمام الذهبي قوله : إن الحسن باصطلاح المتأخرين من أمثاله ، مُولَّد مُحدَثٌ على خلاف عُرف السلف ، بل هو كما ترى مأخوذ مما أَصَّلَه أحد أئمتهم وهو الترمذي ، وأقره جمهورهم قولا وعملا ، كما تقدم . وقال الإمام الزركشي : نازع بعضهم في تعريف الصحيح والحسن ، والضعيف

---

(١) الاقتراح لابن دقيق العيد / ٢٠٠ بتحقيق الدكتور / عامر حسن صبري .

(٢) الموقظة / ٣٢ .

بِحَدٍّ أو رَسْمٍ ، وقال : الذي يقتضيه كلام القدماء : أنه لا يُعرَّف بذلك ؛ بل بما نص عيه أئمة الحديث في تصانيفهم ، إما بتصريحه في كل حديث كدأب الترمذي ، أو بالتزام ذِكرِ كالبخاري ومسلم ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والمستخرجات على الصحيح .

ثم عقَّب الزركشي على ذلك بقوله : قلت : وأيًّا ما كان ، فالتحديد مُقتنصٌ من استقراء كلامهم في ذلك ، فلا معنى لإنكاره [١] . و هذا مما يبين أن عدم اعتناء كثير من المتأخرين بالتصريح بمستندهم من صنيع السلف المتقدمين ، قد ساعد على خفاء التأصيل لما صاغوه من تعريفات وضوابط اقتضتها المطالب العلمية في عصر كل منهم ورأوا أن صنيعهم فيها قيام بالواجب ، على ضوء ما أصله السلف .

حتى إن السخاوي – رحمه الله – لما ذكر تعريف شيخه ابن حجر السابق للحسن ، لم يعزه إلى شيء من مؤلفاته [٢] وقد يَسَّر الله تعالى لى الوقوف على مصدره كما تقدم عزوه إليه .

وقد نجم من عدم الاعتناء بالتأصيل هكذا ، رمْيُ المتأخرين بالتبائن المنهجي بينهم وبين المتقدمين بصفة عامة ، في كثير من الضوابط والتقعيدات والتعريفات الاصطلاحية [٣] مع الاستدلال بمثل عبارة الذهبي السابقة عن اختلافه هو ومن عاصروه في مصطلح الحديث الحسن ، عن

(١) نكت الزركشي على ابن الصلاح ١ / ١٠١ ط أضواء السلف .

(٢) ينظر فتح المغيث للسخاوي ١ / ٧٨ .

(٣) ينظر كتاب المنهج المقترح لفهم المصطلح للأخ الفاضل الشريف حاتم العوني ٦ ـ ٩ و ٢٣٤ ـ ٢٣٨ .

السلف المتقدمين ، **رغم أنه جاء عن الذهبي نفسه ما يرد هذا ، كما أسلفت بعضه ، وبعضه ما يلي :**

١ - **في تطبيقه الفعلى على الرجال والأحاديث** ، جعل الحسن قسيما للصحيح ، وأدنى منه ، ففي كتابه « ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل » قرر : أن مَنْ ضعفه ابن مَعين مثلا ، ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه ، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه ، وهو إلى الحسن أقرب » [1] وفي موضع بعد هذا من الكتاب نفسه ذكر : أن عبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى القطان ، قد انتُدبا بالنقد للرجال - ونوَّه بعلمهما واعتماد قولهما - ثم قال : « ومن اختلفا فيه ، اجتُهد في أمره ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن » ثم قال : « وقد وثقا خلقا كثيرا ، وضعفا آخرين » [2] .

وبهذا يشير إلى جعله الخلافين المذكورين ، كالقاعدة العامة التي تنطبق على كثير من الرواة المختلف فيهم ، وتقتضي تحسين حديث كل منهم كما صرَّح بالتفريق في الدرجة بين الحسن والصحيح . ويبدو أن مراد الذهبي هذا مقيد بعدم وجود أقوال أخرى مخالفة في حال الراوي ، مع رجحانها ، بدليل تطبيقه العملي في تراجم ، وأحاديث المختلف فيهم سواء من هؤلاء الثلاثة السابق ذكرهم وهم : ابن معين ، وابن مهدي

---

(١) ينظر ذكر من يعتمد قوله - ضمن أربع رسائل / ١٥٩ .

(٢) المرجع السابق / ١٦٧ .

والقطان ، أو من غيرهم .

فقد جمع نحو أربعمائة راو ، من المختلف فيهم في كتاب خاص بهم ، وقال في مقدمته : « فهذا فصل نافع في معرفة (ثقات) الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما لا يوجب رد أخبارهم ، وفيهم بعض اللِّين ، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح ، فلا ينزل عن رتبة الحسن ، اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تُستنكر عليه وهي التي تُكلم فيه من أجلها ، فينبغي التوقف (في تلك) الأحاديث [(١)] .

فهذا كلام الإمام الذهبي في ثلاثة مؤلفات له ، يقرر فيها تحسين نوع المختلف فيهم ، وبيانه المجمل لحالهم ، يلتقي في جملته مع نوع المختلف فيهم الذين حسن الترمذي حديثهم لذاته ، ما لم توجد علة أخرى وبالتالي لا يكون اصطلاحه في الحسن مولَّدًا توليدا مُحدثا مخالفا للسلف كما تشعر به عبارته التي تقدمت ، بل الواقع يفيد أنه توليد مشروع متأسى فيه بصنيع جمهور السلف .

٢ - **أما أحكامه التفصيلية على الأسانيد** بما يوافق تحسين الترمذي هذا

---

(١) ينظر مقدمة الكتاب في طبعته المعنونة بـ « ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق » / ٢٧ ط مكتبة المنار في الأردن ، والمعنونة بـ « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » / ٤٩ ط دار الباز ونسختها الخطية / ق ١ / ب .

وقوله هنا بالتوقف في ما أنكر على المختلف فيهم ، قد خالفه في خلال الكتاب نفسه وخارجه ، فجزم بضعف ما أنكر على الراوي المختلف فيه ، الذي ترجح تحسين حديثه / ينظر معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد / ترجمة (١٨٠) عبد الله بن صالح الجهنى كاتب الليث . والترجمة نفسها في الطبقة المعنونة بـ « أسماء من تكلم فيه وهو موثق » / ترجمة (١٨٤) . وينظر السير ٦ / ١٧٨ / ترجمة « العلاء بن عبد الرحمن » و ٨ / ٥ (يحيى بن أيوب الغافقي) .

فكثيرة ، ونكتفي ببعض المتفق عليه منها ، وذلك مثل ما رواه بسنده من طريق الحسن بن عرفة ثنا المحاربي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : أعمار أمتى ما بين الستين إلى السبعين (الحديث) ، وعقب عليه بقوله : رواه الترمذي عن الحسن بن عرفة ، وهو حديث حسن غريب [١] وبالمراجعة نجد أن عبارة الذهبي في الحكم على الحديث ، مختصرة من عبارة الترمذي ، بعد تخريجه للحديث من الطريق نفسه حيث قال : هذا حديث حسن غريب ، من حديث محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبي ﷺ لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقد روى عن أبي هريرة من غير هذا الوجه [٢] وقول الترمذي : وقد روى عن أبي هريرة من غير هذا الوجه ، يفيد أنه قد يبني حكمه بالتحسين على طريق معين بمفرده ، ولو كان للحديث غيره من الطرق المعروفة للترمذي نفسه .

ثم إن الحاكم قد أخرج الحديث من الطريق نفسه الذي حسنه الترمذي وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . ولم يتعقبه الذهبي في

---

(١) ينظر « أهل المائة » للذهبي / ٢٩ - ٣٠ .

(٢) جامع الترمذي - الدعوات / حديث (٣٣٥٠) وفي الإسناد « المحاربي » وهو عبد الرحمن بن محمد ، وهو مدلّس تدليس قادحا / طبقات المدلسين / لكن عبارة الترمذي السابقة تفيد تحسينه للحديث من طريقه هذا وإن كان له بعض الطرق غيرها ، كما أن ابن حبان أخرج الحديث كما في الإحسان (٢٩٨٠) وأخرجه الحاكم في المستدرك ٢ / ٤٢٧ وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي في مختصر المستدرك ، فهذا كله يدفع احتمال تدليس المحاربى في هذا الحديث وإن عنعن .

مختصر المستدرك بشيء [١] ولكنه عند اختيار الحكم على هذا الحديث لم يتابع الحاكم في إطلاق الصحة على إسناده ، وإنما اختار حكم الترمذي بالتحسين ، [٢] فهل هذا منه اصطلاح مُحْدَث مخالف للسلف ؟ أو اتباع لمن سبق الحاكم من السلف وهو الترمذي المتفق على اصطلاحه من جمهور السلف والخلف ؟ وقد تقدم أن الذهبي أيضا عدَّ طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبي هريرة ، من أعلى مراتب الحسن .

وقد وافق الحافظ ابن حجر أيضا الترمذي في حكمه السابق فقال : أخرجه الترمذي بسند حسن إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة[٣] فأين الاصطلاح الحادث المخالف للسلف في هذا ؟

وأما ما يوجد من أمثلة تخالف هذا ، فلا يعترض بها ؛ لأنها ليست خلافا موضوعيا ولا منهجيا ؛ بل هو خلاف موضوعي في التطبيق فقط لقاعدة متفق عليها ، وبالتالي يُسْتَدْرَكُ موضع المخالفة بخصوصه ، استنادا إلى القاعدة المتفق عليها من المخالف ومن غيره وسيأتي بعض أمثلة تفصيلية .

٣ - **ومن أحكام الذهبي التفصيلية على الرواة** : أنه ترجم « لمحمد بن حمير بن أُنيس الحمصي أبى عبد الله » وهو ممن اختلف فيه ، توثيقا

---

(١) ينظر المستدرك ومعه التلخيص / الموضع السابق .

(٢) وينظر مثال آخر في السير ١ / ٢٦ مع جامع الترمذي ـ المناقب / حديث (٣٧٣٨) وتحفة الأشراف ٣ / ١٨٠ حديث (٣٦٢٨) والميزان ٣ / ترجمة (٧١٩٧) .

(٣) الفتح ـ كتاب الرقاق ١١ / ٢٤٠ .

وتضعيفا ، ففي « العبر » اقتصر على قول اثنين ممن وثقه [١] وفي « ديوان الضعفاء » جزم بتوثيقه ، ثم ذكر قول الفسوي بأنه ليس بقوي [٢] لكنه في العدد الأكثر من كتبه ، اقتصر على ذكر الخلاف فيه توثيقا وتضعيفا مجملا [٣] ومنها كتابه « ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق » [٤] فيعتبر بذلك داخلا في الشرط العام لهذا الكتاب كما تقدم .

وهو تحسين حديث من ذُكر فيه ، ماعدا ما ينكر عليه . وقد صرح الذهبي بذلك في السير ، حيث ذكر الخلاف في هذا الراوي ثم عقب عليه بقوله : قلت : ما هو بذلك الحجة ، حديثه يُعد في الحسان ، وقد انفرد بأحاديث منها ما رواه ابن حبان في صحيحه ، له عن محمد بن زياد عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال : من قرأ آية الكرسي ، دبر كل صلاة مكتوبة (الحديث) [٥] .

فيلاحظ أن هذا الراوي مختلف فيه ، وقد ذكر الذهبي الخلاف ، ثم جزم بأن حديثه يُعد في الحسان ، وذكر أن ابن حبان يخرج له في صحيحه بعض الأحاديث التي ينفرد بها ، وذكر منها الحديث السابق

---

(١) العبر للذهبي ١ / ٣٣٤ وفيات سنة ٢٠٠ هـ .

(٢) ينظر ديوان الضعفاء / ترجمة (٣٦٧٨) .

(٣) ينظر الميزان ٣ / ٥٣٢ والكاشف ٢ / ترجمة (٤٨١٣) والمغني ٢ / ترجمة (٥٤٥٤) وتاريخ الإسلام ١٣ / ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٤) ينظر ترجمة رقم (٢٩٧) والطبعة الأخرى بعنوان معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد / ترجمة (٢٩٢) .

(٥) السير ٩ / ٢٣٤ - ٢٣٥ مع أطراف الغرائب لابن القيسراني ٥ / ١٥ حديث (٤٥٢٩) حيث ذكر الدارقطني تفرد محمد بن حمير بالحديث عن محمد بن زياد .

وبالمراجعة نجد أن الحديث لم يخرجه ابن حبان في صحيحه كما ذكر الإمام الذهبي ، وإنما أخرجه في كتاب آخر له مفرد ، هو « كتاب الصلاة » من طريق « محمد بن حمير » هذا [١] .

وقد ذكره ابن حبان أيضًا ، في الثقات [٢] وأخرج له في صحيحه أحاديث أخرى عددها خمسة [٣] وبها يتحقق لنا أن الذهبي جعل حديث « محمد بن حمير » في مرتبة الحسن ، وطبق ذلك على حديثه السابق ، المنفرد به ، مع عزوه له إلى صحيح ابن حبان ، سهوًا ، إلا أنه لم يتابعه على إطلاق الصحة عليه ، لكونه ممن يجعل الحسن نوعا من الصحيح ، كما هو معروف [٤] .

كما أن الترمذي لم يخرج « لمحمد بن حمير » هذا ، في جامعه ، فجعلُ الذهبي حديثه في مرتبة الحسن لذاته يعدُّ تطبيقا منه لاصطلاح الترمذي في مثله من المختلف فيهم ، ولو لم يخرج لهم الترمذي ، وبالتالي يكون اصطلاحه في الحسن لذاته الذي أضافه لنفسه ولمن عاصره ، ليس مُحْدَثا على خلاف جمهور السلف ، كما أطلق في عبارته السابقة ، بل هو موافق لهم كما ترى ، تقعيدًا وتطبيقا ، وما يوجد له مخالفا لذلك ، فهو من اختلاف النظر حالة التطبيق ، فلا يُسْتَشْكَلُ به كما أشرت من قبل .

(١) ينظر إتحاف المهرة لابن حجر ٦ / حديث (٦٤٨٠) ونتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار ، له ٢/٢٧٩ - ٢٨٠ ..

(٢) ينظر الثقات ٧ / ٤٤١ .

(٣) ينظر فهرس كتاب الإحسان ١٨ / ٢٢٤ .

(٤) ينظر نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح ١ / ٢٩٠ ، ٤٢٨ .

استعمال الذهبي وابن حجر للصورة الثانية من التركيب الجزئي في وصف الرواة ، مع تحسين حديثهم لذاته

وسأكتفي هنا باثنين ممن تقدم الاتفاق على تحسين حديث كل منهما لذاته ، وهما :

١ - **محمد بن عمرو بن علقمة** : عند مراجعة مصادر ترجمته [(١)] نجد في حاله اختلافا ، حتى من العالم الواحد ، بين توثيق وتضعيف ، مع تفسير بعضهم للضعف بما يفيد القصور في ضبط رواياته عن بعض شيوخه ، وذكر ابن المديني حديثا من ذلك ، كما ذكر ما حكاه الترمذي عن يحيى القطان ومالك فيه ، ثم روايتهما عنه ، وقد ذكر ابن عدي في ترجمته ثلاثة أحاديث وعقب على أحدها بذكر اختلاف في كونه من رواية محمد بن عمرو ، أو من رواية شخص آخر غيره ، ولم يعلق على الحديثين الآخرين بشيء ، وبالنظر في الثاني ، نجد شيخ محمد بن عمرو فيه مبهما ، والثالث مقرون فيه محمد ابن عمرو بابن أبي ذئب ، ثم قال ابن عدي : ولمحمد بن عمرو حديث صالح وقد حدَّث عنه جماعة من الثقات ، كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة ويُغرب بعضهم على بعض ، روى عنه مالك غير حديث في الموطأ وغيره وأرجو أن لا بأس به [(٢)] وذكره ابن حبان في الثقات [(٣)] وقال : كان يخطئ .

---

(١) ينظر : تهذيب الكمال ٢٦ / ٢١٢ - ٢١٨ مع حواشي التحقيق .

(٢) الكامل ٦ / ٢٢٢٩ .

(٣) الثقات ٧ / ٣٧٧ .

وذكره في مشاهير علماء الأمصار [(١)] فقال : من جلة أهل المدينة ومتقنيهم هـ كما أنه أخرج له في صحيحه كثيرا من الأحاديث [(٢)] .

وتلخيص ابن عدي هذا لحال محمد بن عمرو بعد نظره في مروياته ، فيه معنى التركيب الجزئي لحاله بما دُوْن الثقة ، فما ذكره من أن في روايات الثقات عنه غرائب ، يشير إلى عدم تمام ضبطه ، وعبارة « لا بأس به » في إطلاق ابن عدي ، تشير إلى عدالة الراوي ، مع الخطأ القليل الذي لا يقدح في أصل حجتيه ، في غير ما أخطأ فيه ، كما صَرَّح بذلك في غير ترجمة محمد بن عمرو [(٣)] . وهو بهذا متفق مع الاصطلاح العام ، في جعل عبارة « لا بأس به » من المرتبة التي تحت مرتبة « الثقة » المطلق مباشرة ، كما هو معروف .

أما الإمام الذهبي فإنه في السير [(٤)] استهل ترجمة محمد بن عمرو بقوله : المُحدِّث الصدوق ، ثم قال : وحديثه في عداد الحسن ، وأتبع ذلك بذكر الأقوال المختلفة فيه ، وفي الميزان قال : شيخ مشهور حسن الحديث ثم ذكر الأقوال المختلفة فيه [(٥)] وفي المغني قال : مشهور حسن الحديث

---

(١) المشاهير لابن حبان / ترجمة (١٠٤٦) .

(٢) ينظر فهرس الإحسان ١٨ / ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٣) ينظر الكامل ٦ / ٢٣٥٤ / ترجمة « مغيره بن زياد الموصلي » .

(٤) السير ٦ / ١٣٦ - ١٣٧ .

(٥) الميزان ٣ / ت ٨٠١٥ .

ثم ذكر بعض الأقوال المختلفة فيه [١] ، وفي الديوان قال : حسن الحديث ، منهم من صَحَّحَ حديثه [٢] ، وفي « أسماء من تكلم فيه وهو موثق » قال : صدوق ، وقال الجوزجاني : ليس بقوي [٣] .

فيلاحظ من عبارات الذهبي في خلاصة حال محمد بن عمرو عنده أنها متنوعة ومُشارٌ بها إلى الجمع بين الأقوال المختلفة في حاله توثيقا وتضعيفا ، مع اتفاق جملتها في الدلالة على العدالة ، وقصور الضبط ولهذا تعد جميعها من التركيب الجزئي المذكور في تعريفات الحديث الحسن كما تقدمت ، فقول الذهبي « شيخ مشهور » أو « مشهور » فقط يشير إلى معرفة عدالة محمد بن عمرو ، وذكره مع هذا عبارة « حسن الحديث » إشارة إلى قصور الضبط عن راوى الصحيح ، حسب ما تقدم من تعريف الذهبي نفسه وتمثيله بعدد من رواة الحسن ومنهم محمد بن عمرو هذا . وقوله : « حسن الحديث منهم مَن صَحَّحَ حديثه » تقرير

---

(١) المغني في الضعفاء ٢ / ت ٥٨٧٦ .

(٢) ديوان الضعفاء / ت ٣٩١٢ .

(٣) أسماء من تكلم فيه وهو موثق (ت ٣٠٧) والطبعة الأخرى (ت ٣٠٣) ، ولكن في موضع آخر من السير ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ - أورد الذهبي حديثا من طريقه ، ثم قال : في إسناده محمد - يعني ابن عمرو - لا يحتج به ، وفي بعضه نكارة بينة هـ فمثل هذا يجاب عنه بأن قوله : « لا يحتج به » خلاف الأكثر من أقواله في عدد من مؤلفاته غير قليل كما تراه ، بما فيها كتاب السير نفسه ، مع اتفاق قوله فيها عموما على تحسين حديثه ، ويجاب عن الحديث المذكور بأنه يمكن تضعيفه بخصوصه لظهور نكارته ، ولكن لا يقدح في حجية راويه فيما ليس منكرا من حديثه .

لثبوت العدالة أيضا مع الخلاف في تمام الضبط ، وقوله : صدوق ، مع ذكر تضعيف الجوزجاني المجمل ، إثبات أيضا للعدالة مع مخالفة في الضبط ، ومن ذلك يستفاد أن التركيب الجزئي قد تختلف عباراته حتى من الناقد الواحد ، مع الاتفاق في الجملة على الضابط العام في حَدِّ الحديث الحسن ، وهو العدالة وقصور الضبط عن التمام ، وعلى الباحث المتمرس تأمل دلالة العبارات بعناية ، للتحقق من تحديد مرتبة الراوي الجامعة بين مختلف الأقوال والآراء المعتبرة في حاله ، والمتوافقة مع القواعد النقدية .

وأما الحافظ ابن حجر : فإنه ساق الأقوال والآراء المختلفة في حال محمد بن عمرو في « تهذيب التهذيب » بأوعب من غيره ، لكن لم يرجح في حاله شيئا [1] أما في « هدي الساري » فلَخَّصَ حاله بقوله : صدوق تكلم فيه بعضهم من قِبَل حفظه [2] وفي « التقريب » قال : صدوق له أوهام [3] وفي أجوبته عن أحاديث مشكاة المصابيح ، ذكر حديث أبي هريرة : أن النبي ﷺ رأى رجلا يتبع حمامة (الحديث) وذكر أن ابن حبان صححه من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي

---

(١) التهذيب ٩ / ت ٦١٧ .

(٢) هدي الساري / ٤٤١ .

(٣) التقريب (٦١٨٨) .

سلمة عن أبي هريرة ، ثم قال : ومحمد بن عمرو ، صدوق في حفظه شيء ، وحديثه في مرتبة الحسن ، وإذا توبع بمعتبَر قُبِل ، وقد يُتَوقَّف في الاحتجاج به ، إذا انفرد بما لم يتابع عليه ، ويخالفُ فيه ، فيكون حديثه شاذا ، لكنه لا ينحط إلى الضعف ، فضلا عن الوضع [١]

ويلاحظ فيما ذكره ابن حجر في خلاصة حال محمد بن عمرو ، أنها عبارات منوعة الألفاظ ، مع الاتفاق في التركيب الجزئي من لفظ « صدوق » الدال على العدالة ، ومن عبارة تدل على التضعيف القليل للضبط ، وهذا هو الضابط العام في تعريف الحسن لذاته كما مَرَّ ، ثم إن عِبَارَتَي الحافظ في الهدي ، وفي الأجوبة عن أحاديث المشكاة وهما : « صدوق تكلم فيه بعضهم من قِبَل حفظه » و « صدوق في حفظه شيء » متقاربتان جدا مع قول الترمذي في خلاصة حال من أشار بحديثه إلى تعريف الحسن لذاته عنده وهو « عبد الله بن محمد بن عقيل » كما مَرَّ، وذلك في بداية جامعه [٢] .

كما أن العبارة متقاربة مع ما لَخَّصَ به أيضا حال المختلف فيهم الذين حَسَّن لكل منهم بمفرده في جامعه ، وذكر منهم « محمد بن عمرو » هذا[٣] .

---

(١) أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث مشكاة المصابيح ، مع المشكاة ٣ / ١٧٨٤ .

(٢) وينظر جامع الترمذي ١ / حديث (٣) .

(٣) ينظر جامع الترمذي ٦ / أبواب العلل / ٢٣٦ ط د / بشار .

ثم إن الحافظ قرن خلاصة حال محمد بن عمرو بتحديد درجة حديثه بأنه في مرتبة الحسن ، ما لم توجد علة كالشذوذ ، وبهذا توافق صنيعه قولا وتطبيقا ، مع صنيع الترمذي قولا وتطبيقا ، كما ترى .

٢ - **عبد الله بن محمد بن عقيل** : وهو كسابقه ، قد اختلفت آراء النقاد فيه ما بين توثيق وتضعيف حتى من عالم واحد ، مع إمكان الجمع بين أغلبها كما سيأتي ، فمن ذلك أن ابن خزيمة جاء عنه قوله : لا أحتجّ به لسوء حفظه [١] ومع ذلك أخرج له في صحيحه ، ووقفت له على موضعين أخرج فيهما له ، دون تعقب منه كما يفعل فيمن لا يرى الاحتجاج به [٢] .

وجاء في ترجمته أيضا قول الترمذي : « إنه صدوق تكلم فيه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه » وكذا ما حكاه الترمذي عن شيخه البخاري وأحمد ابن حنبل وغيرهما ، وقال الفلاس : سمعت يحيى [٣] وعبد الرحمن [٤] يحدثان عنه ، والناس يختلفون فيه [٥] . ومن أقوال النقاد المتقدمين فيه المشتملة على التركيب الجزئي ، قول الساجي : كان من أهل الصدق

---

(١) التهذيب ٦ / ت ١٩ .

(٢) ينظر صحيح ابن خزيمة ١ / حديث (١٧٧) و ٢ / حديث (١٤٦٩) .

(٣) يعني : القطان .

(٤) يعني : ابن مهدي .

(٥) ينظر الضعفاء للعقيلي ٢ / ٢٩٩ والكامل ٤ / ١٤٤٧ وفيه « يختلفون عليه » .

ولم يكن بمتقن في الحديث [(١)] وقول أبي عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الحكم : « خَيِّر فاضِل » ووصفه بالعبادة ، وقال : « إن كانوا يقولون فيه (شيئا) ففي حفظه » [(٢)] .

وقول الفسوي : صدوق فيه ضعف [(٣)] . ويلاحظ تنوع ألفاظ عبارة التركيب الجزئي من هؤلاء الثلاثة ، مع التقائها في المعنى على إثبات العدالة مع قصور الضبط قليلا ، وبذلك تتفق مع عبارة الترمذي السابقة وتتفق عبارات هؤلاء النقاد الأربعة ، مع ما تقدم من التعريف الاصطلاحي للحسن ، وتقدم تحسين الترمذي لحديثه بمفرده ، وإشارته بحاله إلى ضابط راوى الحسن عنده ، وباتفاق هؤلاء مع الترمذي ، يكون تأصيل ضابط حال راوى الحسن لذاته ، بالتركيب الجزئي المذكور ، ليس مما انفرد به الترمذي وحده ، كما ترىوسيأتى من يوافق هؤلاء أيضا .

لكن يعقوب بن شيبة قال في حال « عبد الله » هذا : صدوق ، وفي حديثه ضعف شديد جدا [(٤)] ويقرب من هذا أن ابن معين في رواية ابن محرز سئل عن المفاضلة بين « عبد الله » هذا وبين خالد بن ذكوان أبى الحسين ، فوصف خالدًا بأنه « لا بأس به »[(٥)] وقال في عبد الله : هالك

(١) إكمال تهذيب الكمال ٨ / ١٧٨ .

(٢) ضعفاء العقيلي ٢ / ٢٩٩ والتحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي ٢ / ٣٩٩ .

(٣) تهذيب التهذيب ٦ / ت ١٩ .

(٤) المصدر السابق ٦ / ت ١٩ .

(٥) المصدر السابق .

دَامِر ، ثم قال : من بَابةِ أصحاب الحديث الرقَّاقة [١] وفي رواية الدارمي عن ابن معين قال : ليس بثقة [٢] وفي رواية للدوري : ضعيف في كل أمره [٣] وعبارات الروايات الثلاثة - كما ترى - تفيد الضعف الشديد . وعكس هذا جاء عن ابن عبد البر في قولٍ ، فقال : هو أوثق من كل من تكلم فيه [٤] . وقد عقب الحافظ ابن حجر على هذا القول بأنه إفراط[٥] . يعني في توثيق « عبد الله » ، وتابع السخاوي شيخه ابن حجر أيضًا[٦] . ويؤيد هذا أن لابن عبد البر قولا آخر فيه يفيد التضعيف قليلا ، حيث قال : ليس بالحافظ عندهم ، وقد اختُلِف عنه ... [٧]وبالنظر في مجموع الأقوال في تضعيفه نجد أن ما تقدم من قول يعقوب بن شيبة وأقوال ابن معين ، يعد كلاهما إفراطا في التضعيف ، كما أن ابن معين جاء عنه

(١) أحوال الرجال عن ابن معين ١ / ١١٣ ولعل معنى « أصحاب الحديث الرقَّاقة » يعنى الذين تقبل روايتهم في الفضائل والرقائق ، دون الأحكام ، لغلبة الخطأ والوهم عليهم / ينظر الجرح والتعديل ١ / ٦ - ٧ ، ١٠ ، ٢ / ٣٢ مع أن المحققين من القائلين بقبول الضعيف فيما دون أحكام الحلال والحرام ، يذكرون عدم شدة ضعفه / ينظر الجرح والتعديل ٢ / ٣٠ - ٣١ وعبارة ابن معين « هالك ، دَامِر » تفيد شدة الضعف كما هو ظاهر .

(٢) تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين / ١٥٨ .

(٣) الجرح ٥ / ١٥٤ .

(٤) التهذيب ٦ / ت ١٩ .

(٥) التهذيب / الموضع السابق .

(٦) ينظر التحفة اللطيفة ٢ / ٣٩٩ .

(٧) ينظر التمهيد ٢٠ / ١٢٥ .

روايات أخرى بالتضعيف الخفيف فقط [١].

أما الحاكم فصصح له ، مع تقرير تفرده ، ولكن ذكر مع هذا : أن الشيخين تركاه لما نُسب إليه من سوء الحفظ ، وقال : وهو عند المتقدمين من أئمتنا ثقة مأمون [٢] . وفي موضع آخر ، صحح له ، وقال : مستقيم الحديث ، مقدم في الشرف .[٣] وفي بعض مواضع بعد هذا ، صحح له[٤]. ومقتضى مجموع كلامه السابق أنه يعرف أن « عبد الله » هذا مختلف في توثيقه وتضعيفه بسوء الحفظ ، وأنه بالتالى يصحح له ما لم يظهر له سوء حفظه فيه ، ومعروف أنه يطلق الصحة على الحسن لذاته عند الترمذي والجمهور كما تقدم .

وأما أبو الحسن ابن القطان ، فمرة قال : مختلف فيه [٥] ومرة ذكر أن عبد الحق الإشبيلي لم يصحح حديثًا من طريق زهير بن معاوية عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، ولكن حسَّنه ، وعلل ذلك بكونهما مختلفا فيهما [٦] وفي موضع ثالث قال : مختلف فيه ، ضعفه قوم بسوء الحفظ

(١) ينظر الضعفاء للعقيلي ٢ / ٢٩٩ والجرح والتعديل ٥ / ١٥٤ والكامل ٤ / ١٤٤٦ - ١٤٤٧ ومعرفة الرجال عن ابن معين وغيره رواية ابن محرز ١ / ٧٢ .

(٢) المستدرك للحاكم مع تلخيص الذهبي ١ / ٧١ .

(٣) المصدر السابق ١ / ١٥٢ .

(٤) المصدر السابق ١ / ٢٩٧ ، ٤ / ٣٣٣ - ٣٣٤ .

(٥) الوهم والإيهام ٣ / ٤٢٥ .

(٦) المصدر السابق ٣ / ٥٠١ .

فالحديث من أجله حسن [١] .

وأما الإمام الذهبي فتعدد تلخيصه لحال « عبد الله » فمرة قال : لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج[٢]. ومقتضى هذا تضعيفه له ومرة قال : فيه لِيْن ، وكان أحمد وإسحق يحتجان به [٣] . فجعله مختلفا فيه ، ومرة قال : حسن الحديث ، احتج به أحمد وإسحق ، ثم ذكر قول عدد ممن ضعفه مطلقا [٤] . فجزم بجعل حديثه في مرتبة الحسن ، معللا ذلك بكونه مختلفا فيه احتجاجا وتضعيفا فيلتقي هذا مع ما تقدم من حكايته للاختلاف فقط ، كما يلتقي جزمه بأنه حسن الحديث لأجل الاختلاف في حاله على النحو المذكور ، مع ابن القطان ، وسابقيه حتى نصل إلى الترمذي ، وعليه فيعتمد من أقوال الذهبي في عبد الله ما وافق فيه الجمهور ، وهو تحسين حديثه لذاته مع تعليله للحكم .

وأما الحافظ ابن حجر : فمرة قال : مختلف في الاحتجاج به إذ انفرد[٥] ومرة قال « صدوق ، في حديثه لين ، ويقال : تغير بآخره » [٦]

---

(١) المصدر السابق ٤ / ٩٧ .

(٢) السير ٦ / ٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

(٣) ديوان الضعفاء / ت ٢٢٧٧ .

(٤) المغني ١ / ت ٣٣٣٧ .

(٥) الفتح ١٠ / ٣٢٤ .

(٦) التقريب (ت ٣٥٩٢) .

وهذه العبارة كما ترى مكونة من تركيب جزئي دال على العدالة وخفة الضبط ، وهي بحسب شرط الحافظ في التقريب تُعَدُّ عنده أصح وأعدل ما يقال في حال عبد الله [١] ، وقد أقر تحسين الترمذي لحديثه في موضعين ، وعلل ذلك في ثانيهما بعبارة نحوها فقال « من صغار التابعين وهو صدوق عندهم ، وضعفه بعضهم من قِبَل حفظه »[٢] وتقارب العبارتين مع عبارة الترمذي السابقة في بيان حال « عبد الله » ، لا تخفى ، مع تحسينه لحديثه بمفرده .

ومرة أخرى قال الحافظ : وابن عقيل - يعنى « عبد الله » هذا - سيِّئ الحفظ ، يصلح حديثه للمتابعات ، فأما إذا انفرد ، فيُحَسَّن ، وأما إذا خالف - يعني أقوى منه - فلا يقبل [٣] . وقد ضعف في هذا الموضع حديثه لمخالفته أقوى منه .

النتيجة

ومما قدمته يتضح الآتي :

١ - أن كلا من الذهبي وابن حجر يتفقان مع ابن الصلاح وغيره على

---

(١) ينظر التقريب / ص ٧٣ .

(٢) نتائج الأفكار في تخريج الأذكار النووية لابن حجر ٢ / ٢١٦ وموافقة الخبر في تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب في الأصول ٢ / ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٣) التلخيص الحبير ٢ / ١٠٨ .

تحسين حديث محمد بن عمرو بن علقمة ، لذاته ، في غير ما ظهر وهمه فيه ، ويتفقان أيضا مع ابن القطان وغيره على تحسين حديث « عبد الله محمد بن عقيل » لذاته ، في غير ما ظهر وهمه فيه .

٢ – أن كلا من الروايين المذكورين يُعَدُّ أنموذجا عمليا ، لنوع من الرواة المختلف فيهم ، تعديلا وتجريحا ، ويُحسَّن حديثهم ، وهم مَن يمكن الجمع بين الخِلاف في كل منهم ، بحمل التوثيق على ثبوت الصدق من ركن العدالة ، وثبوت الخطأ القليل من ركن الضبط [١] وبالتالى يمكن الباحث المتمكن قياس غيرهم عليهم [٢] ، وأن الترمذي قد قَعَّد حال هذين الروايين وأمثالهما في كتاب العلل الذي في آخر جامعه . [٣] وذلك بعد أن طَبَّق خلال الجامع عمليا – تحسين ما انفرد به حسب عِلْمهِ ، كل من

(١) أما من يترجح توثيقه ، فحديثه صحيح لذاته مثل « عفان بن مسلم » / الكامل ٥ / ٢٠٢١ والميزان ٣ / ٥٦٧٨ والتهذيب ٧ / ٤٥٣ والكاشف ٢ / ت ٣٨٢٧ والتقريب (ت ٤٦٢٥) وأبان بن يزيد العطار / ينظر الميزان ١ / ت ٢٠ والتهذيب ١ / ت ١٧٥ والكاشف ١ / ت ١١١ والتقريب (ت ١٤٣) ، ومن يترجح تضعيفه ، فحديثه ضعيف بمفرده كما هو معروف ، مثل « عبد الله بن المؤمل المخزومي / تهذيب الكمال ١٦ / ١٨٧ مع حواشي التحقيق ، وتهذيب التهذيب ٦ / ٤٦ والتقريب (ت ٣٦٤٨) والفتح ٣ / ٤٦٦ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ، وجزء في حديث « ماء زمزم لما شرب له » / ٢١ - ٢٣ بتحقيق الأخ الشيخ كيلاني محمد خليفة . وينظر الموقظة للذهبي / ٨٠ والنكت للزركشي ١ / ٣١٥ .

(٢) ينظر نتائج الأفكار لابن حجر ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩ والنكت على ابن الصلاح له ١ / ٤٦٣ - ٤٦٤ .

(٣) جامع الترمذي ٦ / ٢٣٦ - ٢٣٧ .

هذين الراويين وأمثالهما ، ما لم توجد علة أخرى [١] ، وسواء وُجد في الباب متابع أو شاهد لغيرهم أم لم يوجد .

كما أنه في أوائل الجامع اختار خلاصة مركبة جزئيا ، في بيان حال هؤلاء ممثلين في أحدهم وهو « عبد الله بن محمد بن عقيل » فقال فيه : « صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم ، من قِبَل حفظه » [٢] . فصار بذلك ضابطا لخلاصة حال راوي الحديث الحسن لذاته عنده ، حيث إنه ضم إلى ذلك ، التصريح المتعدد بتحسين حديثه بمفرده كما قدمت ، ويقول الفخر الرازي : إن ترتيب الحكم على الوصف ، مشعر بكون الوصف علة ، قال : وذلك يوجب تكرر الحكم عند تكرر الوصف ، باتفاق القائسين [٣] فَيُعَدُّ صنيع الترمذي هذا تعريفا بالمثال العملي للحسن لذاته ، كما تقدم .

٣ - أن صنيع ابن القطان وابن الصلاح والذهبي وابن حجر في تحسين حديث هذين الراويين لذاته في غير ما وهم كل منهما فيه ، مُؤَصَّل ومستمد من صنيع الترمذي الذي وافقه عليه جمهور السلف ، فمَن بعدهم . وبالتالى لا يقال إن الحسن باصطلاح هؤلاء ومَن وافقهم اصطلاح مُحْدَث على خلاف اصطلاح السلف عموما .

---

(١) وينظر تقرير ابن القطان الفاسي لذلك / الوهم والإيهام ٥ / ٥٢ .

(٢) جامع الترمذي ١ / أبواب الطهارة ـ باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور حديث رقم (٣) .

(٣) المحصول في علم الأصول للرازي ٢ / ١٨٣ ، ٢٤٣ والفتح ١٢ / ٢٦٢ .

٤ – أنه على ضوء تقعيد الترمذي وتطبيقه لمصطلح الحسن لذاته أمكن مَنْ بَعده من المحققين صياغة تعريف اصطلاحي له ، بحسب متطلبات عصرهم ، محققا قناعة عامة المحدثين والفقهاء ، وحصل استقرارهم عليه كما تقدم عن الحافظ ابن حجر وتلميذه السخاوي وبالتالي لا يأس ولا استحالة في تحقق هذا .

كما أن وجود بعض ما يشذ عن مقتضى هذا التعريف من الأمثلة الفردية ، سواء من الترمذي أو غيره من المتقدمين ، أو من ابن حجر أو غيره من المتأخرين ، فإن ذلك لا يقدح فيما هو الغالب ، لأن القواعد العامة يكون لها شواذ لا تضر ، كما لا يضرها اصطلاح خاص مخالف .

٥ – أن اطلاق الصحيح على الحسن بالاصطلاح المتقدم ، من السلف المتقدمين ليس هو الكثير أو الغالب ، ولكنه اختيار اصطلاحي من البعض ، ورغم توسعهم فيه عن الجمهور ، فلا نشاحِحُهم فيه ، بل نأخذ به منسوبا إليهم بخصوصهم ، فنقول مثلا : أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، أو صححه ابن خزيمة ، وهكذا ، ولكن لا نعارض به اصطلاح الجمهور كما تقدم في بعض الأمثلة .

٦ – أن كلا من الراويين المذكورين ، قد ذُكرت خلاصة حال كل منهما بتركيب جزئى يدل مجموع ألفاظه على الجانبين وهما : العدالة وخفة الضبط عن التمام المشترط في راوي الصحيح عند الجمهور ، وأنه قد أشير في هذا التركيب إلى العدالة بلفظ « صدوق » ، لكون الصدق

عماد أصلي في قبول الرواية ، ولذا قال الذهبي في قبول المبتدع : لنا صدقه ، وعليه بدعته [١] وصيغة « فَعُول » من الصدق ، تدل على المبالغة والتكرار [٢] .

وقد يشار إلى العدالة بغير هذا اللفظ كما تقدمت عبارات أخرى عنه . كما أُشير في هذا التركيب إلى خفة الضبط بما دلّ عليه . وقد يشار إليه بلفظ آخر أيضا مما يدل على قلة الخطأ ، كما تقدم في ترجمة هذين الراويين .

٧ - ممن ذكر أن العبارة التي تجمع بين ما يدل على جانبي العدالة والضبط ، تُسَمَّى تركيبا : الحافظ ابن الملقن ، فذكر أن الراوى إذا وُجد فيه الضبط دون العدالة ، لم يُقبل حديثه ؛ لأن العدالة هي الركن الأكبر في الرواية ، وقال : ثم كل واحد من الضبط [٣] ، له مراتب : عليا ووسطى ، ودُنيا ، وتحصل بتركيب بعضها مع بعض ، مراتب للحديث

---

(١) ينظر الميزان ١ / ٥ ٢ ٥ .

(٢) ينظر طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي وولده أبي زرعة ٢ / ١٠٩ .

(٣) كذا في المطبوع من « المقنع لابن الملقن ١ / ٩٥ - ٩٧ وفي نسختين خطيتين له ، ولكن يبدو أن في ذلك سقط كلمة « والعدالة » لأن سياق الكلام عن العدالة والضبط كما هو واضح ، ولأن أصل هذا الكلام هو قول لابن دقيق العيد قد ذكره ابن الملقن قبل كلامه هذا ، وفيه أن الدرجات الثلاث الآتى ذكر ابن الملقن لها ، هي في صفات الرواة عموما ، عدالة وضبطا ، ونحوه ذكر الميانشي قبله ، فقال في تعريفه للحسن : « إنه المختلف في تمام ضبط رواته وعدالتهم » ينظر : ما لا يسع المحدِّث جهله للميانشي / ١١ بتحقيق الشيخ صبحي السامرائي .

في القوة ، فَتَنَبَّه لذلك ترشد [(١)] .

٨ - تقدم أن تركيب « عدل ضابط » قد ذكر في تعريف الحديث الصحيح بدلا من لفظ « ثقة » مفردًا الذي يوصف به الراوي ، وبذلك جُعِلَتْ مرتبته هي مرتبة ثقة ، ومثله فإنه قد ذكر في تعريف الحسن لذاته المتفق عليه عند الجمهور تركيب جزئي بعبارة « صدوق في ضبطه قصور عن ضبط راوي الصحيح » أو بعبارة « عدل خف ضبطه عن ضبط راوي الصحيح » وهذا مستمد من وصف راويه بعبارة « صدوق تكلم بعضُهم فيه من قِبَل حفظه » ونحوها ، كما تقدم . وعليه يكون هذا التركيب المذكور في تعريف الحسن ، وفي وصف راويه ، وما في معناهما [(٢)] يُعَدُّ بحكم دلالته الاصطلاحية المذكورة - من المرتبة التي دون مرتبة « الثقة » المفرد ، مباشرة ، فهو بمنزلة المذكور في عدد من مصادر بيان مراتب التعديل من ألفاظ مفردة للدلالة على تلك المرتبة وهي : لا بأس به بالاصطلاح العام - وصدوق ، ومأمون وخيار [(٣)] ، كما جعل الترمذي التركيب الجزئي الذي وصف به عبد الله بن محمد بن عقيل ، بمنزلة قول

---

(١) المقنع لابن الملقن / الموضوع السابق .

(٢) مثل « صدوق في لين » أو « صدوق له أوهام » أو « صدوق في حفظه شيء » كما سيأتي في الامثلة .

(٣) ينظر الجرح والتعديل ٢ / ٣٦ والكفاية ٢١ - ٢٣ وشرح العراقي لالفيته مع شرح الأنصارى ٢ / ٤ والنكت الوفية للبقاعي ١٩١ / أ ، ب .

شيخه البخاري « مُقارب الحديث » كما تقدم (١)

استشكال مرتبة الصورة الثانية للتركيب الجزئي ودرجة حديث الموصوف بها ، والجواب عن ذلك .

بعدما قدمته من أن التركيب الجزئي المذكور في تعريف الحسن لذاته وفي وصف راويه ، يُعَدُّ في المرتبة التي دون مرتبة « ثقة » مباشرة ، وذلك بناء على دلالته الاصطلاحية عند الجمهور ، استشعرت أنه قد يَسْتَشْكِلُ

(١) وهذا يخالف صنيع الحافظ العراقي وأكثر من جاء بعده حيث جعلوا لفظ « مقارب الحديث » من مرتبة مَن يُكْتَب حديثه للاعتبار ولا يحتج به بمفرده ، وبالتالي يكون حديث من يوصف به ضعيفا بمفرده / ينظر التقييد والإيضاح مع مقدم ابن الصلاح / ١٥٩ ـ ١٦٠ وشرح العراقي للتبصرة والتذكرة مع فتح الباقي للأنصاري ٢ / ٤ ـ ٥ والشذ الفيّاح من علوم ابن الصلاح لإبراهيم الأنباسي ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٨ وتوضيح الأفكار للصنعاني ١ / ٢٦٦ أما السخاوي فذكر لفظ « مقارب الحديث » مرتين ، مرة ضمن من يكتب حديثه للاعتبار تبعا للعراقي ، ومرة كما جعلها الترمذي والبخاري ، كما ذكرت فيما تقدم / وينظر / فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٤ ـ ١١٥ . وأما محمد بن محمد ابن الجزري تلميذ العراقي فجعل هذه اللفظة من ألفاظ التضعيف / ينظر الهداية في علم الرواية له مع شرحها « الغاية » للسخاوي ١ / ٢٠٠ وجعل البلقيني ما هو بفتح الراء جرحًا / ينظر محاسن الاصطلاح / ٢٤٠ ومثله القسطلاني في مقدمة شرحه للبخاري / ينظر مقدمة القسطلاني مع شرحها نيل الأماني للأبياري / ٧٥ . وليس لأي من الفريقين دليل غير المعنى اللغوي ، وهو غير معتمد عند مخالفته للإطلاق الاصطلاحي عند من أطلقها من النقاد بمعنى الاحتجاج بالراوي بدرجة التركيب الجزئي الموصوف به راوى الحسن لذاته ، والمذكور في تعريفه ، كما بينته / وينظر فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٣٠ و / ترتيب العلل الكبير للترمذي / ١٧٩ / تحقيق صبحي السامرائي وآخرين ، والجرح والتعديل ١ / ٢٥ وهذا موافق للحديث المتفق عليه : « سدِّدُوا وقاربوا وأبشروا » وقد جمع البخاري بين هذه اللفظة ـ وبين « لا بأس به » التي هي من ألفاظ تلك المرتبة باتفاق / ينظر ترتيب العلل الكبير للترمذي حديث ١٧ ، ص ٣٨٥ وتابعه عبد الحق الإشبيلي فذكر أن قول البخاري « مقارب الحديث » : يريد أن حديثه يقرب من حديث الثقات ، أي لا بأس به / الصلاة والتهجد له / ١٧٠ .

هذا مَن يراجع كثيرًا من المصادر التي عنيت بذكر مراتب التعديل وألفاظها وخاصة كتب مصطلح الحديث ، فيجدها في المرتبة التي دون مرتبة « ثقة » مباشرة قد اقتصرت على ذكر الألفاظ المفردة فقط السابق ذكرها دون ذكر مثال لصورة التركيب الجزئي هذه (١)

ثم يجد أيضا بعض المصادر تذكر مثالا أو أكثر لصورة هذا التركيب ولكن تجعله في مرتبة أدنى من مرتبة الألفاظ المفردة السابقة ، كما سيأتي .

والجواب عن ذلك كالتالي :

١ - أن المصادر التي اقتصرت على ذكر الألفاظ المفردة ، لم يقصد مؤلفوها الحصر والاستقصاء ، وإنما قصدوا التمثيل فقط بما ذكروا ، مع إشارتهم صراحة إلى أنه يُلحق بها ما يشابهها ، سواء ألفاظ هذه المرتبة أو غيرها من مراتب التعديل أو الجرح (٢) .

٢ - أن من ذكر هذا التركيب في مرتبة أدنى من مرتبة الألفاظ المفردة

(١) ينظر مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ١٥٨ وإرشاد طلاب الحقائق للنووي / ١١٨ بتحقيق الأخ الدكتور / نور الدين عتر ، والمنهل الروي لابن جماعة / ٦٥ والشَّذَا الفيّاح من علوم ابن الصلاح لإبراهيم الأبناسي ١ / ٢٦٨ و ٢٧٢ والميزان للذهبي ١ / ٤ والمقنع لابن الملقن ١ / ٢٨٢ ، وشرح العراقي للتبصرة والتذكرة له مع فتح الباقي للأنصاري ٢ / ٢ - ٦ وحل عقود الدرر في علوم الأثر لابن ناصر الدين / ٥٤ وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي ٢ / ١١٣ - ١١٤ .

(٢) ينظر مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح للعراقي / ١٦١ ، ١٦٣ والشَّذَا الفيّاح للأبناسي ١ / ٢٧٣ ، وفتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٠٩ .

السابقة ، أشار إلى اشتراك المرتبتين في الاحتجاج بكل منهما بما دون مرتبة « ثقة » وفوق مرتبة الحديث الضعيف لذاته ، وهذا هو الحسن لذاته ، ثم جاء في التطبيق عمن ذكر هذا التصريح بالتحسين لذاته ، لكلا المرتبتين . كما سيأتي قريبا .

فنجد الإمام الذهبي في موضع يذكر مراتب الرواة ، ويجعل بين مرتبة « الثقة » المطلق ، وبين أخف مراتب الضعف عنده ، مرتبتين :

مرتبة ثالثة : ومثل لها بلفظي « صدوق أو لا بأس به » وشبَّه الراوي الموصوف بذلك بالكهل المعافى .

ومرتبة رابعة : ومثل لها بعبارة « صدوق فيه لين » وشبَّه الراوي الموصوف بذلك بمن هو في عافية ، ولكن يوجعه رأسه ، أو به دُمَّل .

ثم ذكر عقب هذا أول مراتب الضعيف ، وهو من وصف بلفظ « ضعيف » فقط(١).

فَذِكْرُ الذهبي لمرتبة التركيب الجزئي هذه ، فوق أول وأخف مرتبة في الضعيف ، يدل على إثباته أصل الاحتجاج لها ، وإشراكها في ذلك مع التي فوقها ، وهي مرتبة « صدوق ولا بأس به » ، فكلاهما على هذا محتج به بالدرجة الأدنى من الثقة والصحة ، وهي درجة الحُسن الذاتي ويؤيد ذلك أنه في التشبيه لأهل المرتبتين الثالثة والرابعة ، أثبت العافية لكل

---

(١) ينظر : ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي / ١٧١ ضمن أربع رسائل في علوم الحديث .

منهما ، كما ترى ، مع إثباته لأهل الرابعة - ضعفًا جزئيا محددا ، وهو وجع الرأس أو الدُّمَّل ، إشارة إلى أنها في الحجية عنده ، أدنى من الثالثة التي فوقها ، بحيث يقدم أصحاب الثالثة على أصحاب الرابعة عند التعارض . ولعل ذلك لكون صيغة الرابعة وهي التركيب من لَفْظَي « صدوق » و « فيه لين » ونحوهما ، قد صُرح فيها بمنطوق يدُل على قصور الضبط ، وهو عبارة « فيه لين » أما الثالثة فالقصور فيها غير منطوق به ، ولكنه مفهوم من المدلول الاصطلاحي لألفاظ تلك المرتبة ومن جعلها تحت « الثقة » التي تعني العدالة وتمام الضبط ، ولذا يقول ابن عدي مثلا في « مغيرة بن زياد » : وعامة ما يرويه مغيره بن زياد ، مستقيم ، إلا أنه يقع في حديثه كما يقع هذا في حديث مَن « ليس به بأس » من الغلط وهو « لا بأس به عندي » [(١)] ، ويقول الذهبي في ترجمة « داود بن منصور النسائي : خولف في بعض حديثه فلا بأس به [(٢)] .

ثم إن الذهبي في موضع آخر وهو خاتمة كتابه « ديوان الضعفاء » جعل مَن ذكرهم فيه من الرواة خمس طبقات ، عدا الرواة المجهولين . وجعل الطبقة الأولى والعليا : طبقة الثقات الذين أخرج لهم البخاري ومسلم وتكلم فيهم بعض الحفاظ بلا برهان .

---

(١) ينظر الكامل ٦ / ٢٣٥٤ (مغيرة بن زياد » .

(٢) ديوان الضعفاء / ت ١٣٤٠ .

والطبقة الثانية : رجال الشيخين أو النسائي ، ويغلب على الظن أن حديثهم حجة ، وأقل أحوالهم أن يكون حسنا ، ثم قال : والحسن حجة وعلل ذلك بقوله : « لأنهم صادقون لهم أوهام قليلة ، في جنب ما قد رووا من السنن » ومَثَّلَ لهؤلاء بقوله : كابن عجلان ، وسهيل [١] بن أبي صالح ، وعمرو بن شعيب ، ومحمد بن عمرو [٢] ثم قال : وأشباههم[٣]. فعمم الحكم لمن يشابه حاله حال من ذكرهم .

ثم قال : **الطبقة الثالثة** : قوم من رجال السنن ليسوا بحجة ، لغلطهم وليسوا بمطروحين ، لما فيهم من العلم والخير والمعرفة ، فحديثهم دائر بين الحُسن والضعف ، يصلح للرواية والاستشهاد الخ [٤] .

ومقتضى هذا ، أنه جعل مَن هُم تحت أهل الثقة والصحة على الراجح وفوق أهل الضعف والاستشهاد ، ليسوا مرتبتين متفاوتتين في الحجية كما صنع في الموضع السابق [٥] ، ولكن جعلهم مرتبة واحدة محتجا بأهلها ، وحديثهم حسن لذاته على الأقل ، وجعل الصيغة المعبرة عن هذه المرتبة ، هي صيغة التركيب الجزئي فقط بعبارة « صدوق له أوهام قليلة »

---

(١) في المطبوع « سهل » والتصويب من مصادر الترجمة ، وموضعها في الديوان / ت ١٨٢٣ .

(٢) يعني « محمد بن عمرو بن علقمة » وقد تقدم بحث ترجمته والاتفاق من الجميع على تحسين حديثه لذاته .

(٣) ينظر الديوان / ص ٢٧٣ .

(٤) ديوان الضعفاء للذهبي / ص ٢٧٣ .

(٥) الديوان / الموضع السابق .

ويلتحق بها نحوها ، كما تقدم . لكن الرواة الأربعة الذين مثل بهم لأهل هذا التركيب ، عند مراجعة تراجمهم في الكتاب نفسه الذي قعَّد فيه هكذا ، نجده قد وصف أحدهم وهو « محمد بن عجلان » بلفظ « صدوق » فقط [١] فأصبح ابن عجلان موصوفا من الذهبي نفسه في كتاب واحد بصيغة التركيب عند التقعيد ، وبصيغة الإفراد عند التطبيق ، وأما الرواة الثلاثة الآخرون ، فقد لخص حالهم بعبارات منوعة ، تفيد الخلاف في توثيقهم وتضعيفهم ، وتصحيح حديث كل منهم ، أو تحسينه[٢] .

وصنيعه هذا يخالف صنيعه في الموضع السابق ، من جهة أنه هنا لا يفيد التفاوت بين مرتبة التركيب الجزئي المذكور ، وبين مرتبة « صدوق » وما معها من الألفاظ المفردة .

وإن كان صنيعه في الموضعين يتفق في جعل الألفاظ السابقة المفردة وعبارات التركيب الجزئي ، المذكور ، كلاهما مشتركان في الحجية بما دون الثقة ، وتحسين حديث الموصوف بأي منهما لذاته .

وأمَّا الحافظ ابن حجر : فإنه في تقريب التهذيب ، جعل مراتب التعديل ستا ، وتابعه السيوطي على هذا [٣] فجعلا الثالثة : مَنْ أُفرد بصفة ك « ثقة » أو « متقن » .

---

(١) ينظر الديوان / ت ٣٨٧٧ .

(٢) ينظر ديوان الضعفاء / ت (١٨٢٣ ، ٣١٨٤ ، ٣٩١٢) .

(٣) ينظر التدريب ١ / ٤٠٧ وألفيته مع شرحها « منهج ذوى النظر » للترمسي / ١١٣ .

ثم الرابعة : مَن قصُر عن درجة الثالثة قليلا ، وإليه الإشارة بصدوق أو لا بأس به ، أو ليس به بأس . ثم الخامسة : مَن قصُر عن الرابعة قليلا وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهم ، أو له أوهام ، أو يخطئ ، أو تغير بأخرة ، ثم من رُمي بنوع من البدعة ، كالتشيع . والقدر .. »[١] يعني مع كونه صدوقا ، فيقال له مثلا « صدوق شيعي » [٢] ثم السادسة : مَن هُو « لَيِّن الحديث » إذا لم يُتابَع [٣] . وهذه أول وأخف درجات الضعف .

ومقتضى هذا أن أهل المرتبة الخامسة ، وهم الموصوفون بصيغ التركيب الجزئي المذكورة ، يُعَدُّون عند الحافظ ابن حجر ، فوق مراتب الضعف عموما ، ويشاركون أهل المرتبة الرابعة في الحجية بما دون الثقة ، ويُحسَّن حديثهم لذاته ، وبذلك يكون قوله : إنهم يقصرُون عن أهل الرابعة قليلا يعنى قصور تفاوت في الحجية عند التعارض ، وليس قصور تباعدُ عنها إلى الضعف ، وقد عُرف أن الحسن على مراتب ، كما أن الصحيح على مراتب وأن الثقات يتفاوتون في درجة التوثق [٤] فلا غرابة أن تتفاوت ألفاظ مرتبة الحسن أيضًا .

---

(١) ينظر التقريب / ص ٧٤ .

(٢) ينظر التقريب (ت ٢٨٥) .

(٣) ينظر التقريب ص ٧٤ و(ت ٢٥٢ ، ٢٦٨) .

(٤) ينظر تدريب الراوي ١ / ١٧٤ والموقظة للذهبي / ٨١ .

ويُعَدُّ صنيع الحافظ هذا في التقريب ، مشابها لصنيع الذهبي في الموضع الأول ، حيث يتفقان في جَعْل من هم دون مرتبة « الثقة » وفوق أخف مراتب الضعيف ، على مرتبتين ، متفاوتتين في الحجية ، مع تحسين حديث أهل المرتبتين لذاته .

وقد مَرَّ بنا أن الذهبي لما اقتصر في كتاب الديوان على ذكر مرتبة التركيب الجزئي فقط ، وصف أحد مَن مَثَّل بهم في ذات الكتاب باللفظة المفردة فقط وهي صدوق .

وأيضا هنا نجد الحافظ ابن حجر يصف الراوي ، مرة هكذا ، ومرة هكذا ، مثل : « علي بن أبي طلحة » ففي التقريب قال فيه : صدوق قد يخطئ [١] وفي مقدمة كتابه في أسباب النزول المسمَّى « بالعجاب في بيان الأسباب » قال : « صدوق » [٢] ، وبذلك أشعر صنيع الذهبي وابن حجر في التقعيد للمراتب مع التطبيق : أن مرتبة الألفاظ المفردة المذكورة ومرتبة التركيب الجزئي المذكور ، يُعَدُّ التفاوت بينهما يسيرًا ، بحيث يقوم كل منهما مقام الآخر في وصف حال الراوي ، لكون درجة حديث الموصوف بأي منهما « حسن » لذاته .

وبالتالي لا يُسْتَشْكَلُ صنيع الذهبي وابن حجر في تقعيدهما لهاتين المرتبتين بتقديم مرتبة الألفاظ السابقة المفردة ، على مرتبة التركيب المذكورة ،

---

(١) التقريب (ت ٤٧٥٣) .

(٢) ينظر خاتمة الدر المنثور للسيوطي ٦ / ٤٢٣ وهو مخروم من نسخة « العباب » المطبوعة حاليا .

أو بالاقتصار على ذكر إحدى المرتبتين دون الأخرى ، كما تقدم

وفي التطبيق العملي لكل منهما ، مع موافقة غيره له ، ما يؤكد هذا .

فمن ذلك : أن الذهبي أورد حديثا من طريق « مصعب بن سلام التميمي الكوفي » وقال : هذا حديث حسن ، ثم علل هذا بقوله : « مصعب بن سلام » فصالح ، لا بأس به (١) .

فَجَعَل سبب تحسينه للحديث ، هو حال راويه « مصعب » ، ولخصها بأنه صالح ، لا بأس به (٢) فأفاد ذلك ترتيبه التحسين على مَن يوصف بمرتبة هذه اللفظة المفردة ، ولفظ « صالح » الذي معها ليس له تأثير مخالف ، لدلالته على ثبوت جانب العدالة . أما الحافظ ابن حجر فلخص حال مصعب هذا بقوله : « صدوق له أوهام » (٣) ، وهي كما ترى من عبارات التركيب الجزئي ، كما أن الزركشي وافق الذهبي على درجة الحديث ، حيث ذكره من طريق مصعب ، وقال : بسند حسن (٤) .

ومن ذلك أيضا : أن الذهبي لخص حال « إسماعيل بن عياش » بأنه

---

(١) سير النبلاء ٢ / ١٧٧ .

(٢) ولخصها في غيره بذكر الخلاف فيه تضعيفا وتوثيقا / المغني ٢ / ت ٦٢٦٣ والميزان ٤ / ت ٨٥٦٢ أو بالإشارة إلى ذلك / الديوان / ت ٤١٣٤ والكاشف ٢ / ت ٥٤٦٤ .

(٣) التقريب (ت ٦٦٩٠) .

(٤) ينظر الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للزركشي / ١٣ بتحقيق الأخ الدكتور / رفعت فوزى .

صدوق في حديث أهل الشام ، مضطرب جدا في حديث أهل الحجاز[١]

وقال في السير : حديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن ، ويحتج به إذا لم يعارضه أقوى منه [٢] .

فيلاحظ أنه لخص حاله في الشاميين بلفظ « صدوق » مفردة ، وجعل حديثه حسنا محتجا به ، لذاته ما لم تكن علة ، مثل مخالفته للأقوى منه .

ويتفق معه في كلا الأمرين الحافظ ابن حجر أيضا [٣] .

وذكر الذهبي حديثا من رواية إسماعيل عن أحد الشاميين الثقات ، ثم قال : هذا حسن قوى الإسناد [٤] .

وقد اتفق تحسينه هذا مع تحسين الترمذي للحديث من الطريق نفسه تحسينا ذاتيا ، فقال : حسن غريب [٥] وتابعهما على ذلك عدد ممن بعدهما حتى عصرنا هذا [٦] .

ومن ذلك : أن الحافظ ابن حجر أخرج بسنده من طريق يحيى بن عبد

---

(١) المغني في الضعفاء له / ت ٦٩٧ .

(٢) السير ٨ / ٣٢١ .

(٣) التقريب (ت ٤٧٣) وبذل الماعون في فضل الطاعون له / ١٩٦ - ١٩٧ .

(٤) الميزان ١ / ت ٩٢٣ .

(٥) ينظر جامع الترمذي ١ / حديث (٤٧٥) ط د / بشار .

(٦) ينظر مختصر سنن أبي داود للمنذري مع تهذيب ابن القيم للسنن ٢ / ٨٥ (صلاة الضحى) وشرح السنة للبغوي ٤ / ١٤٤ وإرواء الغليل للشيخ الألباني ٢ / حديث (٤٦٥) .

الله بن يزيد (الأنيسي) عن طلحة بن خِراش عن جابر بن عبد الله قال : قام رجل فركع ركعتي الفجر (الحديث) وفيه قوله ﷺ : « هذا عبد عرف ربه » ثم عَزَا الحديث إلى ابن حبان في صحيحه من الطريق نفسه .

وحكم على الحديث بالسياق الذي ذكره من هذا الطريق بقوله : هذا حديث حسن غريب . وعلل ذلك بأن في هذا السياق ما تفرد به طلحة عن جابر (رضي الله عنه) ، وتَفَرَّد الأُنَيسي عن طلحة ، ثم قال : وهما صدوقان [١] .

فيلاحظ أنه حكم بالحسن مع الغرابة على ما تفرد به هذان الراويان من سياق الحديث ، بحيث لم يُذكر لأي منهما متابع ولا شاهد ، فروايتهما تُعَدُّ حسنة لذاتهما ، مع وصفه كلاًّ منهما بأنه صدوق ، وهكذا وصفهما في التقريب أيضا [٢] .

فترتيبه الحكم بالحسن الذاتى على وصف الراويين بهذا ، يفيد أن هذا الوصف لهما ، يُعَدُّ علة للحكم بحسن حديثهما لذاته ، كما يفيد تكرار الحكم نفسه لغيرهما ، بتكرر الوصف فيه [٣] .

وأخرج الحافظ أيضا بسنده ، من طريق « أسامة بن زيد الليثي » عن عبد

---

(١) ينظر الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع لابن حجر / ١٣٩ - ١٤٢ .

(٢) تقريب التهذيب (٣٠١٩) ، (٧٥٩٠) .

(٣) ينظر تقرير الفخر الرازي لذلك بنحوه في المحصول في علم الأصول ٢ / ١٨٣ ، ٢٤٣ ، ونحوه لابن حجر نفسه في الفتح ١٢ / ٢٦٢ .

الله بن رافع ، مولى أم سلمة ، عن أم سلمة قالت : (الحديث) ، وفيه قوله ﷺ – إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إليَّ .. ، ثم قال : هذا حديث حسن من هذا الوجه . ثم عزاه إلى أبي داود ، من طريق أسامة بن زيد ، المذكور ، وقال : « وهو مدني صدوق في حفظه شيء وقد أخرج له مسلم استشهادًا » ، ثم ذكر أن بقية رواة الحديث من رواة الصحيح[(١)].

فيلاحظ أنه حسَّن الحديث من الوجه الذي فيه « أسامه بن زيد » هذا ، ولخص حاله بتركيب جزئي موافق لضابط الحسن لذاته ، وأشار إلى توثيق مَن عداه من رجال الإسناد ، بكونهم من رواة الصحيح ، فدلَّ هذا على أن التحسين لحال « أسامة » .

وبالمراجعة نجده لخص حاله في التقريب بعبارة تركيب أيضا فقال : صدوق يهم [(٢)] ومثلها قال الذهبي مرة [(٣)] ومرة قال : صدوق فيه لين

---

(١) ينظر موافقة الخُبر الخَبر ١ / ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) التقريب (ت ٣١٧) وأما في الفتح ٣ / ٢١٠ فقال : سيء الحفظ ، فقط وفي ٩ / ٤١١ قال : « فيه مقال » فقط ، وهذان اللفظان بمفردهما معدودان من ألفاظ التضعيف ، لكن هذا لا يناقض الحكم السابق بصيغة التركيب الجزئي ، لأنه في هذين الموضعين ، روايته مضعفة بخصوصها ، لحصول الوهم في الأولى ، والمخالفة للأقوى في الثانية ، فَيُعَدُّ ذلك مما قصُر ضبطه فيه ، ونزل لأجله عن مرتبة الثقة ، إلى أول درجات القصور ، الذي أشير إليه في صيغتي التركيب المذكورتين من الحافظ ، كما ترى وكذا سيأتي غيرهما للذهبي .

(٣) المغني ١ / ت ٥٢٠ .

(يسير) .[١] وهذه عبارة أُخرى عن التركيب المذكور ، ومرة ثالثة قال : صدوق ، قوي الحديث [٢] ، فوصفه بلفظة مفردة وهي صدوق وبَيَّن درجة حديثه بمقتضاها فقال : قوي الحديث ، وهي درجة تفيد الجزم بالتحسين ، والتردد في الصحة [٣] . والذهبي يشير إلى مرادفتها للحسن فيجمعها مع التحسين في مثل قوله : حسن قوي الإسناد [٤] . وتارة يقرن بين صدوق ، وحسن الحديث ، فيمن اختلف فيه ، مثل قوله : حسن الحديث صدوق [٥] .

وأيضا هناك عدد من الرواة حَسَّن الحافظ ابن حجر حديثهم ، وعلل ذلك بكونهم لا بأس بهم [٦] . ومن ذلك أيضا : من الرواة مَن وصفه الحافظ نفسه ، مرة بلفظ « صدوق » مفردة ، ومرة بأحد صيغ التركيب المذكور ، مع تحسينه لحديث هذا الراوي لذاته في الحالين .

فقد أخرج البزار عن أبي هشام محمد بن يزيد الرفاعي ثنا إسحق بن سليمان الرازي ثنا أبو جعفر الرازي عن عاصم عن أبي صالح ، عن أبي

---

(١) ديوان الضعفاء (ت ٣٠٤) .

(٢) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد / ت ٢٦ .

(٣) ينظر التدريب ١ / ١٩٥ .

(٤) ينظر الميزان ١ / ت ٩٢٣ .

(٥) ينظر الميزان ٤ / ص ٤٩٦ « أبو بكر النهشلي » .

(٦) ينظر نتائج الأفكار في تخريج الأذكار له ١ / ٣١٤ وموافقة الخُبر الخبَر ١ / ٤٥ له أيضا .

هريرة قال : قال رسول الله ﷺ لما ألقي إبراهيم في النار قال : اللهم إنك في السماء واحد ، وأنا في الأرض واحد أعبدك .

وقال البزار : لا نعلم رواه عن عاصم إلا أبو جعفر ، ولا عنه إلا إسحق ولم نسمعه إلا من أبي هاشم .

وقال الحافظ : قال الشيخ - يعني شيخه الهيثمي [(١)] عاصم هو ابن عمر بن حفص ، ضعيف ، ثم تعقب ذلك بقوله : قلت : بل هو عاصم بن أبي النجود ، صدوق ، والإسناد حسن [(٢)] . وأخرج البزار أيضا حديثا آخر من طريق عاصم بن أبي النجود ، وأشار إلى تفرده ، عنده ، بهذا الحديث ، وقال الحافظ عقبه : قلت هو إسناد حسن [(٣)] . فحسَّن الإسناد لذاته كما ترى .

وفي الأمالي الحديثية للحافظ : وهي من أواخر مؤلفاته - أخرج من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم بن بهدلة عن أبي رزين عن أبي يحيى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : لما نزلت : إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم (الآية)[(٤)].

ثم قال الحافظ : هذا حديث حسن . ودلَّل لذلك : بأن أبا رزين ، وأبا

(١) مجمع الزوائد ٨ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٢) مختصر زوائد مسند البزار لابن حجر ٢ / حديث (١٨٤١) .

(٣) مختصر زوائد مسند البزار لابن حجر ١ / حديث (٥٨١) .

(٤) سورة الأنبياء آية : ٩٨ .

يحى ، ثقتان تابعيان ، أخرج لهما مسلم ، وبأن عاصما هو القاري المشهور ، صدوق في حفظه شيء ، وكذا الراوي عنه أبو بكر بن عياش[١]. فيلاحظ أنه وصف كلا من عاصم وابن عياش بصيغة التركيب وهي : « صدوق في حفظه شيء » وأشار إلى كون هذا هو سبب تحسينه للحديث من طريقهما ، وفي التقريب لخص حال عاصم بقوله : « صدوق له أوهام »[٢]فوصفه بصيغة التركيب أيضا بعبارة ثانية .

وهذا يفيد : أن صيغة التركيب الجزئي المتوافقة مع ضابط الحسن لذاته ، تتنوع ألفاظها ، مع اتفاقها في المعنى على ثبوت ركن العدالة ، مع خفة الضبط ، وبالتالي يمكن قياس غير ما ذكرتهُ من الصيغ ، على ما تقدم ذكره .

ونحو هذا التنوع نجده في تلخيص الذهبي لحال عاصم السابق : ففي الميزان قال : ثَبت في القراءة ، وهو في الحديث دون الثبت ، صدوق يهم[٣]. وفي ثلاثة كتب أخرى من مؤلفات وصفه ، بنحو هذه الصيغة[٤]وفي تاريخ الإسلام وصفه بدرجة حديثه فقال : يصحح الترمذي حديثه ، فأما في القراءة

---

(١) موافقة الخُبر ٢ / ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) التقريب (ت ٣٠٥٤) .

(٣) ينظر الميزان ٢ / ت ٤٠٦٨ .

(٤) ينظر الكاشف ١ / (ت ٢٤٩٦) والديوان / ت ٢٠٤٢ ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ت ١٦٨) .

فثَبْت إمام ، وأما في الحديث فحسن الحديث [١] .

ويهذا يتأكد ما قدمته من أن تفريق الذهبي وابن حجر بين اللفظة المفردة مثل « صدوق » ونحوها ، وبين التركيب الجزئي السابق بصيغه المتعددة ، هو تفريق تفاوت فقط ، بين ما يفيد قصور الضبط ضِمْنا ، وما يفيده تصريحا ، فيستفاد بهذا عند الترجيح بين أصحاب الحديث الحسن لذاته .

الجواب عما يوجد مخالفا للتقعيد : بعدما قدمته عن إمامي عصرهما الذهبي وابن حجر ، ومَن وافقهما ، في تقعيد وتطبيق مرتبة التركيب المذكور ، وتحسين حديث الموصوف به ، أقرر هنا : أنه يوجد عن كل منهما في التطبيق ما يخالف هذا ، ولكنه لا يُسْتَشْكَلُ به على ما تقدم من تقعيد وتطبيق .

فمثلا نجد الإمام الذهبي : أخرج من طريق الحسن بن عرفة عن إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد الكلاعي ، عن خالد بن معدان عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ قال : لا تؤذي امرأة زوجها في الدنيا إلا قالت زوجته من الحور العين : لا تؤذيه ، قاتلك الله (الحديث) ، وعزاه إلى الترمذي عن الحسن بن عرفة ، به ، ثم قال الذهبي : وإسناده صحيح متصل [٢] .

وهذا الحديث عامة من أخرجوه ، بمن فيهم الترمذي والإمام الذهبي هنا مداره عندهم على إسماعيل بن عياش [٣] ، وقد أخرجه الترمذي من

(١) تاريخ الإسلام وفيات (١٢١ ـ ١٤٠) / ص ١٤٠ .

(٢) ينظر سير النبلاء ٤ / ٤٧ .

(٣) ينظر السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ ١ / حديث (١٧٣) .

طريقه كما أشار الذهبي ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، ثم قال : ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين أصلح ، وله عن أهل الحجاز وأهل العراق مناكير [١] ، فأشار الترمذي بذلك إلى أن تحسينه هذا الحديث لذاته من أجل إسماعيل بن عياش ولخص حاله بما يناسب حال المختلف فيهم الذين يُحَسَّن حديثهم لذاته في غير المنتقد عليهم ، وذلك بعبارة تركيبية تجمع بين الأقوال المختلفة فيه بما معناه أنه « صدوق له مناكير » وقد مرَّ معنا أن الذهبي وابن حجر ، وعددًا ممن بعدهم ، قد اتفقوا على مثل صنيع الترمذي هذا ، وجعلوا خلاصة حال « إسماعيل » : أنه صدوق في روايته عن الشاميين كما هي هنا وأن حديثه عنهم حسن لذاته ، وأن الذهبي نفسه حَسَّن له بعض روايته عن الشاميين . لكن مقتضى تصحيحه لإسناد الحديث الذي معنا ومداره على « إسماعيل » أنه ثقة عنده في روايته عن الشاميين . وهذا وإن كان موافقا لقول غير واحد من المتقدمين [٢] ، إلا أنه مخالف لما تقدم عن الترمذي ، و عن الذهبي نفسه ومَن وافقه ، وقوله في ترجمته لإسماعيل : وقد صحح الترمذي لإسماعيل غَيْرَمَا حديثٍ ، من روايته عن أهل بلده خاصة ، منها : حديث « لا وصية لوارث » [٣] وحديث : « بِحَسْبِ ابن

(١) جامع الترمذي ٢ / حديث (١١٧٤) .

(٢) كالبخاري وابن معين ـ في بعض الروايات عنه ـ ودحيم / ينظر الميزان ١ / ت ٩٢٣ .

(٣) جامع الترمذي / ٣ أبواب الفرائض حديث (٢١٢٠) .

آدم أكلات يُقمن صُلبه » [١] غير مُسلَّم له ، فالحديث الأول جاء تصحيحه في بعض نسخ جامع الترمذي فقط ، والراجح في غيرها تحسين الترمذي له ، كما أن إسماعيل ليس متفردًا به [٢] .

والحديث الثاني قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ؛ لكن لم ينفرد به إسماعيل ، فتصحيحه لغيره ممن عضده [٣] ، ولم أجد تصحيح الترمذي لإسماعيل ، غير هذين الحديثين ، بحسب النسخ المحققة بين يديَّ لا لذاته ، ولا لغيره ، مع أن عبارة الذهبي السابقة تفيد تصحيحه لأحاديث أخرى غير الحديثين المذكورين . وبالتالي يكون تصحيح الذهبي لإسناد الحديث السابق من طريق إسماعيل بن عياش غير قادح فيما قدمته عنه من تقعيد وتطبيق ، لأن تصحيحه هذا يُعد تساهلاً مخالفا لصنيعه المتفق مع القواعد ، في حين نجده - رحمه الله - قد انتقد الترمذي بالترخص والتساهل في التصحيح [٤] والتحسين [٥] ، ثم إن الذهبي في

(١) جامع الترمذي ٤ / أبواب الزهد / حديث (٢٣٨٠) .

(٢) ينظر جامع الترمذي - أبواب الزكاة ٢ / حديث (٦٧٠) وأبواب الفرائض ٣ / حديث (٢١٢٠) مع تخريج روايات الحديث بحواشي الموضعين .

(٣) ينظر جامع الترمذي - ٤ / أبواب الزهد / حديث (٢٣٨٠) ، (٢٣٨١) مع تخريجه بحاشية التحقيق ، وإرواء الغليل ٧ / حديث (١٩٨٣) .

(٤) ينظر السير ٧ / ٧٢ والميزان ٣ / ت ٦٩٤٣ .

(٥) ينظر الميزان ٤ / ت ٩٦٦١ .

تصحيحه لإسناد الحديث المذكور ، لم يذكر تعليلا لهذا التصحيح ، حتى تعرف وجهة نظره في مخالفة ما قرره في غير هذا الموضع من التحسين فقط لحديث إسماعيل ، وتلخيص حاله في روايته عن الشاميين بأنه ينزل في الحجية عن مرتبة « الثقة » إلى ما دونها وهي مرتبة « صدوق » وما في حكمه .

وأما الحافظ ابن حجر : فنجد من مخالفته أيضا لما سبق عنه ، أنه وَصَفَ عاصم بن أبي النجود في موضع بأن « في حفظه مقالا ، ووصف أبا بكر بن عياش مرة « بأنه سيء الحفظ » لاضطرابه في حديث ، ومرة بأن « في حفظه مقالا » ومرة بأنه « ساء حفظه بآخره » وهذه الألفاظ بمفردها تفيد ضعف الموصوف بها من جهة ضبطه [١] ، مع تقييد الأخيرة بآخر حياة الراوي ، حسب ما هو مصرح فيها ، بخلاف ذكرها في صيغ التركيب السابقة ، فإنها تدل على قصور الضبط قليلا كما تقدم .

فوصف الحافظ لكل من عاصم وأبى بكر بن عياش ، بأحد تلك الألفاظ بمفرده ، يقتضي تضعيفه لكل منهما من جهة ضبطه مطلقا ، وفي التقريب ، لخص حال أبي بكر بن عياش بقوله : ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح [٢] ، وهذا يخالف وصفه السابق بما يقتضي

---

(١) ينظر التدريب ١ / ٤٠٨ .

(٢) التقريب (٧٩٨٥) .

تضعيفه مطلقا من جهة ضبطه ، وكلا الأمرين يخالفان ما تقدم من تحسينه حديث كل من عاصم وأبي بكر بن عياش لذاته ، وتعليل ذلك بأن كلاهما « صدوق في حفظه شيء » .

والجواب عن ذلك كالتالي :

١ - أن المواضع التي وصف الحافظ فيها كُلاًّ من « عاصم وأبي بكر بن عياش » بما يدل على الضعف المطلق من جهة الضبط ، عند النظر فيها نجد أن كلا منهما قد خالفه مَن هو أرجح ضبطا منه [(١)] ، وبالتالي لا يُعَدُّ هذا تضعيفا عاما ، كما يفيده ظاهر اللفظ ، وإنما هو تضعيف جزئي في موضع المخالفة للأحفظ ، ومثل هذه المواضع هي التي أنزلت كُلا منهما عن تمام الضبط ، إلى القصور القليل ، ومن ثم نزول حديث كل منهما الذي لم يَهِم فيه ، إلى الحسن لذاته ، تمييزًا له عن تام الضبط الذي يصحح حديثه لذاته .

٢ - أن توثيق الحافظ لأَبي بكر بن عياش الذي ذكره في التقريب ، يخالف تحسينه لحديثه كما سبق ، لكنها مخالفة في التطبيق فقط ، وليست في ضابط الحسن ، فهي مخالفة موضعية وليست موضوعية ، كما أوضحت من قبل لأن الحافظ - رحمه الله - في موضع التحسين ، لم يصف أبا بكر بالتوثيق الذي وصفه به في التقريب ، وإنما وصفه بالتركيب الموافق لضابط الحسن

(١) ينظر فتح الباري ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ ، ٩٧ و ٢ / ٢٠٢٠ و ٥ / ٢٥ .

لذاته ، فذكر أنه « صدوق في حفظه شيء » مثل عاصم بن أبي النجود[(١)].

كما يمكن القول بأن موضع تحسينه لحديثه ووصفه بالتركيب المناسب لضابطه هو أمالي الحافظ الحديثية ، وهي من أواخر مؤلفاته ، فلعل ما قرره فيها بشأن حال أبي بكر بن عياش ودرجة حديثه ، هو الذي استقر عليه رأيه أخيرًا ، وبالتالي لا يعارضه ما ذكره من حاله في التقريب .

وفي موضع آخر : ذكر الحافظ أن الإمام أحمد أخرج من حديث أبي ذر - رضي الله عنه - قال : لأن أحلف عشر مرار أن ابن صائد هو الدجال ، أحب إليّ من أن أحلف مرة واحدة أنه ليس به (الحديث) . ثم قال الحافظ : وسنده صحيح [(٢)] . وذكر الحديث مرة أخرى معزوا لأحمد أيضا ، وقال : وسنده صحيح [(٣)] .

وبالمراجعة نجد الحديث عند الإمام أحمد وغيره [(٤)] ، مداره على « الحارث بن حصيرة » وقد لخص الحافظ حاله في التقريب بأنه « صدوق

---

(١) ينظر موافقة الخبر ٢ / ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة / ٣٤ ومسند أحمد ٥ / ١٤٨ حديث (٢١٣١٩) ط مؤسسة الرسالة .

(٣) ينظر فتح الباري ١٣ / ٣٢٩ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة . باب ٢٣ .

(٤) ينظر المسند الموضع السابق وشرح مشكل الآثار للطحاوي ٧ / ٢٨٥٩ ، ٢٨٦٠ والبزار في المسند ٩ / ٣٩٨٣ وكشف الأستار ٤ / حديث (٣٤٠٠) والطبراني في الأوسط ٨ / حديث (٨٥١٥) ط الحرمين والعقيلي في الضعفاء ١ / ٢١٧ وأخبار المدينة (المنورة) لعمر بن شبة ٢ / ٤٠١ - ٤٠٢ .

يخطئ ، ورمي بالرفض »[١] . ومقتضى الوصف بهذا التركيب بحسب ما تقدم عن الحافظ ، أن يُحسَّن حديث الحارث هذا ، لذاته ، بمراعاة أن وصفه بالصدق يبعد القدح فيه بما رُمي به من بدعة الرفض ، لكن الحافظ كما ترى ، قد صحح إسناد الحديث في موضعين . فلم يطرد حكمه بتحسين حديث من وصفه بنفسه بالتركيب المذكور .

والجواب : أن تصحيحه المذكور غير مقرون بتعليل له ، بخلاف الأمثلة السابق ذكرها للتحسين ، ففي بعضها تعليل للتحسين بوصف الراوي بالتركيب المذكور ، أو بالوصف المفرد المشارك للتركيب في ذلك ، وهذا يدل على قصد الحافظ ربط الحكم بالضابط الاصطلاحي للحسن وبحال راويه ، وبالتالي لا يقدح الحكم المخالف بدون تعليل ، فيما هو معلل بما يوافق الاصطلاح المتفق عليه . ولعل الحافظ - رحمه الله - في موضع التصحيح السابق تابع شيخه الهيثمي في ترجيح توثيق الحارث ،[٢] مع أنه عند مراجعة مجموع الأقوال فيه ، نجد أن ما قرره الحافظ في التقريب يعدُّ أقرب لحاله من ترجيح التوثيق الذي قرره الهيثمي[٣] .

وعليه فإن وجود مثل هذه المخالفات الموضعية في التطبيق ، لا تقدح فيما

---

(١) التقريب (ت ١٠١٨) .

(٢) ينظر مجمع الزوائد للهيثمي ٨ / ٢ ـ ٣ .

(٣) ينظر الميزان ١ / ت ١٦١٣ والتهذيب ٢ / ت ٢٣٦ .

يقضى به الاصطلاح العام في هذا التركيب ، ويؤيده التطبيق المؤيد بالتعليل الموافق .

التركيب الكلى :

تعريفه : وهذا هو القسم الثاني من التركيب ، وهو يقابل القسم الأول وهو التركيب الجزئي بصورتيه كما تقدم .

وعلى ضوء النظر الفاحص ، والموسَّع ـ بقدر الإمكان ـ في صوره وعباراته ، يمكن تعريفه : بأن يَجمع القائل الواحد في عبارته عن حال الراوي ، بين لفظين فأكثر ، مما تختلف مراتبه ، سواء في الجرح فقط ، أو في التعديل فقط ، أو في كليهما معا ، بحيث يقتضي ذلك في ظاهره جعل حديث الراوي في درجتين أو أكثر ، مما استقر عليه الاصطلاح في تقسيم الحديث إلى : صحيح ، وحسن ، وضعيف مطلق ، وضعيف جدا ، وموضوع . وستتضح مفردات هذا التعريف ، من خلال الأمثلة التفصيلية لهذا التركيب فيما سيأتي .

تمييز التركيب الكلي عن غيره :

ولكن من التوصيف الإجمالي المذكور في التعريف ، نلاحظ أن هذا القسم من التركيب يفترق عن سابقه بصورتيه ، من حيث إن سابقه يدل بعض ألفاظه على جانب العدالة فقط ، وبعضها يدل على جانب الضبط فقط ، تاما أو قاصرا . ثم يدل مجموع التركيب على حال الراوي عدالة

وضبطا ، وعلى درجة واحدة لحديثه عموما ، بأنه صحيح فقط ، أو حسن فقط .

أما هذا القسم ، فالتركيب فيه يكون مشتملا على لفظين على الأقل أو عبارتين ، وكل منهما بمفرده يدل على مرتبة للراوي ، ودرجة لحديثه أعلى أو أدنى من التي تدل عليها اللفظة أو العبارة المذكورة معها في ذات التركيب ، بصوره الآتي بيانها ، وذلك مثل وصف الراوي بأنه « ثقة صدوق » [١] أو « حافظ ضعيف » [٢] وغير ذلك من صور التركيب وصيغه الواردة عن المتقدمين والمتأخرين من بعدهم ، كما سيأتي في مواضعه .

ويختلف هذا القسم من التركيب أيضا عن تعدد قول الناقد الواحد في الراوي ، وذلك من جهة أن التعدد عبارة عن قولين أو روايتين فأكثر ، قيل

---

(١) ينظر الجرح والتعديل للرازي ٩ / ت ١٢٤١ من قول أبي حاتم في « يزيد بن مرة الباهلي » وهو يستعمل كل لفظة منهما بمفردها في بيان حال الراوي عموما عنده / ينظر ٩ / ت ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ويعتبر الأولى أعلا من الثانية ينظر الجرح ٧ / ت ١٢٢٣ ، فذكرهما معًا في وصفه لراوٍ واحد ، تركيب من مرتبتي تعديل متفاوتتين عنده .

(٢) ينظر التقريب (ت ٥٨٣٤) من قول الحافظ ابن حجر في « محمد بن حميد بن حيان الرازي » واستعماله لكل منهما بمفردها ، مع تفاوتهما عنده لا يخفى ، فجمعهما معا في وصف راوٍ واحد ، تركيب من مرتبتي تعديل وجرح كما ترى ، وسيأتي توضيح ذلك في موضعه إن شاء الله .

هذا في مرة ، وذاك في مرة أو مرات أخرى ، بحسب اختلاف اجتهاد الناقد ، أو اختلاف السؤال الموجه إليه [١] .

وأما التركيب المقصود هنا ، فتذكر صيغته جميعها مرة واحدة ، بعبارة واحدة . فمثلا نجد ابن معين في بيانه لحال « الربيع بن بدر ، الملقب « عُلَيْلَة » يقول مرة : ليس بشيء [٢] ، ومرة قال : ليس بثقة [٣] ، ومرة قال : ضعيف ، ليس بشيء [٤] ، فجمع له لفظين ، وضعفه بأحدهما فقط في مرة أخرى كما ترى ، واللفظ الثاني مرتبتة أشد في التضعيف من الأول ، كما هو معروف ، فصارت العبارة مركبة من مرتبتي جرح من قائل واحد ، وتحتاج لبيان مراده بذلك . وهكذا مَن يقول مثلا في الراوي ، مرة : « ثقة » ومرة أخرى : « صدوق » فقد تعدد قوله ، ومَن يقول فيه « ثقة صدوق » فقد تركب قوله من مرتبتي تعديل ، ودرجة حديثهما مختلفة [٥] ، والذي يقول في حديث : إنه صحيح ، ومرة يقول : فيه :

---

(١) ينظر المتكلمون في الرجال للسخاوي / ٩٣ ضمن أربع رسائل .

(٢) ينظر رواية الدوري عن ابن معين ٢ / ١٦٠ وابن الجنيد عنه / ١١٤ (٤١٣) .

(٣) ينظر رواية الدقاق عنه / ١٠١ .

(٤) ينظر الكامل ٣ / ٩٨٨ .

(٥) وينظر قول أبي حاتم في « الربيع بن نافع ، أبو توبة » : ثقة صدوق حجة / الجرح ٤ / ت ٢١٠٥ وقال فيه يعقوب بن شيبة : ثقة صدوق / التهذيب ٣ / ت ٤٨١ وقال أبو حاتم في « غوث بن سليمان الحضرمي » : صحيح الحديث ، لا بأس به / الجرح ٧ / ت ٣٢٨ .

حسن ، فقد تعدد قوله ، وَمَن يقول فيه : حسن صحيح ، فقد تركب قوله ، وهذا أشهر صيغ التركيب كما سيأتي .

وقال يعقوب بن شيبة في « عبد الرحمن بن زياد بن أنعم » : ضعيف الحديث ، وهو ثقة صدوق رجل صالح [1] . وقال في « الربيع بن صبيح السعدي » : رجل صالح ، صدوق ، ثقة ، ضعيف جدا [2] . فتركب قوله من ثلاث مراتب تعديل ، والموصوف بكل مرتبة منها ، درجة حديثه ، غير درجة حديث الموصوف بالأخرى ، ولفظة « ضعيف جدا » مرتبتها الضعف الشديد ، كما هو معروف .

وقال أبو حاتم الرازي في والد علي بن المديني « عبد الله بن جعفر بن نجيح » : « منكر الحديث جدا ، ضعيف الحديث ، يحدث عن الثقات بالمناكير ، يكتب حديثه ولا يحتج به » .[3] فتركب قوله كما ترى من مرتبتي تجريح : إحداهما تفيد شدة الضعف وهي : منكر الحديث جدا وباقي العبارة تكرير لألفاظ من مرتبة الضعيف المطلق . وهكذا تعددت صور هذا القسم من التركيب ، كما سيأتي ، وحَفِلتْ بها كتب الرجال المتقدمة والمتأخرة ، مع قلة المشروح منها ، بل ندرته ، مع مسيس الحاجة

---

(١) بنظر تهذيب التهذيب ٦ / ت ٣٥٥ .

(٢) تهذيب التهذيب ٦ / ت ٤٧٤ .

(٣) الجرح والتعديل للرازي ٥ / ت ١٠٢ .

إليه ، حتى يستفاد من دلالات تلك التراكيب النقدية في تحديد مراتب الرواة عند مَن وصفهم بتلك التراكيب من أئمة النقد المعتبرين ، لا سيما أن الموصوفين بالتركيب أكثرهم مختلف فيهم .

وأرجو الله تعالى أن يكون في نماذج هذا البحث التطبيقية لبنة صالحة في هذا وأن يعفو عما لا بد منه من خطأ غير مقصود .

صور التركيب الكلى ودلالاتها إجمالا :

من استعراض الأمثلة السابقة ، وما سيأتي غيرها ، وما حَفلِتْ به كتب الرجال المتقدمة والمتأخرة ، نجد أن التركيب الكلي له صور إجمالية ثلاثة على النحو التالي :

١ - تركيب ألفاظ وعبارات من مراتب التعديل فقط .

٢ - تركيب ألفاظ وعبارات من مراتب التجريح فقط .

٣ - تركيب ألفاظ وعبارات بعضها من مراتب الجرح وبعضها من مراتب التعديل . وسيأتي عرض وتحليل نماذج تطبيقية لكل صورة من هذه الصور بمشيئة الله تعالى .

تأصيل صور التركيب الكلي ، ودلالاتها :

عند استعراض أمثلة التركيب السابق ذكرها ، وما سيأتي غيرها أيضا نلاحظ أن اسعمال أغلب هذه الصور قد جاء أولاً من النقاد المتقدمين في وصف الرواة ، وخاصة المختلف فيهم جرحا وتعديلا ، ثم استفادَهُ اللاحق

عن السابق ، ولاسيما في الجمع بين الأقوال المختلفة في الراوي بعبارة مختصرة جامعه لما ترجح في نظر الناقد المتأخر حين أصدر الحكم على الراوي أو على حديثه ، كما صنع الإمام الذهبي في كتابيه المغني وديوان الضعفاء ، وكذا كتابه « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » أو « ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق » وكذا كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر . وكلها مطبوعة متداولة بحمد الله . لكن الضوابط الاصطلاحية للألفاظ والعبارات التي أورَدَتْها كتب مصطلح الحديث في بيان مراتب الجرح والتعديل ، لم تتضمن تفصيلا لمراتب تلك التراكيب النقدية ، بصورها المتنوعة . ويبدو لي أن السبب في ذلك هو : أن الأصل في بيان حال الراوي وفي درجة حديثه ، هو الإفراد ، سواء بذكر لفظة اصطلاحية واحدة ، أو عبارة بمعناها ، كما قدمت في مبحث الألفاظ والعبارات المفردة ، أو ذكر صيغة من صور التركيب الجزئي لكونه في مرتبة اللفظ المفرد ، كما تقدم في مبحثه أيضا .

كما أن صور التركيب الكلي هذه ، ليس لكل منها دلالة اصطلاحية مطَّردة ، ولكن تتنوع دلالة التركيب ، بحسب القرائن الداخلية والخارجية المتعلقة به ، كما سيأتي في مواضعه .

ولهذا نجد أن وصف الراوي وهو الأكثر ، أو وصف حديثه وهو أقل بيعض صور التركيب ، يكون أمرًا مشكلا ، لما بين ألفاظه وعباراته من تعارض في الظاهر ، فيحتاج إلى توضيح مراد القائل من وصفه للراوي ، أو لحديثه بهذا

التركيب ، وبالتالي معرفة مرتبة الراوي عنده ، ودرجة حديثه . وهي الثمرة العليا لبيان حال الراوي (١) . وأشهر ما أشكل على المتأخرين ، وكثر خلافهم في تحديد المراد به عموما ، هو وَصْفُ حديث واحد من عالم واحد بأنه حسن صحيح ، أو حسن صحيح غريب ، فقد استعمل العبارة الأولى غير واحد من أئمة النقد والرواية المتقدمين ، ولاسيما من جاء عنهم استعمال كل من اللفظين بمفرده في الحكم على الأحاديث والرواة ، وأكثر الإمام الترمذي في جامعه من استعمال صيغتي التركيب المذكورتين ، إكثارًا لا يخفى على مَن يطالعه ، مع استعماله كلا من الألفاظ الثلاثة أيضا بمفرده في الحكم على الأحاديث . ثم لم يصرح الترمذي ولا غيره بمقصوده بهذا التركيب ، ولا بضابط عام لاستعماله (٢) ، تاركين الأمر لاستنتاج أهل العلم للمقصود بكل تركيب حسب القرائن المحتفة به في كل موضع ، إسنادا أو متنا أو كليهما .

ومثار الإشكال : أن هذا التركيب قد اشتمل على حكمين على الحديث الواحد مع تفاوت مرتبتي الحكمين ، فأحدهما وهو الصحة أعلى ، والآخر وهو الحُسن أدنى منه ، وخاصة عند الترمذي والجمهور ، فكيف يجتمع نفي القصور بذكر الصحة ، وإثباته بذكر الحُسن ، لحديث واحد ؟

ثم إن لفظ الغرابة يقتضي وجود نوع من التفرد ، فذِكْرُهُ في التركيب

---

(١) ينظر : النفح الشذي في شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس اليعمري ١ / ٢٨٠ أصل وحاشية و ٢٨٧ ـ ٣٠٤ أصل وحاشية .

(٢) ينظر النفح الشذي ١ / ١٩٤ ـ ١٩٦ وبعدها .

مع حكمين متفاوتين ، يزيد الأمر إشكالا . وقد كثر خلاف العلماء في توجيه هذا التركيب بصيغتيه ، ولم يتفقوا على توجيه عام راجح في ذلك ، وأكثر ما اتُفق عليه ، نوع واحد فقط مما أطلق عليه صيغة « حسن صحيح » وهو ما يظهر لنا وجود إسنادين أو طريقين له من تلك الأحاديث ينطبق على أحدهما شرط الصحة ، وعلى الآخر شرط الحسن لذاته فنحمل التركيب على أن المقصود به كون الحديث صحيحا باعتبار طريق أو إسناد ، وحسنا باعتبار الآخر .

ولهذا فإن الشيخ محمد محفوظ ، الترمسي من علماء القرن الرابع عشر قال : « قال بعض المتأخرين : الحق أنه لا يتأتى حل ما أعضل علينا ، إلا بجمع الأحاديث التي قيل فيها ذلك ، ثم جمع طرقها ، ثم النظر فيها . ثم قال : ولا (ينوء) بها إلا الناقد المبرز من الحفاظ ، ومَنْ لنا به في هذا العصر ؟ » [١] فإذا كان هذا تركيبا واحدًا ، بلغت صعوبة الفصل فيه إلى هذا الحد ، فما بالك بمئات التراكيب من الصور الثلاث السابق ذكرها والتي أطلقها أئمة النقاد من المتقدمين والمتأخرين ، في بيانهم لحال الرواة ولاسيما المختلف فيهم جرحا وتعديلا ، حيث إني لاحظت استعمال التراكيب في وصفهم ، أكثر من غيرهم ، مع صعوبة استخلاص حكم عام في حال الراوي ، وتحديد درجة حديثه من خلال تلك التراكيب

(١) ينظر منهج ذوي النظر ، شرح منظومة علم الأثر ، للسيوطي / ٣٧ ـ تأليف / محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي من علماء القرن الرابع عشر الهجري . ط مكتبة مصطفى الحلبي بالقاهرة / ١٣٧٤ هـ .

المتعارضة الظاهر في غالب الأحوال .

حتى إن الحافظ ابن حجر رغم كثرة جهوده التطبيقية في ذلك ، مثلما نجده في خلاصات أحكامه على الرواة في التقريب وغيره ، إلا أني وجدته يختلف نظره في بعض تراكيب الناقد الواحد ، فمثلا الإمام محمد بن سعد ، صاحب كتاب الطبقات قال في « عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي » : « ثقة وفيه ضعف » [١] .

فعلق الحافظ بقوله : قلت : عَنَى بذلك - يعني بالضعف - ما نُقِم عليه من الاختلاط . ثم أيد الحافظ ذلك بقول عدد آخر من النقاد : بأن الثقفي قد اختلط بآخره ، مع تميز الرواية عنه قبل الاختلاط ، عما بعده [٢] ولخص حاله في التقريب بقوله : ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين [٣] . وبهذا اندفع عن عبارة ابن سعد التركيبية ، ما في ظاهرها من التعارض بين التوثيق والتضعيف لراو واحد في قول واحد .

لكن في ترجمة ابن سعد أيضا « لعمر بن نافع مولى ابن عمر » قال : « كان ثبتا قليل الحديث ، ولا يحتجون بحديثه » [٤] .

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٩ / ٢٩٠ ط الخانجي وتهذيب التهذيب ٦ / ٤٤٩ .

(٢) ينظر هدي الساري / ٤٢٢ .

(٣) التقريب (٤٢٦١) .

(٤) ينظر الطبقات لابن سعد ٧ / ٥٥٦ وقد تصرف الحافظ قليلا في النقل ، فعبارة ابن سعد هي : « كان ثبتا ، روى عنه مالك ، كان قليل الحديث ، ولا يحتجون بحديثه » وينظر التهذيب ٧ / ٤٩٩ .

فعقب الحافظ على هذا التركيب بقوله : كذا قال - يعني ابن سعد - وهو كلام متهافت ، كيف لا يحتجون به ، وهو ثَبْت ؟ (١) .

فلم يظهر له - رحمه الله - مَحمل يدفع به التعارض الظاهر بين التوثيق والتضعيف في تركيب ابن سعد هذا ، ولما لخص حال هذا الراوي في التقريب ، قال : ثقة (٢) .

وبذلك رجح أحد جانبي التركيب ، وهو التوثيق ، مستأنسا في ذلك بجماعة الموثقين للراوي مطلقا ، وهم الأكثر .

وسيأتي خلال النماذج التطبيقية لصور التركيب ما وُجد لبعض النقاد المتقدمين والمتأخرين من تأصيل في بيان ما يستفاد من التركيب ، إما على سبيل الجمع بين مشتملاته ، كما في حال عبد الوهاب الثقفي كما سبق وإما على سبيل الترجيح لبعض مشتملات التركيب كما في حال « عمر ابن نافع » المذكور آنفا . وذلك على ضوء ما ترشد إليه القرائن والاصطلاحات النقدية العامة والخاصة .

وسائل استخلاص حال الراوي من وصفه ، أو وصف روايته بتركيب كلي :

من خلال ممارستي الطويلة لصور التركيب السابقة ، وملاحظة تصرف

---

(١) هدي الساري / ٤٣١ .

(٢) التقريب (٤٩٧٣) .

الحفاظ وأئمة النقد في التماس دلالاتها ، وتوجيه وصف الرواة ، أو مروياتهم ، بها ، تبين لي أنهم يعتمدون في ذلك على ركائز معتبرة **أهمها ما يلي :**

١ - **ضرورة التأمل الدقيق المحاط بالورع ، والدراية الأدق ، بمناهج النقد والنقاد** ، وملاحظة دائمة لما يُعرف من مقاصدهم في مواضع استعمالهم للألفاظ والعبارات النقدية ، مع غاية الاستيعاب لقواعد ومراتب الجرح والتعديل ، وما يعبر به عن كل منهما : إفرادًا ، وتكريرا ، وتركيبا .

٢ - **المراعاة الواعية لما يوجد من القرائن الداخلية والخارجية** ، التي سبق بيانها ، والمتعلقة بكل صورة من صور التركيب الثلاثة سالفة الذكر .

٣ - **كثيرا ما تتوافر مع التركيب أكثر من قرينة** ، بعضها داخلي وبعضها خارجي ، وقد تتوافق القرينتان في الإشارة إلى دلالة التركيب المبينة لحال الراوي ، وقد يحصل أيضا تعارض ، بين ما ترشد إليه بعض القرائن ، وما يرشد إليه البعض الآخر ، ولاسيما في الرواة الذين يكثر الخلاف فيهم جرحا وتعديلا ، وسيأتي في النماذج التطبيقية ، ما يوضح ذلك ويؤيده .

وقد أشرت في مبحث القرائن إجمالا ، إلى طريقة التصرف في تعارض القرائن الداخلية مع الخارجية .

أما صور التركيب الثلاثة ، فكل واحدة منها تشتمل أيضا ، على تعارض في الظاهر ، بين ما ذكر فيها من ألفاظ وعبارات نقدية مختلفة

المراتب ، وبالتالي نحتاج في بيان دلالة كل تركيب عموما ، إلى التطبيق بكل عناية واحتياط ، لقواعد دفع التعارض المعروفة [١] ، حتى نتوصل من خلالها ، إما إلى جمع بين دلالات مشتملات التركيب ، بوجه معتبر وإما إلى ترجيح إلى ترجيح بدليله ، مع مراعاة ما نجده من قرائن داخلية أو خارجية .

٤ - **التصويب قبل التركيب** : قبل الجزم بأن العبارة التي وُصف بها الراوي أو حديثه ، تُعدُّ تركيبا ، لابد من التأكد أن تلك العبارة ثابتة عن قائلها ، وخالية من الخطأ والتحريف ، سواء من جهة الطباعة أو من جهة ناسخ المخطوط ، أو من جهة التصرف في النقل ، ويستعان في ذلك بمراجعة المصدر الأصلي لأقوال النقاد ، حيث تنقل فيه الأقوال بالرواية المسندة مثل الجرح والتعديل للرازي ، والكامل لابن عدي ، وغيرهما والتأكد من سلامة النص في تلك المصادر ، أو مراجعة مصدر وسيط موثوق من طباعته أو نسخته الخطية ، بأقصى ما يمكن .

مثال ذلك : ما جاء في الطبعة الهندية الأولى لكتاب تهذيب التهذيب وما هو مصور عنها ، في ترجمة « أنس بن عياض بن ضمرة » فقد جاء

---

(١) ينظر معرفة مختلف الحديث في مقدمة ابن الصلاح والتقييد والإيضاح معها للعراقي حيث ذُكرت تلك الخطوات ، مع ذكر العراقي من وجوه الترجيح (١١٠) عشرة ومائة وجه ، وأشار إلى وجود غيرها أيضا / ٢٨٥ - ٢٨٩ وينظر مجمل الخطوات أيضا في البحر المحيط للزركشي ٦ / ١٠٨ - ١١٦ ، ١٢٢ - ١٢٧ ، ١٣٠ وما بعدها .

فيها قول ابن سعد هكذا « ثقة كثير الخطأ » [١] وبذلك يكون الوصف مركبا من مرتبتين : أولاهما توثيق ، والثانية تجريح من جهة الضبط يقتضي التضعيف ، كما هو معروف . ولكن عند مراجعة المصدر الأصلي وهو كتاب الطبقات لابن سعد في عدة طبعات ، نجد قول ابن سعد فيها هكذا « ثقة كثير الحديث » [٢] . وكذا جاء النص في نقل المزي في تهذيب الكمال [٣] وفي طبعة « تهذيب التهذيب » طبع مؤسسة الرسالة أيضا [٤] .

وبهذا يتأكد لنا أن العبارة الصحيحة الثابتة عن ابن سعد ، ليست مركبة لكون الوصف بكثرة الحديث بمفرده ، لا يعد من ألفاظ الجرح ولا التعديل ولذا يوصف به كل من الثقة والضعيف .

ولكن يكون هناك تفاوت في درجة التوثيق - فقط - بين « ثقة كثير الحديث » « وثقة مقل من الحديث » وعليه فيعتبر هذا الراوي موصوفا من ابن سعد ، بلفظ تعديل واحد هو « ثقة » وكثرة الحديث تؤيد ذلك وتقدمه عند التعارض على مَن وصف بلفظ « ثقة » فقط .

---

(١) ينظر تهذيب التهذيب لابن حجر ١ / ت ٣٧٥ ط الهند الأولى ، وتصوير دار صادر بلبنان عنها سنة ١٩٦٨ م .

(٢) ينظر طبقات ابن سعد طبعة دار الشعب بالقاهرة ، مصورة عن الطبعة الأوربية ٥ / ٣٢٣ وطبعة بيروت ٥ / ٤٣٦ وطبعة الخانجي بالقاهرة ٧ / ٦١٤ بتحقيق الأخ الدكتور / علي عمر وهي أكمل الطبعات الحالية .

(٣) ينظر تهذيب الكمال ٣ / ٣٥١ ط مؤسسة الرسالة .

(٤) ينظر تهذيب التهذيب ١ / ١٩٠ ط مؤسسة الرسالة سنة ١٩٩٦ م .

ومن ذلك : أن الإمام المزي – رحمه الله – في ترجمة « عباة بن كليب » قال : قال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه : قدم الريَّ وكتب عنه الرازيون ، صدوق ، وفي حديثه إنكار ... » [١] .

فمن يقرأ الكلام من أول : « قال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه .. » إلى عبارة « صدوق في حديثه إنكار » يفهم أن العبارة جميعها من قول أبي حاتم الرازي ، ويرى أن فيها تركيبا جزئيا ، كما تقدم ، فإذا رجعنا إلى المصدر الأصلي وهو الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، نجد أن عبارة التركيب هذه عبارة عن قولين منفصلين : الأول لأبي حاتم لمّا سأله ولده عن « عباة » فقال : « صدوق » والثاني لابن أبي حاتم أنه قال في « عباة » : روى عن إسماعيل بن إبراهيم .. ثم قال : وفي حديثه إنكار [٢] .

وقد تابع المزي على دمج القولين في صورة تركيب واحد منسوب لأبي حاتم وحده ، كل من : الذهبي [٣] ، وابن حجر [٤] ، واقتصر الذهبي في تلخيص حال « عباة » على تحويل قول ابن أبي حاتم وحده ، إلى جرح من جهة الضبط عموما ، فقال : حديثه منكر [٥] ، وهذا خلاف ما تفيده

(١) تهذيب الكمال ١٤ / ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .

(٢) ينظر الجرح والتعديل للرازي ٧ / ت ٢٥٢ .

(٣) الكاشف ١ / ت ٢٦١٦ وفي الميزان ٢ / ت ٤١٨٧ والمغني ١ / ت ٣٠٨٨ ، لكن بدون عزو مع تصرف .

(٤) تهذيب التهذيب ٥ / ت ٢٣٤ .

(٥) الديوان / ت ٢١٠٩ .

عبارة ابن أبي حاتم بنصها السابق ذكره .

ولعلي في تحليل النماذج التطبيقية الآتية وعرضها ، أُوفَّق - بعونه تعالى - إلى تقديم نماذج منوعة ، توضح الطريقة العملية لاستخلاص حال الراوي مما وصف به ، من صور التركيب الكلي ، حتى يمكن المطلع عليها الاستئناس بها ، والعمل على منوالها في غير ما أذكره من الأمثلة ، وهي تُعَدُّ بالمئات ، كما قدمت .

١ - أمثلة صورة التركيب الأولى ، ودلالتها .

مثال أول : أن ابن دقيق العيد تكلم في توجيه تركيب « حسن صحيح » من الترمذي ، في الحكم على ما ليس له إلا إسناد واحد من الأحاديث .

وخلاصة ما جاء عنه : أن شروط الصحيح ، هي الدرجة العليا في قبول الراوي ، وشروط الحسن لذاته ، هي الدرجة الدنيا ، وعليه تكون العليا مشتملة على الدنيا ، مع زيادة عليها غير منافية ، وبالتالي يمكن إطلاق اللفظين معًا على حديث مروي بإسناد واحد ، ويمكن القول بأن كل صحيح يُعَدُّ حسنا أيضا ، سواء صُرّح بذكر الحُسْن مع الصحة أم لا [١] .

وذكر ابن حجر : أن هذا أقوى الأجوبة عن ذلك [٢] ، وإن كان قد

(١) ينظر الاقتراح لابن دقيق العيد / ١٩٩ - ٢٠٠ بتحقيق د / عامر حسن صبري .

(٢) ينظر نكت الحافظ على ابن الصلاح ١ / ٤٧٧ - ٤٧٨ .

ذكر بنفسه جوابا آخر ، لعله بدا له ، في وقت آخر [١] .

وقد وجدت ابن دقيق العيد يطبق نحو جوابه السابق على صورة التركيب الأولى ، وذلك بوصفه بعض الرواة ، بلفظين معا ، من مرتبتي تعديل ، إحداهما تقتضي الصحة والأخرى تقتضي الحسن ، ثم يجعل هذا الراوي من أهل المرتبة الأعلى فقط ، منهما . فقد ذكر حديث المسح على النعلين ، من طريق زيد بن الحُبَاب العُكْلي عن سفيان الثوري ، وقال : وحديث زيد بن الحُباب ، هذا ، من أجود ما ذكر البيهقي في الباب ثم ذكر قول ابن عدي : عن ابن معين : أحاديث زيد بن الحُباب عن الثوري ، مقلوبة ، وذكر جواب ابن عدي عن ذلك بما يفيد : أن قول ابن معين هذا ليس على إطلاقه ؛ بل المنتقد عليه منها قليل ، لا يقدح في باقيها ولا في رواياته الأخرى عن غير الثوري ، وذكر وصف ابن عدي لزيد بقوله : وهو من أثبات مشايخ الكوفة ، ممن لا يُشك في صدقه ، ثم ذكر ابن دقيق العيد : أن الحديث المذكور لم يُورده ابن عدي ضمن ما يُنتقد على زيد ، وختَم ذلك كله بقوله : وإذا كان زيد « ثقة صدوقًا » كان الحديث مما ينفرد به الثقة [٢] .

فيلاحظ أن ابن دقيق العيد وصف زيدًا بعبارة « ثقة صدوق » ثم لخصها

---

(١) ينظر شرح النخبة مع شرحه للقاري / ٢٩٧ - ٣٠٣ ط دار الأرقم ببيروت .

(٢) ينظر / نصب الراية ، كتاب الطهارة ١ / ١٨٨ .

- كما ترى - بلفظ « ثقة » فقط التي هي أعلى لفظي التركيب ، مَرْتبةً كما أنه حكم على حديث زيد المذكور ، بأنه جيد ، فيعتبر هذا وذاك قرينةً داخليةً على أنه أراد بالتركيب ، تقرير توثيق زيد ، ورد ما تفيده عبارة ابن معين السابقة من تضعيفه ، سواء في روايته عن الثوري ، أو في غيرها ، وأن المنتقد عليه من ذلك لا ينفي عنه الصدق ، ولا يقدح في توثيقه في الجملة .

فإذا نظرنا إلى الأقوال في حال زيد من غير ابن دقيق العيد هذا ، نجد منها تركيب ابن عدي السابق وهو قوله : « من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه » .

وذكر ابن حجر عن ابن خلفون مِنْ قوله أو مِنْ نقله : توثيقه لزيد ، مع زيادة « كان معروفًا بالحديث صدوقًا » فيكون تركيبًا مقاربًا لعبارتي ابن دقيق العيد ، وابن عدي ، كما ترى . وجاء في رواية عن ابن معين جمعُه بين نقد رواية زيد عن الثوري كما تقدم ، وبين توثيقه فيما عداها حيث قال : « كان يقلب حديث الثوري ، ولم يكن به بأس » .

وجاء عنه أيضًا وصفه بلفظ « ثقة » مرة ، وبلفظ « ليس به بأس » مرة أخرى ، وَوَصَفَه أكثر من واحد غير ابن معين ، بأنه « ثقة » ، وقال القواريري : « كان ذكيًا حافظًا عالمًا لِما يسمع » وقال ابن قانع : « صالح » وقال ابن يونس : كان جوالاً في البلاد في طلب الحديث ، وكان حسن الحديث ، وقال أبو حاتم : صدوق صالح ، وقال أحمد : كان صدوقًا

وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح ، لكن كان كثير الخطأ .

وقال مرة : « هو كثير الخطأ ، ما نَفَذَ في الحديث إلا بصلاحه ، وقال ابن حبان : يخطئ ، يُعتبر حديثه ، إذا روى عن المشاهير ، وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير [١] .

وهذه الأقوال كلها تعتبر قرينة خارجية بالنسبة لقول ابن دقيق العيد السابق ، وهي - كما ترى - مختلفة بعضها مع بعض ، وبعضها مخالف لقول ابن دقيق العيد ، وكثير منها موافق ، ومجموعها دائر بين توثيق الرجل ، وبين القدح في ضبطه ، قلة وكثرة . واختلاف تلك القرائن يؤيد ما قدمته من أن القرائن قد تتعارض بعضها مع بعض .

وقد نظر في مجموع ما قيل في « زيد » بعد ابن دقيق العيد كل من : الذهبي ، وابن رجب ، وابن حجر ، وأبدى كل منهم ما ترجح لديه في خلاصة حاله .

فالذهبي قال في الكاشف [٢] « لم يكن به بأس ، قد يهم » وهذا يعتبر توسطًا في الجمع بين مختلف الأقوال السابقة ، لكنه في التذكرة [٣] ذكر

---

(١) ينظر الكامل لابن عدي ٣ / ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، وتاريخ الدارمي عن ابن معين / ١١٣ ترجمة (٣٤٢) ، وسؤالات ابن الجنيد ، لابن معين / ١٢١ ، وتاريخ بغداد ٨ / ٤٤٢ ، وتهذيب الكمال ١ / ٤٥٠ وتهذيب التهذيب ٣ / ٤٠٢ وشرح العلل لابن رجب ٢ / ٦٧١ .

(٢) ينظر ١ / ٣٣٧ .

(٣) ١ / ٣٥٠ ، ٣٥١ .

بعض الأقوال في توثيقه فقط ، والثناء عليه ، ثم ختم ترجمته بقوله : قلت : ثقة ، وغيره أقوى منه . وهذا يعتبر ترجيحًا منه لتوثيقه المطلق ، لكن بدرجة متوسطة ، بحيث يُقدم عليه مَن هو أوثق منه عند الاختلاف .

وفي الميزان [١] صَدَّر بيان حال زيد بقوله : « العابد الثقة ، صدوق جوال » كما وضع على أول ترجمته علامة « صح » التي اصطلح على الإشارة بها إلى أن العمل على توثيق من وُضِعَتْ على اسمه [٢] ، ومعناها ترجيحه توثيق « زيد » مطلقًا ، وأما في السير [٣] فصدر كلامه عن حاله بقوله : « الإمام الحافظ الثقة » وبذلك رفعه إلى مرتبة تكرير التوثيق التي هي أعلى من التوثيق المفرد وخصوصا عنده ، كما هو معروف .

وبهذا نجد أن أكثر أقوال الذهبي على ترجيح التوثيق المطلق « لزيد » وبذلك يلتقي مع تقرير ابن دقيق العيد لتوثيقه عمومًا بما في ذلك رواياته غير المنتقدة عن سفيان .

والحافظ ابن رجب ، ذكره في نوع مَنْ هم « ثقات في أنفسهم ، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف » ثم صدر كلامه عنه بقوله : ثقة مشهور ، وأتبع ذلك بقول ابن معين « أحاديثه عن الثوري مقلوبة »

---

(١) ينظر ٢ / ١٠٠ .

(٢) ينظر : اللسان ١ / ٩ .

(٣) ينظر ٩ / ٣٩٣ .

وبقول أحمد : « هو كثير الخطأ ، ما نفذ في الحديث إلا بصلاحه »[١] .

وذكر ابن رجب وصف أحمد لزيد هذا بكثرة الخطأ مطلقًا ، بعد ذكره لقول ابن معين المقيد بحديثه عن الثوري ، كإشارة إلى حمله المطلق على المقيد قبْلَه ، ويؤيده أيضًا ترجمته العامة للنوع الذي أدرجه تحته ، ويكون بهذا ، قد أعمل الجرح المقيد ، لكونه مفسرًا تفسيرًا معتبرًا ، كما هو معروف ، ثم حمل المطلق على المقيد المفسر ، وطريقة حمل المطلق على المقيد ، جرحًا أو تعديلاً ، طريقة معتبرة أيضا[٢] .

فيعتبر ابن رجب بهذا مرجحًا : أن زيدًا « ثقة » إلا في روايته عن سفيان الثوري ، وذلك بناء على نظره الخاص في القرائن ، وملاحظته لقواعد النقد ، كما أشرت ، وهو في هذا يعتبر مخالفًا لما رجحه ابن دقيق العيد والذهبي من التوثيق العام لزيد .

أما الحافظ ابن حجر ، فذكر خلاصة حال الرجل في التقريب[٣] بقوله : « وهو صدوق يخطئ في حديث الثوري » ، وبهذا رجح الوصف بأدنى لفظي التركيب الوارد في حال زيد ، وهو لفظ « صدوق » وذلك لنظرته الخاصة في تأثير القرائن السابقة في التوثيق المطلق لهذا الرجل ، كما أعمل

---

(١) ينظر شرح العلل ٢ / ٦٢١ ، ٦٧١ .

(٢) انظر هدي الساري ٤٤٠ ترجمة « محمد بن عبد الله بن مسلم ، ابن أخي الزهري » وص ٤٤٧ ترجمة هُدبة بن خالد القيسي ، والتقريب ص ٨٠ ترجمة أحمد بن أبي الطيب .

(٣) ينظر ترجمة (٢١٢٤) .

الجرح المفسر في موضعه ، وهو حديث الثوري .

ويعتبر ما رجحه الحافظ ابن حجر في حال « زيد » أدنى الترجيحات السابقة فيه إلى القبول كما ترى ، وبه أخذ الأخ الدكتور : صالح الرفاعي في كتابه « الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم » ص ٢١٦ ، مع أن لكل من الأئمة قبل ابن حجر وجهة معتبرة فيما رجحه كما قدمت .

مثال ثان : وفي ترجمة « عبد الله بن معاذ نشيط الصنعاني » قال فيه الإمام مسلم : ثقة صدوق ، وقال ابن معين « ثقة » ، وقال مرة « كان ثقة إلاّ أن عبد الرزاق يكذبه ، قال أبو حاتم : هو أوثق من عبد الرزاق [١] .

فلما أراد الذهبي تلخيص الأقوال فيه قال : وثقه مسلم وغيره ، حتى يحيى بن معين [٢] . فجعل عبارة مسلم « ثقة صدوق » بمنزلة لفظ « ثقة » فقط ، التي وصف عبد الله بن معاذ بها ابنُ معين ، وغيره ، وبهذا يكون الذهبي عبَّر عن التركيب المذكور من مسلم ، بأعلى لَفْظَيْهِ مرتبةً كما ترى ، ولم أجد قرينة داخلية عن مسلم ، ولا عن ابن معين تقتضي إنزال عبد الله بن معاذ - عندهما - عن مرتبة « ثقة » ، وأما القرائن الخارجية من غيرهما فمُخْتَلِفَة ، كما يظهر من مراجعتها في مصادر الترجمة المحال عليها فيما تقدم .

---

(١) ينظر الجرح ٥ / ١٧٣ والتهذيب ٦ / ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) ينظر تاريخ الإسلام وفيات سنة ١٩١ هـ - ٢٠٠ هـ / ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

مثال ثالث : وفي ترجمة « داود بن مهران الدباغ » وصفه أبو حاتم بقوله : « ثقة صدوق » [١] . فلما ترجم له ابن حجر في التعجيل (١ / ٥٠٧) قال : وثقه أبو حاتم فقال : « ثقة صدوق ... » ، فاعتبر وصف أبي حاتم له بهذا التركيب ، توثيقًا له ، وعبَّر عنه بأعلى لفظيه وهو التوثيق ولم أجد قرينة داخلية من أبي حاتم بخصوص هذا الراوي ، أما القرائن الخارجيه ، وهي أقوال غير أبي حاتم ، فكلها متوافقة مع التوثيق ، وبعضها وَصْفٌ له بتركيب مشابه ، وبعضها وصْفُه بتكرير لفظ ثقة[٢] .

مثال رابع : وفي ترجمة « طَلْق بن غنام النخعي » ، وصفه ابن سعد بقوله : كان ثقة صدوقًا ، وكان عنده أحاديث ، وقال عثمان بن أبي شيبة : « ثقة صدوق ، لم يكن بالمُتَبَحِّر في العلم ، وقال ابن نمير والعجلي والدارقطني : « ثقة » [٣] . فقال أبو زرعة ابن العراقي : وثقه ابن سعد ، وأيضًا ابن حجر لما عَبَّر عن الأقوال ، قال : وثقه ابن سعد والعجلي وعثمان بن أبي شيبة ، وابن نمير ، والدارقطني ... [٤] .

فجعل عبارة كل من ابن سعد وابن أبي شيبة ، محمولة على أعلى لفظيها وهو « ثقة » وعطفها على بقية الأقوال التي بلفظ « ثقة » مفردةً

---

(١) الجرح ٣ / ٤٢٦ والإكمال للحسني ص ١٠٠ بتحقيق تمليذي الفاضل الشيخ عبد الله سرور .

(٢) انظر تاريخ بغداد ٨ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ والتعجيل الموضع السابق .

(٣) ينظر تهذيب التهذيب ٥ / ٣٤ .

(٤) ينظر هدي الساري / ٤١١ .

ولم أجد قرينة داخلية عن ابن سعد ولا عن ابن أبي شيبة ، بخصوص هذا الراوي ، أما القرائن الخارجية ، فمختلفة : منها ما يفيد العدالة دون الضبط ، ومنها ما يفيد التوثيق المفرد ، كما تقدم ، ومنها ما يفيد التضعيف ، مجملاً ، ومنها ما يفيد التضعيف من جهة الضبط ، وقد أجاب عنه أبو زرعة ابن العراقي ، كما أجاب ابن حجر عن التضعيف المجمَل ، وبذلك ترجحت قرائن التوثيق ، فلخص ابن حجر حاله في التقريب [١] بقوله « ثقة »[٢]

مثال خامس : وفي ترجمة « أشعث بن سَوّار الكندي » أن عثمان بن أبي شيبة سُئل عنه فقال : ثقة صدوق » قيل : هو حُجة ؟ قال : أما حجة فلا ، وقال أيضًا : أشعث بن سوار ، وأشعث بن عبد الملك ، ثقتان [٣].

فقوله : « أما حجة فلا » يشير إلى إرادة وصفه بما دون الحجة ، وهو لفظ « ثقة » فتعتبر هذه قرينة داخلية بالإشارة ، ثم جاء قوله الثاني مصرحًا بوصفه بـ « ثقة » ، ولم أقف على وصفه لأشعث بغير هذا ، فتعتبر القرينة الداخلية هنا مُرجِّحة : أن عثمان يريد بعبارته « ثقة صدوق » تقرير وصف

---

(١) ينظر (ت ٣٠٤٣) .

(٢) وانظر « الهدي) الموضع السابق ، و« البيان والتوضيح » لأبي زرعة ابن العراقي ، بتحقيق كمال الحوت / ٨٩ .

(٣) الثقات لابن شاهين ٣٦ ، بتحقيق السامرائي و / ٢٦ بتحقيق الأخ الفاضل / الدكتور صالح المحطب / وتهذيب التهذيب ١ / ٣٥٤ وسقط من طبعته من التركيب ، لفظ « ثقة » .

أشعث بأنه « ثقة » .

لكن عامة النقاد الآخرين - غير عثمان بن أبي شيبة - الذين وَجَدْتُ لهم أقوالاً في أشعث ، متفقون على تضعيفه ، ومنهم من سَبر حديثه : كابن حبان ، وابن عدي ، فبعضهم ضعفه بوصف مجمل ، وبعضهم فسر التضعيف بما يتعلق بالضبط مع الشدة في ذلك ، وهو ابن حبان ، أو مع التوسط كالبخاري وابن عدي ، وعبارته أيسر ما أشير به لضعف سوار حيث قال : لم أجد له فيما يرويه متنا منكرًا ، إنما في الأحايين ، يخلط في الأسانيد ويُخالف [١].

وبذلك يكون بين تلك القرائن الخارجية تفاوت : من الضعف الشديد إلى الضعف اليسير ، بحيث يقبل الانجبار ، ومع هذا فتلك القرائن مُخالِفة للقرينة الداخلية المقتضية للتوثيق المطلق لأشعث .

فلما لخص الحافظ ابن حجر حال أشعث هذا في التقريب [٢] جزم بأنه « ضعيف » ، مع أن وصف عثمان بن أبي شيبة له بعبارة « ثقة صدوق » من الزوائد التي أضافها ابن حجر على ما ذكر المزي في ترجمته من الأقوال[٣].

---

(١) انظر الكامل لابن عدي ١ / ٣٦٢ والمجروحين لابن حبان ١ / ١٧١ والضعفاء للعقيلي ١ / ٣١ وترتيب علل الترمذي المفرد لأبي طالب القاضي ٢ / ٩٦٩ والعلل لأحمد ١ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦٢ ، ١٩٨ ، والجرح والتعديل ٢ / ٢٧١ وشرح ابن رجب للعلل ١ / ٤٠٢ ، ٤٠٤ وتهذيب التهذيب ١ / ٣٥٢ .

(٢) ينظر ترجمة (٢٥٤) .

(٣) انظر تهذيب التهذيب / الموضع السابق .

وهذا يشعر بملاحظته لها ، لكن يبدو أنه رجح التضعيف ، لكونه قول الجمهور ، ومنهم من فَسَّر أيضًا الجرح ، بذكر بعض أحاديثه المنتقدة كالعقيلي وابن عدي .

أما الإمام الذهبي فتنوعت عبارته ، واختياره في خلاصة حال أشعث : فمرة قال : أحد العلماء ، على لين فيه [(١)] ومرة عقب على الأقوال المختلفة فيه بذكر قول الدارقطني : يُعتَبر بـه [(٢)] ومرة قال : حدث عنه شيوخه ، لجلالته[(٣)] . ومرة قال : صالح الحديث ، ضعفه جماعة[(٤)] . ومرة قال : هو من الضعفاء الذين روى لهم مسلم متابعة[(٥)] . وهذه العبارات في مجموعها تفيد تضعيفه له ضعفًا قابلاً للانجبار ، لكنه في الكاشف[(٦)] قال : « صدوق ، لينه أبو زرعة » وذلك بمعنى تركيب جزئي بلفظ « صدوق فيه لين » وفي الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد[(٧)] قال : حسن الحديث ، ثم ذكر تضعيف أبي زرعة وغيره له ، وهذان القولان - كما ترى - متقاربان .

---

(١) انظر السير ٦ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٢) انظر تاريخ الإسلام / حوادث ١٢١ - ١٤٠ هـ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٣) الميزان ١ / ٢٦٤ .

(٤) ينظر ديوان الضعفاء / ٣٩ بتصحيح شيخنا الفاضل ، الشيخ حماد الأنصاري .

(٥) ينظر المغني ١ / ٩١ .

(٦) ينظر ١ / ١٣٤ .

(٧) ينظر ٧١ .

ومن هذا كله نلحظ أن أكثر أقوال الذهبي في « أشعث » مخالفة لقرينة التوثيق المطلق ، وموافقة لما جزم به ابن حجر من ترجيح التضعيف « لأشعث » ضعفًا قابلاً للانجبار ، مراعاة لقول أكثر النقاد كما تقدم ، وهذه وجهة معتبرة ، لكن إذا أردنا المفاضلة ، نجد أن القولين الأخيرين للذهبي ، أولى بالاعتبار ؛ لأن فيهما جمعًا بين مجموع الأقوال المعتبرة ، بما فيها القول المركب من : « ثقة وصدوق » وقرينته الداخلية ، والجمع مقدم على الترجيح كما هو معروف ، لما فيه من إِعمال مجموع الأقوال ، فَيُحمَلُ التوثيق على ما يفيده وصف « صدوق » - اصطلاحا - من الاحتجاج بالراوي ، بتحسين حديثه لذاته ، فيما عدا ما غلط فيه في الأحايين ، كما قرره ابن عدي آنفًا فهذا يُضَعَّفُ بخصوصه ، ويقتضي خفة الضبط التي تُنْزِل الراوي لمرتبة الحسن وعلى تلك الأخطاء اليسيرة ، تُحمَل أقوال التضعيف عمومًا في « أشعث » مع استبعاد قول ابن حبان منها ، لتشدده ، الذي تفرد به . والله أعلم .

مثال سادس : وجاء في ترجمة « عمرو بن دينار المكي » وقد كان سفيان بن عيينة من أعلم تلاميذه به ، إن لم يكن أعلمهم مطلقا[١] ، وقد وصفه سفيان بقوله « كان ثقة ، ثبتًا ، كثير الحديث ، صدوقًا ، عالمًا ، وكان مفتي أهل مكة في زمانه[٢] .

---

(١) ينظر شرح العلل ٢ / ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، والجرح ١ / ٣٦ .

(٢) ينظر التهذيب ٨ / ٣٠ .

فأضاف هنا في السياق نفسه لفظة اصطلاحية وهي لفظة « ثبت » التي هي بمنزلة « ثقة » وإن كانت أرفع في الدلالة ، فأصبح التركيب مشتملا على تكرير التوثيق ، وهو مرتبة أعلى من لفظ « ثقة » مفردة ، وما في حكمها ، كما هو معروف ، فتعد هذه قرينة داخلية ، مصاحبة لعبارة « ثقة صدوق » ترفع دلالتها فوق التوثيق المفرد ، وجاء عن سفيان أيضًا غيرها منفصلاً ، فمرة قال عن « عمرو » : حدثنا وكان ثقة ثقة ثقة[١] .

فكرر توثيقة ثلاث مرات ، كما ترى ، ومرة قال : حدثنا ، وكان ثقة ثقة ، ... تسع مرات ، وكأنه سكت لانقطاع نفسه ، وذكر السخاوي أن هذا أكثر ما وقف عليه من مرات التكرير[٢] . وجاء عنه أيضًا : ما كان أثبت عمرو بن دينار[٣].

فتعتبر هذه الأقوال أيضًا قرائن داخلية تدل على أن مراد سفيان بتركيب « ثقة صدوق » هنا ، أعلى من التوثيق المفرد .

وإذا نظرنا إلى القرائن الخارجية ، وهي بقية الأقوال في عمرو بن دينار نجد غالبها فوق التوثيق المفرد[٤].

وبذلك توافقت القرائن الداخلية والخارجية على رفع دلالة تركيب « ثقة

---

(١) ينظر التهذيب / الموضع السابق ، والجرح ١ / ٤٩ ، ٦ / ٢٣١ والسير ٥ / ٣٠٢ .

(٢) ينظر فتح المغيث ١ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٣) ينظر السير ٥ / ٣٠٣ .

(٤) انظر المصادر السابقة ، والحلية لأبي نعيم ٣ / ٣٤٧ .

صدوق » - هنا - فوق التوثيق المفرد ، وعندما لخص الحافظ ابن حجر حال عمرو بن دينار قال : ثقة ثبت[١] فجعله في مرتبة التوثيق المتكرر .

مثال سابع : وفي ترجمة « شريك بن عبد الله النخعي » قال العجلى [٢] فيه : « ثقة ، وكان حسن الحديث »

وعندما قرأت بتوفيق الله تعالى - كتاب ترتيب ثقات العجلي ، كله ثم ما استدركه عليه محققه الأستاذ « البستوي » من إضافات ، لم أجد شيئًا صريحًا يُدل على مراد العجلي بوصف الراوي بأنه « ثقة حسن الحديث » ولا وجدت تصريحًا منه بمراده بوصف الروي بأنه « حسن الحديث » بمفردها كما لم أجده وصف راويًا بعبارة « حسن الحديث » بمفردها ، وإنما استعملها مركبة مع « ثقة » كما في وصف شريك هذا ومركبة مع غيرها أيضًا ، مع وجود بعض القرائن ، كما سأوضحه بعد قليل . وستأتي بقية هامة لكلام العجلى في شريك ، ذكرها الحافظ ابن حجر ، وفيها بعض القرائن أيضا .

ونعم قد وَصَفَ العجلي عددًا كثيرًا بلفظ « لا بأس به » ووصف عددًا قليلاً بلفظ « صدوق » وكلاهما عند غيره ، ولا سيما المتأخر عنه

---

(١) ينظر التقريب / ترجمة (٥٠٢٤) .

(٢) ينظر معرفة الثقات للعجلي بترتيب السبكي والهيثمي ١ / ترجمة (٧٢٧) ، ومثله في تاريخ بغداد ٩ / ٢٨١ وغيرهما ، وذكر الحافظ ابن حجر بقية هامة لكلام العجلي عن شريك كما سيأتي / وينظر تهذيب التهذيب ٤ / ت ٥٧٧ .

يعتبران من ألفاظ مرتبة الحسن لذاته اصطلاحًا ، كما هو معروف ، وكما أوضحت تأصيله في مبحث التركيب الجزئي السابق ذكره .

لكن الحَسن بالمعنى الاصطلاحي ، بقسميه ، وإن استُعمل في حياة العجلي المتوفى سنة ٢٦١ هـ[١] ، إلا أنه لم يظهَر شيوعه ، واشتهاره في حياته ، سواء في بلاد المغرب التي رحل إليها واستقر بها منذ سنة ٢١٨ هـ[٢] وحتى توفي في طرابلس الغرب ، التي تقع في ليبيا حاليا[٣] ، أو في بلاد المشرق كذلك ، التي رحل منها في سنة ٢١٨ هـ ، وبدون رجعة ، كما تقدم ، وذلك لأن اشتهار الحسن بمعناه الاصطلاحي شرقًا وغربًا ، كان على يد الإمام الترمذي في جامعه ، كما تقدم .

والترمذي قد وُلد سنة ٢١٠ هـ تقريبا[٤] .

وعليه كان عمره حين انقطاع العجلي عن المشرق ، نحو ثمان سنوات ثم لم تُعرف رحلة الترمذي إلى كل من مصر والشام[٥]، وهما مَعبر وملتقى ، روايات وعلم المشارقة إلى المغاربة ، وبالعكس ، كما هو معروف أما رحلة العجلي لمصر ، فقديمة عن سن السماع بالنسبة للترمذي ، فضلاً

(١) ينظر السير ١٢ / ٥٠٥ .

(٢) انظر مقدمة الأستاذ البستوي لتحقيق ترتيب الثقات ١ / ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) المصدر السابق ١ / ٥٥ ، ٥٧ - ٥٨ .

(٤) السير ١٣ / ٢٧٠

(٥) السير ١٣ / ٢٧١

عن تأليفه الجامع وإمكان استفادة العجلي منه ، عن طريق رواية المصريين له ، ولا سيما أن العجلي يعتبر من طبقة شيوخ الترمذي كما هو معروف[١] وقد تقدم تحديد الترمذي للبلاد التي عَرَضَ جامعه على علمائها ، ولم يذكر منها الشام ولا مصر فضلا عن بلاد المغرب .

ولذلك ، فإن القرائن الداخلية والخارجية التي وجدتها ، أظهرت أن ذكره لفظ « الحسن » أو « الأحسن » وَصفًا للسند ، أو « حَسن الحديث » وصفًا للراوي ، قد اختلف مَحْملُه ، بحسب ما ذكر معه من الألفاظ الأخرى ، وبحسب القرائن .

وأكتفي هنا بما يتعلق بوصف الرواة ، لقياس وصفه شريكًا عليه فالإمام العجلي ، في كتابه كله ، قد وصف ثلاثة عشر راويًا – بمن فيهم « شريك » – « بحَسَن الحديث » مع قرنه لها بغيرها من ألفاظ القبول فأكثرهم ، وعددهم تسعة رواة ، قرن لهم لفظ « حسن الحديث » بلفظ « ثقة » كما في وصف « شريك » واثنان قرن لهما لفظ « حسن الحديث » بلفظي « ثقة ثبت »[٢] .

واثنان قرن لهما لفظ « حسن الحديث » بلفظ « جائز الحديث »[٣] فهذان قوله في كل منهما « جائز الحديث » يعد قرينة داخلية مصاحبة

---

(١) وانظر / مقدمة الأستاذ البستوي لتحقيق ترتيب الثقات ١ / ٤٩ ـ ٥٠ ، وفضائل جامع الترمذي لأبي القاسم الأسعردي / ٣٢ ، ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) ١ / ٢٤٧ ، ٤١٧ .

(٣) ٢ / ٢٦٤ ، ٣٢٩

تدل على أن مراده بالحُسن قبول الحديث لكن بدرجة أقل من الصحيح لأنه يستعمل وصف الصحة كما سيأتي في وصف حديث شريك فعدوله عنه إلى لفظ « الجواز » وهو الوسط في كل شيء ، أو المقبول منه على ما فيه من قصور [١] ، يدل على أن مراده قبول حديث كل منهما بالدرجة الأقل من الصحيح ، وهو المسمى اصطلاحًا بالحسن لذاته .

فأما اللذان قرن لهما لفظ « حسن الحديث » بلفظي « ثقة ثبت » فزيادته وصف « ثبت » الذي هو أقوى من « ثقة » ، يعد قرينة داخلية على أنه ليس المـراد « بالحسَن » في هذا التركيب ، المعنى الاصطلاحي ، الذي يُنزِل الراوي عن مرتبة الصحيح لذاته ، بل يُحمل الحُسن هنا على معنى لغوي مناسب ، لا يعارض الحكم بصحة حديث الراوي ، مثل حُسن سَوْقِهِ للروايات عند أدائه لها بنفسه ، دون تعلثُم أو خلل ضبط ، أو عَجلة ونحو ذلك ، وهذا مما استعمله غير العجلي في وصف بعض أئمة الثقات الأثبات كالإمام الزهري ، مثلا[٢]، وقد وصف العجلي أحد شيوخه بعكس ذلك فقال : لم يكن يُحسن يقرأ كُتبَه ، ، كتبتُ عنه ثلاثة مجالس[٣].

وعند النظر إلى القرائن الخارجية ، نجدها تؤيد أيضًا حمل « الحُسن » في

---

(١) ينظر النهاية لابن الأثير ، والمعجم الوسيط / مادة « جَوَز » فيهما ، مع تصرف يسير في الثاني .

(٢) انظر ترجمته من تاريخ دمشق لابن عساكر بتحقيق الأستاذ شكر الله / ٩٣ ط مؤسسة الرسالة .

(٣) ترتيب الثقات ٢ / ٣٣٢ ترجمة (١٩٠٧) .

وصف هذين الراويين على غير المعنى الاصطلاحي له ، فكل منهما مُتَّفَقٌ على علو توثيقه وإمامته[١].

أما التسعة الذين قَرَنَ العجلي لهم وصف « حسن الحديث » بوصف « ثقة » فأغلبهم وهم ستة ، قد اختلفت فيهم أقوال غير العجلي من النقاد ، جرحًا وتعديلاً ، ولم أجد في بقية كلام العجلي عن كل منهم قرينة داخلية واضحة تدل على مراده بوصف كل منهم بأنه « حسن الحديث » ، والنظر في القرائن الخارجية لكل منهم يطول ، بدون ضرورة له هنا .

وهناك راويان آخران من هؤلاء التسعة ، « حماد بن سلمة[٢] ، وهشام ابن حسان القَرْدُوسي[٣]، وقد قال في كل منهما : « ثقة ، حسن الحديث ، يقال : إن عنده ألف حديث حسن ، ليست عند غيره » .

فعبارة « **عنده ألف حديث حسن ، ليست عند غيره** » تعتبر قرينة داخلية ، مصاحبة للتركيب كما ترى ، فيمكن أن يستفاد منها : أن مراد العجلي بوصف « حسن الحديث » بالنسبة لهذين الراويين هو : « الغرابة » لبعض مروياتهما ، والتفرد بها ، نسبيًا أو مطلقًا وليس هذا هو المعنى الاصطلاحي للحديث الحسن كما هو معروف

---

(١) التقريب / ١ ١٢٤ ترجمة (٧٠٣) وص ٢٤٥ ترجمة (٢٤٥١) .

(٢) ١ / ٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٣) ٢ / ٣٢٨ من ترتيب ثقات العجلي .

لكن إطلاق وصف « الحُسن » على الحديث بمعنى أنه « غريب » أو « فَرد » ولو كان منكرًا ، قد جاء عن غير العجلي من المتقدمين (١) .

أما آخر هؤلاء التسعة فهو شريك . وقد جاء في كلام العجلي بعد وصفه بالتركيب المذكور قوله : إن أروى تلاميذه عنه ، وهو إسحق الأزرق ، قد سمع منه ٩ آلاف حديث (٢) .

كما ذكر الحافظ ابن حجر وجود زيادة أخرى في كلام العجلي تتضمن تفصيلا مهما في حاله ، حيث قال : وكان صحيح القضاء ، ومن سمع منه قديمًا ، فحديثه صحيح ، ومن سمع منه بعدما ولى القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط (٣) .

فهذا التفصيل يعتبر قرينة داخلية ، بمثابة الجمع بين وصفي التركيب اللذين صدَّر العجلي بهما كلامه عن حال شريك ، بحمل كل واحد منهما على ما يناسبه من التفصيل المذكور ، فيُحمل وصف العجلي لشريك بالتوثيق على ما ذكر من صحة حديثه قبل ولاية القضاء ، يعني بالكوفة ، ويُحمل وصفه له بأنه « حسن للحديث » على ما ذكره من حاله بعد ولاية القضاء ، وذلك لأن تعبيره عن تلك المرحلة بأن فيها

---

(١) ينظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢ / ١٠٠ ، ١٠١ ط دار المعارف بالرياض والمحدث الفاضل للرامهرمزى / ٥٦١ - ٥٦٤ والجرح والتعديل للرازي ١ / ١٤٦ .

(٢) ينظر معرفة الثقات للعجلي ١ / ٧٢٧ .

(٣) ينظر تهذيب التهذيب ٤ / ت ٥٧٧ .

« بعض الاختلاط » يفيد تقريره خفة ضبط شريك فقط خلالها ، وهذا يوافق ضبط راوي الحسن لذاته ، اصطلاحًا ، عند الجمهور كما تقدم . أما حمل هذه اللفظة على إرادة الاختلاط الاصطلاحي ، فيُبعِدُهُ لفظ « بعض » حيث يفيد أن ضبطه كان هو الأكثر ، وهذا يخالف معنى الاختلاط ، وهو عدم القدرة على الحفظ ، ولا تذكر ما كان يحفظه المختلط ، ولذا أشار البرهان الحلبي إلى أن ما ينسب إلى شريك من الاختلاط ، يحمل على تغير الحفظ فقط [١] .

وعليه فإن إعمالنا لهذه القرينة الداخلية المصاحبة لوصفي التركيب يفيد أن العجلي قصد به الجمع بين ما ظهر له من اختلاف حال شريك من جهة الضبط ، وأيضًا هناك قرينة داخلية أخرى يُلاحظ توافرها في شريك ، ويمكن بمراعاتها حمل وصفه بأنه « حسن الحديث » على « الغرابة » و « التفرد » في بعض مروياته ، كما ذكرنا ذلك بالنسبة للراويين السابقين ، وذلك لأن شريكًا قد وُصف بكثرة المرويات ، وأشار العجلي نفسه إلى ذلك بذكر كثرة مرويات إسحق الأزرق عنه كما تقدم ومن لوازم كثرة المرويات الإغراب ، وتفرد الراوي بما ليس عند غيره[٢] .

---

(١) ينظر الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط لبرهان الدين إبراهيم محمد الحلبى المعروف بسبط العجمي مع نهاية الاغتباط ط / ١٧٠ .

(٢) انظر تهذيب التهذيب ٢ / ٣٣٠ .

وقد وُصف شريك أيضًا من غير العجلي بما يُعتبرُ قرينة خارجية ، مؤيدة وذلك أنه وُصِفَ بكونه روى عن قوم ، لم يرو عنهم قَرينُهُ ، سفيان الثوري ، مع سعة مروياته ، وذكر ابن عدي تفرد شريك بما ليس عند سفيان وشعبة ، وإقرار شريك لذلك [١] .

وذكر ابن عدي له أيضًا بعض ما تفرد به عن بعض شيوخه[٢]، وذكر أيضًا من كان يُغرِبُ عن شريك ، من تلاميذه[٣]، فهذا كله يعتبر قرينة خارجية تسوغ حمل وصف شريك « بحُسن الحديث ، على معنى الغرابة لبعض مروياته الكثيرة وتَفَرُّده ، ببعضها ، ولكن يبدو لي أن القرينة الأولى أرجح ، فإعمالها أولى ، لكونها مع مصاحبتها لوصفي التركيب ، فهي واضحة الدلالة على إرادة الجمع بينهما ، مع بقاء معناهما الاصطلاحي الذي هو الأصل .

وعندما نُعملُ تلك القرينة ونجعل قول العجلي في شريك « كان حسن الحديث » محمولاً على المعنى الاصطلاحي للحسن لذاته ، وذلك بعد القضاء ، ونجعل قوله « ثقة » محمولاً على قوله : إن مَن سمع مِن شريك « قديمًا فحديثه صحيح » ، عندما نفعل هذا ، يُفهَمُ منه أن العجلي يفضِّل

---

(١) ينظر رواية الدقاق عن ابن معين / ٣٦ وتاريخ بغداد ٩ / ٢٨٢ والكامل لابن عدي ٤ / ١٣٢٤ .

(٢) انظر الكامل ٤ / ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ .

(٣) الكامل ٤ / ١٣٣٤ .

في حال شريك ، وأنه يفرق بين الصحيح ، وبين ما يُعتبر من الحسن لذاته حتى بالنسبة للراوي الواحد إذا اختلف ضبطه ، وأن الوصف بلفظ « الثقة » المطلق يقتضي عنده ، صحة حديث الراوي ، ما لم توجد علة أخرى أو قرينة صارفة ، كما هو معروف ، وأن الوصف المفرد بما دون « الثقة » مما يدل على خفة الضبط ، يقتضي عنده حُسن حديث الراوي لذاته ، ويمكن التمثيل لذلك من أقوال العجلي بقوله : جائز الحديث حسن الحديث » كما تقدم أو جائز الحديث لا بأس به[١]أو « صدوق » أو « لا بأس به » كما هو ظاهر في كتابه ، وما يقال من تساهله كابن حبان ، فهو مردود[٢] ، غير أني لاحظت في تطبيقات الحافظ ابن حجر أنه تارة يُنزل التوثيق المطلق من العجلي إلى مرتبة الحسن لذاته ، وتارة يبقية على الأصل في مرتبة الثقة المطلق التي تقتضي صحة حديث الموصوف بها ، كما أشار

---

(١) معرفة الثقات ١ / تراجم ٥٠٣ ، ٦٠٠ ، ٧٧٣ .

(٢) ينظر القول بالتساهل في التنكيل للشيخ المعلمي ١ / ٦٦ وحاشيته على الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني / ٢٢ ، ٦٤ ، ومن أقرب ما يردُّه : شهادة أهل الخبرة بالنقد والنقاد من معاصريه بالمشرق ثم بالمغرب بأنه في إمامته النقدية والحديثية ، مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، بل إنهما كانا يأخذان عنه ، يعني قبل خروجه إلى بلاد المغرب ، وإقامته بها حتى وفاته ، ومَنْ عاصره وخالطه من علماء المغرب ، رفعوا مكانته فوق ذلك حتى قدموه في نظرهم على الإمام البخاري / ينظر تاريخ بغداد ٤ / ٢١٤ ـ ٢١٥ والراوي الذي رد الشيخ المعلمي توثيقه له ، قد اعتمد هذا التوثيق مِنْ قَبْلِهِ كل من : الإمام الذهبي / الكاشف ١ / ت ١٨٧١ ، والحافظ ابن حجر / تهذيب التهذيب ٤ / ت ٢٦ والدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢ / ٢٩٣ حديث (١٠٦) والتقريب (٢٢٨٩) .

إليه العجلي فيما تقدم بالنسبة لشريك قبل ولايته القضاء ، ولاحظت أن هذا الاختلاف في تطبيقات الحافظ ابن حجر يرجع إلى مراعاة القرائن الأخرى المتعلقة بالراوي ، بجانب توثيق العجلي له .

فمن وثقه العجلي وحده ، أو شاركه ابن حبان بذكره للراوي نفسه في كتاب الثقات ، أو إخراج حديثه في صحيحه ، ولم يُعرَف لهذا الراوي غير راو واحد عنه ، ثم لم يُعرف تضعيفه من أحد ، فإني وجدت الحافظ ابن حجر يعتبر أقوى رتب حديث مثل هذا الراوي ، أن يكون حسنًا لذاته(١).

أما من روى عنه أكثر من واحد ، ولم يُعرف تضعيف أحد له ، ووثقه العجلي وذكره ابن حبان في الثقات ، أو أخرج له في صحيحه ، أو أخرج له الشيخان أو أحدهما ، فإنه يعتمد التوثيق المطلق لمثل هذا الراوي(٢)

---

(١) انظر نتائج الأفكار ١ / ٣٨٧ ـ ٣٨٩ أصل وحاشية ، مع ترتيب الثقات ٢ / ٦٤٤ ترجمة (١٦٤٤) ، والإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع لابن حجر / تحقيق صلاح مقبول ١٥٥ ـ ١٥٨ حديث ١٩ من حرف الدال ، مع ترتيب الثقات ٢ / ٣٠٠ ترجمة (١٧٩٧) ، وقارن بالتقريب / ٥٠٦ ترجمة (٦٢٩٥) ، ص ٥٤٦ ترجمة (٦٩٠٠) .

(٢) انظر مثلاً ترجمة « عمرو بن الشريد الثقفي / التهذيب ٨ / ٤٨ ، مع الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان / أحاديث : ٥٠٨٩ ، ٥١٨٠ ، ٥١٨١ ، ٥١٨٣ ، ٥٦٧٤ ، ٥٧٨٢ ، ٥٨٩٤ ط الشيخ الأرنؤط ، والتقريب / ٢٣٤ وترجمة « عبد الله بن فروخ ، القرشي ، التيمي مولى عائشة ، رضي الله عنهما / التهذيب ٥ / ٣٥٥ ، مع ترتيب الثقات ٢ / ٥١ ترجمة (٩٤٧) والتقريب / ٣١٧ ترجمة (٣٥٢٩) والإحسان / حديث ٣٣٨٠ ط الشيخ الأرنؤط .

والذي يظهر لي : أن ما يستفاد من كلام العجلي نفسه ، كما قدمته فهو أولى في الدلالة على مراده ، ومنهجه ، من كلام و تطبيقات غيره لا سيما وهذه تطبيقات جزئيه غير مستوعبة حتى الآن ، فلا يُستَشْكلُ بمثلها على ما أوضحت دلالة كلام العجلي عليه .

ولعل مما يؤيد ذلك : أن الحافظ العلائي لما ذكر أقوال العلماء في شريك اهتم بإثبات أن العجلي زاد على توثيق شريك وصفه بأنه « حسن الحديث » وذكر أيضًا توثيق غير العجلي له ، لكنه رتب على مجموع ذلك ، أن يكون ما ينفرد به شريك حسنًا ،[(١)]

وبهذا نجد أنه لم يعتمد توثيق شريك المطلق ، مع ذكره له عن غير العجلي ، بل رجح اللفظ الأقل من تركيب العجلي السابق وهو « حسن الحديث » توسطا منه بين ما جاء في حال شريك من غير العجلي ، من توثيق وتضعيف ، مجمل ومفسر ، وتركيب أيضا من الصورة الثالثة حيث قال يعقوب بن شيبة : شريك : صدوق ثقة ، سيء الحفظ جدا[(٢)] في حين جمع العجلي نفسه بين أحواله ، بتصحيح بعض حديثه ، وتحسين بعضه الآخر ، معللا ذلك بتغير حال ضبطه في أول أمره ، عن حاله في آخره بعد انشغاله بالقضاء .

---

(١) انظر : النقد الصحيح للعلائي / ٨٨ بتحقيق الأستاذ / محمود سعيد .

(٢) ينظر : تهذيب التهذيب ٤ / ت ٥٧٧ .

٢ - أمثلة الصورة الثانية من التركيب وهي الجرح وتحليلها ودلالاتها :

المثال الأول : وحكم الضعف المطلق والضعف الشديد

« **محمد بن الحسن بن زبالة** » وما قيل فيه من التركيب ودلالته مع القرينة ، وبيان مجمل الأقوال في حاله ، وما يترجح منها عموما .

١ـ من ذلك : أن « **محمد بن الحسن بن زبالة** » قال فيه أبو حاتم الرازي : واهي الحديث ، ضعيف الحديث ، ذاهب الحديث ، منكر الحديث ، عنده مناكير ، وليس بمتروك الحديث » [١] . فهذه العبارة عند تأمل مفرداتها نجدها ستة أوصاف ، وقد استعمل أبو حاتم معظمها مفردة في وصف بعض الرواة ، ومجموعها يرجع إلى مرتبتين من مراتب الجرح .

إحداهما : التضعيف المطلق : **والأخرى** ، التضعيف الشديد الأدنى من مرتبة الكذب فالألفاظ التي ترجع إلى مرتبة التضعيف المطلق هي : ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، عنده مناكير ، ليس بمتروك الحديث[٢].

والألفاظ التي ترجع إلى مرتبة التضعيف الشديد هي : واهي الحديث ، ذاهب الحديث [٣] . وبين المرتبتين فرق في درجة حديث الموصوف بأي منهما .

فالأولى : حديث الموصوف بها ضعيف لذاته ، ويعتبر به ، فيتقوى

---

(١) الجرح والتعديل ٧ / ٢٢٨ .

(٢) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢٠ وتدريب الراوي ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٣) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢١ وتدريب الراوي ١ / ٤٠٩ .

بواحد فأكثر مثله ، أو أقوى منه ، حتى الثقة ، وبذلك يرتقي إلى درجة الحجية وهي الحسْن [١] أو الصحة لغيره ، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر : إذا تابع السيِّئَ الحفظ شخصٌ فوقه : انتقل بسبب ذلك إلى درجة ذلك الشخص ، وينتقل ذلك الشخص إلى أعلا من درجة نفسه التي كان فيها [٢] ويقول عمن أخرج لهم البخاري في صحيحه : إن مَن وُصف بسوء الضبط أو الوهم أو الغلط ، ونحو ذلك .. فلم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه ، عنده أو عند غيره [٣] ، ومقتضى هذا ترقية من ضعف بمثل ذلك من الضعف غير الشديد أنه يرتقي بمتابعة الثقة إلى درجة الصحيح لغيره عند البخاري .

وأما الثانية : وهي الضعف الشديد بغير الكذب ، فحديث الموصوف بشيء من ألفاظها ضعيف ضعفا شديدا لذاته ، وهذا لا يتقوى بمعاضدة راو مثله ، ولا يقويه ، كما قرر ذلك ابن الصلاح وتابعه عليه غيره [٤] .

ويرى بعض العلماء أن الواهي ، وهو شديد الضعف بغير الكذب ، إذا

---

(١) كما هو تعريف الترمذي للحسن لغيره / ينظر جامع الترمذي / ٦ / ٢٣٩ ، ٢٥١ ومقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ٤٦ – ٤٨ وأجوبة ابن سيد الناس اليعمري ٢ / ١١٠ جواب رقم (٢٠)

(٢) ينظر شرح شرح النخبة للقاري / ١٦٢ – ١٦٣ وتطبيق الحافظ ذلك كما في الفتح ٨ / ٣٤ كتاب المغازي – باب غزوة حنين ، والأربعين المتباينة بشرط السماع له حديث (٢٢) واللسان / ترجمة « عبيد الله بن رُماحِس القيسي » ٤ / ١٠٠ – ١٠٤ .

(٣) هدي الساري / ٣٨٤ و ٤٦٤ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح / ٥٠ وفتح المغيث للعراقي ١ / ٤٢ والإرشاد للنووي / ٧١ وتدريب الراوي ١ / ١٩٤ وتنظر ترجمة « أسماء بن الحكم الفزاري » في التهذيب ١ / ت ٥٠٤ .

كثرت طرقه ، قَوَّى بعضها بعضا ، فيصل الحديث بمجموعها إلى درجة الضعف المطلق ، وهو اليسير ، مثل ضعف الراوي المستور ، أو المجهول أو السيِّئ الحفظ ، [١] .

ومعنى هذا : أن تقوية بعضها ببعض لا تخرجها عن درجة الضعف إلى الحجية ، وإنما ترقيها مما هو أضعف إلى ما هو ضعيف فقط .

وقولهم : « **إذا كثرت طرقه** » يقتضي اشتراط ما يتحقق به الكثرة وأقلها ثلاثة ، لأن الجمع أقله اثنان ، فأقل ما يحقق الكثرة عن الاثنين زيادة واحد عليهما[٢] وقد طبق ابن عساكر وابن حجر وغيرهما مقتضى هذا القول في بعض الأحاديث التي كثرت طرقها الواهية [٣] .

ويتميز هذا القول عن سابقه من جهتين :

الأولى : أنه إذا كان الحديث المروي بمجموع هذه الطرق الكثيرة ، من الفضائل والأدب والزهد والموعظة ونحو هذا ، فإن من يرى العمل بالضعيف في هذا ، يمكنه الاستدلال به [٤] ، وقد قال العقيلي تعقبيا على

---

(١) ينظر النكت الوفية للبقاعي / ق ٦٩ / ب / مخطوط والأربعين المتباينة بشرط السماع للحافظ ابن حجر / حديث ٤٥ / ص ٢٩٩ والنكت على ابن الصلاح له ١ / ٤١٩ ـ ٤٢٠ .

(٢) ينظر النكت الوفية للبقاعى / ٦٩ / ب ، ٧٠ / أ .

(٣) ينظر الأربعين البلدانية لابن عساكر / ٤٣ والأربعين المتباينة لابن حجر حديث (٤٥) والفتح ١٠ / ٤٤٦ والعشرة العشارية / حديث (٨) بتحقيق الأخ الشيخ كيلاني محمد .

(٤) ينظر الجرح والتعديل للرازي ٢ / ٣٠ - ٣١ والأربعين المتباينة / ٢٩٩ والنكت على ابن الصلاح ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ وفتح المغيث للسخاوي ١ / ٨٣ .

الحديث الذي أخرجه من طريق « ابن زبالة » هذا : لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه [(١)] .

والثانية : أن الحديث المروي بمجموع تلك الطرق الواهية من ثلاثة فأكثر ، لو وجد له طريق آخر فيه ضعف يسير ، فإنه يرتقي بمجموع ذلك إلى درجة الحسن لغيره [(٢)] .

قال البقاعي : وقد جعلنا مجموع تلك الطرق الواهية بمنزلة الطريق التي فيها ضعف يسير ، فصار ذلك بمنزلة طريقين ، كل منهما ضعفه يسير[(٣)] .

فعلى هذا يكون التركيب الذي وصف أبو حاتم به « ابن زبالة » فيه تعارض ، لجمعه فيه بين مرتبتي ضعف ، درجة حديث كل منهما ، متفاوته ، وخصوصا عنده هو[(٤)] ، فنحتاج هنا إلى توفيق أو ترجيح يفيدنا خلاصة مرتبة هذا الراوي عنده في هذا التركيب .

والوسيلة إلى ذلك هي النظر في القرائن ، كما أسلفت .

---

(١) الضعفاء للعقيلي ٤ / ٥٨ .

(٢) ينظر أجوبة ابن سيد الناس اليعمري – ضمن كتاب « أبو الفتح اليعمري ، حياته وآثاره ، وتحقيق أجوبته ٢ / ١١٠ دراسة وتحقيق الأستاذ / محمد الراوندي – ط المغرب . والأربعين المتباينة لابن حجر / ٢٩٨ – ٢٩٩ والنكت الوفية للبقاعي / ٦٩ / ب ، ٧٠ / أ وفتح المغيث للسخاوي ١ / ٨٣ والنكت للزركشي على ابن الصلاح ١ / ٣٢٢ – ٣٢٤ وتدريب الراوي ١ / ١٩٤ والبحر الذي زخر٣ / ١١٠ و ١٠١٩ ١٠٢٠ ، ١٠٢٨ – ١٠٢٩ وتوضيح الأفكار ١ / ١٨٨ .

(٣) النكت الوفية للبقاعي / ٦٩ / ب ونحوه للسخاوي ١ / ٨٣ .

(٤) حيث يقول في « سليمان بن يسار » ضعيف الحديث ، ليس بمتروك / الجرح ٤ / ١٥٠ .

وأقرب ما لدينا منها قول أبي حاتم في آخر التركيب : « ليس بمتروك الحديث » فهذه قرينة داخلية ، صريحة ومصاحبة ، تفيد التضعيف فقط كما أن أكثر ألفاظ التركيب موافقة لذلك ، كما تقدمت .

وهناك قرينة داخلية أخرى منفصلة وهي قول آخر من أبي حاتم قال : ما أشبه حديثه بحديث عمر بن أبي بكر المؤملي (١) والواقدي (٢) ويعقوب الزهري (٣) والعباس بن أبي شملة (٤) وعبد العزيز بن عمران الزهري (٥) وهم ضعفاء مشايخ أهل المدينة (٦) .

وهؤلاء الخمسة قد وصفهم كما ترى بالضعف فقط ، ولكن في غير هذا الموضع وصف كلا من الواقدي ويعقوب الزهري بما يفيد أنهما متروكان عنده (٧) ووصف عبد العزيز بن عمران بتركيب مشابه للتركيب

---

(١) لم أجد له ترجمة في موضعها في الجرح ، فيعد قول أبي حاتم هنا هو الموجود فقط .

(٢) محمد بن عمر / الجرح ٨ / ٢٠ مع ٤ / ٢٧٨ ترجمة (سيف بن عمر) حيث ذُكر فيه قول أبي حاتم : متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي .

(٣) الجرح ٩ / ٢١٤ - ٢١٥ .

(٤) الجرح ٦ / ٢١٧ ولم يذكر فيه شيئا من الجرح ولا التعديل في ترجمته هذه ، فيعد وصفه بأنه من ضعفاء مشايخ أهل المدينة ضمن ترجمة ابن زبالة هو القول المبين لحاله عند أبي حاتم .

(٥) الجرح ٥ / ٣٩٠ - ٣٩١ وقد وصفه في ترجمته بقوله : « متروك الحديث ، ضعيف الحديث ، منكر الحديث جدا ، فقال له ابنه : يكتب حديثه ؟ قال : على الاعتبار » وهذا كما ترى تركيب من مرتبتي جرح أيضا ، مشابه للتركيب الذي معنا في وصف « ابن زَبالة » .

(٦) الجرح ٧ / ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٧) ينظر ما تقدمت الإحالة عليه في ترجمتيهما .

الذي معنا في وصف ابن زبالة [١] ، لكن العبرة في القرينة بما وصف الخمسة به في حالة ذكره لمشابهة ابن زبالة لهم ، وقد اقتصر على الضعف فقط ، فيفيد ذلك وصفه لابن زبالة في هذا القول بالضعف فقط مثل وصفه لهم .

كما أنه في العلل سئل عن حديث من طريقه فقال : هذا حديث منكر وابن زبالة ضعيف الحديث [٢] . فهذه ثلاث قرائن داخلية ، متفقه على التضعيف فقط لابن زبالة عند أبي حاتم ، ولم أجد عنه في غير التركيب المذكور ما يقتضي شدة تضعيفه له ، وبذلك يترجح الأخذ من هذا التركيب بما يقتضي الضعف فقط ، لتأييد القرائن الداخلية له ، وعليه يترجح أيضا أن أكثر أقوال أبي حاتم على أن « ابن زبالة » عنده ضعيف فقط ، لا متروك .

وقد اقتصر الذهبي في الميزان على صدر هذا التركيب فقط وهو عبارة « واهي الحديث » [٣] وهذا من عيوب الاختصار ، حيث أفاد شدة تضعيف أبي حاتم له فقط ، وهو خلاف الراجح من عبارته كما ترى .

وأيضا هذا الراجح عن أبي حاتم يفيد عدم تشدده في الحكم على ابن زبالة ، خلافا لما هو معروف عنه من التشدد عموما وسيأتي في بعض النماذج .

ويتفق معه على التضعيف قول البخاري في « ابن زبالة » : عنده مناكير [٤]

---

(١) ينظر موضع الإحالة على ترجمة فيما تقدم .

(٢) العلل لابن أبي حاتم ١ / مسألة (١٠٣٦) .

(٣) الميزان ٣ / ٥١٤ .

(٤) التاريخ الكبير ١ / ٦٦- ٦٧ والضعفاء الصغير له / ترجمة رقم (٣١٤) ، والضعفاء للعقيلي =

ونحوه لكل من : الخليلي ، والحاكم أبي عبد الله والأزدي في رواية[١] والبزار[٢] .

لكن بقية النقاد وهم الأكثر - أقوالهم تخالف القول بالتضعيف فقط وإنما تقتضي شدة تضعيف ابن زبالة وتركه ، والتفسير لجهة الجرح بتهمة الكذب ، وبالكذب ، وبكثرة أحاديثه الموضوعة في المثالب[٣]وغيرها[٤] .

وعلى ضوء ذلك اختلف المتأخرون في خلاصة حال ابن زبالة عموما فاقتصر الحسيني على قول مَن كَذَّبه [٥] والذهبي في تاريخ الإسلام ، استهل ترجمته بقوله : أحد الضعفاء ، ثم ساق نماذج من أقوال مَن كَذَّبه ، ثم مَن ضعفه بأقل من ذلك ، وعقب على الجميع بقوله : كان أخباريا ، علاّمة ، أكثر عنه الزبير [٦] ، وقد ضعفه أبو حاتم ، وقال : ليس بمتروك[٧] . ومجموع كلام

= ٤ / ٥٨ والكامل ٦ / ٢١٨٠ .

(١) التهذيب ٩ / ت ١٦٠ واللسان ٥ / ١٣٦ .

(٢) ينظر كشف الأستار ١ /حديث (٣٦٩ ، ٨٠٢) .

(٣) هي الأحاديث الموضوعة في وصف بعض الصحابة - رضي الله عنهم بيعض الأعمال أو الأوصاف المنافية لمكانتهم .

(٤) ينظر الميزان ٣ / ٥١٤ وتهذيب التهذيب ٩ / ت ١٦٠ والمجروحين لابن حبان ٢ / ٢٠ و ٢٧٤ - ٢٧٥ والتعليقات على المجروحين عن الدارقطني والساجي / ٢٤٤ والكامل لابن عدي ٦ / ٢١٨٠ .

(٥) التذكرة في رجال العشرة للحسيني ٣ / ت ٥٩٤١ .

(٦) يعني ابن بكار .

(٧) ينظر تاريخ الإسلام ١٥ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

الذهبي هكذا يفيد ترجيحه تضعيفه فقط ، كما تقدم ترجيحه عن أبي حاتم ومَن وافقه .

لكنه في « الكاشف » قال : متروك [١] وفي مختصر المستدرك قال : ساقط [٢] وفي المغني [٣] والديوان [٤] اقتصر على قول بعض من وصفه بالكذب .

فأكثر ترجيحاته كما ترى على وصف « **ابن زبالة** » بالكذب ، وهي المرتبة الأشد من المرتبتين المتضمنتين في تركيب أبي حاتم .

وصنيع الحافظ ابن حجر كصنيع الذهبي ، ففي موضعين من الفتح وصفه بالضعف فقط ، فمرة قال : ضعيف [٥] ومرة قال : ضعيف فلا يحتج به إذا انفرد ، فكيف إذا خالف ؟ [٦] .

لكنه في ثلاثة مواضع أخرى من الفتح أيضا ، وصفه بالضعف الشديد ، ففي موضعين قال : ضعيف جدا [٧] وفي الموضع الثالث أضاف : أن

---

(١) الكاشف ٢ / ١٦٤ .

(٢) مختصر مستدرك الحاكم مع المستدرك ٢ / ١٥٥ و ٣ / ٥٣٥ .

(٣) المغني في الضعفاء ٢ / ٥٦٨ .

(٤) ديوان الضعفاء / ٣٤٦ .

(٥) الفتح ٣ / ٤٥٩ .

(٦) الفتح ٥ / ٣٨١ .

(٧) الفتح ٢ : ٣٧٧ ، ٧ / ٣٤٦ .

مالكا كذبه [١] ، فأشار بذلك إلى سبب وصفه له بالضعف الشديد ثم في التقريب اقتصر على ذكر تكذيب جماعة له ، فقال : كذبوه [٢] .

وقد تقدمت الإشارة إلى أنه نُسب إليه وضع الأحاديث في مواضع معينة ، وما ذكره الحافظ من تكذيب مالك له ، جاء عن الساجي ما يؤيده ، فذكر الحديث الذي حدث به ابن زبالة عن مالك ، ثم قال : هذا وضعه على مالك[٣].

وذكره ابن عراق في مقدمة تنزيه الشريعة ضمن « بيان الوضاعين والكذابين ، ومن كان يسرق الحديث ، والمتهمين بالكذب ، والوضع ... » وذكر أن أبا داود وغيره كذبه [٤] ، فيستفاد من مجموع ذلك ترجيح هؤلاء الجماعة من النقاد المتأخرين للقول بأنه يكذب ويضع الأحاديث ، ومقتضاه أن ما ينفرد به يكون موضوعا .

وبذلك اختلف الترجيح العام في حال ابن زبالة ، عن القول الراجح فيه بالتضعيف فقط ، عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه .

مثال ثان : وما قيل فيه من التركيب ودلالته مع القرينة وتحقيق مجمل الأقوال في حاله وبيان الراجح عموما من ذلك

٢- ومن ذلك : أن « حسين بن قيس الرحبي ، أبو عبد الله » قال فيه

---

(١) الفتح ١٣ / ١٩١ .

(٢) ينظر التقريب (٥٨٥٢) .

(٣) ينظر تعليقات الدارقطني والساجي على المجروحين لابن حبان / ٢٤٤ ترجمة (٣٢٤) .

(٤) تنزيه الشريعة ١ / ترجمة ٨٣ .

أبو حاتم : ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، قيل له : كان يكذب ؟ قال : أسأل الله السلامة ، هو ويحيى بن عبيد الله متقاربان ، قال ابن أبي حاتم : قلت : هو مثل ابن ضميرة ؟ قال : شبيهٌ به [(١)] .

وهذه العبارة تعد مركبة من ألفاظ وعبارات مرتبتين : هما مطلق الضعف فقط ، والوصف بالكذب . ففي هذا التركيب عبارتا « **ضعيف الحديث** » و « **منكر الحديث** » وكلاهما في الاصطلاح العام من مرتبة الضعيف الذي يعتبر به ، ويتقوى بمثله أو بأقوى منه كما قدمت توضيحه[(٢)] ، أما قول أبي حاتم في هذا التركيب ، لما سئل : أكان حسين يكذب ؟ فقال : « أسأل الله السلامة » فهذه إشارة منه إلى إقرار وصفه بالكذب ، ثم إنه أتبع ذلك بتقرير مقاربة حاله من حال « يحيى بن عبيد الله[(٣)] » .

وبمراجعة ترجمة « يحيى » هذا نجد أبا حاتم يقول فيه : ضعيف الحديث ، منكر الحديث جدا ، ويقول ابن أبي حاتم : إن أباه نهاه عن حديث يحيى هذا ، وقال له : لا تشتغل به[(٤)] . فمجموع كلامه هذا في حال يحيى ، يعد أيضًا تركيبا من تضعيف فقط ، وتضعيف شديد ، مع قرينة داخلية مصاحبة ، تفيد ترجيحه للتضعيف الشديد ليحيى ، بأنه

---

(١) الجرح ٣ / ٦٣ - ٦٤ وتهذيب الكمال ٦ / ٤٦٦ والتهذيب ٢ / ت ٦٢٣ .

(٢) وينظر فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢٣ .

(٣) يعني « يحيى بن عبيد الله بن موهب القرشي التيمي » .

(٤) الجرح ٩ / ١٦٨ .

متروك الحديث . لكن بغير تهمة الكذب ، ولا الوصف الصريح به فيمكن حمل الترك هنا على ما تفيده عبارة « **منكر الحديث جدا** » من فُحش الخطأ ، وأكثرية المخالفة لأهل الضبط .

ومرتبة الترك هذه ، هي التي دون مرتبة الوصف بالكذب مباشرة [١] فهما متقاربان بهذا الاعتبار ، لكن الموصوف بالترك مُجملاً ، أو مفسرًا بفحش الخطأ أو تهمة الكذب ، درجة حديثه هي الضعف الشديد فقط كما تقدم بخلاف الموصوف بصريح الكذب ، فدرجة حديثه الوضع عند تفرده[٢].

وعبارة أبي حاتم : « **نسأل الله السلامة** » مُكنّى بها عن وصف الكذب الصريح كما سبق ، فلعل هذا ما جعل ابن أبي حاتم يتوقف في دلالة المقاربة ليحيى التي ذكرها والده ، فسأله في السياق نفسه قائلا : هو مثل ابن ضُميرة ؟ [٣] فقال : شبيه به .

وعند المراجعة نجد أن أبا حاتم يقول في ابن ضميرة هذا : هو عندي متروك الحديث ، كذاب [٤] .

---

(١) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) ينظر أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المشكاة ، بآخر المشكاة ٣ / ١٧٧٨ وتنزيه الشريعة لابن عراق ١ / ١٠ وجزء في حديث « ماء زمزم لما شُرب له » لابن حجر ٢٧ - ٢٨ بتحقيق الأخ الشيخ كيلاني خليفة .

(٣) يعني « حسين بن عبد الله بن ضميرة » .

(٤) الجرح والتعديل ٣ / ٥٧ - ٥٨ .

فيدل قوله بمشابهة حسين لابن ضميرة ، على إقراره الظاهر بوصف حسين بأنه كذاب ، مثله .

ويدل مجموع قولي أبي حاتم في « يحيى بن عبيد الله » وفي « ابن ضميرة » أن المتروك يطلق عنده على من هو منكر الحديث جدا وإن لم يوصف بالكذب صراحة ، ويطلق كذلك على مَن يوصف بالكذب صراحة ، ويتحدد المراد منهما بما يوجد من القرائن .

وقد وُجد معنا هنا القرينة التي وضحت أن سبب استحقاق ابن ضميرة للترك عند أبي حاتم كونه كذابا .

وبتقريره مشابهة « حسين » لابن ضميرة الموصوف عنده بالكذب وبعبارته السابقة « أسأل الله السلامة » يعني من الكذب أيضا ، تصبح القرائن الداخلية الصادرة من أبي حاتم ضمن هذا التركيب ، وخارجه ترجح أشد مرتبتي التركيب ، وهي وصف حسين بن قيس بالكذب ضمنًا ، لتشبيهه إياه بِمَن وصفه بالكذب صراحة ، ومقتضاه أن ما ينفرد به حسين يكون عند أبي حاتم موضوعا .

ويعدُّ هذا أشد الأقوال في حال « حسين » ومن أمثلة تشدده أيضا عن غيره .

أما بقية الأقوال فيه من غير أبي حاتم ، وهي القرائن الخارجية ، فنجدها مختلفة ، منها ما يوافق الراجح عند أبي حاتم ، ومنها ما هو أخف جرحا منه .

فقد جاء عن أحمد بن حنبل أنه كذب حُسين بن قيس ، وقد ذكر

ذلك عنه ابن حبان ثم مَن بعده ، معلقا ، بدون إسناد من أي منهم إلى الإمام أحمد(١).

ثم إن ابن الجوزي أخرج من طريق حسين حديثين في الموضوعات وعقب عليهما بقوله : إن حسين بن قيس كذّبه أحمد بن حنبل ، وقال مرة : متروك الحديث ، وذكر قول النسائي بأنه متروك ، وقول يحيى (القطان) : ليس بشيء (٢) .

فيلاحظ أنه فرّق بين قول أحمد بتكذيب « حسين » وقوله بأنه متروك مطلقا ، دون تفسير لسبب الترك .

وبالمراجعة ، نجد أن حكم ابن الجوزي بوضع الحديثين متعقب بما يدفع تفرد حسين بالحديثين ، وبما يعارض نسبته إلى الكذب (٣) ، والذي وجدته مسندًا إلى أحمد هو : أن عبد الله حدث عن أبيه قوله في حسين الملقب حنشا : « هو ضعيف الحديث » .

وفي رواية أخرى لعبد الله أيضا : أن أباه قال : متروك الحديث ، له

---

(١) المجروحين لابن حبان ١ / ٢٤٢ والضعفاء لابن الجوزي ١ / ٢١٧ ، والموضوعات الكبرى له ٢ / حديث (٩٧١) / ٣ / حديث (١٣٠٩) ط أضواء السلف وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي / ص ٥٥٥ / مخطوط وتهذيب التهذيب ٢ / ت ٦٢٣ واللآلئ المصنوعة ٢ / ٢٣ وتنزيه الشريعة ١ / ٥٣ .

(٢) ينظر الموضوعات ٢ / حديث (٩٧١) و ٣ / حديث (١٣٠٩)

(٣) تنظر اللآلئ ٢ /٢٣ – ٢٤ ، ٢١١ وتنزيه الشريعة ٢ / ١٠٤ ، ٢٤٣ .

حديث واحد حسن ، روى عنه التيمي في قصة البيع ، قال عبد الله : أو نحو ذلك الذي استحسنه أبي [١] . ولم أقف على هذا الحديث المشار إليه كما أن مما انتُقد عليه ما هو من رواية « سليمان التيمي » هذا عنه [٢] .

وقد جمع العقيلي هذين القولين معًا في سياق واحد مع بعض اختصار في روايته عن عبد الله ، فصار تركيبا ، حيث قال : حدثنا عبد الله قال : سألت أبي عن حسين بن قيس ، يقال له : حَنَش ، فقال : متروك الحديث ، ضعيف الحديث [٣] .

وعلى هذا جرى المزي ومَن بعده [٤] ، في حين نجدهما في مصدرهما الأصلي وهو العلل برواية عبد الله بن أحمد ، قولين منفصلين كما تقدم وكذا في نقل ابن الجوزي عنه [٥] ، وعلى أحدهما اقتصر البخاري فقال : تَرَكَ أحمد حديثه [٦] ، ومرة قال : تَرَكَه أحمد [٧] .

وفي رواية لأبي داود عن أحمد أنه قال في حسين :

---

(١) ينظر العلل برواية عبد الله ١ / ١٦٩ و ٢ / ٣٣ والكامل لابن عدي ٢ / ٧٦٢ - ٧٦٣ .

(٢) ينظر المجروحين لابن حبان ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ والكامل لابن عدي ٢ / ٧٦٣ - ٧٦٤ .

(٣) الضعفاء للعقيلي ١ / ٢٤٧ .

(٤) تهذيب الكمال ٦ / ٤٦٦ / وتهذيب التهذيب ٢ / ت ٦٢٣ .

(٥) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١ / ٢١٧ .

(٦) ينظر التاريخ الكبير له٢ / ٣٩٣ والضعفاء الصغير له / ترجمة (٨٠) ط عالم الكتب والضعفاء للعقيلي ١ / ٢٤٨ والكامل ٢ / ٧٦٣ .

(٧) ينظر التاريخ الأوسط للبخاري ٢ / ٤٢ .

« ضعيف »[١]. وعليه فإن ما ذكره العقيلي وغيره من عبارة التركيب السابقة عن أحمد ، لا يعد في أصله تركيبا ، وهذا مثال لما نبهت عليه قبل هذا من أنه لابد من التصويب ، والتأصيل قبل إثبات التركيب .

ثم إن ابن أبي حاتم روى من طريق أبي طالب عن أحمد قوله في « حسين بن قيس » : ليس حديثه بشيء ، لا أروي عنه شيئا [٢] .

وبالتأمل نجد أن هذا القول يعدّ تكريرًا مرتين ، لمعنى الترك أيضا وبذلك يكون للإمام أحمد في حسين ثلاثة أقوال متفرقة ، مع تكرير أحدها وهو « الترك » ، وقد سردها ابن الجوزي بقوله : « ضعف أحمد حديثه وكذّبه ، وتَرَكَ حديثه » ، وقال مرة : « متروك الحديث »[٣] .

ثم إني وجدت الإمام أحمد قد روى في مسنده من طريق « حسين » هذا حديثا في الأحكام ، له ما يعضده [٤] ، وذكر الحسيني في التذكرة رمز الإمام أحمد على ترجمته [٥] ، وراجعت عددا من نسخ المسند الخطية فلم أجد على الحديث أية إشارة للضرب عليه ، وقد أثبته الحافظ

---

(١) ينظر مسائل أبي داود لأحمد في الجرح والتعديل / ص ٢٨٩ بتحقيق الأخ الدكتور زياد منصور .

(٢) الجرح ٣ / ٦٣ .

(٣) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١ / ٢١٧ .

(٤) ينظر المسند ١ / ٢٤٣ حديث (٢١٨٠) ط مؤسسة الرسالة .

(٥) التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة لمحمد بن علي الحسيني ١ / ت ١٣٢٧ بتحقيق الأخ الفاضل د / رفعت فوزي .

ابن حجر في أطراف المسند [١] ، وفي إتحاف المهرة ، [٢] له .

وهذا يعارض القول بتكذيب الإمام أحمد له ، وتركه إياه ، وكذا قوله : لا أروي عنه شيئا . فمقتضى روايته عنه في المسند ، أن يكون قد تَغَيَّر رأيه الشديد فيه ، إلى أخف أقواله فيه وهو الضعف المطلق ، بحيث يعتبر به عنده ، حيث إن روايته عنه في المسند ، لها ما يعضدها [٣] ، ومعروف أن الإمام أحمد يخرج في المسند عن بعض من يصرح بضعفهم المطلق ، ولعل حديثه الآخر الذي استحسنه قد عضده غيره ، وقد تقدم من رواية أبي داود عن أحمد قوله بـ التضعيف فقط لحسين ، وسيأتي أيضا اختيار الترمذي من أقوال أحمد الثلاثة ، قوله بالضعف فقط .

وهناك قول لمسلمة بن قاسم بأن حسينا هذا مجهول [٤] ، والأقوال المتعددة في حاله ، مما تقدم وما سيأتي ترد هذا .

وهناك ممن روى عن حسين من وصفه بالصدق عند روايته عنه وهو حصين بن نُمير أبو محصن الهمداني [٥] ، وهذا يرد القول بتكذيب حسين ، بل عدّه الهيثمي توثيقا له [٦] ، ولما سئل الحاكم عنه قال :

(١) إطراف المسند المعتلي / حديث (٣٧٨٨) بتحقيق الأخ الفاضل الدكتور زهير الناصر .

(٢) إتحاف المهرة ٧ / حديث (٨٢٤٥) طبع مركز خدمة السنة والسيره بالمدينة المنورة .

(٣) ينظر المسند لأحمد ١ / ٢٤٣ حديث (٢١٨٠) ط الرسالة مع حاشية التحقيق .

(٤) الإكمال لمغلطاي / ص ٥٥٥ / مخطوط .

(٥) قال في التقريب : لا بأس به ، رُمي بالنصب (١٣٨٩) وينظر قوله في الكامل لابن عدي ٢ / ٧٦٣ .

(٦) ينظر مجمع الزوائد في مواضع ، منها ٣ / ٩١ ، ١٠ / ١٣٦ .

بصري ثقة [١] ، وأخرج له في المستدرك مواضع ، وصحح حديثه فيها وفي الموضع الأول ، عقب تصحيحه للحديث ، صرّح بأن حسينا هذا ثقة[٢]، وهذا يدل على استحضاره حاله عند تصحيح حديثه .

ولكن سيأتي من الجرح المفسر من غيره ، ما يقتضي صرف توثيقه وكذا قول حصين السابق ، إلى جانب عدالة حسين وصدقه .

وقد تعقب الذهبي تصحيح الحاكم لحديثه في موضعين ، بقوله : إن حسينا ضعفوه [٣]. وأيضا ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق قال : لم يتابع الحاكم على توثيقه [٤] .

وهناك أقوال أخرى ، تفيد شدة ضعف « حسين » ، وتركه لغير الكذب أو التهمة به ، فقال النسائي : متروك الحديث ، ومرة قال : ليس بثقة [٥] وفي رواية عن ابن معين قال : ليس بشيء [٦] ، وقال ابن حبان : تَرَكه يحيى بن معين [٧] ، وقال الدارقطني : متروك [٨] ، وهناك أقوال قرنت

---

(١) سؤالات السجزي للحاكم / ترجمة (١٨٧) .

(٢) المستدرك مع تلخيص الذهبي ١ / ٢٧٥ وينظر ٢ / ٣١ و ٤ / ٩٢ - ٩٣ .

(٣) مختصر المستدرك للذهبي مع المستدرك ١ / ٢٧٥ ، ٢ / ٣١ .

(٤) ينظر نصب الراية للزيلعي ٢ / ١٩٣ - ١٩٤ ، ٤ / ١٣٢ .

(٥) الميزان ١ / ت ٢٠٤٣ والتهذيب ٢ / ت ٦٢٣ . والكامل لابن عدي ٢ / ٦٧٣ .

(٦) ينظر الضعفاء للعقيلي ١ / ٢٤٧ .

(٧) المجروحين ١ / ٢٤٢ .

(٨) السنن له ١ / ٣٩٥ .

فيها شدة الضعف بما يرجع إلى القدح الشديد في الضبط فقط ، فقال الجوزجاني : أحاديثه منكرة جدا ، فلا تكتب [١] ، يعني : لا تكتب للاعتبار بها ، فضلا عن عدم الاحتجاج .

وقال الساجي : ضعيف الحديث ، متروك ، يحدث بأحاديث بواطيل[٢] . ومعروف أن التحديث بالبواطيل ، وهي الأحاديث المكذوبة لا يستلزم صدروها ممن حدث بها ، إلا بقرينة ، وسيأتي أن الراجح عدم نسبة حسين هذا إلى الكذب ، ولا تفرده بشيء من الموضوعات .

وقال ابن حبان : كان يقلب الأخبار ، ويلزق رواية الضعفاء بالثقات وأخرج مما أنكر عليه حديثا من رواية حصين بن نمير عنه عن عطاء عن ابن عمر ، مرفوعا [٣] ، وقد تقدم أن حُصينا هذا قد وصف حسينا عند روايته عنه بأنه صدوق ، فهو أدرى به من ابن حبان ، كما أخرج ابن حبان أيضا مما أنكره على حسين ، ثلاثة أحاديث من طريق سليمان التيمي عنه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا ، وذكر أن هذه الثلاثة من نسخة كتبها ابن حبان ، عنه بهذا الإسناد ، ثم قال : وأكثرها مقلوبة [٤] . وهذا مما يرجع إلى اختلال الضبط ، وسيأتي أن هذه الأحاديث ، وغيرها مما انتقد على

---

(١) الشجرة في أحوال الرجال / ترجمة (١٦٥) بتحقيق د / عبد العليم البستوي .

(٢) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي / ص ٥٥٥ / مخطوط .

(٣) ينظر المجروحين لابن حبان ١ / ٢٤٢ و ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ / بتحقيق الشيخ حمدي السلفي .

(٤) المجروحين لابن حبان ١ / ٢٤٣ .

حسين ، قد وجد لكثير منها ما يشهد له ، ومنها ما يوجد في سنده من هو أسوأ حالا منه ، فجُعِلَ الحَمْل في ذلك على الأسوأ [١] . وذكر المزي عن البخاري قوله في حسين : إن أحاديثه منكرة جدا ، ولا يكتب حديثه[٢] . ولم أجد عبارة البخاري هكذا ، ولكن الذي حكاه الترمذي عنه قوله : منكر الحديث ، وأنه ضعفه جدا [٣] . لكن سيأتي أن الترمذي خالف شيخه البخاري فيما حكاه عنه من شدة تضعيف حسين هكذا .

ومن الأقوال ما خُفِّف فيها تضعيف حسين بإجمال ، أو مع التعليل بخلل الضبط .

فقال ابن المديني : ليس هو عندي بالقوي [٤] ، وعمم أبو أحمد الحاكم هذا فقال : ليس هو بالقوي عندهم [٥] ، وقال مسلم ومحمد بن يحيى الذهلي : منكر الحديث [٦] ، وذكره أبو القاسم البلخي وأبو العرب القيراوني في جملة الضعفاء [٧] ، وقال البزار : ليس بقوي ، وإنما يكتب

---

(١) ينظر الكامل ٦ / ٢١٠٤ ترجمة (كادح) .

(٢) تهذيب الكمال ٦ / ٤٦٦ .

(٣) ينظر علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٩١ ط الشيخ صبحي السامرائي و ٢ / ٩٧٢ من تحقيق د / حمزة ذيب ، وتحرف فيها إلى « حميد بن قيس » .

(٤) التهذيب ٢ / ت ٦٢٣ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق والإكمال لمغلطاي / ص ٥٥٥ / مخطوط .

(٧) إكمال مغلطاي / ص ٥٥٥ / مخطوط .

من حديثه ما لم يروه غيره [(١)] ، وقال في موضع آخر : وقد تقدم ذكرنا لحسين بلينه ، فاستغنينا عن إعادة ذكره [(٢)] ، وقال أيضا : لين الحديث روى عنه سليمان التيمي ، وقال : عنده أحاديث صالحة عن عكرمة عن ابن عباس[(٣)] ، وهذا يفيد أن وصف ابن حبان السابق لنسخته بهذا الإسناد بأن « أكثرها مقلوبة » فيه مبالغة ، وذكر العقيلي حديثين مما انْتُقِدَ عليه ، ثم قال : وله غير حديث لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به [(٤)] . وهذا يرجع إلى ضعف الضبط أيضا ، ويفيد كذلك أن له من الأحاديث ما يتابع عليه أيضا ، وسيأتي ما يؤيد هذا . وقال ابن معين في رواية ، وأبي زرعة الرازي : ضعيف [(٥)] . وبالمراجعة نجد أن أكثر من ذكر له أحاديث منتقدة ، هو ابن عدي ، حيث ذكر له ثلاثة عشر حديثا ، منها حديثان : أحدهما ذكره العقيلي ، والآخر ذكره ابن حبان .

وبتخريج جميع ما ذكره ابن عدي ، من عند غيره هو والعقيلى وابن حبان من المصادر ، نجد أكثر هذه الأحاديث لم ينفرد بها حسين ، بل بعضها مما توبع عليه ، وكثير منها له ما يشهد له ، ومن تلك الشواهد ما

---

(١) كشف الأستار للهيثمي ٢ / ١٢٦ .

(٢) مسند البزار ٤ / حديث (١٤٣٥) .

(٣) إكمال مغلطاي / ص ٥٥٥ / مخطوط .

(٤) الضعفاء للعقيلي ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٥) الجرح والتعديل ٣ / ٦٣ - ٦٤ وتهذيب التهذيب ٢ / ت ٦٢٣ .

هو صحيح ومنها ما هو حسن [١] . وأيضا أخرج ابن ماجه في سننه خمسة أحاديث من طريق حسين ، أكثرها من أحاديث الأحكام ، ولم ينفرد بها بل توبع على أصل واحد منها ، وللباقي شواهد ، بعضها في الصحيح وقد حكى البوصيري الإجماع على ضعف حسين ، عقب الحديث الأول من هذه الخمسة ، مع اقتصاره في جميعها على تضعيف الإِسناد فقط لأجل حسين ، وفي الثاني والثالث والرابع منها ، سرد أغلب من تكلم في حسين من النقاد [٢] ، ثم أتبع ذلك بما أشرت إليه من المتابعة والشواهد .

وقد عقب ابن عدي على مجموع ما ذكره من أحاديث حسين بقوله : ولحسين بن قيس غير ما ذكرته ، ثم ذكر أن له بضعة عشر حديثا من رواية سليمان التيمي عنه عن عكرمة عن ابن عباس ، وأنه يشبه بعضها بعضا [٣] ، وعلى ضوء ما ساقه ابن عدي من أقوال النقاد ، المفيدة لشدة

---

(١) ينظر الكامل لابن عدي / القسم الخامس بتحقيق تلميذي الفاضل الشيخ / علمي طحلو – الصومالي / رسالة ماجستير بقسم السنة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ٢ / ٧٢٢ – ٧٣٠ .

(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه / للبوصيري بتحقيق الأخوين د / عزت عطية والشيخ موسى محمد علي رحمه الله ١ / أحاديث (٢٥١) ، ٢ / (٨٥١) ، (٨٦٣) ، (٩٣٧) ، (٩٤٨) .

(٣) وتقدم تسمية ابن حبان لها نسخة ، ووصفه أكثرها بأنه مقلوب ، وقد ذكرت هناك أن هذه مبالغة منه ، ويؤيد ذلك ما ذكرته هنا من وجود المتابعات أو الشواهد لأكثر ما ذُكر تفصيلا من أحاديث حسين .

ضعف حسين ، وكذا وصف تلميذه حصين له بالصدق ، ثم ما ذكره ابن عدي من أحاديثه تفصيلا وإجمالا ، على ضوء ذلك كله ، قال ابن عدي في حال حسين : وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق [١] .

ومقابلته هذه بين الضعف والصدق ، تفيد أن مراده به المعنى الاصطلاحي لوصف « صدوق » وهو العدالة وخفة الضبط التي تنزل الراوي عن حد الحديث الصحيح إلى حد الحسن لذاته ، كما مر معنا قبل ذلك ، فجَعْلُ حسين يبعد عن هذه الدرجة ، ويقترب من مقابلها وهو الضعف ، يفيد ترجيح ابن عدي لضعفه فقط ، من جهة ضبطه على ضوء سبره لمروياته ، ويؤيده ما قدمته من وجود بعض المتابعات ، وكثير من الشواهد ، لأكثر ما ذكره ابن عدي وغيره من أحاديثه تفصيلا .

وقد جاء عن الترمذي ما يؤيد هذا أيضا ، فإنه مع نقله عن شيخه البخاري التضعيف الشديد لحسين ، كما قدمت ، فإنه خالفه في ذلك ، واختار قول من خفف تضعيف حسين فوصفه بالضعف فقط ، ومقتضاه أنه ، غير متروك الرواية عنده ، ولكن يعتبر به ، ويتقوى بغيره ، وأرجع الترمذيُّ الضعف إلى جهة الضبط ، دون العدالة ، وأيد ذلك عمليا من خلال ما أخرجه له من الأحاديث .

فقد أخرج له في جامعه أربعة أحاديث ، وذكر في ثلاثة منها ما يعضدها .

---

(١) الكامل ٢ / ٧٦٢ - ٧٦٤ .

وذكر عقب الحديث الثالث منها : أن حسينا ضعيف عند أهل الحديث [١] . وعقب الحديث الأول منها قال في حسين : وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه أحمد وغيره [٢] . وتقدم أن وصف أحمد لحسين بالضعف فقط هو أحد وأخف أقوال ثلاثة نسبت إليه في حسين .

فهذا اختيار من الترمذي كما ترى ، لقول أحمد بتضعيف حسين فقط ، كما أشار الترمذي بقوله : « وغيره » إلى أن أحمد لم ينفرد بذلك ، وقد مر معنا من قول ابن المديني ومسلم والذهلي ، وغيرهم ما يؤيد هذا .

والحديث الذي عقب عليه الترمذى بهذا ، هو الحديث الذي لم يذكر أن في بابه غيره ، ولكن ذكر أن العمل عليه عند بعض أهل العلم ومقتضاه أنه ليس متروكا من الجميع .

وأما الحديث الثاني فهو عن ابن عباس ، وعقب الترمذي عليه بقوله : هذا حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث حسين بن قيس ، وحسين بن قيس يضعف في الحديث [٣] . وهذا الحكم بضعف حسين فقط ، هو من عبارة الترمذي نفسه [٤] ، وقد قرر تفرد حسين ، برفع هذا الحديث ،

(١) ينظر جامع الترمذي - أبواب البر والصلة / حديث (١٩١٧) .

(٢) جامع الترمذي - أبواب الصلاة / حديث (١٨٨) .

(٣) جامع الترمذي - أبواب البيوع حديث (١٢١٧) .

(٤) مع أنه جاء عنه وصف غيره بأنه متروك عند بعض أهل الحديث ، ووصْفُ راو آخر بأنه ضعيف جدا / ينظر السلسبيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل / للشيخ محمد عبد الله الشنقيطي / ٣٣ .

حسب علمه ، ومقتضاه ، تضعيفه رفع الحديث من طريقه ، ويؤيد هذا أنه أعقب حكمه هذا بقوله : إن الحديث المذكور قد روي عن ابن عباس موقوفا بإسناد صحيح .

والحديث الرابع ، عقّب الترمذي عليه بقوله : هذا حديث غريب ، لا نعرفه من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ إلا من حديث الحسين بن قيس ، ثم قال : وحسين بن قيس يُضعف في الحديث من قِبَل حفظه[١] .

فيلاحظ أن تقرير الترمذي هنا لتضعيف حسين من كلامه هو بنحو ما ذكره في الحديث السابق ، مع زيادة هامة وهي بيان أن سبب ضعف حسين ، راجع إلى ضبطه فقط ، ومقتضاه تقرير الترمذي ثبوت عدالة حسين في الدين وبالتالي صدقه وعدم كذبه أو اتهامه به ، ولاسيما في الرواية ، ثم بين أنه مع غرابة الحديث من طريقه الذي يضعف لأجله ، فإن في الباب ما يشهد له فقال : « وفي الباب عن أبي برزة وأبي سعيد » ثم أخرج بنفسه عقب هذا حديث أبي برزة وصححه ، وهو بنحو حديث حسين بن قيس [٢] .

وهنا ينبغي القول : إنه كان مقتضى اختيار الترمذي تضعيف حسين فقط من جهة حفظه ، أن يحسن حديثه بمجموع طرقه في المواضع الثلاثة التي ذكر فيها بنفسه وجود ما يشهد لرواية حسين في الباب ، لأن هذا هو الحسن لغيره الذي اهتم بتعريفه اصطلاحا في آخر جامعه ، وطبقه خلاله ،

(١) جامع الترمذي - أبواب صفة القيامة والرقائق - حديث (٢٤١٦) .

(٢) ينظر جامع الترمذي - أبواب صفة القيامة ، والرقائق - حديث (٢٤١٧) .

حتى اشتهر على يديه ، كما هو معروف فلعله هنا اكتفى بالإشارة إلى العاضد ، مع تصريحه بالتحسين في غير هذا الموضع مما يشابهه(١).

وباستعراضنا لكل ما تقدم من الأقوال والتطبيقات الواقعية المبينة لحال حسين ، نجد أن ما ترجح من تركيب أبي حاتم بنسبته إلى الكذب ، وكذا ما جاء عن أحمد من وصفه بالكذب ، وما جاء عنه وعن غيره من شدة تضعيفه ووصفه بالترك ، وبأن أحاديثه منكرة جدا . فهذا كله ، خلاف الراجح في حال حسين عموما ، حيث لم يترجح وصف أحد له بالكذب إلا ما أفاده تركيب أبي حاتم وقرائنه كما مر معنا وهذا من مواضع تشدده .

وإخراج أصحاب المسانيد والمعاجم والسنن لأحاديثه في الأحكام وغيرها ، مع تصريح بعضهم ببيان حاله ، يرد القول بأنه متروك الحديث .

وما وجد لرواياته من متابعات أو شواهد ، يرد القول بشدة نكارة حديثه في الجملة . ثم إن أكثر من تكلم في حاله من النقاد تلتقي أقوالهم على تضعيفه فقط ، مع تفسير بعضهم لضعفه بجهة الحفظ فقط دون العدالة والصدق ، وبالتالي يُجمع بين ما تقدم من وصفه بالصدق ، وتوثيق الحاكم له بحمل ذلك على جانب عدالته ، ويحمل تضعيفه المطلق على جانب ضبطه بحيث يعتبر بحديثه ، ويتقوى بغيره إلى الحجية ، وإليه يشير صنيع البوصيري فيما ذكره لأحاديثه من متابعة أو شواهد ، تعضدها ، كما تقدم .

(١) ينظر مثلا : جامع الترمذي ـ الصلاة ـ أبواب الجمعة ـ ما جاء في السواك والطيب يوم الجمعة ١ / ٥٣٢ حديث (٥٢٨ ـ ٥٢٩) .

وعند مراجعة تلخيص النقاد المتأخرين لحال حسين ، نجد اختلافا كذلك حتى في تلخيص العالم الواحد ، وبالتالي يحتاج الأمر إلى ترجيح .

فالبيهقي : أخرج من طريق حصين بن نمير ، أبو محصن الهمداني عن حسين هذا ، حديث ابن مسعود : لا تزول قدما ابن آدم من بين يدي ربه ، حتى يسأل عن خمس (الحديث) ، وفي أثناء الإسناد ذكر قول أبي محصن إن حسينا شيخ صدوق ، كما مر معنا ، ولم يتعقب البيهقي ذلك بشيء ، وأعقب الحديث بشاهدين له ، أحدهما صححه الترمذي [١] .

وفي معرفة السنن والآثار ، قال البيهقي في حال حسين : « متروك » [٢] وفي الخلافيات له ، اقتصر على قول أحمد بتركه [٣] ، لكنه في السنن الكبرى ، ذكر تفرد حسين بالحديث ، ثم قال : هو ضعيف عند أهل النقل ، لا يُحتج بخبره [٤] .

ومن يتأمل صنيع البيهقي في غير حسين ، يجد أنه يفرق بين الوصف بالترك ، وبين الوصف بالضعف فقط [٥] ، فيؤخذ هنا من أقواله بما يتفق مع قول الأكثرين في حسين ، وهو الضعف فقط .

---

(١) ينظر شعب الإيمان للبيهقي ٢ / حديث (١٧٨٤) مع حاشية التحقيق ط الهند .

(٢) ينظر معرفة السنن والآثار للبيهقي ٢ / ٥٢ بتحقيق د / قلعجي .

(٣) الخلافيات للبيهقي ٣ / ١٨ / بتحقيق الشيخ / مشهور حسن .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٣ / ١٦٩ المصورة عن ط الهند .

(٥) ينظر مثلا معرفة السنن والآثار له ٢ / ٥٢ .

والإمام الذهبي : في تاريخ الإسلام ، ذكر من الأقوال في حال حسين ما يفيد الاختلاف في درجته ، فقال : قال أبو حاتم ، وغيره : ضعيف وقال النسائي : متروك [١] ، فأفاد بذلك أنه مختلف فيه بين مرتبة الضعف ، ونسب ذلك إلى جماعة ، وبين مرتبة الترك ، ونسبها إلى أحد القائلين به وهو النسائي المعروف بالتشدد في الجملة ، فيمكن أن يستفاد من ذلك إشارته إلى أن تضعيف حسين ، هو قول الأكثرين ، ويلاحظ أن الذهبي ذكر أبا حاتم مثالا لجماعة من اقتصر على تضعيف حسين ، مع أن الذي تقدم هو اشتمال تركيبه على وصف الضعف ونحوه ، وعلى الإشارة إلى الكذب ، مع ترجيح القرائن لحمل مراده عليه .

فيعد اختيارالذهبى هنا مخالف الراجح من تركيب أبى حاتم .

ثم إنه في الكاشف اقتصر على قول البخاري : لا يكتب حديثه [٢] ، فأفاد هذا ترجيحه لشدة ضعف حسين المقتضية لتركه ، وفي كتابه « المجرد » في رجال سنن ابن ماجه ، قال في حسين : واهٍ [٣] ، وهذا من ألفاظ مرتبة الترك أيضا .

غير أنه في كل من : كتاب المغني [٤] والديوان [٥] وموضعين من مختصر

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ٨ / ٣٩٩ .

(٢) الكاشف ١ / ١٣٣ .

(٣) المجرد / ت ١١٧٣ بتحقيق الأخ د / باسم الجوابرة .

(٤) المغني في الضعفاء ١ / ت ١٥٦٣ .

(٥) ديوان الضعفاء / ت ١٠٠٨ .

المستدرك للحاكم [١] قال : « ضعفوه » فاقتصر على من وصفه بالضعف فقط ، وهم الأكثر كما قدمت . فإذا ضم هذا إلى ما تقدم من إشارته في تاريخ الإسلام إلى أن الوصف بالضعف هو قول الأكثرين ، أمكن القول بأن أكثر أقوال الذهبي على تضعيف حسين فقط ، كما هو قول الأكثرين ممن تكلم فيه .

وأما الحافظ ابن حجر : فلخص حال حسين في التقريب بقوله : متروك[٢] ، لكنه في الفتح حكم على حديث من طريقه ، بأنه طريق ضعيف[٣] ، وهذا هو المتفق مع قول الأكثرين كما تقدم .

وأما غير هؤلاء : فنجد الإمام البوصيري في زوائد ابن ماجه ، قد مشى على الحكم بالضعف فقط ، كما تقدم ، ومن بعده السخاوي أيضا [٤] .

مثال ثالث : وما قيل فيه من التركيب ودلالته مع القرينة ومجمل الأقوال وبيان الراجح

٣- ومن ذلك : أن « **عبد الجبار بن عمر الأيلي** » قال فيه أبو حاتم : ضعيف الحديث ، منكر الحديث جدا ، ليس محله الكذب [٥] . فهذا

(١) مختصر الذهبي لمستدرك الحاكم مع المستدرك ١ / ٢٧٥ ، ٢ / ٣١ .

(٢) التقريب (١٣٥١) .

(٣) ينظر فتح الباري ١٢ / ٢٦١ - كتاب الديات - باب لا يقتل مسلم بكافر مع سنن ابن ماجه - الديات / حديث (٢٦٦٠) .

(٤) الأجوبة المرضية للسخاوي ١ / حديث رقم (٩) بتحقيق الأخ د / محمد إسحق الهندي .

(٥) الجرح والتعديل ٦ / ٣١ - ٣٢ وفي تهذيب الكمال ١٦ / ٣٨٩ والتهذيب - تبعا له ٦ / ت ٢٠٩ / جاءت العبارة هكذا : « منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، الخ » وعليه فلا يكون =

التركيب - كما ترى - مشتمل على مرتبتين ، هما : الضعف المطلق بلفظ « ضعيف الحديث » ، والضعف الشديد بلفظ : « **منكر الحديث جدا** » وقوله : « **ليس محله الكذب** » يعد قرينة ترشد إلى أن المراد تضعيفه الشديد ، من جهة ضبطه فقط ، دون عدالته ، لتقرير أبي حاتم بنفسه إبعاده عن الاتصاف بالكذب .

والضعف الشديد من جهة الضبط يكون بفحش الخطأ من الراوي وغلبة خطئه على صوابه ونحو ذلك [١] . وقد أخرج ابن عدي - بسند محتج به - إلى عبد الجبار قال : كان عقيل ويونس [٢] لا يحفظان ويكتبان ، وكنت أحفظ ولا أكتب ، وربما اجتمعنا في بعض المياه[٣] فيأتي أهل المياه ، فيسألونهم عن الشيء ، فيرشدونهم إليّ [٤] . فمن هذا يستفاد إقرار « عبد الجبار » بأنه كان يعتمد في ضبط مروياته على حفظه

= هذا تركيبا ، بل يكون تكريرًا بالمعنى للفظين من مرتبة الضعف فقط ، « وليس محله الكذب » قرينة داخلية ، كما سيأتي ، لكن المعتمد هو ما جاء في المصدر الأصلي لقول أبي حاتم وهو رواية ولده عنه سماعا كما في الجرح والتعديل / الموضع السابق ، وهذا مثال أيضا لضرورة التصويب والتأصيل قبل إثبات التركيب .

(١) ينظر الجرح والتعديل ١ / ٦ - ٧ و ١٠ و ٢ / ٣٦ - ٣٨ وفتح المغيث للسخاوي ١ / ١١٦ و ٢ / ١٢١ - ١٢٢ والنكت للبقاعي / ٩٠ / أ ، ب وتدريب الراوي ١ / ٤٠٩ .

(٢) من أقرانه .

(٣) يعني الأودية التي فيها ماء يجتمع الناس بجواره .

(٤) الكامل لابن عدي ٥ / ١٩٦١ مع تصويب في النص من القسم المحقق بتحقيق تلميذي الفاضل الشيخ / علي بن مصلح الزبيدي / رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١ / ٢٠١ ، ٢٠٣ .

فقط دون كتابتها ، وأنه كان يؤدي من حفظه ، والحفظ مهما بلغت قوته ، قد يخون صاحبه ، كما أنه أيضا - كما سيأتي - كان اهتمامه متركزا في حفظ مسائل الفقه ، بشهادة أقرانه له ، وإحالتهم عليه فيها كما أشار بنفسه إلى ذلك في عبارته السابقة .

وباجتماع هذين الأمرين ، وهما : عدم كتابة مروياته ، وتركيزه على حفظ مسائل الفقه ، اشتد ضعف ضبطه لمروياته الحديثية ، ويُعد هذان الأمران أيضا قرينة داخلية متعلقة بحال الراوي ، وبها يترجح حمل قول أبي حاتم فيه على المرتبة الأشد من هذا التركيب وهي الوصف بمنكر الحديث جدا . وعليه تكون درجة حديثه ضعيف جدا .

لكنه جاء عن أبي حاتم قول آخر ، عندما روى حديثا من طريق « عبد الجبار » فقال : هذا حديث منكر ، وعبد الجبار ضعيف ، هو الأيلي (١) .

فهذا القول يعد قرينة داخلية أيضا من قائل التركيب نفسه ، وتتفق مع ما جاء في التركيب من الوصف « بضعيف الحديث » فقط ، وبذلك تتعارض القرينتان الداخليتان كما ترى ، فإحداهما تؤيد شدة الضعف والأخرى تؤيد الضعف فقط : فنحتاج إلى التماس مرجح آخر ، من القرائن الخارجية ، وهي ما جاء عن باقي النقاد في بيان حال « عبد الجبار » وعند مراجعتها ، نجد أن ابن سعد - وحده - قال : كان ثقة (٢) ، وقال

(١) العلل لابن أبي حاتم ٢ / مسألة (٢٢٣٥) .

(٢) الطبقات لابن سعد ٧ / ٥٢٠ .

أحمد بن صالح المصري : كان ثقة ، في حديثه تخليط ، وخلاف[١] .

ومقتضى هذا أنه يضعفه من جهة ضبطه ، فينصرف وصفه له بالثقة إلى عدالته وصدقه ، كما أشار إليه أبو حاتم ضمن تركيبه السابق .

وبقية الأقوال أكثرها على تضعيفه الشديد مجملا ، أو مفسرا بما يرجع إلى سوء الضبط ، حتى قال ابن عدي : وعامة ما يرويه ، يخالِف في ذلك ، والضعف على رواياته بَيّن ، مع الشهادة له بسلامة حفظه للفقه وسلامته من البدع [٢] . وبذلك تتفق أكثر القرائن الخارجية مع جانب الضعف الشديد من تركيب أبي حاتم السابق .

---

(١) الثقات لابن شاهين (ت ٩٨٩) .

(٢) ينظر الجرح والتعديل ٦ / ٣٢ والعلل ٢ / مسألة (١٦٢٩) ، والضعفاء للعقيلي ٣ / ٨٦ ، والمجروحين لابن حبان ٢ / ٥٨ والكامل لابن عدي ٥ / ١٩٦١ - ١٩٦٢ والشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني / ت ٢٧٠ بتحقيق د / عبد العليم البستوي ، وسؤالات محمد بن عثمان لابن المديني / ١٣٥ والضعفاء لأبي زرعة الرازي مع أجوبته للبرذعي ٢ / ٤٢١ - ٤٢٢ والتاريخ لابن معين برواية الدوري ٢ / ٣٤٠ وسؤالات ابن الجنيد لابن معين / ١٥٨ والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ٣ / ٢٦٦ بتحقيق صلاح فتحي والتاريخ الكبير للبخاري ٦ / ١٠٨ والأوسط المطبوع باسم « الصغير » ٢ / ٤٥ والطبعة التي باسم « الأوسط » ٢ / ١٣٨ والضعفاء الصغير له / ترجمة (٢٣٨) وسؤالات الآجري لأبي داود / برقم (٢٤٤) تحقيق محمد على قاسم ورقم (٥٩٢) ، (١٤٩٥) ، (١٥٣٤) بتحقيق البستوي ، وجامع الترمذي / عند حديث (٢٨٥٤) والمعرفة والتاريخ للفسوي ٣ / ٤٤ والضعفاء والمتروكين للنسائي ترجمة (٤١٦) والضعفاء والمتروكين للدارقطني / ترجمة (٣٥٥) وسؤالات البرقاني له (٣٢٥) والعلل له ٧ / ٥٧ ، ١٠ / ٢٣٥ ، ٢٤٥ ، والضعفاء لابن الجوزي ٢ / ترجمة (١٨١٤) وتاريخ الإسلام للذهبي ١٠ / ٣٠٦ - ٣٠٨ وتهذيب الكمال ١٦ / ٣٨٨ مع حواشي التحقيق وتهذيب التهذيب ٦ / ت ٢٠٩ وجامع الجرح والتعديل ٢ / ٥٠ .

وعليه ، فيصرف توثيق ابن سعد له مطلقا إلى ما صرف إليه توثيق أحمد بن صالح من عدالة الدين ، ويترجح من مجموع الأقوال في حاله عموما ضعفه الشديد في الحديث من جهة ضبطه ، مع اعتماده في الفقه . لكن خلاصة حاله في عدد من المصادر المتأخرة قد اختلف فيها الترجيح بين التضعيف فقط[(١)] والتضعيف الشديد [(٢)] ، وهو المستفاد من أقوال الأكثرين كما قدمت .

مثال رابع : وما قيل فيه من التركيب ودلالته مع القرينة وتحقيق مجمل الأقوال وما يترجح في حاله عموما

٤- ومن ذلك : أن « عصام بن طُليق الطفاوي » جاء فيه عن البخاري قوله : « مجهول منكر الحديث » [(٣)] ، وساق الذهبي حديثا له فقال : قال البخاري : أحمد بن صالح [(٤)] عن عصام ابن طليق عن شعيب ، عن أبي هريرة : قتل رجل على عهد رسول الله ﷺ شهيدًا فبكته باكية ، فقال لها ما يدريك أنه شهيد ؟ فلعله كان يتكلم فيما لا يعنيه ، أو يبخل بفضل ما لا ينفعه [(٥)] ، وفي كلام البخاري السابق عن حال عصام

(١) ينظر سنن البيهقي الكبرى ٤ / ٢٢٦ ، ٩ / ٣٥٤ معرفة السنن والآثار ٧ / ٢٨٤ وديوان الضعفاء للذهبي / ٢٣٧٤ والتقريب (٣٧٤٢) .

(٢) المغني في الضعفاء للذهبي ١ / ت ٣٤٦ ، والكاشف ١ / ت ٣٠٨٧ .

(٣) تهذيب الكمال للمزي ٢٠ / ٥٩ وتاريخ الإسلام ١٠ / ٣٥٨ .

(٤) هو شيخ البخاري .

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي ١٠ / ٣٥٨ ولم أقف على ترجمة هذا الراوي ، ولا على قول البخاري فيه ، ولا على حديثه المذكور في أي من كتب البخاري المتداولة حاليا بين أيدينا ، ولم يحدد =

تركيب يجمع في ظاهرة بين مرتبتين :

أولاهما : الضعف فقط حكما ، وذلك بوصف « مجهول » حيث يعد من ألفاظ مرتبة الضعف فقط على سبيل الاحتياط ، وإن كان المجهول حقيقة هو : مَن لم يرو عنه إلا واحد من مطلق الرواة المقبولين ، أو روى عنه أكثر من راو ، ولكن في كلتا الحالتين لم يعرف بجرح ولا تعديل[(١)] وقد تطلق الجهالة على غير هذا المعنى الاصطلاحي العام ، كما سيأتي .

وأما المرتبة الثانية في هذا التركيب فهي مرتبة الضعف الشديد وذلك بوصف الراوي بلفظ « منكر الحديث » فهو في استعمال البخاري بمعنى الضعيف جدا على الصحيح [(٢)] ، وبالتالي يكون ذكر البخاري له في هذا

= المزي ولا تلميذه الذهبي كتاب البخاري الذي نقلا منه ، ويبدو أنه كتاب الضعفاء الكبير ، وهو مفتقد حاليا ، بحسب الفهارس العالمية المنشورة ، لكن المزي أشار إلى اطلاعه عليه / تهذيب الكمال ١ / ١٥١ وكذا نقل الذهبي منه في الميزان ، وأشار إلى اطلاعه التفصيلي عليه / الميزان ٢ / ٤٠٠ ، ٥٩٨ - ٥٩٩ وتاريخ الإسلام ١٣ / ٥٠٠ وقد أخرج العقيلي ٤ / ٤٢٤ بعضه بمعناه ، وابن عدي بنحوه (٥ / ٢٠٠٨) والخطيب بمثله / في كتاب البخلاء / حديث (٦) ، ثلاثتهم من طرق عن عصام به وسيأتي بقية تخرجيه .

(١) المجروحين لابن حبان ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ وفتح المغيث للسخاوي ٢ / ٤٣ - ٥٦ ، ١٢٥ وتدريب الراوي ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ وشرح شرح النخبة للقاري / ٥٠٥ - ٥٢١ .

(٢) فقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه روى عن البخاري بسند صحيح قوله : كل من قلت فيه منكر الحديث ، لا تحل الرواية عنه / لسان الميزان ١ / ٢٠ ترجمة (أبان بن جبلة) ومقتضاه أنه لا يحتج به ولا يعتبر به ، وجاءت عنه رواية أخرى بلفظ « كل من قلت فيه منكر الحديث فلا يحل الاحتجاج به » ومقتضى هذا أنه يعتبر به ، فيكون خفيف الضعف ، كما هو الاصطلاح العام في هذه اللفظة / ينظر فتح المغيث للسخاوي مع الألفية ٢ / ١٢٠ ، ١٢٣و ١٢٦ . =

التركيب يُعَدُّ قرينة داخلية ترجح حمل هذا التركيب على الجانب الشديد منه ، وهو أن عصام بن طليق هذا ، ضعيف جدا عند البخاري ، بحيث لا يحتج بحديثه المنفرد به ، ولا يعتبر به ، أيضا كما تقدم .

وأما الوصف بالجهالة فإن البخاري يطلق المجهول على من روى عنه واحد فقط ، ولم يعرف بجرح ولا تعديل [(١)] فيتفق بذلك مع الاصطلاح العام كما تقدم .

لكن هذا لا يتفق مع حال عصام هذا ، حيث ذكر المزي رواية جماعة عنه عددهم (١٤) راويا [(٢)] ، وذكر البخاري في سند الحديث الذي أخرجه من طريقه راويا آخر وهو أحمد بن صالح المصري ، شيخ البخاري في هذا الحديث ، وبذلك يكون مجموع الرواة عنه (١٥) راويا وباثنين فقط منهم تزول جهالة عينه ، وبوصف البخاري له بأنه « منكر الحديث » ، وبما سيأتي أيضا عن غيره ، تزول جهالة حاله ، وعليه فإن الجهالة المذكورة في هذا التركيب تصرف إلى غير المعنى الاصطلاحي العام مما يناسب حال عصام ،

= لكن لم أقف لهذه الرواية على سند إلى البخاري حتى ينظر فيه ، وقد أراد البقاعي أن يجمع بين الروايتين بحملها على عدم حِل الرواية للاحتجاج عمن وصفه البخاري بمنكر الحديث / نكت البقاعي / ٢٣٨ / ب مخطوط . لكن الحافظ ابن حجر رجح الرواية الأولى التي تفيد شدة الضعف ، لصحة سندها كما قدمت .

(١) ينظر العلل الكبير للترمذي بترتيب أبي طالب القاضي / أبواب الأطعمة / حديث (٥٦٨) من طريق محمد بن فضاء عن أبيه والميزان ٣ / ت ٦٧٠٣ .

(٢) تهذيب الكمال ٢٠ / ٥٨ - ٥٩ .

فقد ذكره ابن عدي بقوله : وعصام ابن طليق هذا قليل الحديث [١] وذكر في بعض الرواة أن قلة حديث كل منهم ، تحول دون معرفة عينه أو حاله[٢] وجاء عن ابن معين ما يفيد اشتباه عصام بن طليق هذا ، براوٍ يسمَّى « عصام بن أبي عصام » [٣] فيمكن حمل الجهالة في تركيب البخاري السابق ، على أحد هذين الاعتبارين [٤] وهما قلة حديثه أو اشتباهه بمن شاركه في الاسم ، وليس في هذا تعارض مع وصفه بما يقتضي الضعف الشديد عند البخاري ، كما تقدم ترجيحه . لكن إذا أردنا بيان الراجح عموما في حال « عصام بن طليق » هذا ، لزم النظر في باقي الأقوال فيه ، وموازنتها مع ما ترجح من تركيب البخاري ، ثم استخلاص ما يترجح من مجموع الأقوال عموما .

ونجمل ذلك فيما يلي :

فنجد أن البخاري عند وصفه لعصام بالتركيب السابق ، روى من طريقه الحديث المذكور ، إشارة إلى انتقاده من طريقه ، وهكذا أخرجه ابن عدي في ترجمته له ، من غير طريق البخاري [٥] . وقد أخرج العقيلي بعضه من طريق عصام بن طليق أيضا بلفظ « أكثر الناس ذنوبا أكثرهم

(١) الكامل ٥ / ٢٠٠٨ .

(٢) ينظر / الكامل / ٣ / ٨٩٩ (خالد بن قيس) ، ٩٦٠ (داود بن عجلان) ، ١٠٧٩ (زهير بن مرزق) ، ومثله لابن حبان ٢ / ٢٧ - ٢٨ عبد الله بن المؤمل .

(٣) ينظر سؤالات ابن الجنيد لابن معين / ١٧٨ مع الميزان ٣ / ت ٥٦٢٣ ، ٥٦٢٤ .

(٤) ينظر شرح شرح النخبة لعلي قاري / ٥٠٥ - ٥٠٩ .

(٥) الكامل ٥ / ٢٠٠٨ .

كلاما فيما لا يعنيه ، وقال العقيلي : وقد تابعه من هو دونه أو مثله / الضعفاء للعقيلي ٣ / ٤٢٤ وذكر ابن النجار الإختلاف على عصام فيه رفعا ووقفا / ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ٢ / ٢٦٢ . (ولكن للحديث شاهد بنحوه من حديث أنس [(١)] وكعب بن عجرة [(٢)] .

وأخرج ابن عدي من طريقه عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، مرفوعا : لا يحب ثقيفا رجل يؤمن بالله ورسوله ، ولا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر . ثم قال : وهذا الحديث بهذا الإسناد لا يرويه إلا عصام الطفاوي هذا ، وأظن أنه عصام بن طليق [(٣)] .

لكن أخرج الطبراني الحديث بنحوه من طريق جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت وعدي بن ثابت عن سعيد بن جبير ، به[(٤)] كما أخرج الترمذي من طريق بشر بن السري والمؤمل ، عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت به ، مرفوعا : لا يبغض الأنصار أحد يؤمن بالله

---

(١) ينظر جامع الترمذي ٤ أبواب الزهد - حديث (٢٣١٦) ومسند أبي يعلى الموصلي ٧ / حديث (٤٠١٧ ، ٩) والبيهقي في شعب الإيمان ٧ / حديث (١٠٨٣٥ ، ١٠٨٣٦) .

(٢) الصمت لابن أبي الدنيا - باب النهي عن الكلام فيما لا يعنيك / حديث (١١٠) بتحقيق د / نجم خلف .

(٣) ينظر الكامل ٥ / ٢٠٠٨ وعزاه المزى إلى فضائل الأنصار لأبي داود / تهذيب الكمال ٢٠ / ٦٠ .

(٤) ينظر المعجم الكبير للطبراني ١٢ / حديث (١٢٣٣٩) وقال الهيثمي في المجمع : رواه الترمذي غير ذكر ثقيف ، رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير شيخ الطبراني يحيى بن عثمان بن صالح السهمي ، وهو صدوق ، وفيه خلاف لا يضر / المجمع ١٠ / ٧٢ ورواية الترمذي التي أشار إليها الهيثمي سيأتي ذكرها عقب هذا .

واليوم الآخر ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح [١] .

وبهذا يندفع قول ابن عدي السابق بتفرد « عصام » بهذا الحديث وكذا انتقاده به .

وأما الحديث الأول فإنه وإن اختلف فيه على عصام رفعا ووقفا وانتقده عليه البخاري والعقيلي وابن عدي ، إلا أنه وجد له من الشواهد ما يدفع نكارته من طريق عصام ويقويه . ثم لم نجد من ذكر له ما ينتقد عليه غير هذين الحديثين ، مع وصف ابن عدي له بأنه قليل الحديث كما تقدم .

ثم إن ابن عدي بعد أن ذكر له الحديثين السابقين ، وتقرير تفرده بالثاني منهما ، قال : ولا أعرف له حديثا منكرًا فأذكره [٢] . فلعل مراده أنه لم يجد مما أنكر عليه غير الحديثين المذكورين . وقد تقدم الجواب عنهما .

وقال ابن حبان : كان ممن يأتي بالمعضلات عن أقوام ثقات ، حتى إذا سمعها مَنِ الحديثُ صناعتُه شهد أنها معمولة ، أو مقلوبة[٣] . وهذا تضعيف شديد لضبطه ، لكن لم يذكر ابن حبان شيئا من مرويات عصام هذه ، وفي مثل هذا قال الذهبي : إنه لو كان عنده من ذلك شيء لأسرع بإحضاره[٤] .

وما تقدم عن الحديثين المنتقدين على عصام من غير ابن حبان ، يرد تشدده هذا .

---

(١) جامع الترمذي - المناقب / حديث (٣٩٠٦) .

(٢) الكامل ٥ / ٢٠٠٨ .

(٣) المجروحين ٢ / ١٧٤ وذيل تاريخ بغداد لابن النجار ٢ / ٢٦٣ .

(٤) ينظر الميزان ٣ / ٥٥٣٢ .

وقال ابن معين : ليس بشيء [١] ، وكذا قال العقيلي [٢] ، فلعله تبع ابن معين في قوله المذكور ، وقد جاء عن غير واحد أن ابن معين يريد بهذه العبارة : أن الراوي لم يرو حديثا كثيرا [٣] ، وهذا وإن لم يطرد في كل مَن وصفه ابن معين بذلك ، إلا أنه يمكن حمل قول ابن معين ومَن وافقه هنا على هذا المعنى ، وهو قلة مرويات عصام هذا ، لوجود قرينة خاصة به تؤيد هذا المحمل ، وهي وصف ابن عدي له بأنه قليل الحديث كما تقدم ، وابن عدي ممن سبر حديثه تفصيلا .

لكن الإمام الذهبي جرى على أصل إطلاق عبارة « ليس بشيء » في الجرح ، فاقتصر على حكايتها عن ابن معين ، في تلخيص حال « عصام » وذلك في كتابيه المغني [٤] والديوان [٥] ، وهي على أصل الإطلاق ، تعد من ألفاظ التضعيف الشديد ، بحيث لا يعتبر بمن وصف بها ، فضلا عن عدم الاحتجاج به [٦] ، لكن تقدم أن النظر التفصيلي فيما ذُكِر من حديث « عصام » لا يتفق مع التضعيف الشديد له ، وبالتالي تكون

---

(١) ينظر تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٢ / ٤٠٢ والكامل ٥ / ٢٠٠٨ وتهذيب الكمال ٢٠ / ٥٩ .

(٢) ينظر الضعفاء الكبير للعقيلي ٥ / ١٤٤٧ / بتحقيق د / عبد الله على حافظ (المكي) .

(٣) ينظر التعريف برجال الموطأ لابن الحذاء ٣ / ٨١٢ وفتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢٣ .

(٤) ينظر المغني في الضعفاء ٢ / ت ٤١٠٩ .

(٥) ديوان الضعفاء / ت ٢٨١٤ .

(٦) فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢٣ وتدريب الراوي ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ .

القرائن الخارجية من أقوال النقاد المفيدة للتضعيف الشديد لعصام ، غير راجحة .

ثم إنه قد اقتصر على تضعيفه فقط كل من : أبي زرعة الرازي فقال : ضعيف الحديث [١] ، وابن النجار فقال : وكان ضعيفا في الرواية وصدَّر كلامه عن حاله بهذا ، إشارة إلى ترجيحه له ، ثم ذكر قولي ابن معين وابن حبان السابقين [٢] ، وذكره ابن الجارود في الضعفاء [٣] .

وبذلك نجد أن تلك القرائن الخارجية من أقوال النقاد في « عصام » والمؤيدة للتضعيف فقط ، هي الأكثر ، فتترجح على ما يخالف هذا مما يقتضي التضعيف الشديد لعصام ، وهو التركيب السابق من البخاري وما يؤيده من القرائن الخارجية ويعد هذا تشددا من الإمام البخاري في هذا الموضع ، مع من وافقه .

وعلى هذا الترجيح في حال عصام عموما ، جرى الحافظ ابن حجر في التقريب فقال : ضعيف [٤] . وبذلك يُعتبر بحديثه ، ويتقوى بما يعضده إلى درجة الحُسن أو الصحة لغيره .

---

(١) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ٢ / ٥٣٩ والجرح والتعديل ٧ / ٢٥ - ٢٦ والميزان ٣ / ت ٥٦٢٣ .

(٢) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ٢ / ٢٦١ .

(٣) الإكمال لمغلطاي ٩ / ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٤) ينظر تقريب التهذيب (ت ٤٥٨٢) .

٣- أمثلة الصورة الثالثة من التركيب وهي الجرح والتعديل معا وتحليلها ودلالاتها

المثال الأول : وما قيل فيه من التركيب ودلالته مع القرينة وتحقيق مجمل الأقوال في حاله ، وبيان الراجح

١ - أبدأ أمثلة هذه الصورة من التركيب ، بذكر بعض نماذج التأصيل لبيان دلالتها ، لكي يتأكد للقارئ المختص سلامة المنهج الذي رسمته في البداية لمعرفة دلالة التراكيب بصورها الثلاثة ، ورجوعه في جملته إلى صنيع أهل الاصطلاح وأئمة النقد .

فمن ذلك : أن « **جهضم بن عبد الله اليمامي** » قال فيه ابن معين : « ثقة ، إلا أن حديثه منكر » (١). وبذلك جمع له في هذا التركيب بين مرتبة الثقة التي تقتضي الصحة عند الإطلاق ، وبين مرتبة الضعف المطلق بقوله : حديثه منكر . ولما كان ابن أبي حاتم من أوائل المعنيين بمراتب الألفاظ النقدية فإنه لاحظ ما في هذا التركيب من تعارض في الظاهر لوصفه راويا واحدا بما يفيد توثيقه وتضعيفه ، فعقب على قول ابن معين هذا بقوله : يعني : ما روى عن المجهولين (٢) . فبيّن بذلك وجود محمل يمكن به الجمع بين هاتين المرتبتين في حال جهضم ، وهو أنه وُجدت له روايات عن شيوخ مجهولين عينا أو حالا ، فيعد هذا قرينة داخلية ، استفاد

(١) الجرح ٢ / ٥٣٤ وتهذيب الكمال ٥ / ١٥٧ وتهذيب التهذيب ٢ / ١٢٠ .
(٢) الجرح ٢ / ٥٣٤ .

بها ابن أبي حاتم في الجمع ، فذكر أن وصف ابن معين لجهضم بنكارة الحديث مطلقا ، يحمل على روايته عن شيوخه المجهولين ، حملا للمطلق على المقيد بمعونة القرينة المذكورة ، وبذلك يكون الضعف بالنكارة راجعا إلى شيوخ جهضم هؤلاء ، وبالتالي يبقى وصفه هو بالثقة في محله ، مع تقييد حجية حديثه بما يرويه عن المحتج بهم من شيوخه . وبهذا التوجيه لاجتماع وصفي التركيب في جهضم يرتفع التعارض الظاهر بين لفظيه .

ثم إن ابن أبي حاتم أضاف تأييدًا لتوجيهه هذا ، بذكر قرينة أخرى خارجية ، فروى عن والده أنه قال : « جهضم أحب إليّ من مُلازم [(١)] ، وهو [(٢)] ثقة ، إلا أنه يحدث أحيانا عن مجهول [(٣)] . ثم تابع أبا حاتم وولده على هذا التوجيه ثالث متأخر عنهما ، وهو ابن خلفون ، حيث ذكره في كتابه « الثقات » وقال : تُكلِّمَ في روايته عن المجهولين ؛ لأنه روى عنهم مناكير ، لكن هو في نفسه ثقة [(٤)] .

وهذه المتابعة من ابن خلفون تعد أنموذجا لتواصل المنهج النقدى بين

---

(١) هو ملازم بن عمر اليمامي / الجرح ٨ / ٤٣٦ .

(٢) يعني جهضمًا .

(٣) الجرح ٢ / ٥٣٤ وفي نقل المزي ٥ / ١٥٧ « مجهولين » وتبعه ابن حجر في التهذيب ٢ / ١٩٥ .

(٤) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٣ / ٢٥١ وابن خلفون هو : محمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي الأندلسي المتوفى سنة ٦٣٦ هـ / السير ٢٣ / ٧١ .

المتقدمين و المتأخرين ، ما لم يظهر للمتأخر ما يقتضي المخالفة .

ويعد صنيع ابن أبي حاتم ، وابن خلفون هذا ، تأصيلا معتمدا يمكن القياس عليه في دفع إشكال الظاهر فيما يشابه هذا التركيب ، مع القرينة التي تؤيد ذلك .

أما الإمام أحمد فوصف جهضما هذا بأنه كان رجلا صالحا ، لم يكن به بأس [١] ، فأنزله بذلك عن مرتبة الثقة إلى المرتبة التي تحتها في الحجية ، قال البقاعي : الثقة : مَن جمع الوصفين : العدالة وتمام الضبط ، ومن نزل عن التمام إلى أول درجات النقصان ، قيل فيه : صدوق ، ولا بأس به [٢] وبهذا أخذ الحافظ ابن حجر في خلاصة حال جهضم في التقريب ، فقال : صدوق يكثر عن المجاهيل [٣]، لكن وصف روايته عن المجاهيل بالكثرة خلاف ما تقدم عن أبي حاتم ، من الإشارة إلى القلة بقوله : « أحيانًا » وتابعه ولده وابن خلفون من بعدهما . ولعل هذا ما جعل الذهبي لا ينظر إلى رواية جهضم عن هؤلاء المجهولين ، فاقتصر في الكاشف على التوثيق المطلق ، فقال : ثقة [٤]. وهذا أقرب لما تتابعت عليه أقوال الأكثرين ، كما ترى لكن عبارة الحافظ أشمل لمجموع الأقوال .

---

(١) ينظر سؤالات أبي داود للإمام أحمد في الجرح والتعديل / ت ٥٣٣ بتحقيق الأخ د / زياد منصور .

(٢) ينظر النكت الوفية للبقاعي / ١٩١ / أ ، ب .

(٣) تقريب التهذيب (ت ٩٨٢) .

(٤) الكاشف الذهبي ١ / ت (٨٢٢) .

مثال ثان : وما قيل فيه من التركيب ودلالته مع القرينة ومجمل الأقوال في حاله وما يترجح منها عموما

٢ - **ومن أمثلة هذا التركيب** : أن « **أيمن بن نابل الحبشي** » قال فيه ابن المديني : كان ثقة ، وليس بالقوي [١] .

فهذا القول من ابن المديني - كما ترى - عبارة عن تركيب ، جمع ما وُجد متفرقا في أقوال غيره ممن تكلم في حال « أيمن » حيث ذَكر فيه لفظ التوثيق المطلق ، مع لفظ تضعيف مطلق أيضا . فصار القول بمجموعه متعارضا في ظاهره ، ولم أجد عن ابن المديني قرينة توضح مقصوده بهذا التركيب .

فاتجهتُ إلى القرائن الخارجية ، وهي ما جاء عن غير ابن المديني من النقاد في حال أيمن ، وحال حديثه ، فوجدت تلك القرائن مختلفة .

فهناك مَن اقتصر على تضعيفه فقط ، مع توجيه ذلك إلى جهة ضبطه فقال الدارقطني : ليس بالقوي ، خالف الناس ، ولو لم يكن إلا حديث « التشهد » ، خالفه الليث ، وعمرو بن الحارث ، وزكريا بن خالد ، عن أبي الزبير [٢] . وأما ابن حبان ، فأشار إلى اطلاعه على توثيق غيره له وجزم بمخالفته في ذلك ، بالتضعيف لأيمن من جهة الضبط ، فقال : كان

---

(١) تنظر سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل / ١٤٥ والميزان ١ / ت ١٠٥٨ .

(٢) ينظر سؤالات الحاكم للدارقطني في الجرح والتعديل / (٢٨٦) وسيأتي تخريج الحديث مع الكلام على مخالفة أيمن فيه .

يخطئ ، وينفرد بما لا يتابع عليه ، وكان يحيى بن معين حسن الرأي فيه والذي عندي : تنكبُ حديثه عند الاحتجاج ، إلا ما وافق الثقات ، ثم قال : وأيمن كان يخطئ ، ويحدث على التوهم والحسبان ، وروى من طريقه عن فاطمة عن أم كلثوم عن عائشة أن النبي ﷺ قال : عليكم بالبغيض النافع التلْبينة (١) (الحديث) ، ثم قال : ولست أدري فاطمة هذه من هي ؟ والخبر منكر بمرة ، وذكر الاختلاف في سنده على أيمن ، وقال : وهذا التخليط كله من سوء حفظ أيمن (٢) . وبمقتضى ما تقدم جزم الدارقطني وابن حبان بضعف « أيمن » من جهة ضبطه ، وإن خالفهما غيرهما كما سيأتي .

وسمع الأَثرمُ الإمام أحمد يصف أيمن هذا مع غيره بأنهم « صالحون » وعلق الأثرم من عنده بقوله : يعني في الحديث ، فيما أرى (٣) ، وجاء عن الساجي قول أحمد بن حنبل : أيمن بن نابل : صالح الحديث (٤) .

وحكى الدوري أنه سمع أصحابه يصفون « أيمن بن نابل » بالفصاحة والعبادة والفضل والتحديث عنه بالزهد والفضائل (٥) .

---

(١) هو حساء يعمل من دقيق الشعير .

(٢) المجروحين لابن حبان ١ / ١٨٣ - ١٨٤ وقد أخرج الحاكم الحديث من طريق المعتمر عن أيمن به ، وصححه على شرط الشيخين مع الإشارة إلى ملاحظته وجود « أيمن » في إسناده ، وأقره الذهبي / المستدرك ٤ / ٢٠٥ وينظر زوائد ابن ماجه للبوصيري ٣ / ١١٨ ح ٣٤٤٦ (الطب) .

(٣) ينظر تاريخ دمشق ١٠ / ٥٤ وتهذيب الكمال ٣ / ٤٤٩ .

(٤) تعليقات الدارقطني ونقول من ضعفاء الساجي / ترجمة (٢٧) .

(٥) تاريخ ابن عساكر ١٠ / ٥٣ وتهذيب الكمال ٣ / ٤٤٩ .

وقال أبو حاتم : شيخ [١] .

فما ذُكِرَ عن أحمد وأصحاب الدوري وأبي حاتم ، يفيد ثبوت عدالة أيمن ، دون ضبطه ، وهذه أدنى مراتب التعديل ، والموصوف بأى منها يعد في حكم الضعيف ضعفا خفيفا ، بحيث يعتبر بحديثه ، ويتقوى بما يعضده [٢] ؛ لكن هناك جماعة وصفوا « أيمن » هذا بالتوثيق المطلق ، مع إشارة بعضهم لخطئه في بعض حديثه . فوثقه مطلقا : تلميذه سفيان الثوري ، وابن معين ، في عدة روايات عنه ، ومحمد بن عمار الموصلي والعجلي ، والحاكم أبو عبد الله ، وابن وضاح [٣] .

أما الإمام الترمذي ، فأخرج من طريقه عن قدامة بن عبد الله قال : رأيت النبي ﷺ يرمي الجمار على ناقة ، ليس ضربٌ ولا طردٌ ، ولا إليك إليك ، وقال الترمذي : حديث قدامة بن عبد الله حسن صحيح ، وإنما يعرف هذا الحديث من هذا الوجه ، وهو حديث أيمن بن نابل ، وهو ثقة عند أهل الحديث [٤] .

---

(١) الجرح ٢ / ٣١٩ وتهذيب الكمال ٣ / ٤٥٠ .

(٢) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٤ - ١١٦ وتدريب الراوي ١ / ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(٣) ينظر تاريخ ابن عساكر ١٠ / ٥٣ - ٥٥ والتعديل والتجريح للباجي ١ / ٤٠١ وتهذيب الكمال ٣ / ٤٤٨ - ٤٥٠ والمستدرك للحاكم ١ / ٢٦٧ و ٤ / ٢٠٥ ، وتهذيب التهذيب ١ / ت ٧٢٥ .

(٤) جامع الترمذي ٢ / حديث (٩٠٣) .

وهكذا قال أبو علي الحسن بن علي نصر الطوسي : إنما يعرف هذا الحديث من وجه ابن نابل ، وهو ثقة عند أهل الحديث [١] .

لكن الترمذي أيضا أخرج من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ - يعلمنا التشهد - كما يعلمنا السورة من القرآن ، فكان يقول : التحيات المباركات ، الصلوات الطيبات لله (الحديث) وقال الترمذي : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب .

ثم ذكر أن عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي قد تابع الليث عن أبي الزبير بنحوه .

ثم قال : وروى أيمن بن نابل المكى هذا الحديث ، عن أبى الزبير عن جابر ، وهو غير محفوظ [٢] . فأشار بذلك إلى تضعيف رواية أيمن لحديث التشهد من الطريق المذكور ، لمخالفته في ذلك أكثر الثقات : وهما الليث ومتابِعُه . وقد حكى الترمذي نحو هذا أيضا عن شيخه البخاري لما سأله عن هذا الحديث ، وزاد أن قول « أيمن » في هذا الإسناد « عن أبى الزبير عن جابر » خطأ [٣] ، وقد سبقت إشارة الدارقطني أيضا لذلك وسيأتي للنسائي نقد ثالث في رواية أيمن للحديث نفسه .

---

(١) تاريخ ابن عساكر ١٠ / ٤٩ .

(٢) جامع الترمذي ١ / الصلاة - باب منه أيضا / حديث رقم (٢٩٠) .

(٣) ترتيب علل الترمذي الكبير / ٧٢ حديث (١٠٥ ، ١٠٦) بتحقيق الشيخ صبحي السامرائي وآخرين .

ويبدو أن الترمذي ضعف رواية أيمن لهذا الحديث بخصوصه ، لما ذكره من شذوذوه ، ولم يقدح به في توثيقه العام الذى قرر بعد هذا الموضع ثبوته له عند أهل الحديث ، كما تقدم .

وهناك من أنزل « أيمن » عن التوثيق المطلق إلى مرتبة الحجية الأدنى من التوثيق مباشرة ، مع إشارة البعض لشيء من الضعف أو الخطأ الفردى .

فقال الساجي : صدوق [١] ، وقال يعقوب بن شيبة : صدوق ، وإلى الضعف ما هو [٢] ، وعبارة « إلى الضعف ما هو » معناها أن الموصوف بها ليس بعيدا عن الضعف ، وتعد بمفردها من أول وأخف ألفاظ الجرح[٣]. لكنها هنا مقترنة بلفظ « صدوق » في تركيب كما ترى فمجموع هذا التركيب ، يفيد إتصاف « أيمن » هذا عند يعقوب بن شيبة بأنـه « صدوق فيه لين » وبالتالي يكون من أهل المرتبة الأدنى في الحجية من « الثقة » المطلق ، مباشرة ، فيحسن حديثه في غير ما وهم فيه ، كما تقدم توضيحه في موضعه من هذا البحث . [٤]

وعليه يكون ما جاء في الميزان وغيره : أن يعقوب شيبة قال في « أيمن »

---

(١) التعليقات والنقول عن ضعفاء الساجي / ترجمة (٢٧) .

(٢) تاريخ دمشق ١٠ / ٥٥ وتهذيب الكمال ٣ / ٤٥٠ .

(٣) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٢٥ وتدريب الراوي ١ / ٤٠٨ .

(٤) وينظر التقريب (ص ٧٤) .

هذا « فيه ضعف » [١] فقط ، يعد اختصارًا مخلا لقول يعقوب المذكور ولدلالته الاصطلاحية كما تقدمت .

أما النسائي فإنه وصف « أيمن » مرة بأنه : ليس به بأس [٢] .

وأخرج من طريقه عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد ، كما يعلمنا السورة من القرآن : بسم الله ، وبالله ، التحيات لله والصلوات والطيبات ... (الحديث) ثم قال النسائي : لا نعلم أحدا تابع أيمن بن نابل على هذه الرواية ، وأيمن عندنا لا بأس به ، والحديث خطأ ، وبالله التوفيق [٣] . ونقل الحافظ ابن عساكر نحو هذا مما قرأه بخط النسائي ، وفيه زيادة « وخالفه الليث في إسناده » ، وتابع المزيُّ ابن عساكر على هذا [٤] . ووجه مخالفة الليث في إسناد الحديث تقدم ذكر الترمذي لها ، وفيه أيضا مخالفة في المتن بذكر « بسم الله وبالله » كما ترى ، وقد أشار حمزة الكناني - أحد رواة سنن النسائي عنه - إلى مجموع الأمرين فقال : « قوله : « عن جابر » خطأ ، ولا أعلم أحدًا قال في التشهد : « بسم الله وبالله » إلا أيمن [٥] . وقد رد الدارقطني

---

(١) الميزان / ت ١٠٥٨ والتلخيص الحبير ١ / ٢٦٦ .

(٢) تاريخ دمشق ١٠/ ٥١ .

(٣) المجتبى للنسائي - السهو - نوع آخر من التشهد ٣ / ٤٣ .

(٤) تاريخ دمشق ١٠ / ٥٠ وتحفة الأشراف ٢ / حديث (٢٦٦٥) .

(٥) التلخيص الحبير ١ / ٢٦٦ والإكمال لمغلطاي ٢ / ٣١٣ .

ومغلطاي - تبعا له - تفرد أيمن هذا ، فقال الدارقطني في علله : تابع أيمن على (هذا) الثوري وابن جريج عن أبي الزبير ، وأخرج الحديث من طريق أبي عاصم عن الثوري عن أبي الزبير به ، لكنه رجح طريق أكثر الثقات ، وهي رواية الليث وغيره عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس فقال : وحديث ابن عباس أشبه بالصواب ، من حديث جابر[١].

وروى ابن عساكر عن الحاكم : أن أيمن ليس له متابع على أبي الزبير من وجه يصح [٢] .

وعليه فإن متابعة أيمن على روايته السابقة ، وإن نفت عنه دعوى التفرد فإنها لا ترجح روايته هذه على مخالفيه وهم أكثر الثقات ، وقد تقدم تقرير الدارقطني لهذا الترجيح ، ويوافقه ما تقدم عن النسائي والترمذي وغيرهما من تضعيف رواية « أيمن » لهذا الحديث واعتبارها خطأ منه . وقد تعقب غير واحد تصحيح ابن السكن والحاكم لرواية أيمن هذه ، مع الإقرار بوصفه العام بأنه ثقة أو لا بأس به [٣] . ويقرب من هذا صنيع ابن عدي ، فقد ذكر توثيق ابن معين له ، ثم أخرج ١٦ حديثا من طريقه ،

---

(١) ينظر الإكمال لمغلطاي ٢ / ٣١٣ مسند أبي داود الطيالسي بتحقيق تلميذي الفاضل الدكتور / محمد التركي ٣ / حديث ١٨٤٧ مع حاشية التحقيق ، وحاشية السيوطي على سنن النسائي ٢ / ٢٤٣ - كتاب التطبيق (في الصلاة) .

(٢) تاريخ دمشق ١٠ / ٥٠ .

(٣) ينظر خلاصة البدر المنير لابن الملقن ١ / ١٤١ حديث (٤٧٤) بتحقيق الشيخ حمدي السلفي ط دار الرشد . ونصب الراية ١ / ٤٢١ والتلخيص الحبير ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

ولم يعقب على أي منها بمفرده بشيء ، مع أن منها حديث التشهد السابق تخطئة الجمهور له فيه ، وختم ترجمته له بقوله : ولأيمن بن نابل أحاديث غير ما ذكرته ها هنا ، وهو لا بأس به فيما يرويه ، وما ذكرته جملة أحاديثه ، ولم أر أحدا ضعفه ممن تكلم في الرجال ، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها صالحة [(١)] . فيلاحظ أنه مع ذكره توثيق ابن معين له في صدر الترجمة ، ختمها بإنزال حاله ودرجة حديثه إلى المرتبة الأدنى في الحجية من الثقة ، وهى مرتبة « لا بأس به » وهو في غير هذا الموضع قد صرح بأن من يوصف عنده بأنه لا بأس به ، فيمكن أن يكون له بعض الأخطاء اليسيرة ، التي لا تقدح في حجيته عموما في غيرها [(٢)] .

أما قول ابن عدى إنه لم ير أحدًا ضعفه ، مع ما تقدم عن ابن حبان وتلميذه الدارقطني من تضعيف أيمن من جهة ضبطه . فمرجع ذلك إلى أن ابن حبان والدارقطني معاصرِيْنِ لابن عدي ، فلعله لم يتح له الوقوف على قوليهما السابقين .

وأيضا أشار الباجي إلى الجمع بين الأقوال في حال أيمن فقال : وثقه يحيى بن معين ، وغمزه غيره بحديثه عن أبى الزبير في التشهد : بسم الله وبالله [(٣)] . ويلاحظ أن ابن حبان قد ضعفه مطلقا من جهة ضبطه وغمزه

(١) الكامل ١ / ٤٢٣ - ٤٢٥ .

(٢) ينظر الكامل ٦ / ٢٣٥٤ .

(٣) التعديل والتجريح للباجي ١ / ٤٠٢ .

تفصيلا بالخطأ في حديث آخر غير هذا [١] ، وعليه فيمكن حمل تضعيفه المطلق من الدارقطني وابن حبان على ما ثبت خطؤه فيه تفصيلا ، حملا للمطلق على المقيد . وبذلك يتفق مَحمَلُ تضعيفهما ، مع ما تقدم من أقوال يعقوب بن شيبة والترمذي والبخاري والنسائي وابن عدي والباجي بتضعيفٍ مقيد لأيمن بن نابل والاحتجاج به فيما عدا ما تقرر ضعفه فيه ، وهؤلاء هم جمهور من تكلم فيه من النقاد ، فيعد مجموع أقوالهم قرينة خارجية يتوجه على ضوئها مراد ابن المديني بالتركيب السابق في حال أيمن ، ويندفع بالجمع المستفاد من أقوال هؤلاء الجمهور ، ما بين لفظي التركيب من تعارض في الظاهر ، فيحمل لفظ « ليس بقوي » على التضعيف المقيد ، ويحمل التوثيق على ما عداه ، فكأن ابن المديني يقول في حال أيمن : « ثقة له أوهام » وهذا أقرب شيء إلى ما تقدم عن الترمذي ، ونحوه ذكر الحافظ في التلخيص الحبير[٢] . لكن يلاحظ أن أكثر من جمع في حال « أيمن » بين التضعيف المقيد والاحتجاج فيما عداه ، قد أنزل احتجاجه إلى الدرجة الأدنى مباشرة من التوثيق المطلق ، وهي

---

(١) المجروحين لابن حبان ١ / ١٨٣ - ١٨٤ .

(٢) التخليص الحبير ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ولا يعكر عليه تحسينه للحديث في نتائج الأفكار ٢ / ١٧٨ - ١٧٩ ؛ لأنه هناك قد ذكر قول كل من النسائي والترمذي بالتضعيف - كما ذكرته - ، ثم التمس للتحسين ، ولتصحيح الحاكم وجهًا ، بالجري على طريقة الفقهاء في قبولهم زيادة الثقة مطلقا ، لاحتمال أن يكون الحديث عند أبي الزبير على الوجهين ، لا سيما مع اختلاف سياق الروايتين . كما ذكر ما يشهد للزيادة التي في رواية « أيمن » وهي « بسم الله وبالله » .

درجة « صدوق ولا بأس به » « أو صدوق له أوهام ونحوها » كما قدمت توضيحه في موضعه من هذا البحث .

وعلى هذا جرى الحافظ ابن حجر في التقريب فقال : صدوق يهم [(١)] .

أما الذهبي فتنوع تلخيصه لحال أيمن ، ما بين تضعيف مطلق ، حكاه عن الدارقطني وغيره [(٢)] ، وتوثيق مطلق ، حيث وضع على أول ترجمته في الميزان كلمة « صح » وهذا اصطلاح له يشير به إلى أن العمل عنده على توثيق الراوي المذكور ، وعليه يكون « أيمن » عنده ثقة لأنه صحح عليه[(٣)] كما أنه أنزله عن مرتبة الثقة إلى ما تحتها مباشرة وهي الصدوق ولا بأس به وهذا ما لخص به حاله في ثلاثة من كتبه هي السير [(٤)] ، وديوان الضعفاء[(٥)] ، والمغني في الضعفاء [(٦)] ، وهذا يلتقي مع خلاصة حاله في التقريب كما تقدم ، لكن عبارة التقريب واضحة الدلالة على الجمع بين الأقوال ، وعلى وجه اتصاف أيمن بالتركيب السابق من ابن المديني .

(١) التقريب (٥٩٧) .

(٢) الكاشف ١ / ت ٥٠٦ .

(٣) ينظر نهاية السول في رواة الستة الأصول لإبراهيم بن محمد المعروف بسبط ابن العجمي ٢ / (ت ٦٢٦) بتحقيق د / عبد القيوم عبد رب النبي ، والميزان ١ / (ت ١٠٥٨) ولم يوجد الرمز المذكور بطبعة الميزان الحالية ، ولكن أثبته صاحب نهاية السول بحسب نسخة الميزان الصحيحة عنده ، وينظر اللسان ١ / ٩

(٤) ٦ / ٣٠٩ .

(٥) الديوان / ت ٥٠٢ .

(٦) المغني ١ / ت ٧٩٩ .

مثال ثالث : وما قيل فيه من التركيب ودلالته مع القرينة

٣ - **ومن ذلك** : أن « **الربيع بن صبيح السعدي** » قال فيه يعقوب بن شيبة : رجل صالح ، صدوق ، ثقة ، ضعيف جدا » (١) .

فهذه العبارة كما ترى قد جمعت ألفاظًا لأربع مراتب ، منها ثلاثة للتعديل ، وواحدة للجرح الشديد .

فأولها : وهو قوله : « **رجل صالح** » يفيد عدالة الدين فقط ،

وثانيها : وهو « **صدوق** » يفيد عند الإطلاق العام : العدالة مع خفة الضبط .

وثالثها : وهو « **ثقة** » يفيد العدالة مع تمام الضبط .

ورابعها : وهو « **ضعيف جدا** » يفيد الضعف الشديد مجملاً ، دون تصريح بسببه ، غير أن ذكره مع الألفاظ السابقة يجلعها قرينة تَصْرِف هذا الضعف إلى جهة الضبط دون العدالة .

ومقتضى وصف الربيع بهذا التركيب ، اختلاف درجة حديثه بين ضعف باعتبار الوصف الأول ، وحسن ذاتي باعتبار الثاني ، وصحة ذاتية باعتبار الثالث ، وضعف شديد باعتبار الوصف الرابع . وهذا تعارض ظاهر . ، فنحتاج إلى ما يدفعه ، والسبيل إلى ذلك هو القرائن ، وأقرب ما لدينا منها هو الوصف بالضعف الشديد ، ضمن التركيب نفسه ، فيعد قرينة داخلية مصاحبة ، تقتضي صَرْف المعارض لها في هذا التركيب عن ظاهره

---

(١) تهذيب الكمال ٩ / ٩٣ وتهذيب التهذيب ٣ / ت ٤٧٤ .

الاصطلاحى ، وهذا المعارض هو لفظ « صدوق » وثقة ، لأن كلا منهما بمفرده يفيد اصطلاحا الاحتجاج بالراوي كما قدمت ، في حين تقتضي العبارة الرابعة عدم الاحتجاج ولا الاعتبار به ، أما العبارة الأولى الدالة على عدالة الدين ، فيمكن الجمع بينها وبين العبارة الأخيرة بحمل تلك الأخيرة على شدة ضعف ضبط الربيع مع عدالة دينه . بل كثيرا ما تكون الأولى من أسباب الأَخيرة ، حيث يؤدي استغراق الأوقات بعد الفرائض ، في النوافل الأخرى ، إلى الانشغال عن تعاهد المرويات بالحفظ والمذاكرة والكتابة [١] .

وقد جاء من القرائن الخارجية المتعلقة بحال الربيع ما يؤيد هذا ، كما سيأتي قريبا ، وبالتالي يمكن صرف لفظي « صدوق وثقة » في هذا التركيب عن معناهما الاصطلاحي ، إلى كونهما لتأكيد جانب عدالة الربيع في الدين وعلو كعبه في ذلك [٢] .

وقد ذكر الإمام الترمذي « الربيع » هذا ضمن من اختلف فيهم من جِلَّةِ أهل الحديث ، فبعضهم ضعّفهم من جهة حفظهم ، ووثقهم آخرون لجلالتهم وصدقهم ، وإن كانوا قد وهموا فيما رووا [٣] .

وعليه يمكن القول بأن خلاصة حال الربيع هذا عند يعقوب بن شيبة من

(١) ينظر المجروحين لابن حبان ١ / ٦٧ و ٧٦ .

(٢) ومما يؤيد ذلك قول مالك لما سئل عن إبراهيم بن أبي يحيى : أكان ثقة ؟ قال : لا ، ولا ثقة في دينه الجرح ١ / ١٩ وسئل عن خمسة آخرين فقال : ليسوا بثقة في حديثهم / الجرح ١ / ٢٥ فنوَّع الثقة إلى ثقة في الدين وثقة في الرواية .

(٣) ينظر علل الترمذي مع شرحها لابن رجب ١ / ١٠٣ - ١٠٤ و ١١٩ - ١٢٠ .

خلال هذا التركيب وقرائنه الداخلية والخارجية : أنه في الدرجة العليا من عدالة الدين ، ولاسيما الصدق ، لكنه شديد الضعف من جهة الضبط فقط . وإن خالفه غيره في شدة تضعيف ضبط الربيع كما سيأتي . لكن أقوال عامة النقاد متفقة مع يعقوب على عدالته في الدين وجلالة قدره ، حتى قال شعبة : الربيع من سادات المسلمين [١] ، وبنحو هذا وصفه العقيلي [٢] أما ابن حبان ففصل في عبادته وصلاحه ، مع ضعف ضبطه فقال : كان من عُبّاد أهل البصرة وزهادهم ، وكان يشبَّهُ بيته بالليل ببيت النحل من كثرة التهجد ، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته ، فكان يهم فيما يروى كثيرا ، حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر ، فلا يعجبنى الاحتجاج به إذا انفرد ، وفيما وافق الثقات ، فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسا [٣]. ويلاحظ أن ابن حبان لم يشدد ضعف ضبط الربيع ، خلافا لما عُرف به من التشدد في الجرح . وقد جاء عن عفان بن مسلم قوله : أحاديث الربيع مقلوبة كلها [٤] ، وهذا يقارب قول يعقوب السابق بتشديد ضعف ضبط الربيع ، كما أن باقي الألفاظ التي ذكرت في تركيبه السابق ، جاء مثلها عن أحد النقاد في وصف الربيع ، إما مفردة ، أو مع لفظة أخرى ، لكن

(١) الكامل لابن عدي ٣ / ٩٩٣ وتهذيب التهذيب ٣ / ت ٤٧٤ وإكمال تهذيب الكمال ٤ / ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٢) الضعفاء للعقيلي ٢ / ٥٢ . وتهذيب التهذيب ٣ / ت ٤٧٤ .

(٣) المجروحين لابن حبان ١ /٢٩٢ .

(٤) الضعفاء للعقيلي ٢ / ٥٢ والضعفاء لابن الجوزي ١ / ٢٨١ وتهذيب التهذيب ٣ / ت ٤٧٤ .

أكثرهم لا يتفق مع يعقوب وعفان في شدة ضعف ضبط الربيع[١].

وقد اختلف تلخيص المتأخرين للراجح في حاله عموما ، بل اختلف تلخيص الإمام الذهبي لذلك من كتاب لآخر[٢] ، واستعراض عامة أقوال النقاد المتقدمين والمتأخرين وتحليلها ، ومقارنتها واستخلاص الراجح منها عموما ، يحتاج إلى الخطوات التي سبق تطبيقها في الراوي الذي قبل هذا وغيره ، لكن المطلوب هو إعطاء أنموذج أو أكثر للقيام بتلك الخطوات في الراوى الذي يوصف بتركيب أو أكثر من صور التركيب ، فلذا أكتفي هنا بما قدمته من بيان المقصود بالتركيب الذي وصف به « الربيع » من يعقوب بن شيبة على ضوء القرائن الداخلية والخارجية .

مثال رابع : واستشكال الصنعاني له وجوابه

٤ - **ومن ذلك** ما استشكله الإمام الصنعاني حيث إنه في موضوع اشتراط العدالة والضبط في راوي الحديث الصحيح ، ذكر قول الحافظ

---

(١) ينظر المصادر السابق الإحالة عليها فيما تقدم من ترجمته ، وطبقات ابن سعد ٧ / ٢٧٧ والجرح والتعديل ٣ / ت ٢٠٨٤ والتاريخ الكبير للبخاري ٣ / ت ٩٥٢ والأوسط المطبوع باسم الصغير ٢ / ١٣٥ والضعفاء الصغير للبخاري / ١١٦ والشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني / ت ٢٠٧ وسؤالات ابن محرز لابن معين ١ / ٣١٨ و ٥٤٣ وتاريخ الدوري عن ابن معين ٢ / ١٦١ وتاريخ الدارمي عن ابن معين / ت ٣٣٤ وسؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني / ت ٢٥ وحلية الأولياء لأبي نعيم ٦ / ٣٠٤ وعلل الترمذي المفرد بترتيب أبي طالب القاضي / ٣٩٣ ط السامرائي ومن معه . وميزان الاعتدال ٢ / ت ٢٧٤١ وسير أعلام النبلاء ٧ م ٢٨٧ .

(٢) ينظر سيرالنبلاء ٧ / ٢٨٧ والكاشف ١ / ت ١٥٣٥ والمغني في الضعفاء ١ / ت ٢٠٩٦ وديوان الضعفاء / ت ١٣٩٤ والتقريب للحافظ ابن حجر (١٨٩٥) .

ابن حجر : « إن النقاد يوثقون من اجتمع فيه العدالة والضبط ، بخلاف من ذكر بدل « المعدَّل » لفظ « العدْل » فيحتاج إلى زيادة قيد الضبط . وعقب الصنعاني على هذا بقوله : ويؤخذ من هذا : أنه إذا قيل : فلان « ثقة يخطئ » ففيه مناقضة (١) .

ووجه المناقضة التي أشار إليها ظاهر ، حيث إن العبارة المذكورة عبارة عن تركيب اشتمل على وصف الراوي بلفظ « ثقة » التي تدل على توافر عدالته وتمام ضبطه ، ووصف مع ذلك بلفظة « يخطئ » التي بلفظ الفعل المضارع ، فتفيد تجدد الخطأ منه واستمراره ، ومقتضى هذا ضعف الراوي نفسه من جهة ضبطه . لكن عندما نراجع كتب الرجال نجد عددا غير قليل من الرواة قد وصفهم بعض النقاد بمثل هذا التركيب الذي رأى الصنعاني أن جمعه في وصف راو واحد ، فيه مناقضة لمقتضى المعنى الاصطلاحي لهذين اللفظين ، وتارة يُذكَرُ الوصف بمثل هذا التركيب مجملا ، وتارة يوجد مع التركيب بعض القرائن الداخلية والخارجية أو أحدهما ، بحيث يُستأنس بذلك في دفع التعارض الظاهر بين ما اشتمل عليه التركيب من توثيق وتضعيف .

مثال خامس : وما قيل فيه من التركيب ودلالته مع القرينة

٥ - **فمن التركيب المجمل** : أن « **عبد الرحمن بن محمد بن زياد**

---

(١) توضيح الأفكار للصنعاني ١ / ٨ مع تصويب من البحر الذى زخر للسيوطي ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ لكون الصنعاني أحال بهذا النقل عليه .

المحاربي » قال فيه ابن سعد : « كان شيخا ثقة كثير الغلط » [١] ومن القرائن الخارجية التي تساعد في دفع التعارض الظاهري في هذا التركيب وصف الذهبي « لعبد الرحمن » هذا بقوله : « ثقة يغرب » [٢] فصرف الوصف بكثرة الغلط إلى وجود روايات قليلة لهذا الراوي تفرد بها ، فَعُدَّت من غرائبه ، وبقي وصفه بالثقة فيما عداها .

وبذلك لا يكون هناك تناقض في وصف الراوي بالتركيب السابق من ابن سعد ، بناء على تفسير الذهبي له . يحمل كل لفظ من التركيب على جانب من حال الراوي ، بناء على ما تفيده القرائن ، أما أبو حاتم فأشار لرفع التعارض بوجه آخر فقال : صدوق إذا حدث عن الثقات ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة فيفسد حديثه [٣] .

وهناك رسالة ماجستير مطبوعة بعنوان « الثقات الذين ضُعفوا في بعض شيوخهم » إعداد الأخ الدكتور صالح بن حامد الرفاعي ، طبع مركز البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة سنة ١٤١٣ هـ وبمطالعتها يظهر أن وصف مثل هؤلاء الرواة بالتوثيق والتضعيف معا ، ليس تناقضا ، في الواقع ، ولكن قائله من المتقدمين أو المتأخرين ، يشير به إلى الجمع بين أقوال مختلفة في حال الراوي ، بحمل كل منهما على جانب من حاله ، حملا للمطلق على المقيد .

---

(١) طبقات ابن سعد ٦ / ٣٩٢ ط بيروت .

(٢) الكاشف ١ / ت ٣٣٠٥ .

(٣) ينظر التهذيب ٦ / ت ٥٢٤ .

وتأصيل هذا الموضوع يرجع إلى قِسْمٍ عَقَدَهُ الحافظ ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي تناول فيه قومًا من الثقات قد ضعف حديثهم ، إما في بعض الأوقات ، أو في بعض الأماكن ، أو عن بعض الشيوخ (١) .

مثال سادس : وما قيل فيه من التركيب

٦ - **ومن أمثلة التركيب المجمل** في هذا أن « **عبد الجبار بن عمر الأيلي** » قال فيه أحمد بن صالح (المصري) ثقة في حديثه تخليط وخلاف (٢) .

مثال سابع : وما قيل فيه من التركيب ودلالته وقرينته

٧ - **ومما ذكر فيه مع التركيب** ما يساعد في دفع تناقضه في الظاهر ، أن الدارقطني أخرج حديث ابن عباس قال : « لما أمر النبي ﷺ بإجلاء بني النضير قالوا : يا محمد ، إن لنا ديونا على الناس ، قال : ضعوا وتعجلوا » وذلك من طرق عن مسلم بن خالد الزنجي ، في بعضها زيادة أحد الرواة وفي بعضها نقصه ، وعلق الدارقطني على ذلك بقوله : اضطرب مسلم بن خالد وهو سيء الحفظ ضعيف ، ثم قال : مسلم بن خالد ثقة إلا أنه سيّئ الحفظ وقد اضطرب في هذا الحديث (٣) ، ولما ذكر أبو محمد الغساني قول الدارقطني هذا لم يذكر فيه العبارة التي في أوله وهي « سيء الحفظ ضعيف »

---

(١) ينظر شرح العلل لابن رجب ٢ / ٥٥٢ - ٧١٠ .

(٢) الثقات لابن شاهين / ت ٩٨٩ / تحقيق الشيخ صبحي السامرائي .

(٣) سنن الدارقطني البيوع ٣ / ٤٦ حديث (١٩٠ - ١٩٣) .

فاقتصر على قوله : « خالد ثقة إلا أنه سيء الحفظ ، وقد اضطرب في هذا الحديث »[(١)] ففي كلام الدارقطني هذا تضعيف مفسر للحديث المذكور من طريق مسلم بن خالد ، ومنه يستفاد وجه جمع الداقطنى في صدر هذا التركيب بين توثيقه لمسلم ابن خالد ، وبين تضعيفه لضبطه ، وهو أنه عنده ثقة في غير ما عرف سوء حفظه له ، كما في الحديث المذكور ، فيعد كلامه عن تضعيف حديث مسلم هكذا ، قرينة داخلية مساعدة على دفع التناقض الظاهري في تركيبه المذكور . لكن الراجح في خلاصة حال مسلم بن خالد هذا عموما ، يحتاج إلى مرحلة أخرى وهي النظر في القرائن الخارجية ، وهي أقوال بقية النقاد فيه غير الدارقطني ، كما في النماذج السابقة .

مثال ثامن : وما قيل فيه من التركيب ودلالته وقرينته ومجمل الأقوال في حاله

٨ - **ومن ذلك أيضا** : أن « **الوضاح بن عبد الله اليشكري الواسطي أبو عوانة** » هناك من وثقه مطلقا ، ومن وثقة مقيدا ، وهناك من ضعفه في بعض الحالات [(٢)] ، وهناك من جمع له بين الأمرين مع الإشارة إلى وجه

---

(١) تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني لأبي محمد عبد الله بن يحيى الغسانى / ٢٧٢ حديث (٦١٣) .

(٢) ينظر تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري ٢ / ٦٢٩ وتاريخ الدارمي عن ابن معين / ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٦٦٧ ومعرفة الرجال رواية ابن محرز عن ابن معين ١ / ٥٤٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧٦ ، والجرح والتعديل ٩ / ترجمة (١٧٣) والعلل لابن أبي حاتم ١ / مسألة (١٣٩٧) وطبقات ابن سعد ٧ / ٢٨٧ وتهذيب الكمال ٣٠ / ٤٤١ والميزان ٤ / ت ٩٣٥٠ . وتهذيب التهذيب ١١ / ت ٢٠٤ .

الجمع بما يدفع التعارض في وصفه بالأمرين معا .

فقال أبو حاتم : كتبه صحيحة ، وإذا حدث من حفظه غلط كثيرا ، وهو صدوق ثقة ، وهو أحب إليّ من أبي الأحوص ، ومن جرير بن عبد الحميد ، وهو أحفظ من حماد بن سلمة [١].

فلما اختصر الذهبي قول أبي حاتم هذا قال : قال أبو حاتم : ثقة يغلط كثيرا إذا حدث من حفظه [٢] ، وفي مواضع من العلل لابن أبي حاتم ، نجد أن ما جمعه أبو حاتم في تركيبه السابق ، قد ذكر عددا منه مفرقًا بحسب بعض ملابساته وقرائنه ، فمرة قال أبو حاتم : أنكر شعبة على أبي عوانة روايته عن الحكم [٣] ، يعني ابن عيينة ، ومرة قال : أبو عوانة ثقة ، وزيادة الثقة مقبوله [٤] ، ومرة قال : هو أحفظ من حماد بن سلمة [٥] ، ومن ذلك يستفاد أن العالم قد يجمع في تركيب من الألفاظ النقدية المختلفة ما يتعارض اجتماعه في الظاهر بحسب الاصطلاح العام لتلك الألفاظ ، ولكن بالقرائن الخاصة يظهر لنا أن لهذا الناقد بكل لفظ مما جمعه ، مقصد خاص في هذا الموضع ، يدفع معارضته لما جمعه معه .

---

(١) الجرح والتعديل ٩ / ترجمة تهذيب الكمال ٣٠ / ٤٤١ وتهذيب التهذيب ١١ / ١١٨ .

(٢) الميزان ٤ / ت ٩٣٥٠ .

(٣) العلل ١ / مسألة (٣٠٦) .

(٤) العلل ١ / مسألة (١٣٩٧) .

(٥) العلل ٢ / مسألة (٢٢٤١) .

وجاء عن الإمام أحمد قوله : إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت ، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم [(١)] ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه ، وكان إذا حدث من حفظه ربما غلط [(٢)] .

فيلاحظ أن كلا من أبي حاتم ، والإمام أحمد ، وابن عبد البر ، قد جمعوا في وصف أبي عوانه بين توثيق وتضعيف ، مع بيانهم لحمل كل منهما على جانب من حاله يدفع تعارضه مع الآخر ، وهذا يندرج تحت قاعدة حمل المطلق على المقيد ،لدفع التعارض ، مع وجود ما يؤيد ذلك من القرائن والأدلة .

ويعد ما تقدم عن هؤلاء الأئمة تأصيلاً تطبيقيا يستند إليه في غيره مما يأتي من عبارات تركيبية يذكرها بعض النقاد مجملة ، متعارضة الظاهر ، فنستفيد من صنيعهم السابق في دفع ما ظاهره التعارض ، حتى لا تستشكل هذه التراكيب مثلما استشكل الإمام الصنعاني التركيب الذي تقدم ذكره .

مثال تاسع : وما قيل فيه من التركيب ودلالته مع القرينة ومجمل الأقوال في حاله ، وما يترجح منها

٩ - ومن تلك الأمثلة التركيبية أيضا أن « مُؤَمَّل بن إسماعيل القرشي » : قال فيه ابن سعد : « ثقة كثير الغلط » [(٣)] فَذِكْرُه مع التوثيق

---

(١) الجرح والتعديل ٩/ ت ١٧٣ والمعرفة والتاريخ ٢ / ١٦٨ و ١٦٩وتهذيب الكمال ٣٠ / ٤٤٦ وتهذيب التهذيب ١١ / ١١٧ - ١١٨ .

(٢) تهذيب التهذيب ١١ / ١٢٠ ، والاستغناء لابن عبد البر ٢ / ت ٩٩٧ .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٥ / ٥٠١ وتهذيب التهذيب ١٠ / ت ٦٨٢ .

الوصف بكثرة الخطأ ، يعد قرينة داخلية تدل على أنه لا يريد بالتوثيق هنا معناه الاصطلاحي العام ، وإنما يريد به تقرير عدالة هذا الراوي في دينه ، وبالتالي لا يعارض التوثيق بهذا المعنى ، الاتصاف بكثرة الغلط المقتضي للضعف من جهة الضبط . وعندما نتجه إلى القرائن الخارجية ، وهي أقوال النقاد الآخرين في حال « مؤمل » ، نجدها مختلفة : فمنهم من أفرد وصفه بالثقة مطلقا وهو إسحق بن راهوية ، وابن معين في أكثر الروايات عنه[(١)] ، وفي رواية ابن محرز ضعفه في الرواية عن الثوري [(٢)] ، ووصفه محمد بن نصر المروزي وأبو زرعة والنسائي بكثرة الخطأ[(٣)] ، وقال البخاري : منكر الحديث [(٤)] ، وهو تضعيف شديد يفيد ترك الموصوف به ، كما مر بيانه .

فيلاحظ من هذه الأقوال أن ابن سعد قد جمع في تركيبه السابق ما تفرق في أقوال أكثر النقاد غيره ، ونحوه جاء عن الساجي والدارقطني قولهما في مؤمل : « صدوق كثير الخطأ » ، وزاد الساجي قائلا : وله أوهام يطول ذكرها [(٥)] ، وفي تهذيب التهذيب : جاء قول الدارقطني

---

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢ / ٥٩١ والجرح والتعديل ٨ / ٣٧٤ والثقات لابن شاهين / ت ١٤٦١ .

(٢) معرفة الرجال عن ابن معين رواية ابن محرز ١ / رقم ٥٤٩ .

(٣) تهذيب الكمال ٢٩ / ١٧٨ والميزان ٤ / ٥٢٨ وسنن النسائي الكبرى - الصيام ٣ / حديث (٢٨٣٨) وعمل يوم وليلة - باب ما يقول إذا خرج من بيته ٩ / حديث (٩٨٣٣) ط مؤسسة الرسالة وتحفة الأشراف ٦ / حديث (١٨١٦٨) .

(٤) تهذيب الكمال ٩ / ١٧٨ والميزان ٤ / ٥٢٨ .

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني / ت ٤٩٢ .

بلفظ : « ثقة كثير الخطأ »[1] فطابق قولُه ، قول ابن سعد السابق ، وقد يكون هذا حكاية بالمعنى لقول الدارقطني : « صدوق كثير الخطأ » كما تقدم .

وهذه التراكيب من كل من ابن سعد والساجي ، والدارقطني ، جاءت مجملة ، فصار في ظاهرها تناقض ، حيث إن الوصف بكثرة الخطأ ، جرح ظاهر ، يقتضي ضعف الموصوف به من جهة الضبط ، وبالتالي ضعف حديثه ، في حين يقتضي لفظ « ثقة » بمفرده ، عدالة الراوي وتمام ضبطه ، وصحة حديثه لذاته ، ما لم توجد علة أخرى .

وأيضا لفظ « صدوق » يقتضي بمفرده - كما تقدم - عدالة الراوي وخفة ضبطه ، فيحسن حديثه لذاته ، في غير ما ضعف ضبطه فيه ، لكن ذكر الوصف بكثرة الخطأ مقترنا بهذين اللفظين يعد - كما قدمت - قرينة داخلية مصاحبة تقتضي صَرْف كل من لفظ « ثقة » و « صدوق » عن المدلول الاصطلاحي لكل منهما بمفرده كما قدمت ، وحمله على معنى عدالة الدين لهذا الراوي ، وإن كان ضعيفا من جهة ضبطه ، وبهذا يندفع التعارض الظاهري بين لفظ الثقة أو الصدوق وبين الوصف بكثرة الخطأ ، الذي جمعه كل من ابن سعد والساجي والدارقطني في عباراتهم المركبة كما تقدمت ، وتكون خلاصة حال « مؤمل » عندهم كما تستفاد من التركيب المذكور هي : أنه ضعيف من جهة ضبطه ، وحديثه بالتالي

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٨١ .

يكون ضعيفا لذاته ، ويتقوى بغيره إلى الحجية بحسب ما يوجد له من متابع أو شاهد .

وقد جاءت أقوال أخرى في حال مؤمل ، تؤيد الوجه الذي ذكرته في الجمع بين لفظي التركيب الذي تقدم في أقوال كل من ابن سعد والساجي والدارقطني ، مع ذكر بعضها لدرجة حديث مؤمل بنحو ما ذكرته أيضا : فابن قانع يقول في حال مؤمل : « صالح يخطئ »[١]، فذكر هذا الخطأ مع لفظ « صالح » يفيد أن مقصوده : صالح في دينه مع ضعف ضبطه ، وأصرح منه قول أبي داود لما سئل عن مؤمل ، فعظمه ورفع شأنه ، ثم قال : إلا أنه يهم في الشيء [٢] ، وابن حبان ذكره في الثقات ، وقال : ربما أخطأ [٣] ، وأخرج له في صحيحه زيادة على عشرين حديثا [٤] ومقتضاه الاحتجاج به عنده في غير ما عرف وهمه فيه .

أما أبو حاتم الرازي فقال : صدوق شديد في السنة كثير الخطأ ، يكتب حديثه [٥] ، فَذِكْرُ ألفاظ : « شديد في السنة » و « كثير الخطأ » و « يكتب

(١) تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٨١ .

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود ٢ / ت ١٤٤٦ وسير النبلاء ١٠ / ١١١ وتهذيب التهذيب ١٠ / ٣٨١ .

(٣) الثقات لابن حبان ٩ / ١٨٧ والتهذيب ١٠ / ٣٨١ .

(٤) ينظر فهرس الرواة في كتاب الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١٨ / ٢١٧ .

(٥) الجرح والتعديل ٨ / ٣٧٤ وتهذيب الكمال ٢٩ / ١٧٨ والميزان ٤ / ٢٢٨ وتهذيب التهذيب ١٠/ ٣٨١ .

حديثه » قرائن داخلية مصاحبة ، تفيد أن لفظ « صدوق » في تركيبه هذا منصرف إلى العدالة في الدين ، وقد بَين بقوله : يكتب حديثه ، درجة حديث مؤمل عنده ، وهي أنه ضعيف يكتب للاعتبار ، حيث عُرف بالاستقراء : أن هذا مقصود أبي حاتم بعبارة « يكتب حديثه » [١] ، وأكثر من فصل في التركيب في حال مؤمل مع بيان محمل مفرداته ، ودلالة مجموعه ، يعقوب بن سفيان الفسوي ، بحيث يؤصل صنيعه ما قدمته ، ويمكننا التأسي به في غيره ، حيث يقول : ومؤمل بن إسماعيل ، سُنِّى، شيخ جليل ، سمعت سليمان بن حرب يحسن الثناء عليه ، يقول : كان مشيختنا يعرفون له [٢] ، ويوصون به ، إلا أن حديثه لا يشبه حديث أصحابه ، حتى ربما قال : كان لا يسعُه أن يحدث ، وقد يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه ، ويتخففوا من الرواية عنه ، فإنه منكر ، يروي المناكير عن ثقات شيوخنا ، وهذا أشد ، فلو كانت هذه المناكير عن ضعاف ، لكنا نجعل له عُذرًا [٣] ، فالأقوال السابقة عن ابن قانع وأبي داود وأبي حاتم والفسوي ، جميعها تشير إلى صرف ما جاء فيه من توثيق إلى عدالة الدين ، وصَرْف ما جاء فيه من تضعيف إلى الضبط ، مع تفسير الفسوي لذلك . لكن تقدير نسبة الأخطاء عندهم متفاوتة ، فابن قانع قال

(١) ينظر سير النبلاء ٦ / ٣٦٠ .

(٢) يعني يعرفون له قدره ومكانته في نفسه .

(٣) المعرفة والتاريخ للفسوي ٣ / ٥٣ وتهذيب التهذيب ١٠ / ٣٨١ .

: « يخطيء » والتعبير بالمضارع هكذا مطلقا ، يفيد تكرر الخطأ واستمراره وكذلك قول الفسوي يفيد كثرة مناكير « مؤمل » ، بحيث يضعف لأجلها حديثه . أما قول أبي داود إنه « يهم في الشيء » وقول ابن حبان : « ربما أخطأ » فيشيران إلى قلة خطئه بما ينزله في الحجية عن مرتبة الثقة المطلق إلى مرتبة الصدوق الذي يحسن حديثه لخفة ضبطه ، كما هو مقتضى تعريف الحسن لذاته وتطبيقه ، كما تقدم توضيحه في موضعه [١] ويؤيده تخريج ابن حبان لمؤمل في صحيحه كما تقدم ، وكذلك أخرج له ابن خزيمة في صحيحه دون توقف فيه [٢] ، كما فعل في غيره ممن يرى سوء حفظه [٣] .

لكن عند إرادة الترجيح العام في خلاصة حال مؤمل عند جمهور من تكلم فيه ، نجد أنه لم يوثقه توثيقا مطلقا غير تلميذه إسحق بن راهويه ، كما تقدم ، ويقابله التضعيف الشديد لضبطه من البخارى كما تقدم أيضا .

وابن معين مع توثيقه له في أكثر الروايات عنه ، فإنه ضعفه في روايته عن الثوري ، وتقدم تضعيف جماعة له بكثرة الخطأ ، كما أن أكثر الأقوال المركبة ، وكذا المفصلة لوجه التركيب في حاله ، كل ذلك يفيد أنه مع كمال عدالته في الدين ، فإنه كثير الخطأ في الحديث ، بما يقتضي نكارة حديثه وضعفه لذاته ، مع صلاحيته للترقي للحجية بما يعضده من متابع أو شاهد .

(١) وينظر مثاله في السير ٦ / ١٧٨ .

(٢) صحيح ابن خزيمة - ١ / ٢٤٣ حديث (٤٧٩) .

(٣) صحيح ابن خزيمة - الصلاة ٣ / ١٧٧ باب (١١٥) حديث (١٨٦٠) .

وأقرب عبارات المتأخرين الجامعة لهذا التركيب قول الحافظ ابن حجر في التقريب إنه « صدوق سيء الحفظ » (١) .

مثال عاشر : وما فيه من التركيب ودلالته مع القرينة ومجمل الأقوال في حاله وما يترجح منها عموما

١٠ - ومما ركب فيه الوصف بـ « ليس به بأس » مع معارضه في الظاهر : أن « يحيى بن يمان العجلى ، أبو زكريا » ذكر ابن محرز أنه سأل ابن معين عنه فقال : ليس به بأس ، صدوق ، ليس بذاك القوي » وقد تكرر هذا في سؤالات ابن محرز مرتين (٢) .

ومع ذلك لم أقف على من نقله في ترجمته ليحيى ممن جاء بعده ، وابن معين ممن روى عن « يحيى بن يمان » روايات متعددة وسبر كثيرا من مروياته عنه وتدارسها مع غيره من النقاد كما سيأتي في بقية أقواله .

ويلاحظ أن هذا التركيب كما ترى - قد اشتمل على ألفاظ تعد من ثلاث مراتب حسب اصطلاح القائل وهو ابن معين .

فأولها : « ليس به بأس » . وقد قال أحمد بن أبي خيثمة : قلت ليحيى ابن معين : إنك تقول : فلان ليس به بأس ، وفلان ضعيف ، قال : إذا قلت لك : ليس به بأس ، فهو ثقة ، وإذا قلت لك : هو ضعيف ، فليس

---

(١) التقريب (٧٠٢٩) .

(٢) معرفة الرجال عن ابن معين ، رواية ابن محرز ١ / رقم ٦٨ ، ٨١ ،

هو بثقة ، لا يكتب حديثه [١] ، وعلى هذا اعتبر العلماء أن عبارة « ليس به بأس » في اصطلاح ابن معين بمرتبة « ثقة » عنده ، وبالتالي يصحح حديث الموصوف منه بها لذاته ، ما لم تكن هناك علة .

وثانيها : لفظ « صدوق » ولم نجد لابن معين فيه اصطلاحا خاصا ، ولكنه بمفرده بحسب الإصطلاح العام يُعَدُّ من المرتبة الأنزل من الثقة مباشرة كما قدمت توضيحه في موضعه ، وبالتالي يقتضي الوصف به مفردًا حُسْنَ حديث الراوي لذاته ، ما لم تكن هناك علة .

وثالثها : عبارة « ليس بذاك القوي » وهي عند ابن معين وغيره ، بمعنى « ضعيف » [٢] ، وعليه فمن يوصف بهذه العبارة بمفردها ، يكون حديثه ضعيفا لذاته ، ويكتب للاعتبار [٣] ، وتقدم قول ابن معين : أن قوله : ضعيف ، يعنى : أن الراوي ليس بثقة ، فلا يكتب حديثه ، يعني للاحتجاج ، بل يكتب للاعتبار [٤] .

---

(١) ينظر تاريخ ابن أبي خيثمة ١ / ٢٢٧ وأخرجه الخطيب في الكفاية / ٢٢ - باب معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات / من طريق الحسين بن صدقة عن ابن أبي خيثمة عن ابن معين ، به . وعزاه إلى ابن أبي خيثمة عن ابن معين السخاوي / فتح المغيث ٢ / ١١٧ والسيوطي / التدريب ١ / ٤٠٥ .

(٢) ينظر ابن معين وكتابه التاريخ دراسة وتحقيق الأخ الفاضل الدكتور / أحمد محمد نور سيف ١ / ٩١ .

(٣) ينظر التدريب ١ / ٤٠٨ .

(٤) ينظر ابن معين وكتابه التاريخ ١ / ٩١ .

وبالتالى يعد التركيب السابق من ابن معين لهذه الألفاظ الثلاثة متعارضا في الظاهر ، لكن ذكره فيه عبارة « ليس بذاك القوي » يعد قرينة داخلية مصاحبة ، تقتضي صرف كل من « ليس به بأس » و « صدوق » المذكورين معها ، عن معناهما الاصطلاحي الدال على حجية الراوى الموصوف بأي منهما بمفرده كما تقدم ، إلى معنى : عدالة « يحيى » هذا في دينه ، ويحمل « ليس بذاك القوي » على التضعيف من جهة الضبط ، وستأتي قرائن أخرى تؤيده .

وبذلك يندفع التعارض الظاهري بين ألفاظ هذا التركيب ، ويصبح معناه العام : أن « يحيى » عدل في دينه ، ضعيف من جهة ضبطه .

وعليه تكون هذه القرينة الداخلية المصاحبة للتركيب ، قد عارضت دلالة القرينة الداخلية المنفصلة وهى تقرير ابن معين في قوله السابق إن « ليس به بأس » عنده بمنزلة « ثقة »

وهذا مثال لما قدمت الإشارة إليه في التقعيد ، من أن القرائن قد تتعارض دلالاتها ، فيحتاج الأمر إلى ترجيح بعضها على بعض ، عند عدم إمكان الجمع ، كما في هذا الموضع ، فالأولى بالترجيح فيه : هو دلالة القرينة المصاحبة وهي عبارة « ليس بذاك القوى » لتعلقها بحال الراوي نفسه .

ومما يؤيد إعمال هذه القرينة المصاحبة في دفع التعارض ، وجود قرائن أخرى منفصلة تؤيدها ، وهي أَكثر أقوال ابن معين في حال « يحيى » .

ففي رواية الدورى قال ابن معين : ربما عارضْتُ بأحاديث « يحيى بن

يمان » أحاديثَ الناس ، فما خالف فيه الناس ضربتُ عليه ، وقد ذكرت لوكيع شيئا من حديثه عن سفيان ، فقال وكيع : ليس هذا سفيان الذي سمعنا نحن منه [١] ، زاد الغلابي في روايته ، أن وكيعا استنكر هذه الأحاديث جدا [٢] .

وفي رواية ابن الجنيد قال ابن معين : يحيى بن يمان ليس بثبت ، ثم ذكر قول وكيع السابق ، ثم قال : لم يكن يبالي أي شيء حدّث ، كان يتوهم الحديث [٣].

وفي رواية ابن الجنيد أيضا أن ابن معين سئل عن « جحدَب بن جَرعب » فقال : ما روى أحد عن سفيان عن جحدب بن جرعب التيمي إلا يحيى ابن يمان ، قال ابن الجنيد : كأنه ضعف يحيى بن يمان [٤] ، وفي رواية الدارمي عن ابن معين ، قلت : فيحيى بن يمان ؟ فقال : أرجو أن يكون صدوقا ، قلت فكيف هو في حديثه ؟ فقال : ليس بالقوي [٥] ، وهذه الرواية مقاربة لما ذكره في آخر التركيب السابق في رواية ابن محرز ، وفيها القرينة المصاحبة الدالة على تضعيفه له ولحديثه كما ترى .

---

(١) تاريخ يحيى بن معين ، برواية الدوري ٢ / ٦٦٧ والجرح والتعديل ٩ / ١٩٩ .

(٢) تاريخ بغداد ١٤ / ١٢٢ .

(٣) ينظر سؤالات ابن الجنيد لابن معين / برقم (٦٨١) وتهذيب الكمال ٢٩ / ٥٧ - ٥٨ .

(٤) السؤالات السابقة / برقم (٤٢٢) .

(٥) سؤالات الدارمي لابن معين / برقم (٩٨) وتاريخ بغداد ١٤ / ١٢٣ .

ثم إنه جاء عن ابن معين أيضا ثلاث روايات أخرى ، قال في واحدة منها : يحيى بن اليمان ضعيف ، وفي أخرى قال : ضعيف الحديث ، وفي ثالثة قال : كان يضعف في آخر عمره في حديثه [١] .

وجاء عنه في رواية قال : ليس به بأس [٢] ، وفي رواية أخرى ، قال : ثقة[٣] .

ومن هذا يلاحظ أننا حين نستعرض مجموع أقوال ابن معين في شيخه « يحيى بن يمان » ، نجد أكثرها وأشهرها مشتملة على تضعيفه ، إما مجملا ، وإما مفسرا بما يرجع إلى ضبطه مطلقا ، أو مقيدا برواياته عن سفيان الثوري - وهو مكثر عنه - أو بآخر حياته ، لإصابته حينذاك بمرض الفالج ، كما صُرح به في أقوال غير ابن معين [٤] ، ولم أجد توثيق ابن معين المطلق ليحيى بأنه « ثقة » أو « ليس به بأس » إلا في الروايتين السابقتين فقط . وبالتالي تترجح عليهما رواية الأكثر للتضعيف ، مع تفسيره في عدد من الروايات بجهة الضبط ، ويحمل هذا التوثيق على جانب عدالة يحيى المؤكدة في دينه ، كما حُمِلَ على ذلك فيما سبق من قول ابن معين المركب ، ويتحقق بهذا ، الجمع بين عامة أقوال ابن معين

---

(١) تاريخ بغداد ١٤ / ١٢٣ .

(٢) تهذيب الكمال ٢٩ / ٥٨ .

(٣) الجرح والتعديل ٩ / ت ٨٣٠ .

(٤) ينظر تاريخ بغداد ١٤ / ١٢٢ و ١٢٣ .

في شيخه « يحيى » بأنه عنده مؤكد العدالة في دينه ، مع ضعفه من جهة ضبطه ، ضعفا قابلا للانجبار بما يعضده .

وبهذا المثال من التركيب ، وقرائنه التى بينت دلالته على خلاصة حال الموصوف به ، ودرجة حديثه ، يتضح لنا أن اصطلاح ابن معين الخاص بعبارة « ليس به بأس » وأنها عنده بمعنى التوثيق المطلق ، إنما يُعْمَلُ به في حالة وصفه للراوى بها بمفردها فقط ، غير مركبة مع غيرها من ألفاظ ، أو عبارات تقتضي رفع مكانةِ الراوي ، أو إنزاله عن التوثيق المطلق الذي هو مقصود ابن معين بها ، وقد نبهت على ذلك أيضا مع بعض الأمثلة فيما تقدم من بحث الألفاظ المفردة .

وأضيف هنا : أنه إذا ركب ابن معين عبارة « ليس به بأس » أو « لا بأس به » مع غيرها ، كانت العبرة بصورة التركيب مجتمعة ، وما يوجد له من قرائن تبين دلالته العامة . وهذا التقرير لم أقف على من تعرض له ، مع وجود ما يؤيده من إطلاقات ابن معين ، كما في المثال الذي تقدم .

كما أنبه هنا إلى أن لفظ « ليس به بأس » أو « لا بأس به » بالإطلاق العام ، وهو كونه - كما تقدم في موضعه - في المرتبة الأدنى مباشرة من مرتبة « الثقة » المطلق ، وكذا باقي ألفاظ المرتبة مثل صدوق ، ومأمون وخيار ، فهذه الألفاظ إذا رُكِّبَتْ مع غيرها ، فتكون دلالتها ودرجة حديث الموصوف بها ، مرجعُهما إلى ما يفيده مجموع ألفاظ التركيب ، وما يوجد من قرائن توضح المراد ، كما مر معنا في تركيب « ليس به

بأس » باصطلاح ابن معين . وستأتي بعض الأمثلة لألفاظ تلك المرتبة حسب الاصطلاح العام لأَلفاظها .

وعندما نستعرض أقوال غير ابن معين من النقاد في حال « يحيى بن يمان » ، ومنهم بعض الرواة عنه ، مثل محمد بن عبد الله بن نمير ، ومحمد بن عبد الله بن عمار ، فلا نجد أحدا وصفه بالتوثيق المطلق ، وإنما نجد أكثر الأقوال ، مركبة ، أو مفردة ، متفقة ، على نحو ما اتفقت عليه أكثر أقوال ابن معين ، وهو : عدالة « يحيى » في دينه ، حتى وصفه أبو بكر بن عياش بأنه « رَاهبٌ » [١] .

قال ابن حجر : لعبادته ، مع إشارة الباقين إلى ما يقتضي ضعف ضبطه مطلقا ، وعدم حجيته ، وبعضهم قيده بآخر حياته ، لَمَّا مرض بالفالج[٢]، بل إن ابن عدي – بعد سبره لمروياته قال : وعامة ما يرويه غير محفوظ ، وابن يمان في نفسه لا يتعمد الكذب ، إلا أنه يخطئ ، ويشتبه عليه .

---

(١) وتحرفت في الميزان إلى : « ذاهب » ٤ / ت ٩٦٦١ .

(٢) ينظر الجرح والتعديل ٩ / ت ٨٣٠ والطبقات لابن سعد ٦ / ٣٩١ والضعفاء للعقيلي ٤ / ٤٣٣ – ٤٣٤ والعلل لأحمد برواية المروذي / رقم (٥٣) وبرواية عبد الله بن أحمد ١ / ٨٩ ط دار اللواء ، والكامل لابن عدي ٧ / ٢٦٩١ – ٢٦٩٢ وتاريخ بغداد ١٤ / ١٢٠ – ١٢٤ والمعرفة والتاريخ للفسوي ١ / ٦٨١ ، ٧٢١ ، ٧٢٧ و ٢ / ٢٢٥ والثقات لابن شاهين / برقم (١٦٠٦ ، ١٦١٦) وترتيب ثقات العجلي ٢ / ٣٦٠ وسنن النسائي الصغرى ٨ / ٣٢٥ . كتاب الأشربة . وتهذيب الكمال ٢٩ / ٥٥ – ٦٠ وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١٢ / ت ٥٢٢٨ والميزان ٤ / ت ٩٦٦١ وتهذيب التهذيب ١١ / ت ٥٨٩ .

وأقرب تركيب وجدته جامعا لخلاصة الأقوال في حال « يحيى » عموما قول الحافظ في التقريب : « صدوق عابد ، يخطئ كثيرا ، وقد تغير »[(١)] يعني في آخر عمره .

فهذا تركيب مما يقتضي بمفرده حجية الراوي وتحسين حديثه لذاته ، وهو لفظ « صدوق » ، ومما يقتضي بمفرده أيضا تضعيف الراوي من جهة ضبطه ولاسيما في آخر حياته ، وهو عبارة « يخطئ كثيرا وقد تغير » وبذلك يتعارض مجموع ألفاظ التركيب في الظاهر ، ولكن وجود العبارة المفيدة لضعف الضبط صراحة ، ووجود لفظ « عابد » ، كلاهما يعد قرينة داخلية مصاحبة تقتضي صرف لفظ « صدوق » هنا عن مدلولها الاصطلاحي السابق عند الحافظ نفسه وعند الجمهور ، إلى معنى العدالة في الدين ، وبذلك لا تعارض التضعيف المذكور من جهة الضبط ، وتكون الخلاصة الإجمالية المستفادة من هذا التركيب أن « يحيى » مع عدالته في الدين فهو ضعيف من جهة ضبطه ، وخاصة في آخر حياته .

ولذا وجدنا الحافظ نفسه في غير هذ التركيب يقتصر في حال (يحيى) على وصفه بلفظ (ضعيف) فقط ، وذلك في موضعين من فتح الباري[(٢)] .

ولو أردنا المقارنة والتأصيل فسنجد صنيع الحافظ هذا في التركيب

---

(١) ينظر تقريب التهذيب (٧٦٧٩) .

(٢) ينظر فتح الباري لابن حجر ٩ / ٢٣٨ و ١٠ / ٤١ .

والاختصار ، يشابه صنيع ابن معين فيهما كما تقدم [١] .

أما الإمام الذهبي ، فاختلف صنيعه في خلاصة حال « يحيى » ، ففي المغني [٢] ذكر من الأقوال ما يقتضي ضعفه من جهة ضبطه ، وفي الديوان [٣] اقتصر على ذكر قولين بتضعيفه مجملا ، وفي معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يقتضي الرد [٤] نحو ذلك .

أما في الكاشف [٥] ، فذكر ما يقتضي تحسين حديثه في أول حياته قبل أن يصاب بالفالج ، فيسوء حفظه . وفي تذكرة الحفاظ [٦] صدر الترجمة بما يقتضي توثيق يحيى مطلقا ، فقال : « الحافظ الصدوق » .

وهكذا استهل الترجمة في السير [٧] ، لكنه في خلالها عقب على ما ذكره من أقوال تضعيف « يحيى » بقوله : قلت : « قد رضيه مسلم » وبقوله : قلت : حديثه من قبيل الحسن .

وبناء على ما قدمته من استعراض أكثر أقوال النقاد في حال يحيى ، فإن الأوفق

---

(١) وانظر معرفة الرجال عن ابن معين رواية ابن محرز ١ / ٦٨ ، ٨١ وتاريخ الدارمي عن ابن معين / برقم (٩٨) وتاريخ بغداد ١٤ / ١٢٣ .

(٢) المغني في الضعفاء للذهبي ٢ / ت ٧٠٧٥ .

(٣) ديوان الضعفاء / ت ٤٧٠٣ .

(٤) الكتاب المذكور / ت ٣٧٤ .

(٥) الكاشف ٢ / ت ٦٢٧٤ .

(٦) التذكرة ١ / ٢٨٦ .

(٧) سير النبلاء ٨ / ٣٥٦ - ٣٥٧ .

لها ، ما جاء في كل من المغني والديوان ومعرفة الرواة المتكلم فيهم ، وهو المتفق مع صنيع الحافظ ابن حجر كما قدمته ، وكذا غيره [(١)].

أما ما ذكره الذهبي من أن مسلما قد رضي « يحيى بن يمان » ، فالجواب عنه : أن مسلما لم يحتج به ، وإنما أخرج له حديثا واحدا في كتاب الزهد والرقائق ، مقرونا بعبدة بن سليمان ، كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « كنا آل محمد لنمكث شهرًا ما نستوقد بنار ، إن هو إلا التمر والماء » ، ثم أخرج الحديث نفسه عقب هذه الرواية ، وذلك من طريق عبدالله بن نمير وأبي أسامة – وهو حماد بن أسامة – كلاهما عن هشام بن عروة به ، مع زيادة في آخره [(٢)] .

وبذلك لا يقدح تضعيف « يحيى » في إخراج مسلم له متابعة ، مما تابعه عليه الثقات في الموضع نفسه . وقد قرر الحاكم : أن مسلما من شرطه الاستشهاد باللين طالما ذكر الأصل عن الثقات [(٣)] .

مثال حادي عشر : وما قيل فيه من التركيب ودلالته مع القرينة ومجمل الأقوال في حاله وما يترجح عموما في ذلك

١١ – ومن نماذج التركيب أيضا ، أن « مُحِل بن مَحْرز الكوفي » قال فيه أبو حاتم الرازي : « من ثقات أصحاب إبراهيم [(٤)] ، ما بحديثه

---

(١) كالبيهقي / السنن الكبرى ١ / ٣٧ وشمس الدين ابن عبد الهادي / ينظر نصب الراية ٤ / ٣٠٨ .

(٢) ينظر صحيح مسلم ٤ / حديث (٢٩٧٢) كتاب الزهد والرقائق .

(٣) ينظر المدخل إلى الصحيح للحاكم ٤ / ١١١ بتحقيق د / ربيع مدخلي وبعض طلابه .

(٤) يعني « النخعي » .

بأس ، ولا يحتج بحديثه ، كان شيخا مستورا » .

ثم قال ابن أبي حاتم : أدخله البخاري في كتاب الضعفاء ، فسمعت أبي يقول : « يُحوَّل من هناك » (١) ، فيلاحظ أن قول أبي حاتم الأول قد اشتمل على تركيب ألفاظ من عدة مراتب .

أولها : توثيق يقتضي بمفرده صحة حديث الراوي .

وثانيها : « ما بحديثه بأس » يقتضي تحسين حديثه لذاته .

وثالثها : تضعيف بعدم الاحتجاج بحديثه ، ومقتضاه أنه يعتبر به .

ورابعها : لفظ « شيخ » وهومن أدنى مراتب التعديل .

وخامسها : « مستور » وهو بالاصطلاح العام : من عُرف شخصه بعينه برواية واحد من أئمة الرواة ، أو اثنين من عامة الثقات عنه ، ولكن جُهل حاله ، فلم يعرف بجرح ولا تعديل (٢) .

---

(١) الجرح والتعديل ٨ / ت ١٨٨٥ ويلاحظ أن هذين قولان لأبي حاتم منفصلان ، لكن المزي ذكرهما متصلين في سياق واحد ، كما أن عبارة « من ثقات أصحاب إبراهيم » جاءت عنده بلفظ « من أصحاب .. » بدون لفظ « ثقات » مع أهميتها ، وتابع ابن حجر المزي مع زيادة تحريف في التهذيب ، فالعبرة بما جاء في المصدر الأصلي لقول أبي حاتم ، وهو الجرح والتعديل لابنه / وينظر تهذيب الكمال ٢٧ / ٢٩٢ وتهذيب التهذيب ١٠ / ت ٩٩ .

(٢) ينظر شرح العلل لابن رجب ١ / ٨١ - ٨٢ والتاريخ وأسماء المحدثين وكناهم لأبي عبد الله المقدَّمي / برقم ٩٨٣ ، ٩٨٤ وتهذيب التهذيب لابن حجر ١ / ت ١٥٢ ، ١٥٦ والميزان ٢ / ت ٤٥٤٥ والموقظة للذهبي / ٧٨ - ٧٩ ونزهة النظر / ٩٩ بتحقيق الأخ الدكتور / نور الدين عتر وفتح المغيث للسخاوي ١ / ٧٥ و ٢ و ٦٠ / أ ، ب / مخطوط / ٥٢ - ٥٦ والوهم والإيهام لابن القطان الفاسي ٢ / ٥٨ / أ ، ب مخطوط .

وبنحو هذا استعمله بمفرده أبو حاتم [١] . ومقتضى الوصف بلفظ : شيخ أو مستور ، تضعيف الراوي ، تضعيفا يتقوى بما يعضده[٢] .

وبالمراجعة نجد أن ألفاظ هذا التركيب كلها قد استعملها أبو حاتم مفردة أو مع غيرها ، في وصف الرواة [٣] ، مع تفاوت مراتبها ودرجات حديث الموصوف بكل منها ، كما قدمت .

ولهذا كان جمعه لها هنا في وصف راو واحد يعد تركيبا ، وبين مفرداته تعارض في الظاهر . يجعلنا نلتمس القرائن الداخلية ثم الخارجية للاستئناس بما نجده منها في دفع التعارض ، وبيان دلالة هذا التركيب بمجموعه على حال الراوي المذكور عند أبي حاتم .

فمن القرائن الداخلية : ما جاء في التركيب نفسه ، حيث ذُكِرَ فيه توثيق وتجريح ، فيعد ذلك قرينة مصاحبة تقتضي صرف لفظ « مستور » عن معناه الاصطلاحي السابق ، إلى معنى يتناسب مع باقي ألفاظ التركيب ، وقد جاء عن أبي ثور الفقيه المحدث [٤] ، تعريف المستور بما خلاصته أنه : من كان عدلا في دينه ، وأكثر أحواله الخير [٥] ، فيمكن حمل لفظ « مستور » هنا

(١) الجرح والتعديل ٦ / ت ١٦٣٤ .

(٢) فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٦ - ١١٧ ونزهة النظر / ١٠٣ .

(٣) ينظر الجرح ٣ / ١٥ و ٤ / ٣٩٨ ، ٤٦٥ .

(٤) إبراهيم بن خالد الكلبي المتوفى سنة ٢٤٠ هـ / تذكرة الحفاظ ١ / ٥١٢ .

(٥) ينظر عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للعيني ١١ / ١٠٩ كتاب الشهادات - باب الشهداء العدول . =

على هذا المعنى ، وبذلك لا يتعارض مع باقي ألفاظ التركيب .

وأما عبارة « من ثقات أصحاب إبراهيم » فيمكن حملها على توثيق مقيد بروايات « مُحل » عن إبراهيم النخعي ، وبذلك لا يعارض هذا التوثيق ما ذكر في التركيب من عبارة « ما بحديثه بأس » التي هي بالإطلاق العام بمفردها ، تعد أنزل في الحجية من التوثيق ، كما قدمت ، لأنه يحمل المراد بها على ما عدا رواية « محل » عن ابراهيم النخعي ، وبعد ذلك يبقى معنا تعارض بين ما حمل عليه لفظ « الثقة » و « ما به بأس » وبين لفظ « لا يحتج بحديثه » فنحتاج في دفعه إلى ما يوجد من قرائن خارج التركيب المذكور ، وأولاها بالاعتبار ما جاء عن أبي حاتم نفسه قائل التركيب ، حيث جاء في القول الثاني له في هذا الراوي أنه لما وجد البخاري قد أدخله في كتاب الضعفاء[١]، فقال : يُحول من هناك[٢]، ثم جاء عنه بيان المرتبة التي يريد التحويل إليها ، ففي ترجمة « عبيد بن سليمان الأعرج » قال أبو حاتم : لا أرى في حديثه إنكارا ،

= وقد وجدت من استعمل لفظ مستور بهذا المعنى في نقد الرواة كثيرا مثل أبي الحسن عبد الغافر الفارسي المتوفى سنة ٥٢٩ هـ في كتاب « السياق لتاريخ نيسابور » كما في « المنتخب من السياق » لابراهيم بن محمد الصريفيني » فنجده يقرن في وصف الراوي بين لفظ « مستور » و « ثقة » فيقول : مستور صالح ثقة / ترجمة (١٤٤٥) و « ثقة مستور ، كثير الحديث والشيوخ / ترجمة (١١٧٠) وقد يقرنها بلفظ مشهور فيقول : مشهور مستور / ترجمة (٩٧٧) .

(١) ينظر الضعفاء الصغير للبخاري / ترجمة (٣٧٠) وسيأتي بيان ما ذكره فيه .

(٢) الجرح ٨ / ت ١٨٨٥ .

يحول من كتاب الضعفاء الذي ألفه البخاري ، إلى الثقات[١]، وفي ترجمة « يحيى بن بسطام الأصفر » قال أبو حاتم : شيخ صدوق ، ما بحديثه بأس ، قدري ، ولما وجد البخاري قد ذكره في كتاب الضعفاء[٢]قال : يحوّل من هناك[٣]، ومقتضى هذا أن قوله بتحويل « مُحل بن مُحرز » من كتاب الضعفاء للبخاري ، يقتضي ردُّه تضعيفه ، وتقرير الاحتجاج به عنده ، إما بمرتبة « ثقة » أو لا بأس به ، ونحوها .

وبذلك يعد قوله هذا قرينة داخلية منفصلة ، تقتضي أن وصف « مُحِل » بلفظي « ثقة » و « ما بحديثه بأس » في التركيب ، بمدلولهما السابق ذِكْرُه ، يترجحان على لفظ « لا يحتج بحديثه » وبذلك تكون ألفاظ وعبارات التركيب المذكور قد أمكن الجمع بين أكثرها ، ثم ترجيح ما جمع بينه منها على معارضه ، وهو لفظ « لا يحتج بحديثه » فقط ، وذلك بمعونة ما وُجد من قرائن داخلية مصاحبة للتركيب ، ومنفصلة عنه ، كما أوضحت .

وعلى هذا الجمع والترجيح ، نجد أن خلاصة ما يفيده هذا التركيب مع قرائنه : أن « مُحِلا » هذا عند أبي حاتم : ثقة في روايته عن إبراهيم النخعي ، فيصحح حديثه عنه لذاته ، وفي رواياته عن غير إبراهيم « لا بأس به » فيحسن حديثه لذاته ، وذلك ما لم تكن هناك علة ، تمنع

---

(١) الجرح ٥ / ت ١٨٨٨ .

(٢) الضعفاء الصغير للبخاري وقال فيه : يُذكر بالقدر / ترجمة (٣٩٤) .

(٣) الجرح ٩ / ت ٥٥٦ وينظر أيضا / ت ٨٢٦ .

التصحيح أو التحسين ، وعلى هذا فاقتصار الإمام الذهبي من تركيب أبي حاتم هذا على قوله في محل : « لا يحتج به » يعد خلاف الراجح عند أبي حاتم حسب المستفاد من مجموع تركيبه المذكور وقرائنه [١] .

كما أن سياقه لعبارة أبي حاتم في هذا التركيب ، فيها سقط وحذف عما ذكرته من الأصل ، وهو كتاب ابن أبي حاتم فيما تقدم [٢] .

أما الخلاصة في حال « مُحل » عموما عند أبي حاتم وغيره ، فتحتاج إلى النظر في أقوال باقي النقاد في حاله ، مع خلاصة حاله عند أبي حاتم كما تقدمت .

وبالمراجعة نجد أن الدارقطني وحده قد وثقه توثيقا مطلقا ، فقال : ثقة[٣] والإمام أحمد مرة ذكر أنه : قليل الحديث ، وكان مكفوفا ثقة [٤] ومرة قال : صالح ، ليس به بأس [٥] . وأيضا ابن معين اختلف قوله فيه ، ففي رواية قال : صالح [٦] ، وفي روايتين قال : ثقة[٧] ، وفي روايتين قال : ثقة ، ليس به بأس[٨] ،

---

(١) ينظر الميزان ٣ / ت ٧٠٩٦ والمغني ٢ / ٥٢٠٢ .

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٩ / ٥٨٧ والعبر ١ / ٢٢٠ .

(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني / برقم (٤٧٩) بتحقيق د / عبد الرحمن الفريوائي .

(٤) الكامل لابن عدي ٦ / ٢٤٣٥ والجرح والتعديل ٨ / ت ١٨٨٥ والمعرفة والتاريخ للفسوي ٢ / ١٧٥ .

(٥) سؤالات أبي داود لأحمد في الجرح والتعديل / برقم (٣٧٣) بتحقيق الأخ د / زياد منصور .

(٦) الجرح والتعديل ٨ / ت ١٨٨٥ وتهذيب الكمال ٢٧ / ٢٩٢ .

(٧) تاريخ الدارمي عن ابن معين / برقم (٨٠) والكامل لابن عدي ٦ / ٢٤٣٥ .

(٨) سؤالات ابن الجنيد لابن معين / برقم (٢٦٦) ومن كلام أبي زكريا ، رواية الدقاق / برقم (٨٦) وتهذيب الكمال ٢٧ / ٢٩٢ .

وتقدم أن لفظ « ليس به بأس » عند ابن معين بمرتبة « ثقة » ، وذكر العراقي : أن قول ابن معين في اصطلاحه هذا لا يفيد التسوية بين قوله ثقة وقوله : ليس به بأس ، بل يفيد أن من قال فيه هذا فهو ثقة ، وللثقة مراتب ، فالتعبير بثقة أرفع من التعبير بلا بأس به ، وإن اشتركا في مطلق الثقة [١] ، وعليه فإن جمع ابن معين هنا بين لفظ « ثقة » و « يس به بأس » إشارة إلى أن توثيقه لمحل ، بدرجة أدنى من التصريح بلفظ « ثقة » مطلقا ، لاسيما وأنه في رواية قال : « صالح » كما تقدم ، فيمكن حمل ما ذكره من التصريح بلفظ « ثقة » على ما جمع فيه بينها وبين « ليس به بأس » وبذلك يجمع بين أكثر أقواله في « محل » مع ترجيح ذلك بالأكثرية على قوله : « صالح » في الرواية الواحدة كما سبق ، ولفظها من أدنى مراتب التعديل[٢] ، وعليه يكون الراجح من مجموع أقوال ابن معين أن محلا عنده موثق بدرجة « ليس به بأس » .

وقد وُصِفَ بذلك أيضا من كل من النسائي [٣] ، وابن شاهين [٤] ، وفي إحدى الروايتين عن أحمد كما تقدم ، ولكنها تحمل منهم على الاصطلاح العام ، وهو درجة الحجية الأنزل من مرتبة « الثقة » فيقتضي ذلك تحسين حديثه لذاته كما تقدم ، ويقرب من ذلك قول ابن عدي :

---

(١) ينظر شرح العراقي لألفيته ٢ / ٧ والتدريب ١ / ٤٠٦ .

(٢) ينظر التدريب ١ / ٤٠٧ .

(٣) تهذيب الكمال ٢٧ / ٢٩٢ وتهذيب التهذيب ١٠ / ت ٩٩ .

(٤) الثقات لابن شاهين / ت (١٤١٣) .

ولمحل أحاديث ، وغيره ، وأرجو أنه مستقيم الحديث[١]، ومقتضى تلك الأقوال الأربعة : أن « لمحل بن محرز » بعض الأوهام القليلة التي تفيد خفة ضبطه عن التمام . ويحسّن حديثه في غيرها .

وعلى هذه الأوهام القليلة يمكن حمل ما ذُكِر في « محل » من تضعيف مجمل أو مفسر بالخطأ القليل . فابن سعد قال : كان ضعيفا في الحديث[٢] ، وابن حبان – على تشدده في الجرح – قال : كان ممن يخطئ ، ولم يفحش خطؤه حتى استحق الترك لكثرته ، ولا سلك مسلك المتقنين ، فَيُسْلَكُ به مسلكهم ، بل يجب التنكب عما انفرد من الروايات ، وعما خالف الأثبات ، وإن احتج به محتج فيما وافق الأثبات ، لم أر بذلك بأسا[٣] ، فمع أنه ضعف « مُحلا » لأجل خطئه ، بحيث لا يحتج به بمفرده ، إلا أنه أشار إلى قلة هذا الخطأ ، بحيث أنزله فقط عن درجة الإتقان ، ولكنه لم يفحش خطؤه ، إلى درجة الغلبة التي يستحق لأجلها ترك روايته احتجاجا واعتبارا ، بل يعتبر به ، ويرتقي إلى الحجية بما يعضده .

وقال يحيى بن سعيد القطان : كان وسطا ، ولم يكن بذاك[٤] ، وقد

(١) الكامل لابن عدي ٦ / ٢٤٣٥ .

(٢) طبقات ابن سعد ٦ / ٣٦١ وإكمال تهذيب الكمال ١١ / ٩٧ .

(٣) وبذلك يكون ما في طبعة ديوان الضعفاء للذهبي من أن ابن حبان قال : « يستحق الترك لكثرة خطئه » / ت ٣٥٥٨ غير مطابق لقول ابن حبان في مصدره كما ترى .

(٤) المجروحين لابن حبان ٣ / ١٩ .

ساق البخاري عبارته هذه بكاملها في تاريخه الكبير [١] ، وفي الضعفاء الصغير ، اقتصر على آخرها فقط وهو (ليس بذاك) [٢] ، وهذه العبارة تعد من أَخَفِّ الضعف [٣] ، مع ما عُرف من تشدد قائلها ، وقد ذكر معها كلمة « وسط » وهي من أدنى مراتب التعديل [٤] .

ثم ذكر البخاري فيه أيضا قول ابن عيينة : لم يكن بالحافظ ، وهو مُحتمل [٥] ، وتقدم أن أبا حاتم رد إدخال « مُحل » في كتاب الضعفاء هذا للبخاري ومقتضاه أنه يرى قول يحيى بن سعيد السابق ، وكذا قول ابن عيينة هذا لا يقتضيان تضعيف « محل » ، وقد ذكر ابن القطان الفاسي أن عبارة « ليس بالحافظ » هذه تقال لمن غيره أحفظ منه [٦] ، ومقتضاه أنها لا تفيد تضعيف من وصف بها ، في ذاته ، وإنما تفيد أنه أقل حفظا من غيره من الحفاظ ، ويؤيد حملها على ذلك هنا في قول ابن عيينة ذكره معها لفظ « وهو مُحتَمل » إشارة إلى أن ضعف ضبطه قليل ، لم يمنع من قبول روايته في الجملة .

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٨ / ت ٢٠٠٤ والضعفاء للعقيلي ٤ / ٢٥٢ والجرح والتعديل ٨ / ت ١٨٨٥ وتهذيب الكمال ٢٧ / ٢٩٢ .

(٢) ينظر الضعفاء الصغير للبخاري / ت ٣٧٠ .

(٣) ينظر تدريب الراوي ١ / ٤٠٨ .

(٤) التدريب ١ / ٤٠٧ .

(٥) الضعفاء الصغير للبخاري / ت ٣٧٠ .

(٦) ينظر الوهم والإيهام لابن القطان الفاسى ٢ / ٥٧ / ب مخطوط .

وما تقدم من استعراض أقوال غير المضعفين لـ « محل » نجد أكثرهم قد التقى على أنه « ليس به بأس » بالاصطلاح العام ، كما تقدم كون الراجح من قول أبي حاتم المركب هو أن « مُحِلاً » ثقة » في روايته عن إبراهيم ، و « ليس به بأس » في روايته عن غيره .

وهذا كما ترى يتفق مع قول الأكثرين في رواية محل عن غير إبراهيم النخعي ، كما أن وصفه بأنه « ليس به بأس » ، يمكن التقاؤه مع القول بتضعيفه بالخطأ القليل ، لكون ذلك من لوازم هذا اللفظ وما في مرتبته كما قدمت . وبالتالي يمكن تلخيص حال هذا الراوي عموما بأنه « ثقة » في روايته عن إبراهيم النخعي ، و « ليس به بأس » في روايته عن غيره ، فيصحح حديثه لذاته عن النخعي ، ويحسن لذاته عن غيره ، ما لم يكن هناك علة أخرى في الحالين ، وما يظهر خطأ « مُحل » فيه ، يكون ضعيفا بخصوصه ، وينجبر بما يعضده [١] ، وبهذا يجمع بين عامة الأقوال فيه ، بما في ذلك قول أبي حاتم المركب ، وكذا أقوال المضعفين كما تقدم تحليلها . لكنني وجدت الحافظ ابن حجر لخص حال « محل » عموما بأنه « لا بأس به » [٢] .

وهذا يمكن توجيهه بأنه قد أخذ من خلاصة قول أبي حاتم ما يتفق مع أقوال

---

(١) مع ملاحظة أن المضعفين له لم يذكر أحد منهم له حديثا معينا أخطأ فيه ، لكن ربما نجد شيئا من ذلك عند غيرهم .

(٢) التقريب (٦٥٠٨) .

باقي النقاد غيره ، وهو : أن « محلا » « ليس بحديثه بأس » في جملته كما تقدم .

وبمثل هذا يمكن توجيه تلخيص الذهبي أيضا لحال « مُحل » بأنه « صدوق »[1] ، لأنه أيضا من مرتبة « لا بأس به » بحسب الاصطلاح العام .

مثال ثاني عشر : وما قيل فيه من التركيب ودلالته مع القرينة

١٢ - ومن نماذج هذا التركيب أيضا ، أن « أحمد بن عبد الله الخضر المعروف بابن السُّوْسَنجِرْدِي ، المتوفى سنة ٤٠٢ هـ » قال فيه الخطيب البغدادي : « وكان ثقة مأمونا ، دَيِّنا ، مستورًا ، حسن الاعتقاد ، شديدا في السنة »[2] .

فهذا تركيب جمع فيه الخطيب ألفاظا ، ترجع إلى عدة مراتب ، وأعلاها لفظ « ثقة » لدلالته على ركني عدالة الراوي وتمام الضبط ، ويليه لفظ « مأمون » فهو بالاصطلاح العام ، يعني العدالة وخفة الضبط[3] ، ويليه ألفاظ « دَيِّنٌ ، حسن الاعتقاد ، شديد في السنة » وهذه الثلاثة تدلُّ على جانب عدالة الراوي ، وبراءته من قوادحها ، وبذلك يدل كل لفظ منها على اتصاف الراوي بأدنى درجات التعديل ، أما لفظ « مستور » فهو بالاصطلاح العام يدل على جهالة حال الموصوف به بمفرده ، كما أنه هو وألفاظ العدالة الثلاثة المذكورة قبله ، يعد الموصوف بأحدها ضعيفًا حكما

(١) ينظر الميزان ٣ / ت ٧٠٩ والمغني في الضعفاء ٢ (ت ٥٢٠٢) .

(٢) تاريخ بغداد ٤ / ٢٣٧ .

(٣) ينظر تدريب الراوي ١ / ٤٠٥ .

لعدم وجود ركني القبول في كل منها .

وبذلك يصبح هذا التركيب مجموعُهُ متعارض الظاهر كما ترى .

وبناء على المنهج السابق ، فإننا نحتاج إلى ما ندفع به هذا التعارض من القرائن .

فأول ما نجده ، قرينة داخلية مصاحبة ، وهي وصف الراوي بما يوضح حاله عدالة وضبطا ، وهذا يقتضي أن لفظ « مستور » المذكور في التركيب ، يصرف عن مدلوله الاصطلاحي إلى معنى عدالة الدين ، كما سبق توضيحه في أحد الأمثلة السابقة . وبهذا يتوافق مع ألفاظ العدالة الثلاثة المذكورة في التركيب ، كما أن ذكر تلك الألفاظ الدالة على جانب العدالة يمكن حملها على تأكيد جانب العدالة المذكور ضمنا في كل من : ثقة ، ومأمون ، بمعناهما الاصطلاحي .

فيبقى معنا لفظا : « ثقة ، ومأمون » المذكوران ، ومرتبتهما متفاوتة كما قدمت . ولكن يمكن صرف لفظ « مأمون » عن معناه الاصطلاحي ، وهو العدالة وخفة الضبط ، إلى معناه العام الداخل في عدالة الدين ، وبذلك لا يتعارض لفظ « ثقة » ، بل يكون هو وباقي ألفاظ التركيب بمعانيها السابقة ، داخلة في المدلول الاصطلاحي للفظ « ثقة » ، ويعد ذكر تلك الألفاظ بعد لفظ التوثيق ، بمثابة التفصيل بعد الإجمال ، وذلك لتأكيد الجانب الأكبر من ركني التوثيق ، وهو العدالة في الدين ، وبذلك يندفع التعارض الظاهري بين مفردات هذا التركيب بمعونة قرينته الداخلية المصاحبة كما قدمت .

وعليه يمكن القول : إن مقصود الخطيب من هذا التركيب عموما أن « ابن السُّوْسَنْجِرْدِي » هذا ثقة ، تام الضبط مع تأكيد عدالته وسلامتها من أي قادح .

مثال ثالث عشر : وما قيل فيه من التركيب ودلالته وقرينته

١٣ – ومن ذلك أيضا : أن الخطيب نفسه في ترجمة « **للحسين بن علي بن عبد الله ، المعروف بالطنَّاجِيري** » قال فيه : كان دَيِّنًا ، مستورًا ، ثقة صدوقا [١]

فيمكن أن يقال في توجيهه ، ودفع تعارض ظاهره ، وبيان دلالته العامة على حال الراوي عند الخطيب ، نحو ما تقدم في المثال الذي قبله .

مثال رابع عشر : وما قيل فيه من التركيب ودلالته وقرينته ومجمل الأقوال في حاله وما يترجح منها

١٤ – ومما جاء عن الحافظ ابن حجر أيضا ، في استعمال التركيب الذي يُشْكِلُ ظاهره ، أنه ذكر في التقريب « **محمد بن حميد الرازي** » ولخص حاله بقوله : « حافظ ضعيف » [٢] .

فالوصف بلقب « حافظ » بمفرده ، يقتضي بالاصطلاح العام : العدالة وتمام الضبط [٣] ، فَذِكْرُ الوصف بالضعف معه في هذا التركيب ، جعله في ظاهره مشكلا ، لكن يُعد ذكره في ذات الوقت ، قرينة داخلية

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٧٩ – ٨٠ .

(٢) تقريب التهذيب (٥٨٣٤) .

(٣) وقد ذكر الذهبي « محمد بن حميد » هذا في تذكرة الحفاظ ، ولقبه فعلا ، بالحافظ ، لكن بين من حاله ما يقتضي تركه لغير حفظه ، وهو القدح في عدالته الدينية / التذكرة ٢ / ٤٩٠ .

مصاحبة ، تقتضي صرف لقب الحافظ عن مدلوله الاصطلاحي السابق ، إلى الوصف بالضبط فقط للمرويات هنا ، بالنسبة لمحمد بن حميد ، بمعنى أنه يَسْتَحْضِرُ مروياته الكثيرة ، ويتعاهدها بالمذاكرة ، حتى قال أبو زرعة الرازي : من فاته ابن حميد ، يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث [١] .

وطالما صُرف لقب الحافظ إلى معنى الضبط فقط ، فيكون وصف « ضعيف » المذكور متوجها إلى جانب العدالة فقط ، وقد أشار الذهبي في تلخيصه لحال حميد إلى هذا فقال : « ضعيف لا من قِبَل الحفظ » ثم ساق من أقوال النقاد ما يقدح في عدالة « حميد » كما سيأتي توضيحه[٢] .

فإن جماعة من تكلموا عن حميد ، من معاصريه وممارسي حديثه ، وكذا مَنْ بعدهم ممن نظر في مروياته ، كل هؤلاء وأولئك ، قد جاء عنهم نسبته ، إجمالا وتفصيلا ، إلى ما يقدح في عدالته في دينه ، مما يتعلق بالرواية ، حيث كان يدعي سماع ما لم يسمعه من الأحاديث ، ويحدث بما ليس من حديثه ، ويركب المتون على غير أسانيدها ، وهذه صور من سرقة الحديث ، وهي نوع من الكذب في الرواية ، وقد وُصف حميد بأنه كان يفعل ذلك عمدا ، ولذلك وصفه غير واحد بالكذب في هذا ، ومنهم من حلف على ذلك لتأكيده ، كما أنهم اتهموه في غير ما عُرف كذبه صراحة فيه ، وذكر

---

(١) تاريخ بغداد ٢ / ٢٥٩ .

(٢) المغني في الضعفاء ٢ / ت ٥٤٤٩ .

الجوزجاني أيضا أنه كان ردئ المذهب غير ثقة[١]، وقد روى ما يؤيد البدع وجعل العقيلي عهدة تغيير إسناده عليه[٢]، وتابعه الذهبي وابن حجر[٣].

وقد حدثت مواجهة بين من وثق محمد بن حميد ، وبين من قدح فيه وأقنع فيها القادحون الموثقين ، فروى ابن حبان أن أبا زرعة الرازي ومحمد ابن مسلم بن وارة ، اجتمعا عند الإمام أحمد ، وسأله ابن وارة : هل رأيت محمد بن حميد ؟ قال : نعم ، قال : كيف رأيت حديثه ؟ قال : إذا حدث عن العراقيين ، يأتي بأشياء مستقيمة ، وإذا حدث عن أهل بلده مثل « إبراهيم بن المختار وغيره ، أتى بأشياء لا تُعرف ، لا ندري ما هي ؟ فقال أبو زرعة وابن وارة : صح عندنا أنه يكذب ، قال صالح بن أحمد : فرأيت أبي بعد ذلك ، إذا ذكر ابن حميد ، نفض يده [٤] ، وقد طلب من ابن خزيمة الرواية عن محمد بن حميد ، لثناء أحمد عليه ، : فذكر أن أحمد لو عرفه ، كما عرفناه ، ما أثنى عليه أصلا [٥] .

---

(١) ينظر تاريخ بغداد ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٤ وتهذيب الكمال .

(٢) الضعفاء للعقيلي ١ / ٢١١ - ٢١٢ / ترجمة (الحارث بن محمد) وينظر الموضوعات لابن الجوزي ١ / ح ٧٠٦ ، ٧١٢ واللآلى المصنوعة ١ / ٣٦١ - ٣٦٣ والأباطيل للجورقاني ٢ / ١٥٠ - ١٥٢ .

(٣) ينظر الميزان ١ / ٤٤١ / ترجمة (الحارث بن محمد) واللسان ٢ / ت ٢٠٥٦ / ص ٥٢٥ ، ٥٢٦ / بتحقيق الشيخ أبي غدة - رحمه الله -

(٤) المجروحين لابن حبان ٢ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٥) الميزان ٣ / ت ٧٤٥٣ والتهذيب ٩ / ١٣١ .

أما ابن معين – وهو ممن وثق بن حميد ، وذكر أن الأحاديث التي تنتقد عليه ، ليس من قبله ، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم(١)، فإن أبا حاتم الرازي يقول : سألني يحيى بن معين عن ابن حميد ، من قبل أن يظهر منه ، ما ظهر ، فقال أي شيء تنقمون عليه ؟ فقلت : يكون في كتابه الشيء ، فنقول : ليس هذا هكذا ، إنما هو : كذا وكذا ، فيأخذ القلم فيغيره على ما نقول ، قال ابن معين : بئس هذه الخصلة ، قدم علينا بغداد ، فأخذنا منه كتاب يعقوب القُمي ففرقنا الأوراق بيننا ، ومعنا أحمد ابن حنبل فسمعناه ، ولم نر إلا خيرا (٢) .

وقد أفادت هذه المواجهة أن توثيق من وثقه كان قبل أن يظهر له ما عرفه غيره من قوادح ثابتة اقتضت شدة ضعفه من جهة عدالته ، وكذا عامة روايته ، تبعا لذلك مهما كان ضابطا لها .

وعليه فإن هذه قرائن خارجية تؤيد حمل وصف الضعف الذي في التركيب على هذا القدح في عدالته في الدين ، وفي الرواية . وبذلك يصبح المستفاد من عبارة التركيب السابقة عن ابن حجر : أن حميدا عنده « ضعيف » وقد اقتصر على ذلك في غير التقريب ، ففي موضعين من

---

(١) تهذيب الكمال ٢٥ / ١٠١ .

(٢) الجرح ٧ / ٢٣٢ وتهذيب الكمال ٢٥ / ١٠١ والسير ١١ / ٥٠٥ وفي كليهما تحريف يُعرف صوابه من الجرح / الموضع السابق .

الفتح قال : فيه مقال [١] ، وفي الهدي قال : لا يحتج به [٢] .

فهذه الألفاظ الثلاثة ، أحدها وهو : « فيه مقال » يعد أخف ألفاظ الجرح ، ومن مرتبته الأولى [٣] ، واللفظان الآخران ، من المرتبة الثانية أو الثالثة [٤] من مراتب الجرح ، فهي أشد قليلا من الأولى ، والموصوف بأي منهما ضعفه قابل للانجبار إلى الحجية بما يعضده .

لكن ما تقدم من الأقوال التفصيلية في حال « محمد بن حميد » أقل ما تقتضيه ، أنه متهم في عامة رواياته ، وصرح بذلك الخطيب ، فذكر أن المخالطين له من المحدثين والرواة جربوه ، فوجدوه متهما ، وأجمع مشايخ أهل الري وحفاظهم على أنه ضعيف في الحديث جدا [٥] .

ومقتضاه أنه ليس في مرتبة الضعيف المنجبر للحجية ، حسب عبارات الحافظ ابن حجر السابقة ، وإنما كان المناسب لأقوال القدح المفسرة في عدالة محمد بن حميد ، أن يقول الحافظ في تركيبه السابق : « حافظ متروك » وعند الاختصار يقول : متروك ، أو ضعيف جدا ، وبالتالي يكون حديثه كذلك ضعيف جدا .

---

(١) فتح الباري لابن حجر ١ / ٤٣٥ و ٨ / ٧٤١ .

(٢) هدي الساري / ٣٥٤ .

(٣) ينظر تدريب الراوي ١ / ٤٠٨ .

(٤) التدريب ١ / ٤٠٨ .

(٥) تاريخ بغداد ٢ / ٢٦١ .

وقد جرى الحافظ الذهبي في عدد من كتبه على وصف « محمد بن حميد » بالحافظ مع ما يفيد تضعيفه ، تضعيفا غير شديد ، وبالتالي يقبل الانجبار ، والتقوي بما يعضده ، وذلك مثل قوله في المغني كما سبق : « ضعيف لا من قِبَل الحفظ » [(١)] .

أما في ديوان الضعفاء فوصفه بالحافظ ، مع ذكر قولين بوصفه بالكذب[(٢)] .

لكنه في كتاب المجرد قال : « الحافظ ، ليس بثقة » [(٣)] ولفظ « ليس بثقة » من ألفاظ الجرح الشديد بما دون الكذب ، والمساوي للفظ « متهم بالكذب » ولفظ « متروك » ومتروك الحديث [(٤)] ، ثم صرح الذهبي في الكاشف بما ترجح لديه فقال : الحافظ ، وثقه جماعة ، والأولى تركه [(٥)] ، وهذا هو الأقرب لما تقدم من الأقوال التفصيلية القادحة في عدالة محمد بن حميد ، وفي روايته تبعا لذلك .

مثال خامس عشر : وما قيل فيه من التركيب ودلالته وقرينته ومجمل الأقوال في حاله وما يترجح من ذلك عموما

١٥- ومن هذا التركيب أيضا : أن « **عُمر بن هارون البَلْخي** » قال الحافظ ابن حجر فيه في التقريب : « متروك وكان حافظا » [(٦)] .

---

(١) وينظر العبر للذهبي ١ / ٤٥٢ والميزان ٣ / ت ٧٤٥٣ والسير ١١ / ٥٠٣ .

(٢) ديوان الضعفاء للذهبي / ت ٣٦٨٠ .

(٣) المجرد في أسماء رجال ابن ماجه للذهبي / بتحقيق الأخ الدكتور / باسم الجوابرة .

(٤) التدريب ١ / ٤٠٩ .

(٥) الكاشف للذهبي ٢ / ت ٤٨١٠ .

(٦) التقريب (٤٩٧٩) .

فهذا تركيب ظاهره مشكل ، باعتبار الدلالة الاصطلاحية للفظي « متروك » و« حافظ » ، وبنحو هذا عبر الذهبي في تاريخ الإسلام [١] عن حال « عمر البلخي » فقال : ضعفه ابن معين والناس ، ثم قال : « هو مع ضعفه ، حافظ ، وإمام مقرئ مكثر » وفي تذكرة الحفاظ [٢] قال : لا ريب في ضعفه ، وكان إمامًا حافظا في حروف القراءات . وبهذه الخلاصة الأخيرة ، وضح مقصود الذهبي بالتركيب المجمل في سابقيه ، وهو أن ضعفه باعتبار رواية الأحاديث فقط ، وأما حفظه وإمامته فباعتبار قرآت القرآن . ويعد قول الذهبي هذا ، قرينة داخلية منفصلة عن تركيبيه السابقين . وقد دفعتْ الإشكال الظاهري فيهما ، كما أن قوله المذكور يعد قرينة خارجية ، يُدفع بها إشكال تركيب الحافظ ابن حجر السابق ، ثم إن كلا من الذهبي وابن حجر لخصا حال عمر هذا في موضع آخر بالترك مطلقا ، فقال الذهبي في الديوان [٣] : « تركُوه » وقال الحافظ في التلخيص الحبير[٤] : متروك .

فَيُعَدُّ هذا خلاصة ما يستفاد من تركيب كل منهما السابق ويكون « عمر البلخي » عند كل منهما متروك الحديث فقط ، ويصرف « الحفظ » المذكور في كلا التركيبين إلى القرآت القرآنية ، بالقرينة التي جاءت عن الذهبي ، كما تقدم .

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ١٣ / ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٢) تذكر الحفاظ للذهبي ١ / ٣٤١ .

(٣) ديوان الضعفاء للذهبي / ت ٣١١٨ .

(٤) التلخيص الحبير ١ / ١٢٠ .

مثال سادس عشر : وما قيل فيه من تركيب وتصويب ودلالته مع القرينة ومجمل الآراء في حاله والراجح من ذلك

١٥ – ومما استشكله الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي - رحمه الله - من التركيب ، ما جاء في ترجمة « **شيبان بن عبد الرحمن النحوي** » من قول أبي حاتم الرازي فيه : حسن الحديث ، صالح الحديث ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به »[(١)].

وقد جاء قول أبي حاتم هذا في نقل غير واحد بدون عبارة « ولا يحتج به »[(٢)]، وقد جاء عند الذهبي في السير[(٣)] بدونها ، لكنه علق في نهاية الترجمة بما يفيد وجودها ، حيث قال : قلت : قول أبي حاتم : « لا يحتج به » ليس بجيد .

فهذا التعقب من الذهبي دليل على أنه أثبتها في نقله هو ، ومن نسخة موثوقة في نظره ، وسيأتي ، قول ابن حجر إنه وقف عليها بخط الذهبي نفسه – يعني في الميزان . فلعل عدم وجودها في السير ، وفي المطبوع من الميزان حاليا ، سقط ناسخ أو طابع . وتَعَقُّبُهُ المذكور لأبي حاتم ليس من جهة استشكاله لاستعمال أبي حاتم للتركيب ؛ لأنه هو نفسه يستعمله كما مر معنا ، ولكن تعقبه لأبي حاتم ، من جهة أنه يرى رجحان التوثيق المطلق

---

(١) الجرح والتعديل ٤ / ٣٥٥ – ٣٥٦ .

(٢) ينظر التعديل والتجريح للباجي ٣ / ١١٦٤ وتهذيب الكمال ١٢ / ٥٦٩ .

(٣) سير النبلاء ٧ / ٤٠٧ .

لشيبان النحوي ، ولذلك استهل ترجمته له بقوله : « الإمام الحافظ الثقة »[(١)] ، كما أنه وضع على أول ترجمته في الميزان [(٢)] علامة « صح » التي جرى اصطلاحه على وضعها أول الترجمة التي يترجح توثيق صاحبها عنده .

وفي تاريخ الإسلام [(٣)] اقتصر من قول أبي حاتم على عبارة « لا يحتج به » دون تعقب ، مع تصديره ترجمة « شيبان » بقوله : « أحد المتقنين » وفي المغني [(٤)] ذكر من قول أبي حاتم : عبارة « يكتب حديثه ولا يحتج به » فقط ، مع تصديره الترجمة فيه بقوله : « ثقة مشهور » .

فهذا يدل على تكرر نظره في عبارة أبي حاتم ، واعتماده ثبوت اللفظة الأخيرة فيها ، مع ترجيحه في حال شيبان خلافها . بل إنه ركَّز على تفرد أبي حاتم بها ، فبعد تأكيده توثيق « شيبان » بالتكرير ، حيث وصفه بأنه « ثقة حجة » قال : قال أبو حاتم وَحْدَهُ : يُكتب حديثه ولا يحتج به[(٥)].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر قول أبي حاتم في « شيبان » كما ذكره المزي ، بدون عبارة « ولا يحتج به »[(٦)]، ثم قال في أواخر الترجمة : وقرأت بخط

---

(١) السير / الموضع السابق .

(٢) الميزان ٢ / (ت ٣٧٥٩) .

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي ١٠ / ٢٦٥ - ٢٦٧ .

(٤) المغني في الضعفاء للذهبي ١ / (ت ٢٨٠٤) .

(٥) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد / ترجمة (١٥٩) ط الباز .

(٦) تهذيب التهذيب ٤ / ٣٧٣ .

الذهبي : قال أبو حاتم : « لا يحتج به » وعلق الحافظ بقوله : وهذه اللفظة ما رأيتها في كتاب ابن حاتم ، فيُنظر ، ليس فيه إلا : « يكتب حديثه » فقط . يعني مع باقي القول كما تقدم ، ثم قال : وكذا نقله الباجي[١]، وفي هدي الساري [٢] ذكر أن عبارة « لا يحتج به » وهم في النقل ، فلا عبرة به .

وما ذكرته فيما تقدم من وجود العبارة في المصدر الأصلي وهو الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، ثم في عدة كتب للذهبي ، ووقوف الحافظ بنفسه عليها بخط الذهبي ، ثم تعليق الذهبي عليها بخصوصها والتنبيه على تفرده بها ، كما مر معنا ، كل هذا يدفع القول بعدم ثبوتها عن أبي حاتم ، ويدفع الوهم في نقلها عنه ، كما أن الوهم بالسقط في النقل ، أكثر احتمالا من الوهم بالزيادة .

وقد عقب الشيخ المعلمي - رحمه الله - على قول الحافظ بالوهم في النقل بقوله : ولم يهم الذهبي ، يعني في النقل - ولكن هذه الكلمة ، وقعت في بعض النسخ دون بعض - يعني نسخ الجرح والتعديل ، ثم علل ذلك بقوله : ويوشك أن تكون - يعني عبارة « لا يحتج به » - من زيادة بعض النساخ ، لأن أبا حاتم يكثر أن يقول : « يكتب حديثه ولا يحتج به » فلما قال في هذه الترجمة : « يكتب حديثه » ، جرى قلم الناسخ على العادة ، بزيادة « ولا يحتج به » ، وهي كالمنافية لما قبلها ، ولما عليه الجمهور ، والله أعلم[٣].

(١) ينظر التعديل والتجريح للباجي ٣ / ١١٦٤ وتهذيب التهذيب ٤ / ت ٦٢٨ .

(٢) هدي الساري / ٤١٠ .

(٣) الجرح والتعديل للرازي ٤ / ٣٥٦ - ٣٥٧ حاشية رقم (٤) .

وما ذكره الشيخ ـ رحمه الله ـ فيه أمران :

أولهما : تعليله اختلاف النسخ بتصرف النساخ ، وبإكثار أبي حاتم من عبارة « يكتب حديثه ولا يحتج به » ، كلاهما غير مُسلَّم به ، حيث ذكر هو بنفسه ثبوت عبارة « ولا يحتج به » في الأصلين اللذين اعتمد عليهما في تحقيق الكتاب ، فلم تنفرد بها نسخة واحدة ، حتى يتطرق إليها احتمال التصرف من الناسخ . ثم إن الوهم بالسقط أكثر من الوهم بالزيادة كما قدمت ، لاسيما في عبارة اصطلاحية ، تحتاج إلى خبرة أعلى من خبرة الناسخ في العادة . وأما قوله : إن أبا حاتم يكثر أن يقول : « يكتب حديثه ولا يحتج به » فهو غير مطابق لواقع كتاب الجرح والتعديل من أوله إلى آخره ، بحسب مراجعاتي التفصيلية له ، وبحسب ما أحصاه لنا الحاسب الآلي حاليا ، حيث بلغ عدد ذكر عبارة « يكتب حديثه ولا يحتج به » هكذا مجتمعة (١٢٥) خمسا وعشرين ومائة ، مرة ، خلال الكتاب كله ، الذي زادت تراجمه على ثمانية عشر ألف ترجمة ، بحسب ترقيم التراجم في طبعته الحالية ، التي أشرف عليها وباشرها الشيخ المعلمي – رحمه الله – .

ثانيهما : تقريره : أن عبارة « لا يحتج به » كالمنافية لما قبلها ، يعني في عبارة أبي حاتم السابقة ، فهذه المنافاة تتحقق بناء على الاصطلاح العام في عبارة « حسن الحديث » ، وهو أنها تعني حُسن حديث الراوي لذاته ، وبالتالي يكون الراوي الموصوف بذلك محتجا به بمفرده ، في حين تذكر

العبارة الأخيرة من قول أبي حاتم أنه « لا يحتج به » ، وعلى هذا يحصل التنافي بين عبارة « حسن الحديث » وبين عبارة « ولا يحتج به » ويكون قول أبي حاتم هذا مركبا مما يفيد حجية الراوي لذاته ، وعدم حجيته .

بل إن لفظي « صالح الحديث » و « يكتب حديثه » وإن كانا من أدنى ألفاظ التعديل [١] ، إلا أنهما لا يفيدان ثبوت ضبط الراوي المقتضي لتحسين حديثه لذاته ، فضلا عن تصحيحه ، وبذلك يعد الموصوف بأي منهما ، في حكم الضعيف الذي يعتبر به ، ويتفق أبو حاتم مع الجمهور في هذا ، حتى قال الإمام الذهبي : قد علمتُ بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي ، إذا قال في رجل : « يكتب حديثه » أنه عنده ليس بحجة[٢] وبالتالي تكون المنافاة حاصلة في عبارة أبي حاتم المذكورة ، ولو لم يُذكر فيها قوله : « ولا يحتج به »

لكن هذا التنافي حسب الاصطلاح العام عند الجمهور في لفظ « حسن الحديث » كما أشار الشيخ المعلمي نفسه .

أما باصطلاح أبي حاتم صاحب القول ، فلا منافاة ، لأنه جاء عنه أن الحديث الذي إسناده حسن لا يحتج به عنده [٣] وجاء عنه أن الراوي

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٤ وتدريب الراوي ١ / ٤٠٧ .

(٢) ينظر سير النبلاء ٦ / ٣٦٠ .

(٣) تدريب الراوي ١ / ١٦٧ .

الموصوف بأنه « لا بأس به » فحديثه حسن [١] ، فيكون أبو حاتم في هذا مخالفا للجمهور في دلالة لفظ « حسن الحديث » باعتبارها لا تعني عنده بمفردها الحجية ، لا بالراوي ، ولا بالحديث الموصوف كل منهما بذلك ، بخلاف ما استقر عليه اصطلاح الجمهور .

وعليه يمكن اعتبار ما جاء عن أبي حاتم بخصوص اصطلاح « حسن الحديث » قرينة داخلية منفصلة ، تدفع ما يتبادر إلى الذهن من تعارض في قوله المذكور ، عند حمل عبارة « حسن الحديث » على الاصطلاح العام ، ويحمل على ضوئها قول أبي حاتم « حسن الحديث » هنا على اصطلاحه الخاص الذي لا يقتضي الحجية ، وبالتالي لا يكون في قوله المذكور بأكمله تعارضا بين مفرداته ، بل يمكن اعتبار تلك المفردات من التكرير بالمعني لعدة ألفاظ تقتضي تضعيف « شيبان » هذا عند أبى حاتم ، وإن خالفه الأكثرون في توثيقه .

ولو أننا سلمنا حمل لفظ « حسن الحديث » على معناه الاصطلاحي الذي استقر عليه الجمهور ، فيمكن القول : بأن قول أبي حاتم هذا من صورة التركيب الجامعة بين ما يقتضي الاحتجاج بالراوي بمفرده ، وبين تضعيفه ، وتضعيف حديثه بمفرده ، ثم نعتبر أن لفظي : « يكتب حديثه ، ولا يحتج به » قرينة داخلية مصاحبة ، تقتضي صرف لفظ « حسن

(١) ينظر العلل لابن أبي حاتم الرازي ١ / مسألة (٣٦٥) .

الحديث » عن مدلوله « الاصطلاحي العام ، إلى معنى لا يتعارض مع باقي ألفاظ التركيب ، مثل الحمل على أنه حسن في المتابعات ، كما قال المنذري عن ابن لهيعة [١] ، وبذلك تندفع المنافاة بين ألفاظ عبارة أبي حاتم المذكورة بأكملها ، كما ثبتت عنه ، بدلا من تقرير الحذف منها دون سند معتبر .

من جهود الشيخ المعلمي ، وسبقه في الإشارة إلى وسائل معرفة دلالة التراكيب :

ثم إن الصرف للفظ التوثيق عن مدلوله الأصلي في العبارات التركيبية أمر أقره الشيخ المعلمي – رحمه الله – وجاء له فيه توجيه قيم ، ويعد من السابقين إليه ، في البحث عن أحوال الرواة ، حيث نبه على ضرورة معرفة رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل في الراوي ، ومعرفة اصطلاحه في استعمال الألفاظ والعبارات النقدية ، وأنه يستعان على ذلك بتتبع كلامه في الرواة ، واختلاف الروايات عنه في بعضهم ، توثيقا مرة ، وتجريحا أخرى ومقارنة كلامه بكلام غيره .

ثم ذكر أن مما يدل على استعمال كلمة « ثقة » فيما دون معناها المشهور – وهو العدالة والضبط التام – أن جماعة من النقاد يجمعون بينها وبين التضعيف في قول واحد ، وذكر قول أبي زرعة الرازي في « عمر بن عطاء ابن وراز » : « ثقة لين » وقول العجلي [٢] في القاسم أبي عبد الرحمن الشامي » : ثقة يكتب حديثه ، وليس بالقوي ، وقال يعقوب بن شيبة في

(١) ينظر الرجال الذين تكلم عليهم المنذري جرحا أو تعديلا في الترغيب والترهيب / ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) تحرفت في المطبوع إلى « الكعبي » وينظر التهذيب ٨ / ٣٢٢ .

عبد الرحمن بن زياد بن أنعم « ضعيف الحديث وهو ثقة ، صدوق ، رجل صالح » [١]

وذكر تمام ثمانية عشر راويا ممن ذكر بعض النقاد في حال كل منهم توثيقا وتضعيفا ، في عبارة تركيبية واحدة [٢] وبعضهم ممن تقدم ذكري له في النماذج السابقة .

وقد عقب الشيخ المعلمي على من ذكرهم ، بأن كلمة « ثقة » معناها التوثيق التام ، فلا تُصرف عنه إلا بدليل ، ثم فصل مراده بالدليل فقال : إما قرينة لفظية ، كقول يعقوب بن شيبة « ضعيف الحديث ، وهو ثقة صدوق ... » يعني في حال عبد الرحمن بن زياد ، كما قدمت .

ثم قال : « **وإما حاليةٌ منقولة** » يعني قرينة تكون عبارة عن قول منقول عن الناقد نفسه في حال الراوي موضع البحث أو غيره ،كما في بعض النماذج التي سبق ذكري لها .

ثم قال : « أو مُستدَلٌ عليها [٣] بكلمة أخرى عن قائلها ، أو عن غيره[٤] ولاسيما إذا كانوا هم الأكثر [٥] ، ثم قال الشيخ – رحمه الله –

---

(١) تهذيب التهذيب ٦ /١٧٤ .

(٢) ينظر التنكيل للشيخ عبد الرحمن المعلمي ١ / ٦٨ و ٦٩ – ٧٠ .

(٣) يعني القرينة .

(٤) يعني تكون القرينة المستدل بها قولاً صادرا عن غير قائل التوثيق ، لكن في الراوي نفسه .

(٥) ويلاحظ أن ما ذكره المعلمي رحمه الله من الأدلة الصارفة ، يلتقي مع ما قدمته في تقسيم =

وكم من راو يوثَّق ، ولا يحتج به ، كما في كلام يعقوب بن شيبة [(١)] ، بل كم ممن يوصف بأنه « صدوق » ولا يعد ثقة ، كما قال ابن مهدي : أبو خلدة : صدوق مأمون ، الثقة سفيان وشعبة [(٢)] .

فهذا الكلام القيم فعلا من الشيخ المعلمي - رحمه الله - والمتسق مع ما قدمته من عبارات التركيب عموما بصورها الثلاثة ، تعقيدا ، وتأصيلا ، وتطبيقا ، لعله لم يكن قد تبلور لديه حين التعليق على الموضع السابق من ترجمة « شيبان النحوي » في الجرح والتعديل ، لأن مقتضى ما تقدم عرضه من كلامه ، وأمثلته التطبيقية في التنكيل ، أن لا يَسْتَشْكِلَ ذكر عبارة « لا يحتج به » مع حسن الحديث ، وصالح الحديث ، ويكتب حديثه ، في قول أبي حاتم السابق في حال « شيبان النحوي » وأن لا يجعلها خطأ من النساخ ، ويعلل ذلك بمنافاتها لما قبلها ، وذلك لأنه أقر فيما ذكره من الأمثلة المتعددة ثبوت تضعيف مع توثيق ، في قول واحد من عالم واحد في راوٍ واحد ، واعتبر التضعيف في مثل هذه الحالة قرينة ودليلا صارفا للفظ التوثيق عن معناه الأصلي وهو العدالة وتمام الضبط ،

= القرائن إلى داخلية ، مصاحبة أو منفصلة ، وقرينة خارجية متعلقة بالراوي أو بالناقد صاحب القول ، مع إشارته رحمه الله إلى مراعاة الراجح من المرجوح من هذه القرائن .

(١) في التنكيل ١ / ٧١ « سفيان » وهو سهو من الشيخ - رحمه الله - في الإحالة على من تقدم في كلامه وهو يعقوب بن شيبة ، هو الموافق لموضع القول المحال به في التهذيب ٦ / ١٧٤ .

(٢) التنكيل ١ / ٧٠ - ٧١ .

المقتضيان للاحتجاج بالراوي وصحة حديثه ، إلى معنى العدالة في الدين ، كما أوضحته فيما سبق ، وبذلك لا يتنافى مع وصف التضعيف المصرح به في القول نفسه ، حيث يُحمل على الجانب الآخر من حال الراوي وهو الضبط ، فتكون النتيجة المستفادة من جمع اللفظين معا في وصف الراوي هي : تقرير عدالته في الدين وتضعيفه من جهة الضبط .

وهذا يتفق من حيث التقعيد والتأصيل مع ما تقدم من تعليل الترمذي(١) لاختلاف النقاد في الراوي توثيقا وتضعيفا .

فلعل ما ذكره الشيخ رحمه الله في التنكيل ، هو ما استقر عليه رأيه ، واعتمده مؤخرا بتفاصيله وتطبيقاته ، وهو الموافق لصنيع متقدمي النقاد ومتأخريهم من قبله ، كما تقدم في النماذج .

*** من آراء الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في دلالة التركيب :**

أما الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله – فقد وجدت له أنموذجا تطبيقيا لدلالة العبارة التركيبية في نظره ، حيث أخرج الترمذي من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي ، قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة : فنهض في الركعتين ، فسبح به القوم ، وسبح بهم ، فلما قضى صلاته سلَّم ، ثم سجد سجدتي السهو وهو جالس ، ثم حدثهم : أن رسول الله ﷺ فعل بهم مثل ذلك .

(١) ينظر جامع الترمذي – كتاب العلل ٦ / ٢٣٦ .

وعلق الترمذي على الحديث بنقد كل من الإمام أحمد والبخاري لابن أبي ليلى من جهة حفظه ، وتقريرهما عدم الاحتجاج به لأجل هذا [١] ومقتضى ذلك أن الترمذي يرى ضعف الحديث المذكور من طريق ابن أبي ليلى ، لضعف ضبطه .

لكنه أشار أن الحديث قد روى من طرق أخرى عن المغيرة بن شعبة ، ثم أخرجه من بعض تلك ، الطرق في الباب نفسه وقال : هذا حديث حسن صحيح [٢] .

لكن الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - علق على الحديث من طريق ابن أبي ليلى ببيان خلاصة حاله ودرجة حديثه عنده ، فذكر علو مكانته في الفقه والقضاء ، وقال : ولكن أخطأ في بعض أحاديثه ، ثم قال : وأعدل ما قيل فيه ، قول يعقوب بن سفيان : ثقة عدل ، في حديثه بعض المقال ، لين الحديث عندهم . وعقب الشيخ على قول يعقوب بقوله : ومثل هذا لا يقل حديثه عن درجة الحسن المحتج به ، وإذا تابعه غيره ، كان الحديث صحيحا ، كما في هذا الحديث ، إذ روي من غير وجه . فيلاحظ أن عبارة يعقوب هذه مركبة من توثيق ، ووصف بالعدالة ثم وصف بلفظين يعد كل منهما بمفرده من أخف وأول مراتب الجرح وقد

---

(١) جامع الترمذي - بتحقيق وتعليق الشيخ أحمد شاكر ، كتاب الصلاة - باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا ٢ / حديث (٣٦٤) .

(٢) جامع الترمذي - الموضع السابق / حديث (٣٦٥) .

استنتج الشيخ - رحمه الله - من هذا التركيب أنه يدل بمجموعه على أن ابن أبي ليلى حديثه حسن محتج به بمفرده .

في حين أننا لو طبقنا على هذا التركيب ما تقدم من منهج النظر في القرائن ، ودلالتها ، فسنجدها تدل على تضعيف يعقوب لابن أبي ليلى من جهة ضبطه مؤيدا ذلك باتفاق غيره من النقاد على ذلك فقوله « في حديثه بعض المقال » تضعيف خفيف ، ثم قال : لين الحديث عندهم ، فأضاف تليين حديثه عموما عند جماعة النقاد ، فهذا يعد قرينة داخلية مصاحبة ، نصْرِف التوثيق الذي في أول التركيب إلى العدالة ، كما صرح به في ثاني لفظ بعد « ثقة » فقال : عدل ، أما القرائن الخارجية ، وهي أقوال باقي النقاد في « محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى » فهي متفقة على تضعيفه لسوء حفظه ، وكثير منهم على سوء حفظه جدا ، فتكون القرائن الخارجية في عمومها مؤيدة لجانب الضعف ، الذي أفادته القرينة الداخلية[١] ، وهذا خلاف ما استخلصه الشيخ شاكر - رحمه الله - من قول يعقوب كما تقدم .

وعليه يكون الراجح في حال ابن أبي ليلى المذكور : أنه ضعيف من جهة ضبطه ، وإن كان عدلا في دينه . وتبعا لذلك يكون الحديث

---

(١) ينظر تهذيب التهذيب ٩/ ت ٥٠١ والميزان ٣ / ٧٨٢٥ ٢ / ت ٥٠٠ والمغني في الضعفاء ٢ / ت ٥٧٢٣ والديوان / ت ٣٨٢١ والتقريب (٦٠٨١) وفتح الباري ٦ / ٣٠٧ ، ٤٨٧ و ١٣ / ١٤٣ .

المذكور من طريقه ضعيفا لذاته ، مع صلاحيته للانجبار بما للحديث من طرق أخرى ، كما أشار إلى ذلك الترمذي ، وذكر منها ما رآه يرقى به إلى الصحة كما قدمت .

وبذلك أُنهي عرض نماذج صور التركيب الثلاثة ، تقعيدا ، وتأصيلا ، وتطبيقا ، سواء عند المتقدمين أو المتأخرين أو رواد النهضة الحديثية المعاصرة ، وما في ذلك من صواب ، فهو من توفيق الله عز وجل وتسديده ، وما فيه من خطأ فأستغفر الله منه ، وأرجو المعذرة فيه ، وأقبل التسديد والتوجيه المخلص والهادف مِن كلّ مَن يتفضل على بذلك ، مع جزيل الشكر والتقدير . وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



خاتمة

في أهم النتائج وبعض الاقتراحات

مما تقدم في فصول ومباحث هذا الكتاب ، يتضح للقارئ الكريم عددٌ من النتائج التي يمكن إجمال أهمها فيما يلي :

١ ـ أن نقد الرواة ومروياتهم قد استُعِملَ فيه من المتقدمين والمتأخرين ألفاظ وعبارات ، إما مفردة ، وإما مكررة .

وإما مركبة تركيبا جزئيا ، لكونها في حكم المفردة من حيث الدلالة الاصطلاحية .

وإما مركبة تركيبا كليا ، لاشتمال تراكيبها على أكثر من لفظ ، أو عبارة ، يدل كل منها عند إفراده ، على مرتبة لحديث الراوي ، غير التي يدل اللفظ المقترن معه عليها .

٢ ـ إن المؤلفات في علم مصلح الحديث وقواعده قد وجهت عنايتها الكبرى إلى بيان مراتب ودلالات الألفاظ والعبارات المفردة ، وذلك لكونها الأكثر ورودا واستعمالا في بيان أحوال الرواة ودرجات مروياتهم .

ثم تعرضت تلك المؤلفات تعرضا إجماليا لتكرير ألفاظ مرتبتين فقط من المراتب النقدية وهما : مرتبة « الثقة » ومرتبة « الكذب أو الوضع في الحديث » .

وتعرض بعض تلك المؤلفات لبعض صور التركيب ودلالتها على وجه الإجمال ، ولعل ذلك لأجل ما مَرَّ معنا ، من أن تحديد المراد من التراكيب ليس مُطردا ، ولكنه يختلف باختلاف القرائن والملابسات ، ومصطلحات بعض النقاد الخاصة .

لكن المؤلفات العديدة التي بين أيدينا في تصنيف الأحاديث ، وفي علم رجالها وفي عللها ، كل ذلك شاهد بأن كلا من التكرير والتركيب ، وإن كان استعمالهما أقل من الإفراد ، لكنهما في حد ذاتهما مستعملان بكثرة لا تخفى ، وبالتالي يحتاج كل منهما إلى تقعيد يُستمدُّ من الأصول المعتبرة دون تكليف ، ولا عجلة ، حتى يساعد على الاستفادة بكل منهما في بيان حال الراوي وتحديد درجة حديثه عند من استعمل التكرير أو التركيب في وصف الراوي أو المروي .

خاصة وأن التركيب أكثر ما جاء استعماله ، في وصف الرواة المختلف فيهم جرحا وتعديلا كما قدمت .

٣ ـ هذه الدراسة بفضل الله تعالى وتوفيقه ـ تُعَدُّ محاولة متواضعة على طريق لا تخفى صعوباته ، ويحتاج إلى كثير من تكاتف الجهود المخلصة لبيان تأصيل وتقعيد وتطبيق الدلالات الاصطلاحية للألفاظ والعبارات النقدية ، ولاسيما المشتمل منها على التكرير والتركيب .

٤ ـ أهمية معرفة المصطلحات الخاصة والعامة للنقاد ، في استعمال الألفاظ والعبارات النقدية ، وضرورة مراعاة ذلك بعناية كافية عند التطبيق .

وكذلك أهمية معرفة القرائن التي ترشد إلى دلالة الألفاظ والعبارات في مواضع استعمالها ، والاهتمام البالغ بمراعاة ذلك عند التطبيق على الرواة ، ومروياتهم .

٥ ـ إن مرتبة التوثيق المطلق للراوي ، دونها ـ مباشرة ـ مرتبةٌ تُستَعْمَلُ

فيها الألفاظ والعبارات الدالة على عدالة الراوي وقصور ضبطه قليلا عن التمام ، سواء كان ذلك بلفظة أو بعبارة اصطلاحية واحدة ، مثل : « صدوق ولا بأس به » ، و « مقارب الحديث » على الراجح في دلالتها .

أو كان ذلك بتركيب مثل : « صدوق له أوهام » أو ، « في حفظه شيء » ، أو « له مناكير » ، أو « صدوق ليَّنه فُلان » ، ممن يعتمد قوله .

ومَن قَسَّم ألفاظ تلك المرتبة إلى درجتين : أولاهما للألفاظ المفردة وثانيتهما للألفاظ المركبة ، كما فعل الإمام الذهبي في بعض مؤلفاته والحافظ ابن حجر في « التقريب » ومقدمته ؛ فذلك من كل منهما تقسيم نوعي فقط لمرتبة واحدة هي مرتبة الحسن لذاته في غير ما قَصُرَ ضبط الراوي منه ، وأن الموصوف بأي لفظ من كل منهما فحديثه حسن عندهما كما في تطبيقاتهما العملية لذلك ، مع تقْريرهما تفاوت مراتب الحسن على نحو ما تتفاوت مراتب الصحيح والضعيف .

وما يوجد في تطبيقات كل منهما مخالفا لذلك ، فيعد مخالفة موضعية فقط وليس مخالفة موضوعية ، وإن تعدد ، ولاسيما إذا كان موضع المخالفة لم يُعلل فيه الحكم المخالف بشيء .

٦ ـ أن ألفاظ هذه المرتبة ، تلتقي دلالتها الاصطلاحية ، مع اصطلاح الحديث الحسن لذاته ، عند الترمذي ، والجمهور الموافق له منذ عصره ، وحتى الآن .

٧ ـ أن المختلف فيهم من الرواة ، منهم من يترجح توثيقه ، فيلحق بمرتبة

التوثيق المطلق ، ومنهم من يترجح تضعيفه ، فيلحق بمرتبة الضعف المناسبة لحاله .

ومنهم من لم يترجح توثيقه ولا تضعيفه ، ولكن يمكن الجمع بين الأمرين في خلاصة حاله ، وذلك بحمل ما جاء فيه من توثيق ، على جانب عدالته ، ممثلة في وصفه بالصدق ، وحمل ما جاء فيه من تضعيف على قصور ضبطه عن التمام ، ويُجْمَع له ذلك في عبارة مركبة ، فيقال : إنه « صدوق في حفظه شيء » ونحو ذلك من العبارات السابق ذكرها .

٨ ـ أن هذا القسم من المختلف فيهم ، قد أشار إليه الترمذي في « كتاب العلل » الذي في آخر جامعه ، وَمثَّل له بعدد من الرواة .

وفي خلال الجامع أخرج لعدد منهم بعض ما أشار إلى تفرده به ، ثم حكم بتحسينه من طريقه ، وفي عدد من المواضع أشار إلى تعليل التحسين ببيان خلاصة حال الراوي المختلف فيه ، وبذلك ربط حكم التحسين للحديث ، بحال الراوي الذي أشار إلى تفرده به ، مع توافر باقي شروط القبول .

٩ ـ إن صنيع الترمذي المذكور ، يُعَـدُّ بمثابة تعريف منه للحسن لذاته ، بالمثال التطبيقي ، وهذه طريقة سلكها غيره من المحدثين سابقا ولاحقا .

وعليه يكون القول بأن الترمذي لم يعرف الحسن لذاته ، ليس على إطلاقه الظاهر ، وإنما المقصود عدم تعريفه له بعبارة معينة ، مثل تعريفه للحسن لغيره .

ثم إن العلماء في عصر الترمذي وما بعده ، كما أقر جمهورهم صنيع الترمذي في ضابط الحديث الحسن لغيره ، فقد أقروا أيضا صنيعه في ضابط الحسن لذاته ، ومن أدخله ضمن الصحيح في مؤلف واحد بعد الترمذي ، فهم قليلون ، كما لا يخفى .

١٠ ـ إن موافقة الجمهور للترمذي ، لم تقتصر على التطبيق والإقرار ، ولكن قام بعضهم خلال فترات زمنية بصياغة تعريف اصطلاحي للحسن لذاته ، يلبي حاجة عصره ، ويستمد أصوله مما ذكره الترمذي في جامعه تقعيدا وتطبيقا ، مثل الخطابي ، والميّانشي ، وابن الصلاح والنووي ، والذهبي ، وابن حجر العسقلاني ، وقد قرّر أن تعريفه مقنع للفقهاء والمحدثين معا ، ثم تابعه عليه من جاء بعده .

١١ ـ إن الذي جاء عن الإمام الذهبي من أنه على إياس من وجود ضابط عام للحديث الحسن ، لعله قال ذلك في وقت لم يكن ظهر له فيه أمر راجح ، ثم استقر رأيه بعد ذلك على ما قرره من ضابط عام للحسن لذاته ، وبيان أعلا مراتبه ، وتمييزه له عن الصحيح والضعيف ، خلال تطبيقاته على الأحاديث وأحوال الرواة .

١٢ ـ إن ما جاء عن الإمام الذهبي أيضا : أن الحسن باصطلاحه هو وأمثاله من المتأخرين ، يُعَدُّ اصطلاحا مولدًا على غير ما جرى عليه السلف من قبله ، فهذا مردود عليه ، ولاسيما بصنيع الذهبي نفسه الموافق لصنيع الترمذي قبله ، والذي وافقه عليه جمهور السلف في عصره ، ثم من

بعدهم ، كما أشرت .

١٣ ـ إن ما يوجد من أمثلة تفصيلية تخالف التقعيد العام ، فلا تقدح في عمومه ، لأن القواعد تبني على الغالب ، كما أن الأمثلة المخالفة ، التي لا يقترن الحكم فيها بتعليل معتبر ، لا يعتد بمخالفتها ، لتعدد الاحتمالات فيها ، مثل المتابعة للغير دون عزو ، أو النظرة الإجمالية عند إصدار الحكم ونحو ذلك .

١٤ ـ على ضوء ما تناولته في هذا الكتاب من قضايا الموازين النقدية وتطبيقاتها ، فإني أقترح على الأقسام المتخصصة في دراسة علوم السنة وقواعد ومناهج الجرح والتعديل ، أن يوجهوا عناية كافية إلى تأصيل ومرجعية قواعد ومصطلحات علوم السنة ، وذلك ببيان ما يؤيد تقعيدها ويوضح تطبيقات تلك القواعد ، وذلك من خلال المصادر الأصلية للمرويات ، ولعلم الرجال ، والعلل ، والمصطلحات ، حتى يحل التواصل المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين ، محل ما يقال من التباين بين مناهج السلف والخلف ، إما بدافع الغيرة والحرص على الالتزام الذي لا خلاف على أهميته ، وإما بغير ذلك من الدوافع .

١٥ ـ أقترح كذلك على تلك الأقسام المتخصصة ، العناية الكافية بدراسة ألفاظ وعبارات النقد المكررة والمركبة ، دراسة تأصيل وتطبيق ، مع التَّوسع والعمق ، حتى يتضح المراد الاصطلاحي لكل منهما ؛ نظرا لكثرة وجودهما في كتب الرجال الأصلية والفرعية ، كثرة تقضي بالاهتمام

بمعرفة دلالة كل منهما على حال الراوي والمروي قبولا أو ردًّا .

١٦ - أقترح التعاون الفعال ، وتكاتف جهود المختصين في الأقسام والمراكز العلمية المهتمة بعلوم السنة ، في تحقيق المصنفات الأصلية والفرعية في جمع المرويات ، وفي علمي الرجال وعلل الحديث ، حتى يمكن الحصول على نصوص محررة وموثقة ، وخالية بأقصى ما يمكن من التحريفِ والسقط والخلل ، وبالتالي يمكن استخلاص نتائج علمية منها يعوَّل عليها ، وبالله التوفيق .



الفهارس العامة للكتاب

١- فهرس الأحاديث والآثار

* * * *

٢- فهرس الرواة المتكلم فيهم

الراوي الصفحة

حرف الألف

حرف الباء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الطاء

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

من نسب لأبيه

الكنى

الأنساب

* * * *

٣- فهرس ألفاظ الجرح والتعديل

اللفظ **الصفحة**

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

* * * *

٤- فهرس المراجع

حرف الألف

١ـ الأباطيل والمناكير للجورقاني ، تحقيق د / عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي . ط المطبعة السلفية بالهند سنة ١٤٠٤ هـ .

٢ـ ابن معين وكتابة التاريخ : يحيى بن معين وكتابه التاريخ

٣ـ أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي تحقيق د / سعدي الهاشمي ، ط المجلس العلمي لإحياء التراث بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٢ هـ .

٤ـ إتحاف المهرة لابن حجر ، تحقيق د / عبد العليم البستوي ط مركز خدمة السنة والسيرة بالمدينة المنورة سنة ١٤١٧ هـ .

٥ـ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للزركشي ، تحقيق د / رفعت فوزي ط مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٤١٢ هـ .

٦ـ أجوبة ابن سيد الناس اليعمري ضمن أبو الفتح اليعمري ، حياته وآثاره وتحقيق أجوبته ، دراسة وتحقيق د / محمد الراوندي ، ط المغرب سنة ١٤١٠ هـ .

ـ أجوبة البرذعي = أبو زرعة الرازي وجهوده .

٧ـ أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المشكاة ، مع المشكاة بتحقيق الشيخ الألباني ، ط المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ

٨ـ الأجوبة المرضية للسخاوي ، تحقيق د / محمد إسحاق الهندي ، ط دار الراية

بالرياض سنة ١٤١٨ هـ

٩ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، تحقيق د / شعيب الأرنؤوط ، ط مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤١٢ هـ

١٠ـ الأربعين البلدانية لابن عساكر ، تحقيق د / محمد مطيع الحافظ ، ط دار الفكر المعاصر ببيروت سنة ١٤١٣ هـ

١١ـ الأربعين العشارية للعراقي ـ بتحقيق الشيخ بدر البدر ـ دار ابن حزم ١٤١٣هـ .

١٢ـ إرشاد طلاب الحقائق للنووي ، تحقيق الأخ د / نور الدين عتر ، ط دار اليمامة بدمشق سنة ١٤١٢ هـ

١٣ـ إرواء الغليل للشيخ الألباني ، ط المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٣٩٩ هـ

١٤ـ الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة لابن حجر ، تحقيق محمد إبراهيم حفيظ الرحمن ط الدار السلفية بالهند سنة ١٤١٠ هـ

١٥ـ الاستغناء لابن عبد البر ، تحقيق عبد الله مرحول السوالمة ، ط دار ابن تيمية بالرياض سنة ١٤٠٥ هـ

١٦ـ إسعاف المبطّأ برجال الموطأ للسيوطي مع تنوير الحوالك له ، ط مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٠ هـ

١٧ـ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ومعها الاستيعاب لابن عبد البر ـ ط مطبعة السعادة ـ بمصر ـ سنة ١٣٢٨ هـ

١٨ـ إصلاح ابن الصلاح لمغلطاي (مخطوط)

١٩ـ أطراف الغرائب لابن القيسراني ، تحقيق محمود محمد ، السيد يوسف ، ط دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٩ هـ .

٢٠ـ إطراف المسند المعتلي لابن حجر العسقلاني ، تحقيق د / زهير بن ناصر الناصر ، ط دار ابن كثير بدمشق سنة ١٤١٤ هـ

٢١ـ الاغتباط بمن رمي بالاختلاط لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي (سبط ابن العجمي) مع نهاية الإغتباط ط دار الحديث بالقاهرة سنة ١٤٠٨ هـ .

٢٢ـ الاقتراح لابن دقيق العيد ، تحقيق د / عامر حسن صبري ـ ط دار البشائر الإسلامية ـ الأولى ـ سنة ١٤١٧ هـ

٢٣ـ الإكمال للحسيني ، تحقيق الشيخ عبد الله سَرْوَرْ ، ط دار اللواء بالرياض سنة ١٤١٢ هـ

٢٤ـ إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ، تحقيق عادل محمد و أسامة إبراهيم ، ط مكتبة الضياء بطنطا سنة ١٤٢٢ هـ

٢٥ـ ألفية السيوطي بتعليق الشيخ أحمد شاكر ، ط دار المعرفة ببيروت

٢٦ـ الامتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع لابن حجر العسقلاني ، تحقيق د / صلاح الدين مقبول أحمد ط الدار السلفية بالكويت سنة ١٤٠٨ هـ .

٢٧ـ أهل المائة للذهبي ـ تحقيق : الأخ الفاضل المحقق أبو يحيى الكندري ، وآخر ، ط دار ابن حزم ـ بيروت الأولى ـ سنة ١٤١٨ هـ

٢٨ـ الأوسط للطبراني ، تحقيق طارق عوض الله محمد و عبد المحسن إبراهيم الحسيني

ط دار الحرمين بالقاهرة سنة ١٤١٥ هـ

حرف الباء

٢٩- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (لابن كثير) للشيخ أحمد شاكر ، وتعليقات الشيخ الألباني تحقيق / على حسن عبد الحميد الحلبي / ط دار العاصمة بالرياض سنة ١٤١٥ هـ .

٣٠- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، تأليف يوسف بن حسين بن عبد الهادي ، تحقيق د / وصى الله بن محمد بن عباس ، ط دار الراية بالرياض سنة ١٤٠٩ هـ

٣١- البحر الذي زخر للسيوطي ، تحقيق أنيس أحمد طاهر الأندونوسى ، ط مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة سنة ١٤٢٠ هـ

٣٢- البحر الزخار المعروف بمسند البزار ، تحقيق د / محفوظ الرحمن زين الله ، ط مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة الأولى سنة ١٤١٦ وما بعدها

٣٣- البحر المحيط للزركشي ، تحقيق د / عمر سليمان الأشقر . ط دار الصفوة سنة ١٤٠٩ هـ

٣٤- البخلاء للخطيب البغدادي ، تحقيق محمد إبراهيم سليم ، ط مكتبة ابن سينا بمصر سنة ١٤١٠ هـ

٣٥- بذل الماعون في فضل الطاعون لابن حجر العسقلاني ، تحقيق أحمد عصام عبد القادر الكاتب ، ط دار العاصمة بالرياض سنة ١٤١١ هـ

٣٦ـ بهجة النظر لأبي الحسن بن محمد صادق السندى على شرح ابن حجر للنخبة (مخطوط)

٣٧ـ البيان والتوضيح لأبي زرعة ابن العراقي ، تحقيق كمال الحوت ، ط دار الجنان ببيروت سنة ١٤١٠ هـ

٣٨ـ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ـ لابن القطان الفاسي ـ تحقيق : د / الحسين آيت سعيد ـ ط دار طيبة ـ الرياض ـ الأولى ـ سنة ١٤١٨ هـ والنسخة الخطية .

حرف التاء

٣٩ـ تاج العروس / شرح القاموس المحيط للسيد محمد مرتضى الزبيدي مصورة عن الطبعة القديمة .

٤٠ـ تاريخ الإسلام للذهبي ، تحقيق د / عمر عبد السلام تدمري ، ط دار الكتاب العربي ببيروت سنة ١٤٠٨ هـ وما بعدها .

٤١ـ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين ، تحقيق د / عبد الرحيم القشقرى ط سنة ١٤٠٩ هـ ـ الأولى

٤٢ـ التاريخ الأوسط للبخاري . تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان ط دار الصميعى بالرياض سنة ١٤١٨ هـ

٤٣ـ التاريخ الأوسط للبخاري ، المطبوع باسم الصغير ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، ط دار الوعي بحلب سنة ١٣٩٧هـ

٤٤ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ط دار الكتب العلمية ببيروت

٤٥ـ تاريخ الدارمي عن ابن معين ، تحقيق الأخ الفاضل د / أحمد محمد نور سيف ، ط دار المأمون ببيروت سنة ١٤٠٠ هـ

٤٦ـ تاريخ دمشق لابن عساكر ، تحقيق عمر غرامة العمروي ، ط دار الفكر ببيروت سنة ١٤١٥ هـ

٤٧ـ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ، تحقيق صلاح فتحي هلل ، ط الفاروق الحديثة بمصر سنة ١٤٢٤ هـ

٤٨ـ التاريخ الكبير للبخاري ط دار الكتب العلمية ببيروت مصورة عن الطبعة الهندية الأولى سنة ١٣٧٧ هـ

٤٩ـ تاريخ المدينة المنورة لعمر بن شبة ـ تحقيق : فهيم شلتوت ط السيد حبيب ـ سنة ١٣٩٩ هـ

٥٠ـ تاريخ الموصل لأبى زكريا الأزدى ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر سنة ١٣٨٧ هـ ، تحقيق د / على حبيبة

٥١ـ التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم لأبي عبد الله المقدمي ، تحقيق إبراهيم صالح ، ط دار ابن العمار ببيروت سنة ١٤١٣ هـ

٥٢ـ تحفة الأشراف للمزى ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ط المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٣ هـ

٥٣ـ التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ، لشمس الدين السخاوي ، ط أسعد طرابزوني الحسيني سنة ١٣٧٦ هـ

٥٤ـ تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني لأبي محمد الغساني ، تحقيق كمال الحوت ، ط دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١١ هـ

٥٥ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوى لجلال الدين السيوطي ، تحقيق / الأخ الفاضل نظر محمد الفاريابي ، ط مكتبة الكوثر بالرياض سنة ١٤١٥ هـ

٥٦ـ التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة لمحمد بن على الحسيني ، تحقيق الأخ الفاضل د / رفعت فوزي ، ط مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٤١٨ هـ

٥٧ـ تذكرة الحفاظ الذهبي ط دار الفكر العربي سنة ١٣٧٧ هـ بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي ـ رحمه الله

٥٨ـ ترتيب علل الترمذي الكبير لأبي طالب القاضي ، تحقيق الشيخ صبحي السامرائي وآخرين ط عالم الكتب ببيروت سنة ١٤٠٩ هـ وطبعة أخرى بتحقيق د / حمزة ذيب / مكتبة الأقصى ـ الأردن سنة ١٤٠٦ هـ

٥٩ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الائمة الأربعة لابن حجر العسقلاني ، تحقيق د / إكرام الله إمداد الحق ط دار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٤١٦ هـ

٦٠ـ التعديل والتجريح للباجي بتحقيق الأخ الفاضل د / أبو لبابة حسين ط دار اللواء بالرياض سنة ١٤٠٦ هـ

٦١ـ التعريف برجال الموطأ لابن الحذاء ، دراسة وتحقيق د / محمد عز الدين المعيار الإدريسي ، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة ١٤٢٣ هـ

٦٢ـ تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ومعه نقولات من كتاب الضعفاء

للساجي ، تحقيق خليل بن محمد العربي ، ط الفاروق الحديثة بالقاهرة سنة ١٤١٤ هـ

٦٣ـ تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، تحقيق د / محمد عوامة ، ط دار الرشيد بسوريا سنة ١٤٠٦ هـ

٦٤ـ التقييد والإيضاح للحافظ زين الدين العراقي مع مقدمة ابن الصلاح ط المكتبة السلفية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٩ هـ (الأولى)

٦٥ـ تكملة شرح الترمذي للعراقي (مخطوط)

٦٦ـ التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني ، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ، ط المدينة سنة ١٣٨٤ هـ

٦٧ـ تلخيص العلل المتناهية للذهبي ، تحقيق / ياسر إبراهيم محمد ، ط مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤١٩ هـ

٦٨ـ التمهيد لابن عبد البر ، تحقيق د / مصطفي بن أحمد العلوي و د / محمد عبد الكبير البكري وآخرين ط وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة ١٣٨٧ هـ وما بعدها .

٦٩ـ تنزيه الشريعة لابن عراق ، ط مكتبة القاهرة سنة ١٣٧٥ هـ بتحقيق شيخنا الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف رحمه الله وشيخنا بالإجازة الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله .

٧٠ـ تنقيح الأنظار لابن الوزير مع توضيح الأفكار

٧١ـ التنكيل للشيخ عبد الرحمن المعلمي ، تحقيق الشيخ الألباني ، طبعة باكستان سنة

١٣١٣ هـ

٧٢- تهذيب الأسماء واللغات للنووي ، ط دار الكتب العلمية ببيروت

٧٣- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر ، تهذيب الشيخ عبد القادر بدران ، ط دار إحياء التراث العربي ببيروت الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ

٧٤- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ـ ط مؤسسة الرسالة سنة ١٩٩٦ م ، ط الهند الأولى سنة ١٣٢٦ هـ وعنها تصوير دار صادر بلبنان .

٧٥- تهذيب الكمال للمزي ، تحقيق د / بشار عواد معروف وآخرين ط مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤١٣ هـ

٧٦- توجيه النظر ، تحقيق د / عبد الفتاح أبو غدة ، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٤١٦ هـ

٧٧- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن للسخاوي ، تحقيق عبد الله محمد عبد الرحيم البخاري ، ط أضواء السلف بالرياض سنة ١٤١٨ هـ

٧٨- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصور عن الطبعة الأولى بمكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٣٦٦ هـ

حرف الثاء

٧٩- ثقات ابن شاهين ، تحقيق الشيخ صبحي السامرائي ، ط الدار السلفية بالكويت سنة ١٤٠٤ هـ

٨٠ـ الثقات للعجلي بترتيب السبكي = انظر (معرفة الثقات)

حرف الجيم

٨١ـ جامع الترمذي ط دار الجيل سنة ١٩٦٦ م بيروت بتحقيق د / بشار عواد ، و ط المطبعة العامرة بمصر سنة ١٢٩٢ ونسختين خطيتين

٨٢ـ جامع الترمذي مع تحفة الأحوذى ط الفجالة الجديدة بالقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان

٨٣ـ جامع الجرح والتعديل ، ط عالم الكتب ببيروت سنة ١٤١٢ هـ ، جمع وترتيب مجموعة من العلماء

٨٤ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ، تحقيق الأخ الفاضل د/ محمود الطحان ، ط مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٣ هـ

٨٥ـ الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازي ، ط الهند سنة ١٣٧٢ هـ بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله .

٨٦ـ جزء في حديث « ماء زمزم لما شرب له » تحقيق الشيخ كيلاني محمد خليفة ـ ط مؤسسة قرطبة ـ القاهرة سنة ١٤١١ هـ

٨٧ـ الجوهر النقى مع السنن الكبرى للبيهقي ، ط دار الفكر .

حرف الحاء

٨٨ـ حاشية العدوى على شرح الأنصاري لألفية العراقي (مخطوط دار الكتب المصرية)

٨٩ـ حاشية كمال الدين ابن أبي شريف على شرح شيخه ابن حجر للنخبة ، تحقيق الأخ الفاضل د / إبراهيم بن ناصر الناصر ط دار الوطن بالسعودية سنة ١٤٢٠ هـ

٩٠ـ الحاوى الكبير للماوردى ـ تحقيق : د / راوية أحمد عبد الكريم ـ ط دار المجتمع ـ جدة ـ الأولى ـ سنة ١٤١٤ هـ

٩١ـ حل عقود الدرر في علوم الأثر لابن ناصر الدين الدمشقي ، تحقيق عبد الله بن على مرشد ، ط دار العباس سنة ١٤١٥ هـ

٩٢ـ حلية الأولياء لأبي نعيم ، ط دار الكتب العلمية مصورة عن طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ

حرف الخاء

٩٣ـ الخلاصة في أصول الحديث للطيبي ، تحقيق صبحي السامرائي ، ط مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٣٩١ هـ

٩٤ـ خلاصة الأحكام للنووي ـ تحقيق : حسين إسماعيل الجمل ـ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الأولى ـ سنة ١٤١٨ هـ

٩٥ـ خلاصة البدر المنير لابن الملقن ، تحقيق الشيخ حمدى السلفي ، ط دار الرشد بالرياض سنة ١٤١٠ هـ .

٩٦ـ الخلافيات للبيهقي ، تحقيق الشيخ منصور حسن ط دار الصميعي بالرياض سنة ١٤١٤ هـ

حرف الدال

٩٧- الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني ، ط دار نشر الكتب الإسلامية بباكستان ، مصورة عن طبعة الشيخ عبد الله هاشم يماني سنة ١٣٨٤ هـ (المدينة المنورة)

٩٨- الدر المنثور للسيوطي ط دار المعرفة ببيروت مصورة .

٩٩- ديوان الضعفاء بتصحيح شيخنا الشيخ حماد الأنصاري رحمه الله . ط النهضة الحديثة بمكة المكرمة سنة ١٣٨٧ هـ

حرف الذال

١٠٠- ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم ، ط الهند سنة ١٤٠٥ هـ مصورة

١٠١- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق للذهبي ، تحقيق محمد شكور بن محمود الحاجي المياديني ، ط مكتبة المنار بالأردن سنة ١٤٠٦ هـ

١٠٢- ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين ، تحقيق الشيخ حماد الأنصاري ، ط أضواء السلف بالرياض سنة ١٤١٩ هـ

١٠٣- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ضمن أربعة رسائل ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ط مكتب المطبوعات الإسلامية ببروت سنة ١٤٠٤ هـ

١٠٤- ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ، ط الهند سنة ١٣٩٨ هـ

حرف الراء

١٠٥- الرجال الذين تكلم عليهم المنذري جرحًا أو تعديلاً في الترغيب والترهيب .

تحقيق ماجد محمد بن أبي الليل ط مكتبة التوعية الإسلامية بمصر سنة ١٤١٠ هـ

١٠٦- الرسالة المستطرفة للكتاني ، تقديم وفهرسة محمد المنتصر بن محمد الزمزمى بن محمد بن جعفر الكتاني ، ط دار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ

١٠٧- الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للذهبي ، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي ، ط دار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٤١٢ هـ

١٠٨- رواية الدارمي عن ابن معين = تاريخ الدارمي عن ابن معين

١٠٩- رواية الدقاق عن ابن معين = من كلام أبي زكريا يحيى بن معين

حرف الزاي

- زوائد ابن ماجة للبوصيري = مصباح الزجاجة

حرف السين

١١٠- سؤالات ابن الجنيد لابن معين ، تحقيق د / أحمد محمد نور سيف ، ط مكتبة الدار بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٨ هـ

١١١- سؤالات ابن محرز لابن معين = معرفة الرجال لابن معين

١١٢- سؤالات أبي داود للإمام أحمد في الجرح والتعديل ، تحقيق الأخ د / زياد منصور ، ط مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة سنة ١٤١٤ هـ

١١٣- سؤالات الآجري لأبي داود بتحقيق البستوى ، ط مكتبة الاستقامة بمكة المكرمة سنة ١٤١٨ هـ

١١٤- سؤالات الآجري لأبي داود تحقيق د / محمد على قاسم العمرى ، ط المجلس

العلمي لإحياء التراث الإسلامي بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٣ هـ

١١٥- سؤالات البرقاني للدارقطني تحقيق الأخ د / عبد الرحيم القشقري ط باكستان سنة ١٤٠٤ هـ ط أولى

١١٦- سؤالات الحاكم للدارقطني في الجرح والتعديل . تحقيق الأخ الفاضل د / موفق عبد الله / ط مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٤ هـ

- سؤالات الدارمي لابن معين = تاريخ الدارمي عن ابن معين

١١٧- سؤالات السجزى للحاكم النيسابوري ، تحقيق الأخ الفاضل د / موفق عبد الله عبد القادر ط دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٨هـ

١١٨- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ، تحقيق الأخ الفاضل د / موفق عبد الله عبد القادر، ط مكتبة المعارف سنة ١٤٠٤ هـ

١١٩- السلسبيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل / للشيخ محمد عبد الله الشنقيطي ، ط مؤسسة المؤتمن بالسعودية سنة ١٤١٥ هـ

١٢٠- السلسلة الصحيحة للألباني ط مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤١٢ هـ وما بعدها .

١٢١- السلسلة الضعيفة للألباني ط مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٢١ وما بعدها .

١٢٢- سنن النسائي الصغري ، تحقيق مكتبة التراث الإسلامي ، ط دار المعرفة ببيروت سنة ١٤١٢ هـ

١٢٣- سنن النسائي الكبرى ، تحقيق د / عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروى

حسن ، ط دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١١ هـ

ـ السياق لتاريخ نيسابور = المنتخب من السياق

١٢٤ـ سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤٠٣ هـ

حرف الشين

١٢٥ـ الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني ، تحقيق د / عبد العليم البستوى ، ط مكتبة دار الطحاوي بالرياض سنة ١٤١١هـ .

١٢٦ـ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو ـ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ـ ط المكتبة العصرية ـ بيروت ـ سنة ١٤١٨ هـ .

١٢٧ـ شرح التبصرة والتذكرة للعراقي مع شرح الأنصاري ، تعليق وتصحيح محمد بن الحسين العراقي الحسيني ط دار الكتب العلمية ببيروت مصورة عن الطبعة المغربية الأولى .

١٢٨ـ شرح السنة للبغوى ، تحقيق زهير الشاويش و شعيب الأرناؤوط ، ط المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٠ هـ .

١٢٩ـ شرح شرح نخبة الفكر لملا على قارى ، تحقيق محمد نزار تميم ، وهيثم نزار تميم ، ط دار الأرقم ببيروت سنة ١٤١٥ هـ

١٣٠ـ شرح علل الترمذي لابن رجب ، تحقيق الأخ الفاضل د / نور الدين عتر ، ط دار الملاح بالرياض سنة ١٣٩٨ هـ

١٣١- شرح مشكل الآثار للطحاوي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٤١٥ هـ

١٣٢- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي ، تحقيق صلاح فتحي هلل ، ط مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤١٨ هـ

١٣٣- شعب الإيمان للبيهقي مع حاشية التحقيق ط الهند سنة ١٤٠٨ هـ وما بعدها تحقيق د / عبد العلى عبد الحميد حامد

حرف الصاد

١٣٤- صحيح ابن خزيمة ، تحقيق د / محمد مصطفى الأعظمى ، ط المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٣٩٥ هـ

- صحيح البخاري مع الفتح = فتح البارى

١٣٥- صحيح مسلم ، تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ، ط رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية سنة ١٤٠٠ هـ

١٣٦- الصلاة والتهجد لعبد الحق الإشبيلي ، تحقيق عادل أبو المعاطي ، ط دار الوفاء بمصر سنة ١٤١٣ هـ

١٣٧- الصمت لابن أبي الدنيا ، تحقيق د / نجم خلف - ط دار الغرب الإسلامي - بيروت - الأولى - سنة ١٤٠٦ هـ

حرف الضاد

- الضعفاء لابن شاهين = تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين

١٣٨- الضعفاء لأبي زرعة الرازي مع أجوبته للبرذعى

١٣٩- الضعفاء الصغير للبخاري ، تحقيق بوران الضناوى ، ط عالم الكتب ببيروت سنة ١٤٠٤ هـ

١٤٠- الضعفاء الكبير للعقيلي بتحقيق د / عبد الله حافظ المكي (رسالة دكتوراه) سنة ١٣٩٩ هـ بمكتبة كلية أصول الدين بالقاهرة .

١٤١- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ، تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضي ، ط دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ

١٤٢- الضعفاء والمتروكين للدارقطني ، تحقيق الأخ الفاضل د / موفق عبد الله عبد القادر ، ط مكتبة المعارف بالرياض - الأولى - سنة ١٤٠٤ هـ

١٤٣- الضعفاء والمتروكين للنسائي ، تحقيق بوران الضناوى وكمال يوسف الحوت ، ط مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ

حرف الطاء

١٤٤- الطبقات الكبرى لابن سعد ط بيروت دار صادر مصورة وط الخانجى بالقاهرة سنة ١٤٢١ هـ بتحقيق الأخ د / على عمر ، وط دار الشعب بالقاهرة مصورة عن الطبعة الأوربية - سنة ١٣٨٨ هـ

١٤٥- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ط المعرفة ببيروت - مصورة

١٤٦- طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي وولده أبي زرعة ، ط دار إحياء التراث العربي ببيروت (مصورة)

حرف العين

١٤٧ـ العبر للذهبي ، تحقيق فؤاد سيد ، ط دار التراث العربي بالكويت سنة ١٩٦١ م

١٤٨ـ العشرة العشارية لابن حجر العسقلاني بتحقيق الشيخ كيلاني محمد خليفة ، طبع مؤسسة قرطبة بالقاهرة سنة ١٤١٢ هـ

١٤٩ـ العلل للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ، ط المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٨ هـ بتحقيق د / وصى الله عباس وطبعة المكتبة الإسلامية بتركيا ـ سنة ١٩٨٧ م بتحقيق د / طلعت قوج ، وآخر ـ نشر دار اللواء ـ الرياض .

١٥٠ـ العلل للإمام أحمد برواية المروذي ، تحقيق د / وصيُّ الله بن محمد عباس ، ط الدار السلفية بالهند سنة ١٤٠٨ هـ

١٥١ـ العلل للترمذي مع شرحها لابن رجب ، تحقيق الأخ الفاضل د / نور الدين عتر ، ط دار الملاح سنة ١٣٩٨ هـ

١٥٢ـ العلل للدارقطني ، تحقيق د / محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، ط دار طيبة بالرياض سنة ١٤٠٥ هـ وما بعدها

١٥٣ـ علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي ، ط الشيخ محمد نصيف السلفي ، تصوير دار السلام بحلب سنة ١٣٣٤ هـ

ـ العلل الكببير للترمذي ـ ترتيب علل الترمذي

١٥٤ـ علوم الحديث لابن الصلاح تحقيق الأخ الفاضل د / نور الدين عتر ، ط المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٩٧٢ م

١٥٥ـ عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للعينى ، ط مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٩٢ هـ وما بعدها .

حرف الفاء

١٥٦ـ فتح الباري لابن حجر العسقلاني مع صحيح البخاري تحقيق الشيخ عبد العزيز ابن باز للأجزاء الأولى منه ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، مصورة عن الطبعة السلفية

١٥٧ـ فتح الباقي شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري ، تحقيق حافظ ثناء الله الزاهدى ط دار ابن حزم ببيروت سنة ١٤٢٠ هـ

١٥٨ـ فتح المغيث للسخاوي ، تحقيق الشيخ على حسن على ، ط دار الإمام الطبرى ، بالرياض سنة ١٤١٢ هـ

١٥٩ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي بتحقيق شيخنا الشيخ محمود ربيع ـ رحمه الله ط أولى بمطبعة أحمد نشأت ومحمود سكر بالقاهرة . سنة ١٣٥٥هـ .

١٦٠ـ فضائل الكتاب الجامع للترمذي ، للحافظ الأسعردى ، ط عالم الكتب سنة ١٤٠٩ هـ بتحقيق الشيخ صبحى السامرائي .

١٦١ـ الفهرست لابن النديم ، ط دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٦ هـ ، تحقيق د / يوسف على طويل

١٦٢ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ، تحقيق / عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ط مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٨٠ هـ

حرف القاف

١٦٣- قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين للتاج ابن السبكي ضمن أربعة رسائل في علوم الحديث تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية ببيروت سنة ١٤٠٤ هـ

١٦٤- قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثية / إعداد عبد الحفيظ الهاشمي من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمغرب سنة ١٩٩٨ م .

حرف الكاف

١٦٥- الكاشف للذهبي تحقيق الأخ الفاضل الشيخ محمد عوامة ، ط دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة سنة ١٤١٣ هـ

١٦٦- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدى - تحقيق لجنة من المختصين - ط دار الفكر - بيروت - الأولى - سنة ١٤٠٤ هـ

١٦٧- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدى / القسم الخامس ، تحقيق الشيخ / علمى طحلو الصومالي - رسالة ماجستير بقسم السنة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

١٦٨- كشف الأستار عن زوائد البزار - للهيثمي - تحقيق : الشيخ / حبيب الرحمن الأعظمى - ط مؤسسة الرسالة - بيروت - الأولى - سنة ١٣٩٩ هـ

١٦٩- الكفاية في علم الرواية - للخطيب البغدادي - ط المكتبة العلمية - مصورة عن الطبعة الهندية

حرف اللام

١٧٠ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي ، ط دار المعرفة ببيروت سنة ١٤٠١ هـ (مصورة)

١٧١ـ اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ـ ط دار صادر ـ بيروت ـ سنة ١٤٠٠ هـ

١٧٢ـ لسان الميزان بتحقيق شيخنا الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمة الله دار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٤٢٣ هـ

حرف الميم

١٧٣ـ ما لا يسع المحدث جهله للميَّانِشي / تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة ضمن (خمس رسائل) ط البشائر ببيروت سنة ١٤٢٣ هـ وطبعة أولى بتحقيق الشيخ صبحي السامرائي ، ط شركة الطبع والنشر الأهلية ببغداد سنة ١٣٨٧ هـ

١٧٤ـ مباحث في الجرح والتعديل الأخ الفاضل د / قاسم سعد ، ط دار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٤٠٨ هـ

١٧٥ـ المتكلمون في الرجال للسخاوي ضمن أربعة رسائل ـ تحقيق : الشيخ / عبد الفتاح أبو غدة ط مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بيروت ـ سنة ١٤٠٤ هـ

ـ المجتبى للنسائى ـ سنن النسائي الصغرى

١٧٦ـ المجرد في أسماء رجال ابن ماجه للذهبي ، تحقيق الأخ الفاضل د / باسم الجوابرة ـ ط دار الراية ـ الرياض ـ الأولى ـ سنة ١٤٠٩ هـ

١٧٧ـ المجروحين لابن حبان بتحقيق الشيخ حمدى السلفي ، ط دار الصميعي للنشر

والتوزيع بالرياض سنة ١٤٢٠ هـ وطبعة أخرى بتحقيق : محمود إبراهيم زايد ـ ط دار الوعي ـ حلب ـ الثانية ـ سنة ١٤٠٢ هـ

١٧٨ـ مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي / ط دار الكتاب العربي ببيروت سنة ١٤٠٢ هـ

١٧٩ـ محاسن الاصطلاح للبلقيني مع مقدمة ابن الصلاح ـ بتحقيق د / عائشة عبد الرحمن ـ ط دار الكتب المصرية ـ سنة ١٩٧٤ م

١٨٠ـ المحدث الفاصل للرامهرمزى ، تحقيق د / محمد عجاج الخطيب ، ط دار الفكر ببيروت سنة ١٣٩١ هـ ط أولى .

١٨١ـ المحصول في علم الأصول ـ لفخر الدين الرازي ـ تحقيق : د / طه جابر فياض ـ ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض الأولى ـ سنة ١٤٠٠ هـ

١٨٢ـ مختصر ابن بدران لتاريخ دمشق لابن عساكر = تهذيب تاريخ دمشق

١٨٣ـ مختصر زوائد مسند البزار لابن حجر ـ تحقيق الأخ الفاضل صبري عبد الخالق ـ ط مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ الاولى ـ سنة ١٤١٢ هـ

١٨٤ـ مختصر سنن أبي داود للمنذري مع معالم السنن للخطابي ـ تحقيق : الشيخ / أحمد شاكر ، ومحمد حامد الفقي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ سنة ١٤٠٠ هـ

١٨٥ـ مختصر علوم الحديث لابن كثير مع الباحث الحثيث للشيخ أحمد شاكر

١٨٦ـ مختصر مستدرك الحاكم للإمام الذهبي مع المستدرك

١٨٧ـ المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي ، تحقيق د / محمد ضياء الرحمن الأعظمى ط أضواء السلف بالرياض سنة ١٤٢٠ هـ

١٨٨ـ المدخل إلى الصحيح للحاكم ، تحقيق الأخ د / ربيع مدخلي وبعض طلابه ـ ط مكتبة الفرقان ـ عجمان ـ الأولى ـ سنة ١٤٢١ هـ

١٨٩ـ مسائل الإمام أحمد برواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ ـ تحقيق : زهير الشاويش ـ ط المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ سنة ١٤٠٠ هـ

١٩٠ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تلخيص المستدرك للذهبي ـ ط مصورة عن الطبعة الهندية الأولى

١٩١ـ مسند أبي داود الطيالسي ، تحقيق الأخ الفاضل د / محمد التركى ـ ط دار هجر ـ الأولى ـ سنة ١٤٢٠ هـ

١٩٢ـ مسند أبي يعلى الموصلي ـ تحقيق : حسين سليم أسد ـ ط دار المأمون للتراث ـ بيروت ـ الأولى ـ سنة ١٤٠٤ هـ

ـ مسند البزار = البحر الزخار

١٩٣ـ مشاهير علماء الأمصار ـ لابن حبان ـ بتحقيق : م . فلايشهمر ـ طبعة مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٩٥٩ م

١٩٤ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة للبوصيري ، تحقيق الأخ الفاضل د عزت عطية ، د / موسى محمد على ط دار الكتب الحديثة بمصر سنة ١٩٨٣ م

١٩٥ـ معجم البلدان لياقوت الحموى ، ط دار صادر ببيروت سنة ١٣٩٩ هـ

١٩٦ـ المعجم الكبير للطبراني ـ تحقيق : حمدي السلفي ـ ط وزارة الأوقاف العراقية ـ الأولى ـ سنة ١٤٠٠هـ

١٩٧ـ معجم مقاييس اللغة لابن فارس ـ تحقيق : عبد السلام محمد هارون ـ ط مصطفى الحلبي ـ الثانية ـ سنة ١٣٩٠ هـ

١٩٨ـ المعجم الوسيط ، ط دار الفكر إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

١٩٩ـ معرفة الثقات للعجلي بترتيب السبكي والهيثمي ، تحقيق د / عبد العليم البستوى ، ط مكتبة الدار بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٤ هـ .

٢٠٠ـ معرفة الرجال عن ابن معين رواية ابن محرز ، تحقيق محمد كامل القصار ، ط مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٤٠٥ هـ

٢٠١ـ معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ط دار الباز بمكة المكرمة سنة ١٤٠٦ هـ . تحقيق إبراهيم سعيد إدريس ، ونسخة خطية .

٢٠٢ـ معرفة السنن والآثار للبيهقي ، تحقيق دار قلعجي ـ ط دار الوفاء ـ القاهرة ـ الأولى سنة ١٤١١ هـ

٢٠٣ـ المعرفة والتاريخ للفسوي ، تحقيق د / أكرم ضياء العمرى ، مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٣٩٦ هـ

٢٠٤ـ المغني في الضعفاء للذهبي ، تحقيق الأخ الفاضل د / نور الدين عتر

٢٠٥ـ مفردات القرآن للراغب الأصفهاني ـ تحقيق : محمد سيد كيلاني ـ ط دار المعرفة ـ بيروت (مصورة)

٢٠٦ـ المقاصد الحسنة للسخاوي تحقيق : محمد عثمان الخشت ـ ط دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ الأولى سنة ١٤٠٥ هـ

٢٠٧- مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح للعراقي

٢٠٨- مقدمة القسطلاني مع شرحها نيل الأماني للأبياري - ط المطبعة الميمنية - مصر - سنة ١٣١٣ هـ

٢٠٩- المقنع لابن الملقن ، تحقيق الأخ الفاضل / عبد الله الجديع ، ط دار فواز بالسعودية سنة ١٤١٣ هـ

٢١٠- مناقب الشافعي للبيهقي ، تحقيق السيد أحمد صقر - رحمه الله - ، ط دار النصر بالقاهرة سنة ١٩٧٠ م

٢١١- المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور لإبراهيم بن محمد الصريفيني - تحقيق : محمد أحمد عبد العزيز - ط دار الكتب العلمية - الأولى سنة ١٤٠٩ هـ

٢١٢- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين رواية أبي خالد الدقاق عنه ، تحقيق الأخ الفاضل د / أحمد محمد نور سيف ط دار المأمون للتراث بسوريا سنة ١٤٠٠هـ .

٢١٣- منهج ذوى النظر لمحمد محفوظ الترمُسي ، شرح منظومة علم الآثر للسيوطي ، ط مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٤ هـ

٢١٤- المنهل الروى في مختصر علوم الحديث النبوى لابن جماعة ، تحقيق د / محيى الدين عبد الرحمن ، ط دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٦ هـ

٢١٥- موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر - لابن حجر ، تحقيق : حمدي السلفي - ط مكتبة الرشد - الرياض - الأولى سنة ١٤١٢ هـ

٢١٦- الموضوعات لابن الجوزي ، تحقيق الأخ الفاضل د / نور الدين شكري - ط

مكتبة أضواء السلف ـ الرياض ـ الأولى ـ سنة ١٤١٨ هـ

٢١٧ـ الموقظة للذهبي / تحقيق الشيخ أبي غدة ، ط مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٤٠٥ هـ

٢١٨ـ ميزان الإعتدال للذهبي ، تحقيق على محمد البجاوى ، ط دار المعرفة ببيروت (مصورة)

حرف النون

٢١٩ـ نتائج الأفكار في تخريج الأذكار النووية لابن حجر ، تحقيق : حمدي السلفي ـ ط مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة الأولى سنة ١٤١١ هـ

٢٢٠ـ نزهة النظر مع شرح مُلا على قارى = شرح شرح نخبة الفكر

٢٢١ـ نصب الراية لأحاديث الهداية ـ للزيلعي ـ ط المجلس العلمي ـ ط الثانية ـ سنة ١٣٩٣ هـ

٢٢٢ـ النفح الشذى في شرح جامع الترمذي ، تحقيق د / أحمد معبد عبد الكريم ، ط دار العاصمة بالرياض سنة ١٤٠٩ هـ

٢٢٣ـ النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح للعلائي ـ تحقيق الأخ الشيخ محمود سعيد ممدوح ـ ط دار الإمام مسلم ـ بيروت ـ الأولى ـ سنة ١٤١٠ هـ

٢٢٤ـ النكت لابن حجر العسقلاني على مقدمة ابن الصلاح تحقيق ودراسة الأخ الفاضل / د ربيع بن هادي عمير ط المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٤ هـ .

٢٢٥ـ النكت على ابن الصلاح للزركشي ط أضواء السلف سنة ١٤١٩ هـ ، تحقيق د / زين العابدين محمد بلا فريج

٢٢٦ـ النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي (مخطوط)

٢٢٧ـ النهاية في غريب الحديث والأثر ـ لابن الأثير ـ تحقيق الأخ الفاضل د / محمود الطناحي رحمه الله وآخر ـ ط دار الفكر (مصورة)

٢٢٨ـ نهاية السول في رواة الستة الأصول لسبط ابن العجمي ، تحقيق د / عبد القيوم عبد رب النبي ط جامعة أم القري ـ الأولى ـ سنة ١٤٢٢ هـ

حرف الهاء

٢٢٩ـ الهداية في علم الرواية لابن الجزري مع شرحه الغاية للسخاوي ـ تحقيق : محمد سيدي محمد الأمين ـ ط دار القلم ـ دمشق ـ الأولى ـ سنة ١٤١٣ هـ

ـ هدى الساري مقدمة فتح الباري = فتح الباري بشرح صحيح البخاري

حرف الواو

٢٣٠ـ الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء ابن عقيل ، تحقيق / معالي الدكتور عبد الله ابن عبد المحسن التركي ط مؤسسة الرسالة

ـ الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي = بيان الوهم والإيهام

حرف الياء

٢٣١ـ يحيى بن معين وكتابة التاريخ ، تحقيق ودراسة د / أحمد نور سيف ، طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة سنة ١٣٩٩ هـ .

٢٣٢ـ اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر للمناوي ، تحقيق د / المرتضى الزين أحمد ط مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٢٠ هـ .

* * * *

٥- فهرس الموضوعات

